مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن

توفي عام ٨٠٤هـ

تحقيق ودراسة

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء السابع

دار العاصمة

الرياض

الطبعة الأولى ١٤١١هـ

دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن
توفي عام ٨٠٤ هـ

تحقيق ودراسة
سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء السابع

دار العاصمة
الرياض

كتاب الحدود

١٠٤٤ـ حديث أبي سعيد:

قتل قتيل على عهد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فخطب، وقال:

«ما تدرون من قتل هذا بين أظهركم؟... الحديث.

قلت: خبر واه.

١٠٤٤ ــ المستدرك (٣٥٢/٤): روى الحاكم حديث جرير بن عبد الله مرفوعاً: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، ولم يتندّ بدم حرام، دخل من أي أبواب الجنة شاء»، ثم قال: «وقد روي في هذا الباب عن عطية العوفي حديث لم أر من إخراجه بدّاً، وقد علوت فيه أيضاً»، ثم قال:

أخبرناه أبو بكر أحمد بن إسحاق الإمام، أنبأ عبيد بن حاتم الحافظ المعروف بـ: العجل، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن البغوي، ثنا داود بن عبد الحميد ــ أصله من الكوفة، وانتقل إلى الموصل ــ، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: قتل قتيل على عهد النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ بالمدينة، فصعد المنبر خطيباً، فقال:

«ما تدرون من قتل هذا القتيل بين أظهركم؟» ــ ثلاثاً ــ، قالوا: «والله ما علمنا له قاتلاً»، فقال ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: =

. . . .

= «والذي نفسي بيده، لو اجتمع على قتل مؤمن أهل السماء، وأهل الأرض، ورضوا به، لأدخلهم الله جميعاً جهنم، والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أكبّه الله في النار».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٤/١٢٢ رقم ٣٣٤٨ / كشف) من طريق شيخه إسحاق بن إبراهيم البغوي، عن داود بن عبد الحميد، به نحوه.

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٣٩ و ٨٩).

والبزار في مسنده (٢/٢٠٩ رقم ١٥٣٤).

والعقيلي في الضعفاء (١/٧٦).

ثلاثتهم من طريق أبـي إسرائيل الملائي، عن عطية عن أبـي سعيد قال: وجد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قتيلاً بين قريتين، فأمر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فزرع ما بينهما، قال: وكأني أنظر إلى شبر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فألقاه على أقربهما. هذا لفظ أحمد، ولفظ البزار، والعقيلي نحوه.

قال البزار عقبه: «لا نعلمه عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلا بهذا الإسناد وأبو إسرائيل ليس بالقوي».

وقال العقيلي: «ما جاء به غيره، (يعني أبا إسرائيل) وليس له أصل».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث جرير بن عبد الله المتقدم ذكره، وتعقبه الذهبـي بقوله: «خبر واه».

وفي سند الحديث عطية بن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وفي سند الحديث أيضاً داود بن عبد الحميد الكوفي، وتقدم في الحديث =

(٨٥٣) أنه ضعيف، وأن العقيلي قال عنه: «روى عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث لا يتابع عليها».

قلت: وهذا من أحاديثه عن عمرو بن قيس، ولم أجد من تابعه عليه بهذا السياق وإنما أخرجه الإمام أحمد، والبزار من طريق أبي إسرائيل الملائي عن عطية بالسياق المتقدم، وفي إسنادهما أيضاً إسماعيل بن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الملائي الكوفي معروف بكنيته، وهو صدوق سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع، الجرح والتعديل (٢/١٦٦ رقم ٥٥٩)، والتقريب (١/٦٩ رقم ٥٠٥) والتهذيب (١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ رقم ٥٤٥) ومع ما في أبي إسرائيل من سوء الحفظ، فإن حديثه هذا في القتيل مما أنكره عليه العلماء.

ذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب أن الإمام أحمد قال عن أبي إسرائيل: «روى حديثاً منكراً في القتيل».

وتقدم أيضاً كلام العقيلي عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً للأمور المتقدمة في دراسة الإسناد، وكذا الحديث الآخر الذي رواه أبو إسرائيل الملائي ضعيف جداً أيضاً، والله أعلم.

١٠٤٥ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«من عمل عمل قوم لوط فارجموا[1] الفاعل، والمفعول به».

قلت: فيه عبد الرحمن العمري، وهو ساقط.

---

(١) في (ب): (فارجموه).

١٠٤٥ ـ المستدرك (٤/٣٥٥): حدثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، أنبأ أبو عصمة سهل بن المتوكل، ثنا القعنبـي، ثنا عبد الـرحمن بن عبد الله بن عمـر العمري، عن سهيل عن أبيه عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «من عمل عمل قوم لوط، فارجموا الفاعل، والمفعول به».

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه سهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، عن أبـي هريرة.

وله عن سهيل طريقان.

الأولى: هي طريق الحاكم هذه ويرويها عبد الرحمن العمري، عن سهيل.

الثانية: يرويها عاصم بن عمر، عن سهيل عن أبيه عن أبـي هريرة، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الذي يعمل عمل قوم لوط، قال: «ارجموا الأعلى والأسفل ارجموهما جميعاً».

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٨٥٦ رقم ٢٥٦٢) في الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط واللفظ له.

وعلقه الترمذي (٥/٢١ ـ ٢٢) في الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي، فقال: «وقد روي هذا الحديث عن عاصم بن عمر، عن سهيـل بن أبـي صالح، عن أبيه عن أبـي هريـرة عن النبـي ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ قال: «اقتلوا الفاعل، والمفعول به».

هذا حديث في إسناده مقال، ولا نعلم أحداً رواه عن سهل بن أبي صالح =

غير عاصم بن عمر العمري، وعاصم بن عمر يُضَعَّف في الحديث من قبل حفظه». اهـ.

وذكره الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/٦١ ــ ٦٢) وعزاه للبزار أيضاً، فقال: «وحديث أبي هريرة لا يصح، وقد أخرجه البزار من طريق عاصم بن عمر العمري، عن سهيل، عنه، وعاصم متروك».

قلت: وقد أخرجه أبو الشيخ في «مجلس من حديثه» (من ٢/٦٣)، وابن عساكر في: «جزء تحريم الابنة» (من ١/١٦٦) ــ كما في الإرواء للشيخ الألباني (٨/١٨) ــ من طريق عاصم أيضاً، بنحو ابن ماجه.

دراسة الإسناد:

حديث أبي هريرة هذا أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس الذي سيأتي ذكره في الشواهد، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الرحمن ساقط».

وعبد الرحمن هذا هو ابن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم المدني، العمري، نزيل بغداد، وهومتروك، الكامل (٤/١٥٨٧ ــ ١٥٩٠)، والتقريب (١/٤٨٧ ــ ٤٨٨ رقم ١٠١٢)، والتهذيب (٦/٢١٣ ــ ٢١٤ رقم ٤٣١).

وتابعه عاصم بن عمر، عن سهيل، به، وعاصم تقدم في الحديث (٤٩٢) انه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف عبد الرحمن العمري وهو ضعيف فقط من الطريق الأخرى التي رواها عاصم، عن سهيل.

ويشهد له حديث ابن عباس المشهور الذي أورد الحاكم هذا الحديث شاهداً له وأخرجه قبل هذا الحديث من طريق عمرو مولى الكلب، عن عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

. . . .

= «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فآقتلوا الفاعل والمفعول به».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٠٠).

وأبو داود في سننه (٤/٦٠٧ ـ ٦٠٨ رقم ٤٤٦٢) في الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط.

والترمذي في الموضع السابق رقم (١٤٨١).

وابن ماجه في الموضع السابق أيضاً برقم (٢٥٦١).

وابن الجارود في المنتقى (ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ رقم ٨٢٠).

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٦٨).

والبيهقي في سننه (٨/٢٣١ ـ ٢٣٢) في الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي.

جميعهم من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة، به مثله سواء.

قال الترمذي: «إنما نعرف هذا الحديث عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من هذا الوجه».

وقال أبو داود: «رواه عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه.

ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه».

قلت: أما رواية عباد بن منصور فأخرجها:

ابن عدي في الكامل (٤/١٦٤٥).

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق.

من طريق عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي =

ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في الذي يعمل عمل قوم لوط، وفي الذي يؤتى في نفسه، وفي الذي يقع على ذات محرم، وفي الذي يأتي البهيمة، قال: «يقتل».

وهذه الطريق ضعيفة، لأن عباد بن منصور تقدم في الحديث (٩٣٦) انه اختلط، ومدلس من الرابعة وقد عنعن هنا.

وأما رواية ابن جريج فأخرجها:

ابن عدي أيضاً (٢٢٣/١) من طريق ابن جريج، أخبرني إبراهيم، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«اقتلوا الفاعل والمفعول به، يعني الذي يعمل عمل قوم لوط، والذي يأتي البهمة والبهيمة».

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

ومن طريق ابن جريج أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٦/١١ رقم ١١٥٦٩) بلفظ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به عمل قوم لوط، والذي يأتي البهيمة، والذي يأتي ذات محرم».

وإبراهيم هذا هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك. الكامل (٢١٩/١)، والتقريب (٤٢/١ رقم ٢٦٩)، والتهذيب (١٥٨/١ رقم ٢٨٤)، ولم ينفرد بالحديث عن داود، بل تابعه إبراهيم بن أبي حبيبة، عن عكرمة، به بلفظ:

اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط، والبهيمة، والواقع على البهيمة، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه»، وهو الحديث الآتي برقم (١٠٤٧)، وهو ضعيف كما سيأتي بيانه.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، عدا الطريق التي فيها عبد الرحمن العمري، وإبراهيم بن أبي يحيى، فلا يستشهد بهما، لشدة ضعفهما والله أعلم.

١٠٤٦ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«لعن الله سبعة من خلقه: ملعون، ملعون، ملعون: من عمل عمل قوم لوط». الخ.

قلت: فيه(٢) هارون التَّيْمي ضعفوه.

---

(١) من قوله: (ملعون) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب).

١٠٤٦ ـ المستدرك (٤/٣٥٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، ثنا ابن أبي فديك، ثنا هارون التيمي، عن الأعرج، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ:

«لعن الله سبعة من خلقه»، فردّ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على كل واحد ثلاث مرات، ثم قال: «ملعون، ملعون، ملعون: من عمل عمل قوم لوط، ملعون من جمع بين المرأة وابنتها، ملعون من سب شيئاً من والديه، ملعون من أتى شيئاً من البهائم، ملعون من غير حدود الأرض، ملعون من ذبح لغير الله، ملعون من تولى غير مواليه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٥٨٦) من طريق هارون التيمي، به بنحو لفظ الطبراني الآتي:

فالحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (١/ل ٢١٧ أ/نسخة أحمد الثالث)، فقال: ثنا معاذ، ثنا أبو مصعب الزهري، ثنا محرز بن هارون القرشي عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لعن الله سبعة من خلقه، من فوق سبع سماواته»، وردد اللعنة على واحد منهم ثلاثاً ولعن كل واحد منهم لعنة تكفيه، فقال: «ملعون من عمل عمل قوم لوط، ملعون من عمل عمل قوم =

= لوط، ملعون من عمل عمل قوم لوط، ملعون من ذبح لغير الله، ملعون من أتى شيئاً من البهائم، ملعون من عق والديه، ملعون من جمع بين امرأة وبين ابنتها، ملعون من غير حدود الأرض، ملعون من ادعى إلى غير مواليه».

ومن طريق محرز، بنحو لفظ الطبراني هذا أيضاً أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٤٣٤) وأخرجه أيضاً الخرائطي في مساوىء الأخلاق، والبيهقي في الشعب ـ كما في كنز العمال (١٦/٩١ ـ ٩٢ رقم ٤٤٠٤٣).

قال الحافظ المنذري في الترغيب (٣/١٩٨): رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح، إلا محرز بن هارون التيمي، ويقال فيه، محرر ـ بالإهمال.

ورواه الحاكم من رواية هارون أخي محرز، وقال: صحيح الإسناد. قال الحافظ (أي المنذري): كلاهما رواه، ولكن محرز قد حسن له الترمذي، ومشاه بعضهم، وهو أصلح حالاً من أخيه هارون». اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (٦/٢٧٢): «فيه محرز بن هارون، ويقال: محرر، وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «هارون ضعفوه».

وهارون هذا هو ابن هارون بن عبد الله بن محرز بن الهدير القرشي التيمي، أبو محرز ويقال: أبو عبد الله، المدني وهو ضعيف، الكامل (٧/٢٥٨٦ ـ ٢٥٨٧)، والتقريب (٢/٣١٣ رقم ٣٠)، والتهذيب (١١/١٥ رقم ٣٠).

وتابعه أخوه محرز، أو محرر وهو متروك، الكامل (٦/٢٤٣٤)، والتقريب (٢/٢٣١ رقم ٩٤١)، والتهذيب (١٠/٥٥ رقم ٨٩). =

. . . .

= ومن خلال ترجمة هذين الأخوين يتضح أن الصواب خلاف ما ذكر الحافظ المنذري، فحال هارون أصلح من حال أخيه محرز، وكأن المنذري ـ رحمه الله ـ اعتمد على تحسين الترمذي لحديث محرز.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف هارون التيمي، ومتابعة أخيه محرز له ضعيفة جداً لشدة ضعفه، فلا يستقيم عود الرواية بها.

والحاكم ـ رحمه الله ـ ذكر حديث أبي هريرة هذا شاهدٍ لحديثٍ لابن عباس. فقد أخرج قبل هذا الحديث من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال:

«لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من غير تخوم الأرض، لعن الله من كمه الأعمى عن السبيل، لعن الله من سب والديه، لعن الله من تولى غير مواليه، لعن الله من عمل عمل قوم لوط»، وزاد في رواية: «لعن الله من وقع على بهيمة»، قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وهذا الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٢١٧ و٣٠٩ و٣١٧ ثلاث مرات).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٣ رقم ٥٣).

والطبراني في الكبير (١١/٢١٨ رقم ١١٥٤٦).

والبيهقي في سننه (٨/٢٣١) في الحدود، باب ما جاء في تحريم اللواط.

جميعهم من طريق عمر بن أبي عمرو، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (١/١٠٣): «رجاله رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣/٢٦٦ رقم ١٨٧٥): «إسناده صحيح». =

قلت: وقد أخرج مسلم بعضه من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ (١٥٦٧/٣ رقم ٤٣ و٤٤ و٤٥) في الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله، مرفوعاً: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض».

وعليه، فالحديث بمجموع هذين الطريقين صحيح لغيره، عدا قوله: «ملعون من جمع بين المرأة وابنتها»، فإني لم أجد حديثاً فيه لعن المرتكب لهذا الأمر وهو محرم بنص كتاب الله تعالى كما في قوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ ...﴾.

(الآية ٢٣ من سورة النساء).

١٠٤٧ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من وقع على ذات محرم فاقتلوه».

قال: صحيح.

قلت: لا.

١٠٤٧ ــ المستدرك (٣٥٦/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبيد بن شريك، ثنا ابن أبي مريم، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٠٠/١).

والترمذي في السنن (٣٠/٥ ــ ٣١ رقم ١٤٨٧) في الحدود، باب ما جاء فيمن يقول للآخر يا مخنث وابن ماجه (٨٥٦/٢ رقم ٢٥٦٤) في الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط.

والدارقطني في سننه (١٢٦/٣ رقم ١٤٢).

وابن أبي حاتم في العلل (٤٥٥/١ رقم ١٣٦٧).

والبيهقي في سننه (٢٣٤/٨ و ٢٧٣) في الحدود، باب من أتى بهيمة، وباب من وقع على ذات محرم.

جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، به، ولفظ البيهقي في الموضع الثاني مثل لفظ الحاكم، ولفظه في الأول مثله، وزاد: «ومن وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»، ولفظ ابن ماجه، والدارقطني، وابن أبي حاتم مثل لفظ البيهقي في الموضع الأول، إلا أن عند الدارقطني، وابن أبي حاتم زيادة أخرى في أول الحديث هي عند الترمذي أيضاً، ولفظ الشاهد منه عنده مثل لفظ الحاكم وكذا لفظ الإمام =

. . . .

= أحمد مثل لفظ الحاكم أيضاً، وزاد في أوله «اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط، والبهيمة، والواقع على البهيمة».

قال الترمذي عقبة: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن إسماعيل يُضَعَّف في الحديث». اهـ.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «هذا حديث منكر لم يروه غير (ابن أبي حبيبة)». اهـ.

وقال البيهقي في الموضع الأول: «ورويناه في الباب قبله عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين».

وقال في الثاني: «وقد رويناه من حديث عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً».

قلت: كلاهما تبين الروايتين تقدمتا في الحديث رقم (١٠٤٥)، ورواية ابن أبي يحيى ضعيفة جداً، وليس في لفظها عند البيهقي: «من وقع على ذات محرم فآقتلوه وإنما ذلك في رواية الطبراني كما تقدم هناك، وأما رواية عباد ففيها موضع الشاهد، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/١٠٤ رقم ٨٩١٤) من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً عليه ولفظه: اقتلوا كل من أتى ذات محرم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا»، أي ليس بصحيح، ولم يذكر علة القدح في صحة الحديث.

وفي الحديث هنا من رواية داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم في الحديث (٦٥٥) أن داود بن الحصين ثقة، إلا في عكرمة، فروايته عنه ضعيفة.

وفي سند الحديث ـ أيضاً ـ إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وتقدم في الحديث (٩٥٠) أنه: ضعيف. =

. . . .

= وأما متابعة عباد بن منصور لداود على الحديث عن عكرمة فمعلولة بالآتي:

١ ـ و ٢ ـ عباد بن منصور تغير بآخره ومدلس من الطبقة الرابعة ـ كما تقدم في الحديث (٩٣٦) وقد عنعن هنا.

٣ ـ الاختلاف عليه في الحديث، فقد رفعه مرة، ووقفه مرة أخرى.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم في دراسة الإسناد.

وتقدم نقل أبي حاتم عن أبيه أنه قال عن الحديث «منكر».

وأما الطريق التي رواها إبراهيم بن أبي يحيى فتقدم في الحديث (١٠٤٥) أنها ضعيفة جداً لشدة ضعف إبراهيم.

وأما الطريق التي رواها عباد بن منصور فضعيفة جداً أيضاً لاختلاطه، وتدليسه، والاختلاف عليه في الحديث، والله أعلم.

١٠٤٨ـ حديث سهل مرفوعاً:

«من (توكل)(١) لي ما بين لحييه، ورجليه توكلت له بالجنة»(٢).

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

(١) في (أ) و(ب): (يولى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (توكلت له بالجنة) ليس في (ب).

١٠٤٨ ـ المستدرك (٤/٣٥٨): حدثني أبو بكر، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ أبو الربيع، ثنا عمر بن علي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من توكل لي ما بين لحييه، وما بين رجليه توكلت له بالجنة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق عمر بن علي، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري» وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري (١١/٣٠٨ رقم ٦٤٧٤) في الرقاق، باب حفظ اللسان و(١٢/١١٣ رقم ٦٨٠٧) في الحدود، باب فضل من ترك الفواحش، من طريق عمر بن علي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به مثله، ونحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٣٣).

والترمذي (٧/٨٩ ـ ٩٠ رقم ٢٥٢٠) في الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان.

والطبراني في الكبير (٦/٢٣٤ رقم ٥٩٦٠). =

. . . .

= والبغوي في شرح السنة (١٤/٣١٣ رقم ٤١٢٢).

جميعهم من طريق عمر بن علي، ولفظ أحمد مثله، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق عمر بن علي ورجال الحاكم إلى عمر هذا بيان حالهم كالتالي:

أبو الربيع اسمه سليمان بن داود العَتَكي، أبو الربيع الزهراني، البصري، نزيل بغداد، وهو ثقة من رجال الشيخين، الجرح والتعديل (٤/١١٣ رقم ٤٩٣)، والتقريب (١/٣٢٤ رقم ٤٣٤)، والتهذيب (٤/١٩٠ ـ ١٩١ رقم ٣٢٢).

ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضُّريس، البَجَلي، الرازي، أبو عبد الله ثقة حافظ محدث مصنف. السير (١٣/٤٤٩ رقم ٢٢٢).

وشيخ الحاكم أبو بكر بن إسحاق الصبغي تقدم في الحديث (٦٥٢) أنه إمام علامة محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين فلم يصب، حيث أخرجه البخاري كما تقدم في طريق عمر بن علي، وبنفس لفظ الحاكم.

وسند الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد. والله أعلم.

١٠٤٩ ـ حديث عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً:

«إضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة: أصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم... إلخ[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه إرسال.

---

(١) من قوله: (أصدقوا) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٤٩ ـ المستدرك (٤/٣٥٨ ـ ٣٥٩): حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا المسيب بن زهير البغدادي، ثنا عاصم بن علي، ثنا إسماعيل بن جعفر، ثنا عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «إضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة، أصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا آئتمنتم، واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٥/٣٢٣).

وابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» (ص ٤٧١ رقم ٤٤٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٣٢ رقم ٢٠٤٧).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٣١).

والبيهقي في سننه (٦/٢٨٨) في الوديعة، باب ما جاء في الترغيب في أداء الأمانات جميعهم من طريق إسماعيل بن جعفر، به مثله سواء.

وأخرجه البيهقي في الشعب ـ كما في كنز العمال (١٥/٨٩٣ رقم ٤٣٥٣١).

. . . .

= وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (ج ٣ رقم ٩١)، والطبراني (٤٩/١ ـ منتقى منه) كما في السلسلة الصحيحة للألباني (٤٥٤/٣).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه إرسال»، وسبقه إلى ذلك المنذري في الترغيب (٦٤/٣)، حيث ذكر الحديث، وتصحيح الحاكم له، ثم تعقبه بقوله: «بل المطلب لم يسمع من عبادة».

وتقدم في الحديث (٨٢٨) و(٩٩٨) بيان أن المطلب لم يدرك أحداً من الصحابة، إلا سهل بن سعد، وأنساً، وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريباً منهم، وأن عامة روايته مرسلة، ونصوا على أنه لم يسمع من أبي هريرة الذي توفي سنة (٥٨هـ)، مع أن عبادة ـ رضي الله عنه ـ متقدم الوفاة أيضاً، حيث قيل إنه توفي سنة أربع وثلاثين للهجرة، وقيل: بقي حتى توفي في خلافة معاوية ـ كما في ترجمته في التهذيب (١١٢/٥) ـ، ومعاوية ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ستين للهجرة ـ كما في التهذيب (٢٠٧/١٠) ـ، وعلى فرض أنه بقي حتى آخر خلافة معاوية، فتكون وفاته قريبة من وفاة أبي هريرة، وتقدم أنه لم يسمع منه، وهكذا يكون حاله مع عباده ـ رضي الله عنه ـ، ولذا نص الذهبي، ومن قبله المنذري على أن روايته عنه مرسلة وهما من الأئمة المعتبرين في هذا المجال، ولم أجد لهما مخالفاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للإرسال المتقدم بيانه في دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث أنس، وأبي أمامة الباهلي، والزبير ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فأورده الحاكم عقب هذا الحديث شاهداً له، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، وهو من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك =

ــ رضي الله عنه ــ، عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: «تقبلوا لي بست أتقبل لكم الجنة»، قالوا: وما هي؟ قال: «إذا حدث أحدكم فلا يكذب، وإذا وعد فلا يخلف، وإذا ائتمن فلا يخن، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ل ١٩٩ أ).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٣٠).

كلاهما من طريق الليث به نحوه، وسنده حسن.

سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد، الكندي، المصري: صدوق له أفراد ولم يرو له أحد من الشيخين في صحيحهما، الجرح والتعديل (٢٥١/٤ رقم ١٠٨٥)، والتقريب (٢٨٧/١ رقم ٨٥)، والتهذيب (٤٧١/٣ ــ ٤٧٢ رقم ٨٧٧).

ويزيد بن أبي حبيب ثقة فقيه، والليث بن سعد إمام مشهور ثقة ثبت فقيه، تقدم ذلك في الحديث (٤٨٩) و (٧٦٨).

وأما حديث أبي أمامة ــ رضي الله عنه ــ فلفظه مثل لفظ حديث أنس، إلا أنه قال في أوله: «كفلوا لي بستّ أكفل لكم الجنة...» فذكره.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣١٤/٨ رقم ٨٠١٨) وفي «أحاديث منتقاة» (ل ١٢ ب) وفي الأوسط ــ كما في المجمع (٣٠١/١٠).

وابن عدي في الكامل (٢٠٤٧/٦).

والخطيب في تاريخه (٣٩٢/٧).

ثلاثتهم من طريق فضال، عن أبي أمامة، رفعه، به.

قال الهيثمي في المجمع: «فيه فضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير، وهو ضعيف. وأما حديث الزبير ــ رضي الله عنه ــ فقال الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة بعد ذكر حديث عبادة».

. . . .

= «ذكر له البيهقي (يعني في الشعب) (٢/١٢٥/٢) شاهداً مرسلاً من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن الزبير، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من ضمن لي ستاً ضمنت له الجنة»، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال:

«من إذا حدث صدق، وإذا وعد أنجز، وإذا ائتمن أدى، ومن غض بصره، وحفظ فرجه، وكف يده»، أو قال: «نفسه». قال الألباني:

قلت: «والزبير هذا إن كان ابن العوام فهو منقطع، لأن أبا إسحاق وهو عمرو بن عبد الله السبيعي، فإنه روى عن علي، وقيل: لم يسمع منه، وهو ـ أعني الزبير أقدم وفاة من علي، فلأن يكون لم يسمع منه أولى، ثم هو إلى ذلك مدلس، ولم يصرح بالتحديث، فلعل هذا الانقطاع هو الإرسال الذي عناه البيهقي حين قال:

وله شاهد مرسل». اهـ.

وعليه: فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، وكذا حكم عليه الألباني، ولم يذكر طريق أبي أمامة، والله أعلم.

١٠٥٠ـ حديث زيد بن أرقم في السحر، وقصة أخذه من البئر.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه ثمامة بن (عقبة)[١] ولم يخرجا له شيئاً، وهو صدوق.

---

(١) في (أ) و (ب): (عتبة)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٥٠ ـ المستدرك (٤/٣٦٠ ـ ٣٦١): حدثنا الأستاذ أبو الوليد، ثنا أبو عبد الله البوشنجي ثنا أحمد بن حنبل، ثنا جرير، عن الأعمش، عن ثمامة بن عقبة المحلمي، عن زيد بن أرقم، قال: كان رجل يدخل على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، (فأخذه) رجل، فعقد له عقداً، فوضعه، وطرحه في بئر رجل من الأنصار، فأتاه ملكان يعودانه، فقعد أحدهما عند رأسه، وقعد الآخر عند رجليه، فقال أحدهما: أتدري ما رجعه؟ قال: فلان الذي كان يدخل عليه عقد له عقداً، فألقاه في بئر فلان الأنصاري، فلو أرسل إليه رجلاً، فأخذ منه العقد، فوجد الماء قد اصفر، قال: وأخذ العقد، فحلها فيها، قال: فكان الرجل بعد يدخل على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فلم يذكر له شيئاً، ولم يعاتبه. اهـ.

وما بين القوسين، وهو قوله: (فأخذه) أثبته من المخطوط والتلخيص وفي المطبوع من المستدرك: (فسحره) والحديث بلفظ المخطوط والمطبوع في هذا الموضع فيه لبس بالعبارة، ويحذف قوله: (فأخذه رجل) تستقيم العبارة وفي رواية الطبراني وغيره ما يؤيّد ذلك ـ كما سيأتي ـ.

تخـريجـه:

الحديث يرويه الأعمش، عن ثمامة بن عقبة، عن زيد بن أرقم.

ورواه عن الأعمش هكذا جرير، وسفيان الثوري، وشيبان.

وخالفهم أبو معاوية، فرواه عن الأعمش، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم.

. . . .

= أما رواية جرير فأخرجها الحاكم هنا.

والطبراني في الكبير (٥/٢٠١ رقم ٥٠١١)، ولم يذكر قوله: فأخذه ـ أو: فسحره رجل ـ أما رواية سفيان الثوري فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٢/١٩٩).

وأما رواية شيبان فأخرجها الفسوي مع بعض الاختصار في «المعرفة والتاريخ» (٣/٢٨٩ ـ ٢٩٠).

والطبراني في الموضع السابق برقم (٥٠١٢).

ولفظهم نحو لفظ الحاكم، إلا أن رواية ابن سعد للحديث من طريق سفيان فيها نسبة الرجل إلى الأنصار، قال: «فوجدوا الماء قد اخضر» بدلاً من قوله: (أصفر).

وأما رواية أبي معاوية للحديث عن الأعمش، عن يزيد بن حبان، عن زيد، فأخرجها:

الإمام أحمد في المسند (٤/٣٦٧).

والنسائي في سننه (٧/١١٢ ـ ١١٣) في تحريم الدم، باب سحرة أهل الكتاب.

وعبد بن حميد في مسنده (١/٢٤٧ رقم ٢٧١).

والطبراني في الكبير (٥/٢٠٢ و ٢٠٢ ـ ٢٠٣ رقم ٥٠١٣ و ٥٠١٦).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به بلفظ:

سحر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجل من اليهود، قال: فاشتكى لذلك أياماً قال: فجاءه جبريل عليه السلام، فقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، عقد لك عقداً في بئر كذا، وكذا، فأَرْسِلْ إليها من يجيء بها، فبعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ علياً ـ رضي الله عنه ـ، فاستخرجها، فجاء بها، فحللها، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه =

وسلَّم ـ كأنما نشط من عقال، فما ذكر لذلك اليهودي ولا رآه في وجهه قط حتى مات.

وهذا لفظ أحمد، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لثمامة شيئاً، وهو صدوق».

وثمامة هذا هو ابن عقبة المُحَلِّمي ـ بضم الميم وفتح المهملة، وكسر اللام المثقلة، ثقة، روى له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي، وأما في الصحيحين فلم يخرجا له شيئاً، الجرح والتعديل (٢/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ١٨٩٢)، والتقريب (١/١٢٠ رقم ٤٦)، والتهذيب (٢/٢٩ رقم ٥٠).

وأما باقي رجال إسناد الحاكم فبيان حالهم كالتالي:

الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع عارف بالقراءة.

وجرير بن عبد الحميد تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة، وأحمد بن حنبل أحد الأئمة مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥٣١).

والبوشنجي اسمه محمد بن إبراهيم بن سعيد، وهو ثقة حافظ فقيه، تقدمت ترجمته في الحديث (٧٥٨).

وشيخ الحاكم أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري إمام أهل الحديث بخراسان، تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٣٥).

وأما مخالفة أبي معاوية لجرير، لسفيان الثوري، وشيبان يجعل الحديث من رواية الأعمش عن يزيد بن حيان، فالظاهر أن الأعمش يروي الحديث عن ثمامة، وعن يزيد وحدث به مرة كذا، ومرة كذا، لأن أبا معاوية محمد بن خازم ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش ـ كما تقدم في الحديث (٦٧٦)، فلا يمكن ترجيح أي من الروايتين على الأخرى، وليس هناك ما يمنع من تحديث الأعمش به على ما تقدم.

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بإسناد الحاكم، وأصله في الصحيحين.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٧٦ رقم ٣١٧٥) في الجزية والموادعة، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر؟

و (٦/٣٣٤ رقم ٣٢٦٨) في بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده.

و (١٠/٢٢١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ ــ ٢٣٦ رقم ٥٧٦٣ و ٥٧٦٥ و ٥٧٦٦) في الطب، باب السحر وقول الله تعالى: ﴿ولكن الشياطين كفروا . . .﴾، وباب يستخرج السحر، وباب السحر.

و (١٠/٤٧٩ رقم ٦٠٦٣) في الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان . . .﴾.

و (١١/١٩٢ ــ ١٩٣ رقم ٦٣٩١) في الدعوات، باب تكرير الدعاء.

وأخرجه مسلم (٤/١٧١٩ ــ ١٧٢١ رقم ٤٣ و ٤٤) في السلام، باب السحر.

كلاهما من طريق عائشة في قصة سحر لبيد بن الأعصم اليهودي للنبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

١٠٥١ـ حديث ابن عباس:

أنَّ النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لِماعِز:

«ويحك، لعلك قبلت، أو لمست؟ . . . إلخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

١٠٥١ ـ المستدرك (٣٦١/٤): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبـي، قال: سمعت يعلى بن حكم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لماعز بن مالك: «ويحك! لعلك قبّلت، أو لمست، أو غمزت، أو نظرت؟» قال: لا، قال: «أفعلتها؟» قال: نعم، قال: فعند ذلك أمر برجمه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق وهب بن جرير، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٥/١٢ رقم ٦٨٢٤) في الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست، أو غمزت؟

أخرجه من طريق وهب بن جرير، حدثنا أبـي، قال: سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما أتى ماعز بن مالك النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، قال له: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت؟» قال: لا يا رسول الله، قال: «أنكتها؟» ـ لا يكني ـ قال: فعند ذلك أمر برجمه.

وقد أخرجه مسلم أيضاً (١٣٢٠/٣ رقم ١٩) في الحدود، باب من اعترف =

. . . .

= على الزنى بنفسه، من حديث ابن عباس، لكن من طريق سماك، عن سعيد بن جبير، عنه، به بلفظ: أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال لماعز بن مالك: «أحق ما بلغني عنك؟» قال: وما بلغك عني؟ قال: «بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان؟» قال: نعم، قال: فشهد أربع شهادات، ثم أمر به فرجم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٢٣٨ و ٢٧٠) من طريق جرير، عن يعلى، به نحوه.

وأخرجه أيضاً (١/٢٥٥ و ٢٨٩ و ٣٢٥) من طريق يحيى بن أبـي كثير، عن عكرمة، به نحوه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند (١/٢٥٥) من طريق يحيـى أيضاً.

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٥٧٩ ــ ٥٨٠ رقم ٤٤٢٧) في الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، من طريق وهب، به نحوه.

وأخرجه أحمد أيضاً في المسند (١/٢٤٥ و ٣٢٨).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٤٤٢٥ و ٤٤٢٦).

كلاهما من طريق سماك بن حرب عن سعيد بن جبير، به نحو رواية مسلم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، والبخاري، كلاهما من طريق وهب بن جرير، وإسناد الحاكم إلى وهب هذا بيان حال رجاله كالتالي:

إبراهيم بن عبد الله هو السعدي، إمام حافظ ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٦٤١). =

. . . .

= وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم إمام حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٥٢٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم واستدركه على الشيخين، فلم يصب، حيث أخرجه البخاري من طريق وهب بن جرير، وبلفظ مقارب كما سبق، وسند الحاكم إلى وهب صحيح كما تقدم، والله أعلم.

١٠٥٢ـ حديث ابن عباس:

أن ماعزاً جاء إلى رجل من المسلمين، فقال: إني أصبت فاحشة، فما تأمرني؟

قال: إذهب إلى رسول الله... الحديث[١].

قلت: فيه حفص بن عمر العدني ضعفوه.

---

(١) من قوله: (فقال: إني أصبت) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٥٢ ـ المستدرك (٤/٣٦١ ـ ٣٦٢) قال الحاكم عقب الحديث السابق:

«وقد رواه الحكم بن أبان، عن عكرمة بزيادات ألفاظ»، ثم قال: كما حدثناه بكر بن محمد بن حمدان المروزي، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن ماعزاً جاء إلى رجل من المسلمين، فقال: إني أصبت فاحشة، فما تأمرني؟ فقال له الرجل: إذهب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأخبره، فكره رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كلامه، أو قال: قوله، ثم قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لمن كان معه: «أبصاحبكم مس؟» قال ابن عباس: فنظرت إلى القوم لأشير عليهم، فلم يلتفت إلي منهم أحد، فقال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلم ـ: لعلك قبلتها؟» قال: لا، قال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «فمسستها؟» قال: لا، قال: «ففعلت بها ولم تكنّ؟» قال: نعم، قال: «فارجموه»، قال: فبينما هو يرجم إذ رماه الرجل الذي جاءه ماعز يستشيره، رماه بعظم، فخر ماعز، فالتفت إليه، فقال له ماعز: قاتلك الله (أريتني) ثم أنت الآن ترجمني. اهـ.

وقوله: (أريتني) أثبته من المستدرك المخطوط، وفي المطبوع: (إذ رأيتني). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «حفص ضعفوه».

وهو حفص بن عمر العدني، وتقدم في الحديث (٥٠١) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حفص العدني.

والقصة ثابتة في الصحيحين وغيرهما بغير هذا السياق، وتقدم الكلام عن ذلك في الحديث السابق.

١٠٥٣ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من يخالف دينه (من)[١] المسلمين فاقتلوه»[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه مثل ما قبله[٣].

---

(١) في (أ): (دين)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (من المسلمين فاقتلوه) ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: فيه ما قبله)، وما أثبته من (أ)، وأما التلخيص فقال فيه: (قلت: العدني هالك)، وقد تصرف ابن الملقن في العبارة، فأحال بالحكم على الحديث السابق لكون العلة واحدة.

١٠٥٣ ـ المستدرك (٤/٣٦٦): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر العدني، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلم ـ قال: «من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه، وإذا قال العبد: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله فلا سبيل لنا إليه إلا بحقه إذا أصاب أن يقام عليه ما هو عليه».

تخـــريجـــه:

الحديث لم أجد من أخرجه من طريق حفص العدني، ولا بهذا السياق.

لكن قوله: «من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه» جاء من طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «من بدل دينه فاقتلوه».

أخرجه البخاري في صحيحه (٦/١٤٩ رقم ٣٠١٧) في الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله و (١٢/٢٦٧ رقم ٦٩٢٢) في استتابة المرتدين، باب حكم المرتد، والمرتدة، واستتابتهم.

والإمام أحمد في مسنده (١/٢٨٢ و ٢٨٢ ـ ٢٨٣). =

=

ومن طريقه أبو داود في سننه (٤/٥٢٠ رقم ٤٣٥١) في الحدود، باب الحكم فيمن ارتد.

وأخرجه الترمذي (٥/٢٤ رقم ١٤٨٣) في الحدود، باب ما جاء في المرتد.

والنسائي (٧/١٠٤) في تحريم الدم، باب الحكم في المرتد.

وابن ماجه (٢/٨٤٨ رقم ٢٥٣٥) في الحدود، باب المرتد عن دينه.

جميعهم من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابـن عباس، به بلفظه، وفي أوله قصة تحريق علي لبعض المرتدين، عن النسائي وابن ماجه فلم يذكرا القصة.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بحفص بن عمر العدني الذي تقدم في الحديث السابق أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف حفص العدني، وقوله:

«من يخالف دينه من المسلمين فاقتلوه» صحيح لغيره بالطريق التي أخرجها البخاري وغيره.

وأما قوله: «إذا قال العبد...» إلخ، فيشهد له.

ما أخرجه البخاري (١/٧٥ رقم ٢٥) في الإيمان، باب: (فإن تابوا وأقاموا الصلاة).

ومسلم (١/٥٣ رقم ٣٦) في الإيمان أيضاً، باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.

كلاهما من طريق شعبة، عن واقد بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن =

. . . .

= عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».

هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم نحوه.

وعليه يكون الحديث بما تقدم صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١٠٥٤ـ حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنما سَمَل[١] أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة.

قلت: ذا في مسلم.

---

(١) سمل: أي فقأ العين بحديدة محماة، أو غيرها، النهاية (٢/٤٠٣).

١٠٥٤ ـ المستدرك (٤/٣٦٧): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا هشام بن علي السدوسي، ثنا يحيى بن عبد الله، ثنا يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إنما سمل أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرعاء.

حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، حدثني أبو بكر بن محمد بن النضر الجارودي، ثنا الفضل بن سهل الأعرج، ثنا يحيى بن عبد الله، فذكر بإسناده نحوه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من هنا من طريق يحيى بن عبد الله، عن يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، عن أنس وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في مسلم» وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٢٩٨ رقم ١٤) من طريق يحيى بن غيلان، عن يزيد بن زريع، به ولفظه: إنما سمل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أعين أولئك، لأنهم سملوا أعين الرعاء.

وأخرجه الترمذي (١/٢٤٦ رقم ٧٣) في الطهارة، باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه.

والنسائي (٧/١٠٠) في تحريم الدم، باب تأويل قوله عز وجل: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...﴾.

. . . .

= كلاهما من طريق يزيد، به، ولفظ النسائي مثل لفظ مسلم، ولفظ الترمذي نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق يحيى، لكن اسمه عند الحاكم: يحيى بن عبد الله، وعند مسلم يحيى بن غيلان، وهما واحد، وإنما نسب عند الحاكم إلى جده، لأن اسمه يحيى بن غيلان بن عبد الله بن أسماء والخزاعي ـ كما في التقريب (٢/٣٥٥ رقم ١٤٦)، يدل على ذلك أن الحاكم ساق الحديث أيضاً من طريق الفضل بن سهل الأعرج، ثنا يحيى، وسماه: ابن عبد الله.

والفضل بن سهل هذا هو الذي روى الحديث عند مسلم، وسماه يحيى بن غيلان.

وقد ساق الحاكم الحديث بإسنادين ألتقي في أحدهما مع مسلم في الفضل بن سهل في الآخر في يحيى بن غيلان.

وفي أحد الإسنادين هشام بن علي السدوسي، ولم أجد من ذكره.

والراوي عنه شيخ الحاكم علي بن حمشاذ، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: ثقة حافظ إمام.

وأما الإسناد الآخر فبيان حال رجاله كالتالي:

أبو بكر محمد بن النضر بن سلمة العامري، الجارودي، النيسابوري ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٨/١١١ رقم ٤٩٢) والتقريب (٢/٢١٣ رقم ٧٦٨)، والتهذيب (٩/٤٩٠ ـ ٤٩١ رقم ٧٩٩).

ومحمد بن إسحاق الإمام هو ابن خزيمة إمام مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥١٠).

وشيخ الحاكم هو علي بن عيسى الحيري، وتقدم في الحديث (٨١٦) أني لم أجده. =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق يحيى بن غيلان.

وقد أخرجه الحاكم من طريقين إلى يحيى.

وفي الأولى هشام السدوسي، وفي الثانية علي الحيري، ولم أجدهما.

فالحكم على إسناد الحاكم إلى من أخرج مسلم الحديث من طريقه يتوقف على معرفة حال هذين المذكورين، والله أعلم.

١٠٥٥ ـ حديث عمر مرفوعاً[١]:

«من مثل بعبده[٢] فهو حر، وهو مولى الله ورسوله[٣]».

قلت: فيه حمزة النصيبي، قال ابن عدي: كان[١] يضع الحديث[٤].

---

(١) قوله: (مرفوعاً) و(كان) ليسا في (ب).

(٢) قوله: (بعبده)، في (ب): (بعبد).

(٣) قوله: (وهو مولى الله ورسوله) ليس في (ب).

(٤) الكامل لابن عدي (٢/ ٧٨٥).

١٠٥٥ ـ المستدرك (٤/ ٣٦٨) هذا الحديث، والذي بعده أوردهما الحاكم شاهدين لحديث قبلها في إعتاق عمر لأمة مثّل بها، ثم قال الحاكم: «وله شاهدان».

أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا مالك بن إسماعيل، ثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن حمزة الجزري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٨٦) بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «حمزة هو النصيبي قال ابن عدي: يضع الحديث. وحمزة هذا تقدم في الحديث (٨٦١) أنه: متروك متّهم بالوضع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حمزة النصيبي.

وأما المعنى الذي أورد الحاكم هذا الحديث شاهداً له فإنه صحيح ـ كما سيأتي في الحديث الآتي ـ، والله أعلم.

١٠٥٦ــ حديث سُوَيْد بن مُقَرِّن مرفوعاً في الـعتق باللطمة.

(قلت)(١): صحيح.

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

١٠٥٦ ــ المستدرك (٤/٣٦٨ ــ ٣٦٩): أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، ثنا أحمد بن حازم، ثنا عاصم بن يوسف اليربوعي، ثنا عبثر بن قاسم، ثنا حصين، عن هلال بن يساف، قال: كنا نزولاً في دار سويد بن مقرن، ومعنا شيخ حديد جاهل، فلا أدري.

ما قالت وليدة سويدة؟ فلطمها، فغضب من ذلك غضباً ما غضب مثله قط، قال: عجز عليك إلا حر وجهها، لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن، ما لنا إلا خادم واحد، فلطمها أصغرنا، فأمرنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ أن نعتقها.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن سويد. وأورده شاهداً للحديث الذي أشرت إليه في الحديث السابق، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «صحيح».

ولم يتكلم ابن الملقن عن الحديث بشيء.

وفاتهم جميع أن الحديث أخرجه مسلم (٣/١٢٧٩ ــ ١٢٨٠ رقم ٣٢) في الإيمان، باب صحة المماليك، وكفارة من لطم عبده، من طريق حصين، عن هلال بن يساف، فذكره بنحو سياق الحاكم.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٤٤).

وأبو داود في سننه (٥/٣٦٣ ــ ٣٦٤ رقم ٥١٦٦) في الأدب، باب في حق المملوك.

والترمذي (٥/١٤٦ رقم ١٥٨٢) في الأيمان والنذور، باب في الرجل يلطم خادمه.

والطبراني في الكبير (٧/١٠٠ ــ ١٠١ رقم ٦٤٥١ و٦٤٥٢).

. . . .

= جميعهم من طريق حصين، به نحوه، إلا الترمذي فلفظه مختصر.

وللحديث عن سويد أيضاً طريقان آخران.

أحداهما يرويها معاوية بن سويد، والأخرى يرويها أبو شعبة العراقي.

أما رواية معاوية بن سويد فأخرجها:

مسلم في الموضع السابق برقم (٣١).

وأحمد في المسند (٣/٤٤٧ ـ ٤٤٨ و٥/٤٤٤).

وعبد الرزاق في المصنف (٩/٤٤١ رقم ١٧٩٣٧).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٥١٦٧).

والطبراني في السابق أيضاً برقم (٦٤٤٨ و٦٤٤٩ و٦٤٥٠).

جميعهم من طريق سلمة بن كهيل، عن معاوية بن سويد قال: لطمت مولى لنا، فَهَرَبْتُ، ثم جئت قبيل الظهر فصليت خلف أبي، فدعاه ودعاني، ثم قال: امتثل منه، فعفى، ثم قال: كنا بني مقرن على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ليس لنا إلا خادم واحدة، فلطمها أحدنا، فبلغ ذلك النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فقال: «أعتقوها»، قالوا: ليس لهم خادم غيرها، قال: «فليستخدموها، فإذا استغنوا عنها، فليخلوا سبيلها»، وهذا لفظ مسلم، ولفظ الآخرين نحوه.

وأما رواية أبي شعبة العراقي فأخرجها:

مسلم أيضاً برقم (٣٣).

وأحمد في المسند (٣/٤٤٧).

والطبراني برقم (٦٤٥٣).

ثلاثتهم من طريق شعبة قال: قال لي محمد بن المنكدر: ما اسمك؟ قلت: شعبة، فقال محمد: حدثني أبو شعبة العراقي، عن سويد بن مقرن، أن جارية له لطمها إنسان، فقال له سويد: أما علمت أن الصورة محرمة؟ =

=

فقال: لقد رأيتني، وإني لسابع أخوة لي مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وما لنا خادم غير واحد، فعمد أحدنا فلطمه، فأمرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن نطلقه.

وهذا سياق مسلم، وسياق أحمد، والطبراني بنحوه، إلا أن أحمد لم يذكر محاورة ابن المنكدر لشعبة.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث آخر، ولم يتكلم عنه بشيء، وقال عنه الذهبي: «صحيح»، وفاتهما أن مسلماً أخرجه من طريق حصين الذي أخرج الحاكم الحديث من طريقه.

ورجال الحاكم إلى حصين هذا بيان حالهم كالتالي:

عبثر بن القاسم الزُّبيدي ـ بالضم ـ، أبو زبيد ـ بالضم كذلك ـ، الكوفي، ثقة، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/ ٤٣ رقم ٢٤٤)، والتهذيب (٥/ ١٣٦ رقم ٢٣٦)، والتقريب (١/ ٤٠٠ رقم ١٦٩)

وعاصم بن يوسف اليربوعي، أبو عمرو الخياط الكوفي: ثقة روى له الشيخان. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٥٨ رقم ٤٣٧)، والتقريب (١/ ٣٨٦ رقم ٣٤)، والتهذيب (٥/ ٥٩ ـ ٦٠ رقم ٩٨).

أحمد بن حازم الغفاري تقدم في الحديث (٨٢٢) أنه: ثقة حافظ متقن صدوق.

وشيخ الحاكم أبو جعفر بن دحيم اسمه محمد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي، وهو شيخ ثقة مسند فاضل. / السير (١٦/ ٣٦ ـ ٣٧ رقم ٢٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق حصين، وسند الحاكم إلى حصين هذا صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد، وقد جاء الحديث من طرق أخرى عند مسلم وغيره ـ كما تقدم في التخريج ـ، والله أعلم..

١٠٥٧ ــ حديث (عمرو بن العاص)[١] مرفوعاً:

«أيما عبد، أو امرأة قال، أو قالت لوليدتها: يا زانية[٢]، ولم تطلع منها على زنا جلدتها وليدتها يوم القيامة، لأنه لا حد لهن في الدنيا».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الملك بن هارون بن عنترة، وهو متروك بالاتفاق، حتى قيل فيه: وإنه[٣] دجّال.

---

(١) في (أ) و(ب): (عبد الله بن عمرو)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٣) قوله: (إنه) ليس في (ب).

١٠٥٧ ــ المستدرك (٤/٣٧٠): أخبرنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا أحمد بن موسى التميمي، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه عن جده، عن عمرو بن العاص ــ رضي الله عنه ــ أنه زار عمة له، فدعت له بطعام، فأبطأت الجارية، فقالت: ألا تستعجلي يا زانية؟ فقال عمرو: سبحان الله!! لقد قلت أمراً عظيماً، هل اطلعت منها على زنى؟ قالت: لا والله، فقال عمرو ــ رضي الله عنه ــ: إني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول:

«أيما عبد، أو امرأة قال، أو قالت لوليدتها: يا زانية، ولم تطلع منها على زنا جلدتها وليدتها يوم القيامة، لأنه لا حد لهن في الدنيا».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل عبد الملك متروك باتفاق، حتى قيل فيه «دجال».

=

. . . .

= وعبد الملك هذا هو ابن هارون بن عنترة، وصحح الحاكم هنا حديثه مع أنه قال عنه فيما رواه السجزي: «ذاهب الحديث جداً». وقال في المدخل: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

أقول: وعبد الملك هذا تقدم في الحديث (٥٨٠) أنه كذاب يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عبد الملك بن هارون بن عنترة إلى الكذب ووضع الحديث.

ومعنى الحديث الصحيح ثبت من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال أبو القاسم ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من قذف مملوكه بالزنى يقام عليه الحد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال».

أخرجه البخاري (١٢/١٨٥ رقم ٦٨٥٨) في الحدود، باب قذف العبيد.

ومسلم (٣/١٢٨٢ رقم ٣٧) في الأيمان، باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى.

وأبو داود (٥/٣٦٣ رقم ٥١٦٥) في الأدب، باب في حق المملوك.

والترمذي (٦/٧٨ رقم ٢٠/٢) في البر والصلة، باب النهي عن ضرب الخدام وشتمهم.

جميعهم من طريق فضيل بن غزوان، عن عبد الرحمن بن أبي نُعَمْ، عن أبي هريرة، به، واللفظ لمسلم، ولفظ الباقين بمعناه.

قلت: وقد أشار الحاكم لهذا الحديث عقب روايته لحديث عمرو بن العاص، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إنما اتفقا على حديث عبد الرحمن بن أبي نعم، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ: من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة»، . اهـ. والله أعلم.

١٠٥٨ ـ حديث ابن عباس:

أن رجلاً من بني بكر أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرار، فجلد مائة، وكان بكراً، ثم (سأله)[١] البينة (على)[١] المرأة، فقالت: كذب والله، يا رسول الله فجلده حدّ الفرية ثمانين[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه[٣] القاسم بن فياض ضعيف.

---

(١) في (أ): (سأل)، (عن)، وليسا في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (أربع مرار) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (فيه) ليس في (ب).

١٠٥٨ ـ المستدرك (٤/٣٧٠) هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث آخر، فقال: وشاهده ما حدثناه محمد بن صالح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا موسى بن هارون البردي، ثنا هشام بن يوسف، ثنا القاسم بن فياض الأنباري، عن خلاد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رجلاً من بني بكر بن ليث أتى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأقرّ أنه زنى بامرأة أربع مرار، فجلد مائة، وكان بكراً، ثم سأله البينة على المرأة، فقالت المرأة: كذب والله يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين.

تخريجه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤/٦١١ رقم ٤٤٦٧) في الحدود، باب إذا أقر الرجل الزنا، ولم تقر المرأة.

والنسائي في الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٤/٤٦٤ رقم ٥٦٦٤) ـ. =

. . . .

= وأبو يعلى في مسنده (٥/٥٨ ـ ٥٩ رقم ٢٦٤٩).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ١٠٧٠١).

جميعهم من طريق هشام بن يوسف، به، ولفظ أبي داود مثله، ولفظ الطبراني وأبي يعلي بنحوه، إلا أن فيه طولاً بذكر قصة فيه.

وذكر المزي في الموضع السابق من التحفة أن النسائي قال عن الحديث: «هو منكر».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «القاسم ضعيف».

والقاسم هذا هو ابن فياض بن عبد الرحمن الأَبْناوي ـ بفتح الهمزة، بعدها موحدة ساكنة، ثم نون ـ، الصنعاني، وهو ضعيف، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال هشام بن (يوسف): لما حدثني بتلك الأحاديث اتهمته، فقلت له: هي عندك مكتوبة؟ قال: نعم، وأخرج لي قرطاساً، وأملاها علي. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال عن حديثه هذا: منكر. وقال ابن المديني: إسناده مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات، ثم ذكره في الضعفاء، وقال: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به. وقال أبو داود: ثقة. اهـ. من المجروحين (٢/٢١٣)، والتهذيب (٨/٣٣٠ رقم ٥٩٥)، وانظر ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٥٢ رقم ٣٤٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف القاسم بن فياض.

ولبعضه شاهد من حديث سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أن رجلاً أتاه، فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له، فبعث رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى المرأة، فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد، وتركها. =

. . . .

= أخرجه أبو داود في الموضع السابق برقم (٤٤٦٦): حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا طلق بن غنام، حدثنا عبد السلام بن حفص، حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، به.

وسنده صحيح، رجاله كالتالي:

أبو حازم اسمه سلمة بن دينار، تقدم في الحديث (٧٨٦) أنه: ثقة عابد.

وعبد السلام بن حفص السلمي، ويقال: الليثي، القرشي، مولاهم، أبو حفص، ويقال: أبو مصعب المدني ثقة وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: ليس بمعروف. اهـ. من تاريخ ابن معين (٢/٣٦٤ رقم ٨١٥)، والتهذيب (٦/٣١٧ ــ ٣١٨ رقم ٦١٢).

وطلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي، أبو محمد الكوفي ثقة روى له البخاري. / طبقات ابن سعد (٦/٤٠٥)، والتقريب (١/٣٨٠ رقم ٥٠)، والتهذيب (٥/٣٣ ــ ٣٤ رقم ٥٢).

وعثمان بن محمد بن إبراهيم بن شيبة، أبو الحسن الكوفي: ثقة حافظ شهير له أوهام، روى له الشيخان. / الجرح والتعديل (٦/١٦٦ رقم ٩١٣)، والتقريب (٢/١٤ رقم ١٠٧)، والتهذيب (٧/١٤٩ رقم ٢٩٨).

قلت: فأصل القصة صحيح من هذه الطريق، وأما كون النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جلده مرتين، مرة عن الزنا ومرة عن الفرية، فلم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

١٠٥٩ ــ حديث معاوية مرفوعاً:

«إن شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم[١] إن شربوا فاجلدوهم، (ثم إن شربوا فاجلدوهم)[٢]، ثم إن شربوا (الرابعة)[٢] فاقتلوهم.

قلت: صحيح.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب) وبعده قوله: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٥٩ ــ أخرج الحاكم حديث أبي هريرة بنحو حديث معاوية هذا (٤/٣٧١)، وقال عقبه:

«هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، والشريد ابن سويد، وعبد الله بن عمرو، وشرحبيل بن أوس، وهو من الصحابة»، وسقط من المطبوع بعض العبارة، وما أثبته من المخطوط، ثم بدأ الحاكم بذكر روايات هؤلاء الصحابة، فقال:

فأما حديث معاوية فحدثناه الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد (عن) عاصم بن بهدلة، عن ذكوان أبي صالح ــ وأثنى عليه خيراً ــ، عن معاوية ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/٢٤٧ رقم ١٧٠٨٧).

وأحمد في المسند (٤/٩٥ و٩٦ و١٠٠ ــ ١٠١).

. . . .

= وأبو داود في سننه (٤/٦٢٣ ـ ٦٢٤ رقم ٤٤٨٢) في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر.

والترمذي في سننه (٤/٧٢٢ رقم ١٤٦٩) في الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه.

وابن ماجه (٢/٨٥٩ رقم ٢٥٧٣) في الحدود، باب من شرب الخمر مراراً.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٦٤ رقم ١٥١٩).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٥٩).

والطبراني في الكبير (١٩/٣٣٤ رقم ٧٦٧ و ٧٦٨).

والبيهقي في سننه (٨/٣١٣) في الحدود، باب من أقيم عليه الحد أربع مرات ثم عاد له.

وابن حزم في المحلى (١٣/٤٢٠).

جميعهم من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن معاوية، به نحوه.

وأخرجه أحمد (٤/٩٣ و٩٧).

والطحاوي في الموضع السابق.

والطبراني في الكبير (١٩/٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦).

جميعهم من طريق مغيرة، عن معبد القاصّ، عن عبد الرحمن بن عبد، عن معاوية، به نحوه.

وفي بعض أسانيد الطبراني اختلاف فلست أدري من الطباعة، أو هو اختلاف على مغيرة فيه؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الذهبي كما تقدم، وبيان حال رجال إسناده كالتالي: =

. . . .

= ذكوان أبو صالح تقدم في الحديث (٨٧٤) أنه ثقة ثبت.

عاصم بن بهدلة تقدم في الحديث (٥٠٨) أنه: صدوق.

وسعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري، تقدم في الحديث (٦٠٠) أنه ثقة حافظ، له تصانيف، وهو من أثبت الناس في قتادة، وقد اختلط، لكن الراوي عنه عند الحاكم هو عبد الوهاب بن عطاء، وعند الطبراني عبد الأعلى السامي، وقد سمعا منه قبل الاختلاط. / انظر الكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢ رقم ٢٥).

وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، مولاهم، قال عنه الحافظ في التقريب (٥٢٨/١ رقم ١٤٠٦): «صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال: دلسه عن ثور».

قلت: ورواية عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة لم أر من قدح فيها، بل أن عبارتهم إلى قبولها أقرب، فقد قام الإمام أحمد: «كان عالماً بسعيد»، وقال الآجري: سئل أبو داود عن السهمي، والخفاف في حديث ابن أبي عروبة، فقال: «عبد الوهاب أقدم» فقيل له: سمع زمن الاختلاط، فقال: «من قال هذا؟! سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم»، وقال يحيى بن أبي طالب: «بلغنا أن عبد الوهاب كان مستملي سعيد»، وقال محمد بن سعد: «لزم سعيد بن أبي عروبة، وعرف بصحبته، وكتب كتبه، وكان كثير الحديث معروفاً، قدم بغداد فلم يزل بها حتى مات». اهـ. من التهذيب (٤٥٠/٦ ـ ٤٥٣ رقم ٩٣٥).

وقد تتبعت الكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، فلم أجد ابن حبان ذكر عطاء ضمن كتابه، وذكره العقيلي (٧٧/٣)، ولم يذكر شيئاً من رواياته، وذكره ابن عدي في الكامل (١٩٣٤/٥)، وذكر له حديثين الأول منهما من روايته عن عبد العزيز بن أبي رواد، والآخر من روايته عن داود بن أبي هند، ثم قال: «لا بأس به». اهـ، ولم يذكر شيئاً من الأحاديث المنتقدة عليه من روايته عن سعيد. =

. . . .

= وقد اختلفت كلمة النقاد في عبد الوهاب، فمنهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، والذي تميل إليه النفس أن عبارة ابن حجر السابقة أليق بحاله، إلا في روايته عن سعيد بن أبي عروبة فالأرجح أنها لا تنزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

وأما يحيى بن أبي طالب فتقدم في الحديث (٩٥١) أنه صدوق وأما شيخ الحاكم الحسن بن يعقوب العدل فتقدم في الحديث (٩٥١) أيضاً أنه شيخ صدوق نبيل.

ولم ينفرد عبد الوهاب بالرواية عن سعيد، بل تابعه عبد الأعلى السامي عند الطبراني.

ولم ينفرد سعيد بالرواية عن عاصم، بل تابعه سفيان الثوري، وغيره كما تقدم. ورواية سفيان الثوري هي التي رواها عنه عبد الرزاق في مصنفه، وسفيان إمام تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد وهو صحيح لغيره بالمتابعات الأخرى، ومنها التي رواها عبد الرزاق في مصنفه فإنها حسنه لذاتها. وله شواهد عن كثير من الصحابة، وقد يصل إلى درجة التواتر، فقد روى من حديث معاوية هنا، ومن حديث ابن عمر، وأبي هريرة، وابن عمرو، وجابر، وذؤيب، وشرحبيل بن أوس، وجرير، وغضيف، والشريد بن سويد، ونفر من الصحابة ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ ، وقد أخرج الحاكم روايات كثير من هؤلاء، واستوعب الكلام عن الحديث بجمع طرقه، والكلام عن متنه الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٩/ ٤٠ ــ ٧٠). فأطال في ذلك، وخرج منه بنصرته للرأي القائل بقتل الشارب في الرابعة، وأجاب عن دعوى النسخ التي أثارها بعض علماء الإسلام، ومن أراد استيفاء البحث فليرجع إلى كلامه ــ رحمه الله ــ ، فإن فيه فوائد جمة، والله أعلم.

١٠٦٠ـ حديث عقبة بن الحارث، قال:

جيء (بالنعيمان)[١]، فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من في البيت، فضربوه بالأيدي، والنعال، (وكنت فيمن ضربه)[٢].

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ) و(ب): (النعمان)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر التخريج.

(٢) في (أ): (وكتب في مرضه) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

ومن قوله: (فأمر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٠ ـ المستدرك (٤/٣٧٤) أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق عبد الوهاب، ثنا أيوب، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، ثم قال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد تابع عبد الوارث بن سعيد عبد الوهاب الثقفي على وصله بذكر عقبة بن الحارث»، ثم ساق الحديث، فقال: حدثناه أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا الوارث، ثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال:

أخبرني عقبة بن الحارث، قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:
هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريق عبد الوهاب، وساقه من طريق عبد الوارث متابعاً له، كلاهما عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة، به، ثم قال الحاكم عن رواية عبد الوهاب: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وفاته هو والذهبي، وابن الملقن أن البخاري أخرجه (٤/٤٩٢ رقم ٢٣١٦) في الوكالة، باب الوكالة في الحدود =

. . . .

= و (١٢/ ٦٤ و٦٥ رقم ٦٧٧٤ و٦٧٧٥) في الحدود، باب من أمر بضرب الحد في البيت، وباب الضرب بالجريد والنعال، أخرجه من طريق عبد الوهاب، ووهيب بن خالد، كلاهما عن أيوب، به بلفظ:

جيء بالنعيمان ـ أو ابن النعيمان ـ شارباً، فأمر رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من كان في البيت أن يضربوه، قال: فكنت أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد.

وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ٧ و٨ و٣٨٤) من طريق عبد الوارث، ووهيب بن خالد، كلاهما عن أيوب، به نحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى ـ كما في التحفة (٧/ ٣٠١ رقم ٩٩٠٧) ـ من طريق وهيب، به.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا والبخاري في صحيحه، كلاهما من طريق أيوب، عن ابن أبي مليكة.

ورجال إسناد الحاكم إلى أيوب بيان حالهم كالتالي:

عبد الوارث بن سعيد تقدم في الحديث (٩٧٦) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة.

ومحمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، أبو عبد الله الثقفي، مولاهم البصري، ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٧/ ٢١٣ رقم ١١٧٨)، والتقريب (٢/ ١٤٨ رقم ٧٩)، والتهذيب (٩/ ٧٩ رقم ٩٨).

ويوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد، أبو محمد القاضي إمام حافظ كبير فقيه ثقة، صاحب التصانيف في السنن. / السير (١٤/ ٨٥ رقم ٤٥). =

وشيخ الحاكم أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران الثقفي الزاهد، أبو سعيد هو ممن أكثر عنه الحاكم في الرواية، فقد ذكر الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم (ص ٩٥) أن مروياته في المستدرك بلغت ثمان ومائتين (٢٠٨)، وبالرغم من ذلك فلم أجد من ترجمه.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط البخاري ومسلم، ولم يتعقبهما ابن الملقن بشيء، وفاتهم أن البخاري أخرجه كما سبق.

ورجال إسناد الحاكم الذين في طبقة شيوخ البخاري فمن فوقهم رجال الشيخين كما ذكر الذهبي، لكن الحكم على إسناد الحاكم يتوقف على معرفة حال شيخه، ولم أجد من ذكره، والحديث أخرجه البخاري كما سبق، من طريق عبد الوهاب، عن أيوب والله أعلم.

١٠٦١ـ حديث السائب بن يزيد، قال:

كان يؤتى بالشارب في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[١]. . . الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا في البخاري.

---

(١) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

١٠٦١ ـ المستدرك (٤/٣٧٤): أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا الجعيد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، قال: كان يؤتى بالشارب في عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وفي امرة أبي بكر، وصدرا من امرة عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فنقوم إليه، فنضربه بأيدينا، ونعالنا، وأرديتنا، حتى كان صدراً من إمارة عمر، فجلد فيها أربعين، حتى إذا عاثوا فيها، وفسقوا جلد فيها ثمانين.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مكي بن إبراهيم، عن الجعيد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب، به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في البخاري»، وهو كذلك، فإن مكي بن إبراهيم الذي أخرج الحاكم حديثه من طريقه هو شيخ البخاري الذي أخرج الحديث عنه (١٢/٦٦ رقم ٦٧٧٩) في الحدود، باب الضرب بالجريد، والنعال، به نحو لفظ الحاكم.

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٤٤٩) بنحوه.

والنسائي في الكبرى ـ كما في التحفة (٣/٢٦٤ رقم ٣٨٠٦) ـ، كلاهما من طريق مكي، به.

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا، والبخاري في صحيحه، كلاهما من طريق مكي بن إبراهيم، وإسناد الحاكم إلى مكي هذا بيان حال رجاله كالتالي:

عبد الصمد بن الفضل تقدم في الحديث (٦٠٨) أن ابن حبان انفرد بتوثيقه.

وشيخ الحاكم أبو بكر الصيرفي تقدم في نفس الحديث أنه محدث رحال إمام فاضل عالم.

الحكم على الحديث:

الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، فلم يصب، لأن البخاري أخرجه كما سبق.

وأما إسناد الحاكم إلى من أخرج البخاري الحديث من طريقه ففي سنده عبد الصمد بن الفضل، وقد انفرد ابن حبان بتوثيقه، والله أعلم.

١٠٦٢ ـ حديث علي:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قطع في بيضة قيمتها عشرون درهماً[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه المختار بن نافع قال النسائي[٢]، وغيره: ليس بثقة.

---

(١) قوله: (قيمتها عشرون درهماً) ليس في (ب).

(٢) التهذيب (١٠/٦٩ ـ ٧٠).

١٠٦٢ ـ المستدرك (٤/٣٧٨): حدثنا أحمد بن كامل بن خلف القاضي، ثنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد، ثنا المختار بن نافع، عن يحيى بن سعيد بن عبادة، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/٢٢٠ رقم ١٥٥٩).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٣٧).

كلاهما من طريق سهل بن حماد أبي عتاب، عن المختار بن نافع، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قطع في بيضة من حديد قيمتها واحد وعشرون درهماً.

هذا لفظ ابن عدي، ولفظ البزار نحوه.

وأبو حيان التيمي هو يحيى بن سعيد.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «المختار، قال النسائي، وغيره: ليس بثقة».

. . . .

= وللحديث علتان أيضاً بالإضافة لما ذكر الذهبي.

(١) الاختلاف في متن الحديث.

(٢) وجود عبد الملك بن محمد الرقاشي في سند الحديث.

أما المختار بن نافع التميمي، العُكَلي، أبو إسحاق الثمار، فتقدم في الحديث (٥٤٩) أنه منكر الحديث.

وأما الاختلاف في المتن، فإن روايتي البزار وابن عدي ذكر فيهما أن قيمة البيضة واحد وعشرون درهماً.

وأما رواية الحاكم ففيها أن القيمة عشرون درهماً، ولعل الاختلاف من عبد الملك بن محمد الرقاشي الذي روى الحاكم الحديث من طريقه، فإنه تغير حفظه لما سكن بغداد، تقدم ذلك في الحديث (٧١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو ضعيف فقط من الطريق التي أخرجها البزار، وابن عدي، والله أعلم.

١٠٦٣ ـ حديث الحارث بن حاطب:

أن رجلاً سرق على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأتي به، فقال: «اقتلوه»، فقالوا: إنما سرق!... الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: بل منكر.

(١) من قوله: (فأتي به) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٣ ـ المستدرك (٣٨٢/٤): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إسحاق بن الحسن بن الحربي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، ثنا يوسف بن سعد، عن الحارث بن حاطب، أن رجلاً سرق على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فأتي به النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «اقتلوه»، فقالوا: إنما سرق! قال: «فاقطعوه»، ثم سرق أيضاً، فقطع ثم سرق على عهد أبي بكر فقطع، ثم سرق، فقطع، حتى قطعت قوائمه، ثم سرق الخامسة، فقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أعلم بهذا حين أمر بقتله، اذهبوا به، فاقتلوه، فدفع إلى فتية من قريش فيهم عبد الله بن الزبير، فقال عبد الله بن الزبير: أقروني عليكم، فأمروه، فكان إذا ضربه ضربوه، حتى قتلوه.

تخريجه:

الحديث أخرجه النسائي في سننه (٨٩/٨ ـ ٩٠) في قطع السارق، باب قطع الرجل من السارق بعد اليد.

والطبراني (٣١٥/٣ رقم ٣٤٠٨).

والبيهقي في سننه (٢٧٢/٨ ـ ٢٧٣) في السرقة، باب السارق يعود فيسرق ثانياً، وثالثاً، ورابعاً.

. . . .

= ثلاثتهم من طريق حماد بن سلمة، عن يوسف بن سعد، عن الحارث، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٣٤٠٩) من طريق خالد الحذاء، عن يوسف بن يعقوب، عن محمد بن حاطب، أن الحارث بن حاطب ذكر ابن الزبير، فقال: طالما حرص على الإمارة، فذكر الحديث، بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «منكر»، ولم يبين وجه النكارة، ويتوجه ذلك إلى متنه، لما فيه من الأمر بقتل السارق، وسيأتي بيان ذلك.

وقد قال النسائي نحو هذه العبارة في حديث رواه عقب هذا الحديث، وهو حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ، وسياق أوله نحو سياق أول هذا الحديث، وفيه:

فأتي به الخامسة، قال: «اقتلوه»، قال جابر: فانطلقنا به إلى مربد النَّعَم، وحملناه، فاستلقى على ظهره، ثم كشّر بيديه، ورجليه، فانصدعت الإبل، ثم حملوا عليه الثانية، ففعل مثل ذلك، ثم حملوا عليه الثالثة، فرميناه بالحجارة، فقتلناه، ثم ألقيناه في بئر، ثم رمينا عليه بالحجارة.

قال النسائي عقبه: «وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث».

وكلام النسائي هنا لعله لمخالفة آخر الحديث لحديث الحارث بن حاطب، فإنه لم يتكلم عنه بمثل كلامه عن حديث جابر.

وسند حديث الحارث بن حاطب عند الحاكم بيان حال رجاله كالتالي:

يوسف بن سعد الجمحي، مولاهم البصري ثقة ــ كما في التقريب (٢/ ٣٨٠ رقم ٤٣٤) ــ، وانظر التهذيب (١١/ ٤١٣ رقم ٨٠٦). =

. . . .

= وحماد بن سلمة ثقة عابد تغير حفظه بالآخر كما تقدم في الحديث (٧٣٨)، لكن الراوي عنه عند الحاكم هو عفان بن مسلم، وتقدم في نفس الحديث: أن رواية عفان عنه سليمة ــ بإذن الله ــ، فقد قال ابن معين: «من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم».

وعفان تقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة.

وإسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، أبو يعقوب البغدادي ثقة ــ كما في السير (١٣/٤١١).

وشيخ الحاكم أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه تقدم في الحديث (٧٥٧) أنه: صدوق.

والحديث أخرجه الطبراني في الموضع السابق من طرق كثيرة عن حماد بن سلمة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن الإسناد لذاته، وبالمتابعة الأخرى يكون صحيحاً لغيره، ويبقى بيان كلام الذهبي بقوله: عن الحديث: «منكر»، وتقدم أنه متجه إلى المتن، وأما الإسناد فصحيح.

وقد قال الشافعي: «القتل فيمن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتي به في الخامسة: منسوخ»، نقله عنه البيهقي في السنن (٨/٢٧٥)، وقال: «واستدل عليه بما هو منقول في أبواب حد الشارب».

قلت: دعوى النسخ للحديث غير متجهة هنا، لأن الرجل في هذا الحديث قتل في عهد أبي بكر، ولو كان ذلك منسوخاً لما عمل به الصحابة، فأرى وجاهة قول الذهبي بإعلاله متن الحديث بالنكارة، سيما وقد قاله بعض أهل العلم بالحديث، ومنهم ابن عبد البر ــ رحمه الله ــ، نقل ذلك عنه ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٨/٢٧٢ ــ ٢٧٣) فقال: «في حديث مصعب قتل السارق في الخامسة، ولا أعلم أحداً من أهل العلم قال به، =

. . . .

= إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصرة عن أهل المدينة ــ مالك وغيره ــ، قال: فإن سرق الخامسة قتل كما قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعثمان، وعمر بن عبد العزيز. قال: وكان مالك يقول: لا يقتل. قال أبو عمر: حديث القتل منكر لا أصل له، وقد ثبت عنه عليه السلام: «لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث...» الحديث، ولم يذكر فيها السارق.

وقال عليه السلام في السرقة: فاحشة، وفيها عقوبة، ولم يذكر قتلاً، وعلى هذا جمهور أهل العلم في آفاق المسلمين». اهـ. وهذا هو الذي تميل إليه النفس، فالحديث صحيح الإسناد، منكر المتن، والله أعلم.

١٠٦٤ ـ حديث ابن عمر:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قام بعد أن رجم الأسلمي، فقال:

«اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألمّ فليستتر بستر الله، وليتب إلى الله، فإنه من يُبْدِ لنا (صفحته)(١) نُقِمْ عليه كتاب الله»(٢).

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) في (أ): (صحفته)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (التي نها الله عنها) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٤ ـ المستدرك (٤/٣٨٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد، حدثني عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فذكره بلفظه، وفي آخره قال:

«كتاب الله تعالى عز وجل».ـ

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٤/٢٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا أسد بن موسى، فذكره بمثله، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٠ و٢١) من طريق أسد بن موسى، ويونس، كلاهما عن أنس بن عياض، به نحوه.

وأخرجه البيهقي في سننه (٨/٣٣٠) في الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في الاستتار بستر الله عز وجل، من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، به مثله، ولم يذكر قوله: «وليتب...» الخ. =

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧/٣١٩ ـ ٣٢٠ رقم ١٣٣٣٦) من طريق ابن جريج، أخبرني يحيى بن سعيد، بنحو لفظ البيهقي.

والحديث ذكره الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٢٧١ ـ ٢٧٢ رقم ٦٦٣)، وذكر أن أبا عبد الله القطان أخرجه في حديثه (١/٥٦)، وأبو القاسم الحنائي في «المنتقى من حديث الخصاص، وأبي بكر الحنائي» (٢/١٦٠)، وابن سمعون في «الأمالي» (٢/١٨٣/٢)، والعقيلي (٢٠٣).

قلت: ولم أجده عند العقيلي في الضعفاء.

دراسة الإسناد:

الحديث سبق أن صححه الحاكم على شرط الشيخين، وسكت عنه هنا فقال الذهبي عن الحديث: «على شرط البخاري ومسلم».

وإسناد الحاكم بيان حال رجاله كالتالي:

عبد الله بن دينار العدوي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٥/٤٦ رقم ٢١٧)، والتقريب (١/٤١٣ رقم ٢٨٤)، والتهذيب (٥/٢٠١ ـ ٢٠٣ رقم ٣٤٩).

ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري إمام حافظ ثقة ثبت من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٤١).

وأنس بن عياض بن ضمرة، الليثي، أبو حمزة المدني ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٢٨٩ رقم ١٠٥٥)، والتقريب (١/٨٤ رقم ٦٤٣)، والتهذيب (١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ رقم ٦٨٩).

وأسد بن موسى صدوق يغرب، تقدمت ترجمته في الحديث (٨٠٦)، وإنما روى له البخاري تعليقاً، ولم يرو له مسلم.

والربيع بن سليمان تقدم في الحديث (٨٠٦) أيضاً أنه: ثقة. =

. . . .

= وشيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم تقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث وقد تابع أنساً عبد الوهاب الثقفي، وابن جريج.

وتابع أسد بن موسى يونس.

وابن جريج قد صرح بالتحديث عند عبد الرزاق، وتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه ثقة فقيه فاضل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته، وليس هو على شرط الشيخين على مراد الذهبي إلا إلى طبقة أنس بن عياض، لكن أسد بن موسى هو في طبقة شيوخ البخاري ومسلم، ولم يخرج له مسلم، ولا البخاري إلا تعليقاً، والحديث صحيح لغيره بالطرق الأخرى ومنها طريق عبد الرزاق التي أخرجها عن ابن جريج، فإنها صحيحة الإسناد، وصححه الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة، ولم يذكر طريق عبد الرزاق هذه، والله أعلم.

١٠٦٥ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«أدرؤا الحدود بالشبهات».

قال: صحيح.

قلت: فيه يزيد بن (زياد)[١] قال النسائي: شامي متروك[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (أبي زياد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٢) هذا التعقب في (أ) ليس هذا موضعه، وإنما وضعه الناسخ على الحديث رقم (٩٧٧) في كتاب الأدب، وهو: (حديث أنس: أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتعقل عنه. قال: صحيح. قلت: فيه يزيد بن أبي زياد قال النسائي: شامي متروك)، وتقدم بيان ذلك عند الحديث رقم (٩١٦).

وما أثبته من (ب) والتلخيص.

وعبارة النسائي هذه في الضعفاء والمتروكين له (ص ١١١ رقم ٦٤٤).

١٠٦٥ ـ المستدرك (٤/٣٨٤): أخبرنا القاسم بن القاسم السياري، أنبأ أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ الفضل بن موسى، عن يزيد بن زياد الأشجعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم لمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء بالعقوبة».

تخريجه:

الحديث أخرجه الترمذي (٤/٦٨٨ رقم ١٤٤٤) في الحدود، باب ما جاء في درء الحدود.

. . . .

= والدارقطني (٣/٨٤ رقم ٨).

والبيهقي في سننه (٨/٢٣٨) في الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات.

والخطيب في تاريخه (٥/٣٣١).

جميعهم من طريق يزيد بن زياد، به، ولفظ البيهقي والخطيب مثله، ولفظ الترمذي، والدارقطني نحوه.

قال الترمذي: «لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

ورواه وكيع، عن يزيد بن زياد، نحوه، ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح».

ثم أخرجه الترمذي برقم (١٤٤٥).

وابن أبي شيبة في المصنف (٩/٥٦٩ ـ ٥٧٠ رقم ٨٥٥١).

والبيهقي في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق وكيع، به، ولم يرفعه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك».

ويزيد هذا هو ابن زياد، أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، وهو متروك. / الجرح والتعديل (٩/٢٦٢ رقم ١١٠٩)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١١١ رقم ٦٤٤)، والتقريب (٢/٣٦٤ رقم ٢٥٣)، والتهذيب (١١/٣٢٨ ـ ٣٢٩ رقم ٦٢٩).

وأما قول الترمذي المتقدم: «رواه وكيع عن يزيد بن زياد، نحوه، =

ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح» ففيه نظر، لأن الترمذي قال قبله عن المرفوع:

«لا نعلمه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد...»، فالترمذي ــ رحمه الله ــ لم يطلع على رواية من رواه مرفوعاً غير محمد بن ربيعة.

وقد رواه الفضل بن موسى هنا عند الحاكم، وعند البيهقي متابعاً لمحمد بن ربيعة عليه، فيكون الاختلاف في رفعه، ووقفه من قبل يزيد نفسه، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف يزيد، واختلافه في الحديث.

ولبعض الحديث شاهد من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٨٥٠ رقم ٢٥٤٥) في الحدود، باب الستر على المؤمن، ودفع الحدود بالشبهات من طريق إبراهيم بن الفضل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً».

قال البوصيري في الزوائد (٣/١٠٣): «هذا إسناد ضعيف، إبراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد، وابن معين، والبخاري، والنسائي، والأزدي، والدارقطني».

وعليه فلا ينجبر ضعف الحديث بهذا الشاهد، والله أعلم.

١٠٦٦ـ حديث أبي قتادة مرفوعاً:

«رفع القلم عن ثلاثة، النائم حتى يستيقظ...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عكرمة بن إبراهيم ضعفوه(١).

---

(١) هذا الحديث في (أ) ليس هذا موضعه، وإنما هو مذكور في آخر كتاب الأدب، وما أثبته من (ب)، والمستدرك وتلخيصه، وانظر التعليق على الحديث رقم (٩٧٨).

١٠٦٦ ـ المستدرك (٤/٣٨٩): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا هاشم بن مرثد الطبراني، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، ثنا عكرمة بن إبراهيم، حدثني سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الله بن أبي رباح، عن أبي قتادة ـ رضي الله عنه ـ، أنه كان مع النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في سفر، فأدلج فتقطع الناس عليه، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أنه رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يصح، وعن الصبي حتى يحتلم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عكرمة ضعفوه».

وعكرمة هذا هو ابن إبراهيم الأزدي، وهو ضعيف، ضعفه النسائي، وقال مرة:

ليس بثقة. وقال أبو داود: ليس بشيء. وذكره ابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء. وقال يعقوب بن سفيان: منكر الحديث. وقال البزار: لين الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. اهـ. من الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٨٦ رقم ٤٨٢)، والميزان (٣/٨٩ رقم ٥٧٠٨)، واللسان (٤/١٨١ ـ ١٨٢ رقم ٤٧٠).

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عكرمة بن إبراهيم، وله شاهد من حديث: عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وغيرها.

أما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ فأخرجه:

الإمام أحمد في المسند (٦/١٠٠ ــ ١٠١ و١٠١ و١٤٤).

وأبو داود في سننه (٤/٥٥٨ رقم ٤٣٩٨) في الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب أحداً.

والنسائي (٦/١٥٦) في الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج.

وابن ماجه (١/٦٥٨ رقم ٢٠٤١) في الطلاق، باب طلاق المعتوه، والصغير، والنائم.

والدارمي (٢/٩٣ رقم ٢٣٠١) في الحدود، باب رفع القلم عن ثلاث.

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٥٩) رقم ١٤٩٦).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».

وهذا لفظ الرواية الأولى عند أحمد، ونحوه لفظ رواية النسائي، وابن ماجه، والدارمي، وابن حبان، ولفظ رواية أبي داود قال:

«رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر».

وأخرجه الحاكم (٢/٥٩) من طريق حماد بن سلمة أيضاً بلفظ:

=

«رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المعتوه حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦٢): «لم يعله الشيخ (أي ابن دقيق العيد) في «الإمام» بشيء، وإنما قال: هو أقوى إسناداً من حديث علي».

قلت: ظاهر الإسناد أن له علتين:

١ ــ حماد بن أبي سليمان متكلم فيه.

٢ ــ حماد بن سلمة تغير حفظه بالآخر، مع كونه ثقة عابداً كما تقدم في الحديث (٧٣٨).

أما حماد بن سلمة فإن الإمام أحمد أخرج الحديث من عدة طرق عنه، ومنها طريق عفان بن مسلم، عنه، وتقدم في الحديث (٩٨٦) أن ابن معين قال:

«من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم».

وأما حماد بن أبي سليمان مسلم مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، الكوفي، الفقيه، أبو إسماعيل، فإنه وثقه قوم، وتكلم فيه آخرون.

فقد وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وهو ظاهر كلام يحيى القطان، وأثنى عليه الإمام أحمد، وانتقد رواية حماد بن سلمة عنه، فقال: سماع هشام منه صالح، ولكن حماد يعني ابن سلمة عنده عنه تخليط كثير، وقال: هو أصح حديثاً من أبي معشر. وقال معمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء: الزهري، وحماد، وقتادة.

وقال شعبة: صدوق اللسان.

وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوّش، وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم، =

ويقع في حديثه أفراد، وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به. / الكامل (٢/٦٥٣)، والتهذيب (٢/١٦ ـ ١٨ رقم ١٥).

قلت: وكأن الحافظ الذهبي لم يلتفت إلى كلام من جرح حماد بن أبي سليمان، فقال في الكاشف (١/٢٥٢ رقم ١٢٣٠): «ثقة، إمام مجتهد، وكريم جواد»، ورجح ذلك الشيخ عبد العزيز التخيفي في: «دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب (١/٣٤٢)، فقال: «الراجح لدي قول من وثقه، وأنه: ثقة، وأصح الناس عنه حديثاً: سفيان الثوري، وشعبة، وهشام الدستوائي، وقد رمي بالأرجاء».

أقول: فالذهبي ـ رحمه الله ـ رجح قول من وثق حماد بن أبي سليمان، فحديثه هنا أقل أحواله أنه حسن لذاته، بسبب الكلام في رواية حماد بن سلمة عنه لاختلاطه بالآخر، لكن رواية عفان بن مسلم للحديث عنه تجعل النفس تطمئن لسلامة حديثه، سيما وقد ورد الحديث من طرق كثيرة، ولا يخلوا طريق منها من مقال، لكن بمجموعها يتقوى الحديث.

فمن تلك الطرق طريق أبي قتادة التي رواها الحاكم هنا، وحديث علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وثوبان، وشداد بن أوس، وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ.

وقد جمع هذه الطرق الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦١ ـ ١٦٥)، وانظر مجمع الزوائد (٦/٢٥١)، وصحح الحديث الشيخ الألباني في الأرواء (٨/٤ رقم ٢٩٧)، والله أعلم.

كتاب تعبير الرؤيا

١٠٦٧ ــ حديث علي مرفوعاً:

«من كذب في حلمه كُلِّف يوم القيامة عقد شعيرة»[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة[٢].

---

(١) قوله: (كلف يوم القيامة عقد شعيرة) ليس في (ب).

(٢) ذكره في كتاب الضعفاء (٢/٦٣٦ رقم ٢٠٤)، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٦) قال: «سئل أبو زرعة عن عبد الأعلى الثعلبي، فقال: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه». اهـ.

١٠٦٧ ـ المستدرك (٤/٣٩٢): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، عن عبد الأعلى بن عامر، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٧٦ و ٩٠ و ٩١).

وابنه عبد الله في زوائد المسند (١/١٣١).

. . . .

= والترمذي في سننه (٦/٥٦١ و ٥٦١ ـ ٥٦٢ رقم ٢٣٨٣ و ٢٣٨٤) في الرؤيا، باب ما جاء في الذي يكذب في حلمه.

والدارمي في سننه (٢/٥٠ رقم ٢١٥١) في الرؤيا، باب النهي عن أن يتكلم الرجل رؤيا لم يرها.

والخطيب في تاريخه (١١/٩٣).

جميعهم من طريق عبد الأعلى بن عامر، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به، وأحد ألفاظ أحمد، والترمذي مثله، ولفظ الباقين نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الأعلى ضعفه أبو زرعة»، وتقدم ذكر عبارة أبي زرعة عنه.

وعبد الأعلى هذا هو ابن عامر الثعلبي، الكوفي، وهو صدوق يهم. / الكامل (٥/١٩٥٣)، والتقريب (١/٤٦٤ رقم ٧٨١)، والتهذيب (٦/٩٤ ـ ٩٥ رقم ١٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الأعلى بن عامر.

وأصل الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٢/٤٢٧ رقم ٧٠٤٢) في التعبير، باب من كذب في حلمه، من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «من تحلّم بحلم لم يره كلِّف أن يعقد بين شعيرتين، ولن يفعل».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٢٣٨٥) بنحوه، وقال: «هذا حديث صحيح». فيكون الحديث صحيحاً لغيره من طريق الحاكم بهذا الشاهد، والله أعلم.

١٠٦٨ ـ حديث عائشة:

سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن وَرَقة، فقالت له خديجة: إنه كان صدّقك، ولكنه مات قبل أن تظهر... الحديث(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه عثمان الوقّاصي متروك.

(١) من قوله: (إنه كان صدقك) إلى هنا ليس في (ب).

١٠٦٨ ـ المستدرك (٣٩٣/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، قال: حدثني عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، سئل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عن ورقة، فقالت له خديجة: إنه كان صدّقك، ولكنه مات قبل أن تظهر. فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أريته في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار لكان عليه لباس غير ذلك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥٦٧/٦ ـ ٥٦٨ رقم ٢٣٩٠) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الميزان والدلو، من طريق يونس بن بكير، به مثله، ثم قال: «هذا حديث غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ليس عند أهل الحديث بالقوي».

قلت: ولم ينفرد به عثمان، فقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦٥/٦): ثنا حسن بن موسى، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة، فذكره بنحوه.

قال الحافظ ابن كثير في البداية (٩/٣): «هذا إسناد حسن، لكن رواه الزهري، وهشام، عن عروة مرسلاً، فالله أعلم».

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عثمان هو الوقّاصي: متروك».

وعثمان هذا هو ابن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص وتقدم في الحديث (٥٢١) أنه متروك وكذّبه ابن معين.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد ففي سندها ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، وبالإضافة لضعفه فالحديث معلول بما ذكره ابن كثير من أن الزهري، وهشاماً روياه عن عروة مرسلاً.

ولم أطلع على هذه الطريق.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف عثمان الوقّاصي، وهو ضعيف فقط بالطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والله أعلم.

١٠٦٩ــ حديث قيس بن عُبادٍ:

كنت جالساً في المسجد، فدخل رجل، فقالوا: هذا من أهل الجنة. فصلى، فخرج، فاتّبعته، فقلت: إن القوم قالوا: كذا، وكذا، فقال: لا ينبغي لأحد أن يكذب، أو يقول ما لا يعلم، وسأحدثك: إني رأيت رؤيا، فقصصتها... الحديث[١].

قلت[٢]: على شرط البخاري ومسلم.

---

(١) من قوله: (فقالوا: هذا) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت) ليس في التلخيص، وفيه الإشارة إلى أن القول للحاكم، وفي المستدرك قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولو كان الرجل فيه مسمّى، لصحّ على شرطهما»، ؛ كذا في المستدرك المخطوط، ونحوه المطبوع، وأقرّه الذهبي، وعليه فالذي يظهر أن كلام الحاكم ليس في نسخة ابن الملقن، فظن التعقيب للذهبي فنسبه إليه.

١٠٦٩ ــ المستدرك (٣٩٤/٤): حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا الحسن بن محمد بن زياد، ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى الجيشاني، ثنا مسعدة بن اليسع، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن (عُبادٍ)، قال: كنت جالساً في حلقة المسجد، فدخل رجل، فقالوا: هذا رجل من أهل الجنة، فصلى، فخرج، فاتبعته، فقلت: إن القوم قالوا كذا، وكذا؟! فقال: ما ينبغي لأحد أن يكذب، أو يقول ما لا يعلم، وسأحدثك لم ذا.

إني رأيت رؤيا، فقصصتها على النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، رأيت كأني في روضة خضراء، فذكر من سعتها، وخضرتها، وفي وسط الروضة عمود من حديد، فأتاني رجل، فقال لي: اصعد، فقلت: لا أستطيع أن أصعد، قال: فأتى بي منصباً من خلفي، فقال بي، فصعّدني مع ثيابي، فلما انتهيت إلى أعلى العمود إذا فيه عروة، فأدخلت =

= يدي في العروة، فلقد أصبحت، وإن الحلقة لفي يدي، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «أما الروضة فروضة الإسلام، وأما العمود فهو الإسلام، وأما العروة فأخذت بالعروة الوثقى، فلا تزال ثابتاً على الإسلام حتى تموت». اهـ. وقد صوبت بعض السياق من المخطوط.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن عُبادٍ، ثم قال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، مع أن الحديث أخرجه الشيخان من طريق ابن عون، به وذكر اسم الرجل، وهو: عبد الله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ .

فالحديث أخرجه البخاري (٧/١٢٩ رقم ٣٨١٣) في المناقب، باب مناقب عبد الله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ .

و (١٢/٣٩٧ و ٤٠١ رقم ٧٠١٠ و٧٠١٤) في التعبير، باب الخُضْرِ في المنام، والروضة الخضراء، وباب التعليق بالعروة الوثقى.

ومسلم (٤/١٩٣٠ ـ ١٩٣١ رقم ١٤٨ و١٤٩) في الفضائل، باب من فضائل عبد الله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ .

كلاهما من طريق ابن عون، وقرة بن خالد، عن محمد بن سيرين، عن قيس بن عُبادٍ، قال: كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فجاء رجل في وجهه أثر من خشوع، فقال بعض القوم: هذا رجل من أهل الجنة، هذا رجل من أهل الجنة، فصلى ركعتين يتجوّز فيهما، ثم خرج فاتبعته، فدخل منزله، ودخلت، فتحدّثنا، فلما استأنس قلت له: إنك لما دخلت قبل، قال رجل كذا، وكذا؟! قال: سبحان الله!! ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم، وسأحدّثك لم ذاك. رأيت رؤيا على عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فقصصتها =

. . . .

= عليه؛ رأيتني في روضة ـ ذكر سَعَتَها، وعُشْبها، وخُضْرتها ـ، ووسط الروضة عمود من حديد، أسفله في الأرض، وأعلاه في السماء، في أعلاه عروة، فقيل لي: أرْقَهْ، فقلت له: لا أستطيع فجاءني مِنْصَفٌ ـ (قال ابن عون: والمِنْصف: الخادم) ـ، فقال بثيابي من خلفي ـ وصف انه رفعه من خلفه بيده ـ، فَرَقِيتُ حتى كنت في أعلى العمود، فأخذت بالعروة، فقيل لي: استمسك. فلقد استيقظت وإنها لفي يدي، فقصصتها على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «تلك الروضة: الإسلام، وذلك العمود: عمود الإسلام، وتلك العروة: عُروة الوثقى، وأنت على الإسلام حتى تموت».

قال: والرجل عبد الله بن سلام.

هذا سياق مسلم، وسياق البخاري نحوه، والمرفوع منه مثله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٥٢) من طريق ابن عون، بنحو سياق مسلم.

وللحديث طريق أخرى يرويها خَرَشَة بن الحُرّ الفزاري الكوفي، عن عبد الله بن سلام، فذكر حديثاً بمعنى السابق.

أخرجه مسلم عقب الحديث السابق برقم (١٥٠).

والإمام أحمد في المسند (٥/٤٥٢ ـ ٤٥٣).

والنسائي في الكبرى ـ كما في التحفة (٤/٣٥٣ رقم ٥٣٣٠) ـ.

وابن ماجه (٢/١٢٩١ ـ ١٢٩٢ رقم ٣٩٢٠) في تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم والشيخان من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، عن قيس بن عباد، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، مع ان الحاكم أخرج الحديث من طريق مسعدة بن اليسع الباهلي، =

= ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن الشيخين، بل إنه: متروك؛ قال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء، خَرَقنا حديثه، وتركنا حديثه منذ دهر، وكذبه أبو داود، وقال ابن عدي: ضعيف الحديث، وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وقال ابن أبي خيثمة في ترجمة ابن جريج من تاريخه: سئل يحيى بن أيوب: لم ترك حديث مسعدة بن اليسع؟ فقال: لأنه روى حديثاً أنكروه، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات، حتى إذا سمعها المبتدىء في الصناعة علم أنه لا أصول لها، وقال عنه الذهبي: هالك. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٤/٢٤٥)، والكامل لابن عدي (٦/٢٣٨٧)، والمجروحين لابن حبان (٣/٣٥)، والميزان (٣/٩٨ رقم ٨٤٦٧)، واللسان (٦/٢٣ رقم ٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الشيخان كما سبق، فهو صحيح، إلا أن إسناد الحاكم فيه مسعدة بن اليسع، وتقدم أنه: متروك، فسنده إلى من أخرج الشيخان الحديث من طريقه ضعيف جداً لأجله، والله أعلم.

١٠٧٠ـ حديث عائشة:

رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطن في (حجرتي)[١]... الحديث[٢].

قلت[٣]: صحيح.

---

(١) في (أ) و(ب): (حجري)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

(٢) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت) ليس في التلخيص، وفيه: (صحيح)، وهو كذلك في المستدرك حيث قال بعد أن أخرج الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، فقوله: (قلت) لا معنى له هنا، والظاهر أن كلام الحاكم عن الحديث ليس في نسخة ابن الملقن، فظن العبارة من الذهبي، فأضاف إليها: (قلت)، والله أعلم.

١٠٧٠ ـ المستدرك (٤/٣٩٥): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المحبوبي بمرو، ثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الحافظ بترمذ، ثنا سهل بن إبراهيم الجارودي، ثنا مسعدة بن اليسع، عن مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: رأيت في المنام كأنه ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي، فقصصت رؤياي على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، فلما دفن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في بيتي قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: هذا أحد أقمارك، وهو خيرها.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام مالك، وقد اختلف عليه فيه.

فرواه مسعدة بن اليسع هنا عند الحاكم، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة.

. . . .

= ورواه قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة.

ورواه آخرون عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة: مرسلاً.

أما رواية قتيبة بن سعيد فذكرها الكاندهلوي في «أوجز المسالك» (١٤/٢٥١).

وأما الرواية المرسلة فهي في الموطأ المطبوع برواية يحيى الليثي (١/٢٣٢ رقم ٣٠)، في الجنائز، باب ما جاء في دفن الميت، عن يحيى بن سعيد، أن عائشة زوج النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قالت، فذكره بنحوه، وذكر الكاندهلوي في الموضع السابق أن أكثر رواة الموطأ رووه كذا مرسلاً، ووصله قتيبة بن سعيد.

والحديث جاء من غير طريق مالك ـ رحمه الله ـ.

فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٩٣): أخبرنا يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قالت عائشة لأبي بكر، فذكره بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٤٧ ـ ٤٨ رقم ١٢٦) من طريق يحيى بن أيوب.

والبيهقي في «الدلائل» (٧/٢٦١ ـ ٢٦٢) من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما، عن يحيى بن سعيد، به نحو رواية ابن سعد.

والحديث ذكره في كنز العمال (١٥/٥١٥ ـ ٥١٦ رقم ٤٢٠١٠)، وعزاه للحميدي، والضياء في المختارة، ولم أجده في مسند الحميدي المطبوع، لكن أخرجه الحاكم (٣/٦٠) من طريق الحميدي، ثنا سفيان، قال: سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن سعيد بن المسيب، قال: قالت عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ: رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطت في حجرتي، فسألت أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ، فقال: يا عائشة، إن تصدق رؤياك =

. . . .

= يدفن في بيتك خير أهل الأرض، ثلاثة، فلما قبض رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ودفن قال لي أبو بكر: يا عائشة، هذا خير أقمارك، وهو أحدها.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤): أخبرنا هاشم بن القاسم، أخبرنا المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: قالت عائشة، فذكره بنحوه، وفي آخره، قال: ثم كان أبو بكر، وعمر، ودفنوا جميعاً في بيتها.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (١٢٧) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، أو محمد بن سيرين، عن عائشة، فذكره بنحوه.

وأخرجه أيضاً برقم (١٢٨).

والحاكم (٣/٦١).

كلاهما من طريق موسى بن عبد الله السلمي، عن عمر الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يعجبه الرؤيا، قال: هل رأى أحد منكم رؤيا اليوم، قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: رأيت كأن ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي، فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن صدقت رؤياك دفن في بيتك ثلاثة هم أفضل، أو خير أهل الأرض»، فلما توفي النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ودفن في بيتها قال لها أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: هذا أحد أقمارك، وهو خيرها، ثم توفي أبو بكر، وعمر، فدفنا في بيتها.

وليس في المستدرك المطبوع للحاكم كلام عن الحديث، وأما في التلخيص =

. . . .

= فذكر أن الحاكم قال: «على شرط البخاري ومسلم»، وتعقبه الذهبي بقوله: «هو من رواية عمر بن حماد بن سعيد الأبح أحد الضعفاء تفرد به عن موسى بن عبد الله السلمي لا أدري من هو».

وفي المجمع (١٨٥/٧) قال: «فيه عمر بن سعيد الأبح وهو ضعيف».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧١/١١ ـ ٧٢ رقم ١٠٥٤٦) من طريق أبي قلابة، عن عائشة، به، لكن ذكرت قمراً واحداً، وأوّله أبو بكر أنه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وصححه، والتبس الأمر على ابن الملقن، فظن التصحيح من الذهبي فنسبه إليه كما تقدم.

وفي إسناده مسعدة بن اليسع وتقدم في الحديث السابق انه: متروك.

ومما يدل على ضعفه مخالفته لبقية الرواة الذين رووا الحديث عن مالك، ولم يذكروا عمرة بين يحيى بن سعيد، وعائشة ـ رضي الله عنها ـ كما صنع هو.

وتقدم ذكر الاختلاف على مالك في وصل الحديث وإرساله، وان قتيبة بن سعيد انفرد بوصل الحديث من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن عائشة.

وقتيبة ـ رحمه الله ـ ثقة ثبت، تقدم ذلك في الحديث (٦٧٨).

وقد تابعه متابعة قاصرة رواة آخرون على وصل الحديث عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن عائشة منهم: يزيد بن هارون، ويحيى بن أيوب، وسفيان بن عيينة.

فالذي يظهر أن مالكاً ـ رحمه الله ـ حدث بالحديث مرة على الوصل، وأخرى على الإرسال، فحدث به قتيبة عنه على الموافقة لمن تقدم. =

. . . .

= ومدار الإسناد على يحيى بن سعيد الأنصاري، يرويه عن ابن المسيب، عن عائشة.

وسعيد بن المسيب تقدم في الحديث (٥٠٧) أنه أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار.

ويحيى بن سعيد الأنصاري تقدم في الحديث (٦٤١) أنه: ثقة ثبت.

ورواه عن يحيى بن سعيد جماعة منهم الإمام مالك في موطئه، في رواية قتيبة بن سعيد.

ويزيد بن هارون، وعنه ابن سعد في الطبقات.

وسفيان بن عيينة، وعنه الحميدي.

ويزيد بن هارون تقدم في الحديث (٥٨٥): أنه: ثقة متقن عابد.

وسفيان بن عيينة تقدم في الحديث (٥١٠) أنه: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

هذا بالإضافة للطرق التي رواها القاسم بن عبد الرحمن، ونافع، أو محمد بن سيرين، وأنس، وعنه قتادة، جميعهم عن عائشة، إلا أن طريق أنس أعلها الذهبي بضعف عمر بن حماد بن سعيد الأبح، وجهالة موسى بن عبد الله السلمي، وبالإضافة لذلك ففيها مخالفة لبقية الطرق التي جاء الحديث فيها موقوفاً على أبي بكر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف مسعدة بن اليسع، ومخالفته لبقية الرواة بذكر عمرة بدل ابن المسيب.

والحديث صحيح بالطرق الأخرى التي تقدم الكلام عنها في دراسة الإسناد، عدا الطريق التي رواها أنس، فضعيفة لما تقدم ذكره عنها، والله أعلم.

١٠٧١ ــ حديث سلمان:

كان بين رؤيا يوسف، وتأويلها أربعون سنة.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

١٠٧١ ــ المستدرك (٣٩٦/٤): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا أبوعيسى الترمذي، ثنا علي بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ــ رضي الله عنه ــ، قال: فذكره بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨٢/١١ ــ ٨٣ رقم ١٠٥٧٦) من طريق أسباط بن محمد، عن سليمان التيمي، به مثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦٩/١٣ ــ ٧٠) من طريق معتمر بن سليمان، وإسماعيل بن عُليّة، وسفيان، ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب بن عطاء، وهشيم، جميعهم عن سليمان التيمي، به مثله، وبعضهم نحوه.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥٨٨/٤)، وعزاه أيضاً للفريابي، وابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والبيهقي في شعب الإيمان.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وقال عنه الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل تقدم في الحديث (٨٧٢) أنه: ثقة ثبت عابد مخضرم من رجال الجماعة.

وسليمان بن بلال التيمي تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة من رجال الجماعة أيضاً.

=

....

= وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة مأمون من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٩١/٦ ـ ٢٩٢ رقم ١٦١٨)، والتقريب (١٠٣/٢ رقم ٩٣٣)، والتهذيب (٢٣٧/٨ ـ ٢٤٠ رقم ٤٣٩).

وعلي بن حجر ـ بضم المهملة، وسكون الجيم ـ بن إياس السعدي، المروزي ثقة حافظ من شيوخ البخاري ومسلم. / تاريخ بغداد (٤١٦/١١ ـ ٤١٨ رقم ٦٢٩٥)، والتقريب (٣٣/٢ رقم ٣٠٥)، والتهذيب (٢٩٣/٧ ـ ٢٩٤ رقم ٥٠٤).

وأبو عيسى الترمذي هو صاحب السنن محمد بن عيسى بن سَوْرة، أحد الأئمة، ثقة حافظ. / سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣ رقم ١٣٢)، والتقريب (١٩٨/٢ رقم ٦٠٣)، والتهذيب (٣٨٧/٩ رقم ٦٣٦).

وشيخ الحاكم محمد بن أحمد المحبوبي تقدم في الحديث (٨١٠) أنه: إمام محدث، وهو الراوي لجامع الترمذي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلى طبقة شيوخهما كما أفاد ذلك الذهبي ـ رحمه الله ـ، والله أعلم.

١٠٧٢ ـ حديث:

(منها)[١] ما يصدق، ومنها ما يكذب، قال: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ما من عبد ولا أمة ينام، فيمتلىء نوماً إلا عرج بروحه إلى العرش، فالذي لا يستيقظ دون العرش، فتلك الرؤيا التي تصدق، والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب[٢].

قلت: حديث منكر، لم يصححه الحاكم[٣]، وكأن الآفة فيه من أزهر بن عبد الله الأَوْدي.

---

(١) ليست في (أ).

(٢) من قوله: (قال: نعم). إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (الحاكم)، في التلخيص: (المؤلف).

١٠٧٢ ـ المستدرك (٤/٣٩٦ ـ ٣٩٧): حدثنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان، ثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان، ثنا محمد بن مهران الحمال، ثنا عبد الرحمن بن مغراء الدوسي، ثنا الأزهر بن عبد الله الأودي، عن محمد بن عجلان، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: لقي عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فقال: يا أبا الحسن، الرجل يرى الرؤيا، فمنها ما تصدق، ومنها ما تكذب؟! قال: نعم، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا مقتصراً على آخره، وأوله: لفظه: لقي عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب، فقال له: يا أبا الحسن ربما شهدت وغبنا، وشهدنا وغبت، ثلاث أسألك عنهن، عندك منهن علم؟ فقال علي بن أبي طالب: وما هن؟ فقال: الرجل يحب الرجل، ولم ير منه خيراً،

. . . .

= والرجل يبغض الرجل، ولم ير منه شراً؟! فقال علي: نعم، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن الأرواح جنود مجندة، تلتقي في الهواء، فتشامّ، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»، فقال عمر: واحدة، قال عمر: والرجل يحدث الحديث، إذ نسيه، فبينا هو، وما نسيه إذ ذكره؟! فقال: نعم؛ سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «ما في القلوب قلب إلا وله سحابة كسحابة القمر، بينا القمر مضي إذ تجللته سحابة، فأظلم، إذ تجلّت، فأضاء، وبينا القلب يتحدث إذ تجللته سحابة، فنسي، إذ تجلّت عنه، فيذكر»، قال عمر: اثنتان، قال: والرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق، ومنها ما يكذب، . . . ثم ذكر باقي الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه هكذا الحافظ أبو عبد الله بن مندة في كتاب «النفس والروح» من حديث محمد بن حميد، حدثنا عبد الرحمن بن مغراء، به ــ كما في كتاب «الروح» لابن القيم ــ رحمه الله ــ (ص ٣٠ ــ ٣١) ــ.

وذكره أيضاً السفّاريني ــ رحمه الله ــ في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٦١ ــ ٦٢)، وعزاه لابن مندة أيضاً.

وأخرج العقيلي في الضعفاء (١/ ١٣٥) جزءاً منه، في ترجمة أزهر بن عبد الله، حيث قال عنه: «حديثه غير محفوظ من حديث محمد بن عجلان»، ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن مغراء، به عن علي، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

وأخرج أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٩٦) شطره الثاني، من طريق عبد الرحمن بن مغراء أيضاً، به بنحو سياق ابن مندة، ولم يذكر: «الأرواح جنود. . .»، ولا آخره الذي أخرجه، الحاكم.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/ ١٦١ ــ ١٦٢) بطوله، بنحو سياق ابن مندة، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أزهر بن عبد الله، قال =

= العقيلي: حديثه غير محفوظ عن ابن عجلان، وهذا الحديث يعرف من حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفاً، وبقية رجاله موثقون».

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس ـ كما في كنز العمال (١٣/١٦٩ ـ ١٧٠ رقم ٣٦٥١٢).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله: «حديث منكر، لم يصححه المؤلف، وكأن الآفة فيه من أزهر». اهـ.

وأزهر هذا هو ابن عبد الله الأوْدي، الخراساني، ولم أجد من تكلم عنه بجرح أو تعديل، سوى ما تقدم من قول العقيلي: «حديثه غير محفوظ»، وعدّه في الضعفاء، وذكر الذهبي في الميزان (١/١٧٣ رقم ٧٠٠) وقال: «تُكُلّم فيه»، وذكره الحافظ في اللسان (١/٣٣٩ رقم ١٠٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال أزهر الأودي، والله أعلم.

كتاب الطب والرُّقى

١٠٧٣ ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«عليكم بالهَلَيْلج الأسود، فاشربوه، فإنه من شجر الجنة، طعمه مُرّ، وهو شفاء من كل داء»[١].

قلت: فيـه (سيف)[٢] بن محمد، قـال أحمد[٣] وغيـره: هو كذاب[٤].

---

(١) من قوله: (فإنه من شجر) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (يوسف).

(٣) الكامل لابن عدي (٣/١٢٦٨).

(٤) في (ب): (قلت: فيه سيف بن محمد كذاب).

١٠٧٣ ـ المستدرك (٤/٤٠٤): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عبد الرحمن بن سلمة الرازي، ثنا سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، عن معمر، عن أيوب، عن محمـد بن سيرين، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «عليكم بالهليلج الأسود، فاشربوه، فإنه شجرة من شجـر الجنة، طعمه مر، وهو شفاء من كل داء».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وتعقبه الذهبـي بقوله: «قال أحمد =

. . . .

= وغيره: سيف كذاب». وسيف هذا هو ابن محمد الثوري، الكوفي، ابن أخت سفيان، الثوري، وتقدم في الحديث (٤٨٨) أنه: كذاب وضاع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة سيف إلى الكذب ووضع الحديث.

١٠٧٤ــ حديث عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه مرفوعاً:

«عليكم بألبان البقر، وسمنها، وإياكم ولحومها؛ فإن ألبانها، وسمانها دواء، وشفاء، ولحومها داء»[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه سيف بن مسكين وهّاه ابن حبان[٢].

---

(١) من قوله: (وسمنها، وإياكم) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) انظر المجروحين (١/٣٤٧).

١٠٧٤ ــ المستدرك (٤/٤٠٤): حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا معاذ بن المثنى العنبري، ثنا سيف بن مسكين، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن الحسن بن سعد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «عليكم بألبان البقر، وسمانها، وإياكم ولحومها، فإن ألبانها، وسمانها دواء، وشفاء، ولحومها داء».

تخريجه:

الحديث له عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

الأولى: يرويها عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والثانية: طارق بن شهاب، كلاهما عن ابن مسعود، به.

أما الطريق الأولى: فهي التي أخرجها الحاكم هنا، وأخرجها أيضاً ابن السني، وأبو نعيم في الطب ــ كما في كنز العمال (١٠/٣٠ رقم ٢٨٢١٠) ــ.

وأما الثانية فيرويها قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ. ورواها عن قيس جماعة منهم: الرُّكين بن الربيع، وعبد الرحمن المسعودي، والجراح والد وكيع، وإبراهيم بن =

. . . .

= مهاجر، وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، وقيس بن الربيع، وأيوب الطائي، والربيع بن لوط.

أما الركين بن الربيع، والمسعودي، والجراح، وإبراهيم بن مهاجر، وأبو حنيفة، وسفيان في بعض الروايات عنه، فكلهم رووه عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

ورواه سفيان في بعض الروايات عنه، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن طارق، مرسلاً.

ورواه الربيع بن لوط، وسفيان في بعض الروايات، كلاهما عن قيس، به موقوفاً على ابن مسعود.

ورواه قيس بن الربيع، وأيوب الطائي، كلاهما عن قيس، عن طارق، مرسلاً.

١ - أما رواية الركين بن الربيع: فيرويها عنه شعبة وإسرائيل.

أما رواية إسرائيل فأخرجها الحاكم في المستدرك (٤/٤٠٣) عنه، عن الركين بن الربيع، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «عليكم بألبان البقر فإنها ترم من كل شجر، وهو شفاء من كل داء».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

وأما رواية شعبة، فاختلف عليه فيها.

فرواها أبو زيد سعيد بن الربيع، عنه، عن الركين بن الربيع، عن قيس، عن طارق، عن عبد الله رفعه بلفظ: «في ألبان البقر شفاء».

أخرجه هكذا النسائي في الطب من الكبرى ـ كما في التحفة (٧/٦٢ ـ ٦٣ رقم ٩٣٢١) ـ، عن زيد بن أخزم، عن أبي زيد به. =

. . . .

= وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٩٦/٤) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا أبو زيد سعيد بن الربيع، فذكره بلفظ: «ما أنزل الله من داء، إلا وقد أنزل له شفاء، وفي ألبان البقر شفاء من كل داء».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

ورواه أبو قلابة هذا مرة عن حجاج بن نصير الفساطيطي، ثنا شعبة، عن الربيع بن ركين، عن قيس، به هكذا بتسمية شيخ شعبة: الربيع بن ركين، بدلاً من: الركين بن الربيع.

أخرجه هكذا الهيثم بن كليب في مسنده (ل ٨٥ أ): حدثنا أبو قلابة، فذكره بلفظ: «عليكم بألبان البقر، فإن فيها شفاء من كل داء».

ولم ينفرد به أبو قلابة، بل تابع عليه عباس بن محمد.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند علي بن الجعد (٨٠٧/٢ رقم ٢١٦٦): حدثنا عباس بن محمد، نا حجاج بن نصير، فذكره بمثل رواية الهيثم.

ج ـ وأما رواية المسعودي فأخرجها:

الطيالسي في مسنده (ص ٤٨ رقم ٣٦٨).

والحاكم في المستدرك (١٩٧/٤) من طريق جعفر بن عون.

قال الطيالسي: حدثنا المسعودي، وقال جعفر بن عون: أنبأ المسعودي، عن قيس بن مسلم الجدلي، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء»، إلا الهرم، فعليكم بألبان البقر، فإنها ترم من كل الشجر».

وأخرجه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٦٩/١) من =

. . . .

= طريق ابن المبارك، ومحمد بن سعد، كلاهما عن المسعودي، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «عليكم بألبان البقر فإنها تَرْتَمّ من كلّ الشجر».

فهؤلاء أربعة من الأئمة رووه عن المسعودي هكذا، فخالفهم أبو نعيم، فرواه موقوفاً على ابن مسعود، بنحو لفظ الطيالسي، والحاكم.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧٢/٩ رقم ٩١٦٤): حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، فذكره (موقوفاً).

٣- وأما رواية الجراح بن مليح والد وكيع فأخرجها البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٨٠٦/٢ رقم ٢١٦٤): حدثنا أبو الربيع الزهراني، نا أبو وكيع: الجراح بن مليح، عن قيس بن مسلم، فذكره بنحو سابقه.

وأما رواية أبي حنيفة فأخرجها الطبراني في الكبير (١٦/١٠ رقم ٩٧٨٩) من طريق زفر بن الهذيل، عن أبي حنيفة، عن قيس، به بنحو سابقه.

وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٨٦/١) من طريق يحيى بن عبد الحميد، نا ابن المبارك، ووكيع، وأبي، عن أبي حنيفة النعمان، ولفظه: «عليكم بألبان البقر، فإنها تَرُمّ من كل الشجر».

وأما رواية إبراهيم بن مهاجر فأخرجها الطبراني في الموضع السابق برقم (٩٧٨٨) من طريق الربيع بن ركين، عن إبراهيم بن مهاجر، عن قيس بن مسلم، به بلفظ: «تداووا بألبان البقر، فإني أرجو أن يجعل الله فيها شفاء؛ فإنها تأكل من الشجر».

٤- وأما رواية سفيان الثوري فاختلف عليه فيها.

فرواه محمد بن كثير، عن سفيان، عن قيس عن طارق، عن ابن مسعود، رفعه، بنحو رواية الطيالسي، والحاكم السابقة.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٨٠٦/٢ رقم ٢١٦٥). =

. . . .

= ورواه حميد بن زنجويه، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان، واختلف فيه على حميد. فرواه عنه البغوي في الموضع السابق موقوفاً على ابن مسعود.

ورواه ابن حبان في صحيحه (ص ٣٤٠ رقم ١٣٩٨): أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون، حدثنا حميد بن زنجويه، فرفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وكذا رواه النسائي في الوليمة من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٧/٦٢ رقم ٩٣٢١) ـ، عن عبيد الله بن فضالة، عن محمد بن يوسف، عن سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله، فذكره مرفوعاً.

ورواه عن سفيان عبد الرزاق في المصنف (٩/٢٦٠ رقم ١٧١٤٤)، فوقفه على ابن مسعود. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٢٧١ ـ ٢٧٢ رقم ٩١٦٣).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (١/٤٩٢ رقم ٥٥٩): حدثنا زيد بن الحباب العكلي، عن سفيان، فذكره موقوفاً على ابن مسعود.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣١٥): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن يزيد أبي خالد، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، مرسلاً، بنحو لفظ المسعودي عند الطيالسي، والحاكم.

ومن طريق عبد الرحمن أخرجه النسائي في الكبرى ـ كما في الموضع السابق من التحفة ـ.

ورواه قيس بن الربيع، وأيوب الطائي، كلاهما عن قيس، به مرسلاً.

أخرجه البغوي في زياداته على مسند ابن الجعد (٢/٨٠٦ رقم ٢١٦٣) من طريق قيس بن الربيع، عن قيس بن مسلم، بنحو لفظ الطيالسي والحاكم. =

. . . .

وأخرجه النسائي في الكبرى ــ كما في الموضع السابق من التحفة ــ، من طريق أيوب، عن قيس بن مسلم، به نحو سابقه.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق من طريق شعبة، عن الربيع بن لوط، عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، به موقوفاً عليه بقصة اللبن فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سيف وهّاه ابن حبان».

وسيف هذا هو ابن مسكين الأسواري، تقدم في الحديث (٧١٠) أنه: ضعيف.

وفي سنده أيضاً عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وتقدم في الحديث (٥٧٤) أنه: صدوق اختلط قبل موته.

وأما الطريق الأخرى التي رواها قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، فتقدم بيان اختلاف الرواة على قيس فمن دونه فيها.

فقد رواها الحاكم من طريق إسرائيل، عن الركين بن الربيع، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، رفعه.

وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

ورواها أبو زيد سعيد بن الربيع، عن شعبة، عن الركين بن الربيع، به.

وخالفه حجاج بن نصير الفساطيطي، فقلب اسم شيخ شعبة، فقال: «الربيع بن ركين».

والصواب ما رواه سعيد بن الربيع، العامري، الحَرَشي، أبو زيد الهروي، البصري، لأنه ثقة من رجال الشيخين. / الجرح والتعديل (٤/ ٢٠ رقم ٨٣)، والتقريب (١/ ٢٩٥ رقم ١٥٩)، والتهذيب (٤/ ٢٧ رقم ٤٠).

وأما حجاج بن نُصَيْر ــ بضم النون ــ الفساطيطي، القيسي، أبو محمد البصري فإنه ضعيف، كان يقبل التلقين كما تقدم في الحديث (٦١٦). =

. . . .

= وبالإضافة لذلك فإن شعبة إنما يروي عن الركين بن الربيع، لا عن الربيع بن ركين ــ كما في تهذيب الكمال (٢/٥٨١) ــ، ولكن انقلب الاسم على هذا الراوي الضعيف.

وتقدم أن الحاكم صحح رواية سعيد بن الربيع على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وفي الإسناد عنده أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، وتقدم في الحديث (٧١٩) أنه تغير حفظه لكنه لم ينفرد به، بل تابعه زيد بن أخزم عند النسائي.

والركين بن الربيع بن عميلة، أبو الربيع الكوفي ثقة من رجال مسلم. / الجرح والتعديل (٣/٥١٣ ــ ٥١٤ رقم ٢٣٢١)، والتقريب (١/٢٥٢ رقم ١٠٨)، والتهذيب (٣/٢٨٧ ــ ٢٨٨ رقم ٥٤٣).

ورواه عن قيس أيضاً المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة تقدم آنفاً أنه صدوق اختلط.

ورواها عن المسعودي هذا جماعة منهم أبو داود الطيالسي، وجعفر بن عون، وابن المبارك، وابن سعد، جميعهم عنه، عن قيس، به موقوفاً لرواية الركين بن الربيع السابقة.

وخالفهم أبو نعيم الفضل بن دكين، فرواه عن المسعودي، عن قيس، موقوفاً على ابن مسعود.

والراجح رواية الأكثر؛ لأن فيهم جعفر بن عون، وهو ممن سمع من المسعودي قبل اختلاطه ــ كما في الكواكب النيرات (ص ٢٩٣) ــ.

ورواها عن قيس أيضاً الجراح بن مليح، وأبو حنيفة، وإبراهيم بن مهاجر ــ كما تقدم ــ، ثلاثتهم وافقوا الراجح من الروايات السابقة.

ورواه سفيان الثوري، واختلف عليه ــ كما سبق ــ في رفع الحديث، ووقفه، وإرساله، وأخشى أن يكون سفيان قد دلّس في روايته لهذا الحديث، فإن رواية الإمام أحمد، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، =

. . . .

عن أبي خالد الدالاني، عن قيس، وعبد الرحمن بن مهدي ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ـ كما تقدم ذلك في الحديث (٦٥٧).

وأما رواية الباقين عنه فبإسقاط الدالاني، مع الاختلاف السابق.

وأبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: صدوق يخطىء كثيراً، ومدلس من الثالثة، وقد عنعن، ولعل هذا من أقوى أسباب الاختلاف على سفيان.

وبالجملة فالراجح رواية من رواه عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً، لأنهم، أكثر عدداً، وأكثرهم ثقات، وروايتهم أسلم لخلوها من الاضطراب المخلّ بالرواية، مع اعتضاد روايتهم برواية من في حفظه كلام ممن تابعهم.

وقد رجح هذه الرواية الحافظ ابن عساكر، فقال: «المحفوظ الموصول»، نقله عنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٥٨٤) وأيّده.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف سيف بن مسكين، واختلاط المسعودي.

وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «عليكم بألبان البقر، فإن فيها شفاء من كل داء» صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها قيس بن مسلم، عن طارق، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وأما الحث على سمنها، والنهي عن لحومها وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «سمنها دواء، وشفاء، ولحومها داء» فله شاهد من حديث صهيب، ومليكة بنت عمر ـ رضي الله عنهما ـ أما حديث صهيب ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «عليكم بألبان البقر، فإنها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء».

. . . .

= أخرجه ابن السني، وأبو نعيم في الطب ـ كما في كنز العمال ـ (١٠/٣٠ رقم ٢٨٢١١)، وكما في السلسلة الصحيحة للألباني (٤/٥٨٤) ـ.

وذكر الألباني أنهما روياه من طريق دفاع بن دغفل السدوسي، عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده صهيب، ثم قال: «هذا إسناد لا بأس به في الشواهد، وهو على شرط ابن حبان، فإنه وثق جميع رجاله، وفي بعضهم خلاف». اهـ.

وأما حديث مليكة بنت عمر ـ رضي الله عنها ـ فيرويه زهير ـ وهو ابن معاوية ـ، عن امرأته، ـ وذكر أنها صدوقة ـ، أنها سمعت مليكة بنت عمرو، وذكر أنها ردت الغنم على أهلها في امرة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، أنها وصفت لها من وجع بها سمن البقر، وقالت: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء».

أخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/٩٦٤ رقم ٢٧٧٦) والسياق له.

وأبو داود في المراسيل (ل ٢١ أ) بنحوه، والمرفوع مثله.

والطبراني في الكبير (٢٥/٤٢ رقم ٧٩) بنحوه.

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٦٩ ب).

قال الهيثمي في المجمع (٥/٩٠): «رواه الطبراني، والمرأة لم تسمّ، وبقية رجاله ثقات».

وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٣١ ـ ٣٣٢)، وعزاه أيضاً لابن منده في المعرفة، وأبـي نعيم في الطب، وقال: (رجاله ثقات، لكن الراوية عن مليكة لم تسمّ، وقد وصفها الراوي عنها زهير بن معاوية ـ أحد الحفاظ ـ بالصدق، وأنها امرأته، وذكْرُ أبـي داود له في مراسيله لتوقفه في صحبة مليكة ظناً، وقد جزم بصحبتها جماعة، وله شواهد، منها: عن ابن مسعود، رفعه: «عليكم بألبان البقر، وسمانها، وإياكم ولحومها، فإن =

. . . .

= ألبانها وسمنها دواء، وشفاء، ولحومها داء»، أخرجه الحاكم، وتساهل في تصحيحه له كما بسطته مع بقية طرقه في بعض الأجوبة. وقد ضحى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عن نسائه بالبقر، وكأنه لبيان الجواز، أو لعدم تيسر غيره، وإلا فهو لا يتقرب إلى الله تعالى بالداء، على أن الحليمي قال ـ كما أسلفته في: «عليكم...» ـ: إنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إنما قال في البقر ذلك: ليبس الحجاز، ويبوسة لحم البقر منه، ورطوبة ألبانها، وسمنها، واستحسن هذا التأويل، والله أعلم). اهـ.

قلت: فهذه الجملة من الحديث ترتقي لدرجة الحسن لغيره بهذين الشاهدين، والله أعلم.

١٠٧٥ ــ حديث عائشة:

مات رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بذات الجَنْب.

قلت: لم يصح؛ فيه ابن لهيعة[١].

---

(١) في التلخيص قال: (قلت: لم يصح)، كذا في المخطوط، والمطبوع، فلعل قوله: «فيه ابن لهيعة» زيادة إيضاح من ابن الملقن.

١٠٧٥ ــ المستدرك (٤/٤٠٥): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى الأسدي، ثنا أبو زكريا يحيى بن إسحاق، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: مات رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ من ذات الجنب.

دراسة الإسناد:

أخرج الحاكم قبل هذا الحديث حديث عروة، عن عائشة، أنها حدثته، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال حين قالوا: خشينا أن الذي برسول الله ذات الجنب، قال: «إنها من الشيطان، وما كان الله ليسلّطه علي»، ثم قال: «هذا حديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد روي عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ ضد هذه الرواية بإسناد واه»، ثم ساق هذا الحديث، فقال عنه الذهبي: «لم يصح»، مع أن الحاكم سبقه إلى ذلك.

والحديث في سنده ابن لهيعة، وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا، بالإضافة لمخالفته للحديث السابق الذي صححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لضعف ابن لهيعة ومعارضة متنه بما صح، والله أعلم.

١٠٧٦ـ حديث ابن عباس:

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يكتحل بالإِثْمِد ـ ثلاثاً ـ قبل أن ينام، كل ليلة.

قال: فيه عباد بن منصور، ولم يتكلم (فيه)(١) بحجة.

قلت: ولا هو بحجة.

---

(١) في (أ) و (ب): (عليه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٧٦ ـ المستدرك (٤٠٨/٤): أخبرني أبو عون أحمد بن محمد بن ماهان الجزار بمكة على الصفا ـ حرسها الله تعالى ـ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا إسرائيل، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٥٤/١ مرتين).

والترمذي في سننه (٢٠٣/٦ ـ ٢٠٤ رقم ٢١٢٢) في الطب، باب ما جاء في السعوط وغيره. و(٤٤٧/٥ ـ ٤٥٠ رقم ١٨١١ و١٨١٢) في اللباس، باب ما جاء في الاكتحال.

وابن ماجه (١١٥٧/٢ رقم ٣٤٩٩) في الطب، باب من اكتحل وتراً.

وعبد بن حميد في مسنده (٥٠٠/١ رقم ٥٧١).

والعقيلي في الضعفاء (١٣٦/٣).

أما إحدى الروايتين عند الإمام أحمد فمن طريق إسرائيل، عن عباد، به نحوه.

وأما الأخرى عنده، ورواية ابن ماجه، وعبد بن حميد، وإحدى روايتي الترمذي فهي من طريق يزيد بن هارون، عن عباد، به بلفظ: كانت =

= لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين، وهذا لفظ أحمد، وعبد بن حميد، ولفظ الترمذي، وابن ماجه نحوه، ومثله لفظ العقيلي، وهو عنده من طريق محمد بن إسماعيل، عن عباد.

وللترمذي، والعقيلي لفظ آخر في نفس الرواية، وهو أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «خير ما اكتحلتم به الإِثمد»، زاد الترمذي: «فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر».

وبنحو اللفظين السابقين رواية الترمذي الأخرى من طريق أبي داود الطيالسي، عن عباد، به.

قال الترمذي عقبه: «حديث ابن عباس حديث حسن لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور».

دراسة الإسناد:

حديث عباد بن منصور جزء من حديث طويل تقدم تخريج بعض أجزائه برقم (٩٣٧)، وتقدم هناك أنه حديث ضعيف لضعف عباد بن منصور، وتدليسه، وهو هنا من نفس الطريق.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عباد بن منصور وتدليسه، والله أعلم.

وعنعنته، ورجح أبو حاتم الرازي كما في العلل (٢/٤٦٣) أنه دلسه عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي

١٠٧٧ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«ما مررت بملأ من الملائكة إلا أمروني بالحجامة»[١].

---

(١) التعقيب على هذا الحديث يأتي في الحديث بعده، حيث أشركهما في الحكم فقال: (قال: صحيحان. قلت: لا).

١٠٧٧ ـ المستدرك (٤٠٩/٤): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ومحمد بن أحمد القنطري ببغداد، قالا: ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

وحدثنا أحمد بن إسحاق الفقيه، وإسماعيل بن نجيد السلمي، قالا: ثنا أبو مسلم، ثنا أبو عاصم، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

وهذا الحديث سبق أن أخرجه الحاكم (٢٠٩/٤)، وتقدم برقم (٩٣٧)، وأخرجه الحاكم هناك من طريق شيخه مكرم بن أحمد القاضي، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ عباد بن منصور، فذكره.

وتقدم هناك أنه ضعيف بإسناد الحاكم لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه، وحسن لغيره بشواهده بما يغني عن الإعادة هنا، والله أعلم.

١٠٧٨ــ (وبه)[١] أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان يحتجم (لسبع)[٢] عشرة[٣]، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

قال: صحيحان، قلت: لا[٤].

---

(١) في (أ): (وله)، وقوله: (به) يعني بإسناد عباد بن منصور السابق، وهو كذلك هنا.

(٢) في (أ): (سبعة).

(٣) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٤) في التلخيص المخطوط، والمطبوع: (صحيح. قلت: لا).

١٠٧٨ ــ المستدرك (٤/٤٠٩): حدثنا أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا سليمان بن داود، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان يحتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

تخريجه:

هذا الحديث عبارة عن حديث واحد أخرجه الحاكم في ثلاثة مواضع، تقدم تخريج الأول برقم (٩٣٧) و(١٠٧٧)، والثاني برقم (١٠٧٦)، وهذا هو الثالث، وقد ساق الترمذي الحديث بطوله (٦/٢١١ ــ ٢١٢ رقم ٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في الحجامة، من طريق النضر بن شميل، عن عباد، به، إلا أنه جعل الحديث من قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بلفظ: «إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة، ويوم تسع عشرة، ويوم إحدى وعشرين».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور».

ومن طريق يزيد بن هارون أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٥٤).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٥٠٠ رقم ٥٧٢).

كلاهما بنحو سياق الترمذي.

وكان الحاكم قد أخرجه (٤/٢١٠) من طريق يزيد، بنحو سياق الترمذي، وصححه، وأقرّه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في سننه (٩/٣٤٠) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة، من طريق الطيالسي، عن عباد، به نحو سياق الترمذي.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عباد بن منصور، وتقدم في الحديث (٩٣٧) أنه اختلط، ومدلس من الرابعة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه.

وله شاهد من حديث أنس، وأبـي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه الحاكم سابقاً (٤/٢١٠) من طريق همام بن يحيى، وجرير بن حازم، قالا: ثنا قتادة، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يحتجم على الأخدعين، وكان يحتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

ومن طريق همام، وجرير، وبمثل سياق الحاكم أخرجه الترمذي (٦/٢٠٧ ـ ٢٠٨ رقم ٢١٢٦) في الطب، باب ما جاء في الحجامة، إلا أنه قال: «على الأخدعين والكاهل»، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

. . . .

= قلت: فيه قتادة وتقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه الحاكم في الموضع السابق، ولفظه: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «من احتجم لسبع عشرة من الشهر كان له شفاء من كل داء».

وأخرجه أبو داود في سننه (١٩٦/٤ رقم ٣٨٦١) في الطب، باب متى تستحب الحجامة، كلاهما من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة، به، ولفظ أبي داود: «من احتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين كان له شفاء من كل داء».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في سننه (٣٤٠/٩) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

قلت: فالحديث بهذين الشاهدين أقل أحواله أنه حسن لغيره، وقد صححه الألباني في سلسلته الصحيحة (١٩١/٢ و ٦١٠ رقم ٦٢٢ و ٩٠٧)، والله أعلم.

١٠٧٩ـ حديث ابن عمر انه قال:

إنه قد تَبَيَّغ(١) (بـي)(٢) الدم.

قلت: واه(٣).

(١) تَبَيَّغ أي غلب عليه الدم، تقدم ذلك في الحديث (٩٣٩).

(٢) في (أ): (في).

(٣) في التلخيص: (مَرّ هذا، وهو واه).

١٠٧٩ ـ المستدرك (٤/٤٠٩): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عمر بن حفص بن عمر السدوسي، ثنا عبد الملك بن عبد ربه الطائي، ثنا أبو علي عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: يا نافع، إنه قد تبيغ بـي الدم، فالتمس لي حجاماً، واجعله رفيقاً ـ إن استطعت ـ، ولا تجعله شيخاً كبيراً، ولا صبياً صغيراً؛ فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: الحجامة على الريق أمثل، وفيه بركة، وشفاء، يزيد في العقل، ويزيد الحافظ حفظاً، احتجموا على بركة الله تعالى يوم الخميس، واجتنبوا يوم الجمعة، ويوم السبت، ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء، فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وليس يبدو برص، ولا جذام، إلا يوم الأربعاء، وليلة الأربعاء، وإنما ابتلي أيوب يوم الأربعاء».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات غير عثمان بن جعفر هذا فإني لا أعرفه بعدالة، ولا جرح»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «مَرّ هذا، وهو واه».

ويقصد أن الحديث سبق أن مَرّ، وهو كذلك، وقد تقدم برقم (٩٣٩)، حيث رواه الحاكم (٤/٢١١) من طريق غزال بن محمد، عن محمد بن جحادة، به نحو هذا، ولم يذكر أيوب ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وتقدم تخريجه هناك.

. . . .

= **دراسة الإسناد**:

الحديث في سنده عثمان بن جعفر، وتقدم في الحديث (٩٣٩) أنه مجهول، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، وله طرق أخرى تقدم ذكرها هناك، وأن الحديث يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره، وأن الألباني صححه، واستنكر متنه جماعة من العلماء، منهم ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر.

١٠٨٠ ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«من احتجم يوم الأربعاء، والسبت، فرأى وَضَحاً[1]، فلا يلومن إلا نفسه».

قلت: فيه سليمان بن أَرْقم متروك.

---

(١) الوَضَحُ: البياض من كل شيء، والمراد به هنا: البَرَص. / انظر النهاية (٥/١٩٥ ــ ١٩٦).

١٠٨٠ ــ المستدرك (٤/٤٠٩ ــ ٤١٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن سليمان بن أرقم، عن السدي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «من احتجم يوم الأربعاء، ويوم السبت، فرأى وضحاً، فلا يلومن إلا نفسه».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/١١٠١).

والبيهقي في سننه (٩/٣٤٠) في الضحايا، باب ما جاء في وقت الحجامة.

كلاهما من طريق سليمان بن أرقم، ولفظ البيهقي مثله، ولفظ ابن عدي نحوه، وفيه: «فأصابه برص».

وله طريق أخرى يرويها عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة، به.

أخرجه ابن عدي مقروناً بالحديث السابق، وأخرجه أيضاً (٤/١٤٤٦).

وأشار لهذه الطريق البيهقي بقوله عقب الحديث السابق: «سليمان بن أرقم ضعيف، وروي عن ابن سمعان، وسليمان بن يزيد، عن الزهري، كذلك أيضاً موصولاً، وهو أيضاً ضعيف، وروي عن الحسن بن الصلت، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ــ رضي الله =

. . . .

= عنه ـ مرفوعاً، وهو أيضاً ضعيف، والمحفوظ عن الزهري، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منقطعاً، والله أعلم». اهـ.

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، يرويها عنه سليمان بن أرقم، فإن روى بعض هذه الأحاديث غيره، عن الزهري، فيكون أشد منه... وحديث: «من احتجم» جمع إسماعيل بن عياش بينه، وبين ابن سمعان، عن الزهري»، وقال أيضاً عن رواية ابن سمعان: «هذه الأحاديث التي أمليتها بأسانيدها غير محفوظة»، ومنها هذا الحديث، من رواية ابن سمعان.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم شاهداً لبعض الحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان متروك».

وسليمان هذا هو ابن أرقم، أبو معاذ البصري، وهو متروك ـ كما قال الذهبي ـ، قال أبو داود وأبو حاتم، والترمذي، وابن خراش، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني وغير واحد: متروك الحديث. / الكامل لابن عدي (٣/١١٠٠ ـ ١١٠٥)، والتهذيب (٤/١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٢٩٧).

وأما عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن المدني قاضيها، وراوي الطريق الأخرى، فإنه كذاب، كذبه الإمام مالك، وهشام بن عروة، وإبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود والجوزجاني. / الكامل (٤/١٤٤٤ ـ ١٤٤٦)، والتهذيب (٥/٢١٩ ـ ٢٢١ رقم ٣٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف سليمان بن أرقم.

وأما الطريق الأخرى فموضوعة لنسبة ابن سمعان إلى الكذب.

وفي معنى هذا الحديث الحديث السابق، وهو حسن الإسناد لغيره، وأما متنه فتقدم الكلام عنه.

١٠٨١ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«نعم الدواء الحجامة[١]؛ وتذهب الدم، وتجلو البصر، وتخف الصلب».

قال: صحيح.

قلت: لا؛ فيه عباد بن منصور[٢].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في التلخيص: (صحيح. قلت: لا)، وكذا في المخطوط، ولم يذكر عباد بن منصور، فلعل العبارة من زيادات ابن الملقن للتوضيح.

١٠٨١ ـ المستدرك (٤/٤١٠): حدثنا أبو عبد محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا يزيد بن زريع، ثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث لم أجد من أخرجه بهذا السياق، وله سياق آخر بلفظ: «نعم العبد الحجام يذهب بالدم، ويُخفّ الصلب، ويجلو عن البصر».

أخرجه الترمذي (٦/٢١١ رقم ٢١٢٨) في الطب، باب ما جاء في الحجامة.

وابن ماجه (٢/١١٥١ رقم ٣٤٧٨) في الطب، باب الحجامة.

والحاكم في المستدرك (٤/٢١٢).

جميعهم من طريق عباد بن منصور، به، واللفظ للترمذي، وابن ماجه، ولفظ الحاكم قال فيه: «نعم العبد الحجام يُخفّ الظهر، ويجلو البصر».

قال الترمذي حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور.

....

= وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

قلت: وهو جزء من الحديث الذي ساقه الترمذي بطوله، وفرّقه الحاكم، وتقدم بعض أجزائه برقم (٩٣٦) و(٩٣٧) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨).

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده، عباد بن منصور وتقدم الكلام عنه مراراً في المواضع المشار إليها آنفاً، وانه اختلط، ومدلس، وقد عنعن.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد بن منصور، وتدليسه.

١٠٨٢ ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ما من أحد إلا في رأسه عروق من الجذام[١] تَنْعُر[٢]، فإذا هاج سلط الله عليه الزكام، فلا تتداووا له».

قلت: كأنه موضوع، فالكُدَيْمي فيه، وهو متّهم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) تَنْعُر: من نَعَرَ العرق بالدم، أي: إذا ارتفع وعلا. / النهاية (٥/٨١).

١٠٨٢ ـ المستدرك (٤/٤١١) حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن يونس القرشي، ثنا بشر بن حجر السلمي، ثنا فضيل بن عياض، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ : «ما من أحد إلا وفي رأسه عرق من الجذام تنعر، فإذا هاج سلط الله عليه الزكام، فلا تداووا له».

قال الحاكم قبل هذا الحديث: «قد أدّت الضرورة إلى إخراج حديث الليث بن أبي سليم ـ رحمه الله ـ ، ولم يمض فيما تقدم».

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥) من طريق محمد بن يونس، به نحوه، وقال: «هذا حديث لا يصح، ومحمد بن يونس هو الكديمي، وقد ذكرنا أنه كان كذاباً، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات».

وأخرجه القاسم السرقسطي في «غريب الحديث» ـ كما في الضعيفة للألباني (١/٢٤٤) ـ .

ولم يتعقب السيوطي ابن الجوزي بشيء في اللآلىء (٢/٤٠٢ ـ ٤٠٣) سوى ذكره لهذا الحديث عند الحاكم، وتعقب الذهبي له عليه. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، واعتذر عن إخراجه له بأن الضرورة أدّت إلى إخراجه له من طريق الليث بن أبي سليم، ولم يعله بغيره، فتعقبه الذهبي بقوله: «كأنه موضوع، فالكديمي متهم».

والحديث في سنده محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي، وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بإسناد الحاكم لنسبة الكديمي إلى الكذب ووضع الحديث، وقد حكم عليه بالوضع ابن الجوزي، وقال الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٢٢٤ رقم ١٩٠): «موضوع».

وأخرج ابن الجوزي عقبه حديثاً من طريق يحيى بن محمد بن (حسن)، حدثنا محمد بن سعيد بن سحنون التنوخي، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: ما من آدمي إلا وفيه عرق من الجذام، فإذا تحرك ذلك العرق سلط عليه الزكام يسكنه».

قال ابن الجوزي عقبه: «قال النقاش: هذا حديث موضوع لا شك، وضعه يحيى بن محمد، أو محمد بن بشر». اهـ. فتعقبه السيوطي بقوله: «يحيى توبع»، ثم أورد حديثاً أخرجه الديلمي من طريق الحسين بن يوسف الفحام، حدثنا محمد بن سحنون التنوخي، به.

قلت: فيبقى محمد بن بشر هو علة الحديث، والله أعلم.

١٠٨٣ ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«إيـاكم والجلوس في الشمس[١]، فإنها تبـلي الثـوب، (وتُنْتِن)[٢] الريح، وتظهر الداء الدَّفين».

قلت: ذا من وضع محمد بن زياد الطحان.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (وتعين)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٨٣ ـ المستدرك (٤/٤١١): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ عمار بن هارون، ثنا محمد بن زياد الطحان، ثنا ميمون بن مهران، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا من وضع الطحان».

والطحان هذا اسمه محمد بن زياد اليشكري، الطحان، الكوفي، الأعور، الفأفأ، المعروف بالميموني، الرقي، وهو كذاب يضع الحديث. قال الإمام أحمد: كذاب خبيث أعور يضع الحديث، وكذبه كذلك ابن معين، وعمرو بن علي، والجوزجاني، وأبو زرعة والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. / الكامل لابن عدي (٦/٢١٤٠ ـ ٢١٤٢)، والتهذيب (٩/١٧٠ ـ ١٧٢ رقم ٢٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الطحان إلى الكذب ووضع الحديث.

والحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٣/١٣٠ رقم ٢٩٢٢)، ورمز له بالضعف، فتعقبه المناوي بكلام الذهبي هنا، وقال: «فكان ينبغي للمصنف حذفه».

وذكره الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٢٢٣ رقم ١٨٩)، وقال عنه: «موضوع»، والله أعلم.

كتاب الرقي والتمائم

١٠٨٤ ــ حديث أُبَيّ بن كعب:

كنت عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فجاء أعرابي[١]، فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً به وجع، قال: «ما وجعه؟» قال: به لَمَم... الحديث.

قال: صحيح محفوظ.

قلت: فيه أبو جناب الكلبي ضعفه الدارقطني[٢]، والحديث منكر.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٣٩٢ رقم ٥٧٦).

١٠٨٤ ــ المستدرك (٤/٤١٢ ــ ٤١٣): أخبرنا أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثني عمرو بن علي المقدمي، عن أبي جناب، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني أبي بن كعب ــ رضي الله عنه ــ، قال: كنت عند النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فجاء أعرابي، فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً، وبه وجع، قال: «وما وجعه؟» قال: به لمم، قال: «فأتني به»، فأتاه به، فوضعه بين يديه، فعوّذه النبي ــ صلَّى =

= الله عليه وآله وسلَّم ــ بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من آخر سورة البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾.

(آية ١٦٣ من سورة البقرة).

وآية الكرسي (رقم ٢٥٥ من سورة البقرة).

وآية من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (رقم ١٨).

وآية من الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (رقم ٥٤).

وآخر سورة المؤمنين: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ (رقم ١١٦).

وآية من سورة الجن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ (رقم ٣).

وعشر آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وقل هو الله أحد، والمعوذتين، فقام الرجل كأنه لم يَشْك شيئاً قط.

قال الحاكم: «وقد احتج الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ برواة هذا الحديث كلهم عن آخرهم، غير أبي جناب الكلبي، والحديث محفوظ صحيح، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٢٨/٥) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٦٧/٣ ــ ١٦٨ رقم ١٥٩٤): حدثنا زحمويه، حدثنا صالح، حدثنا أبو جناب يحيى بن أبي حيّة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن رجل، عن أبيه، قال: جاء رجل، فذكره بنحوه.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٧١ رقم ٦٣٢). =

. . . .

= وأخرجه ابن ماجه في سننه (١١٧٥/٢ رقم ٣٥٤٩) في الطب، باب الفزع، والأرق، وما يتعوذ منه، فقال: حدثنا هارون بن حيان، ثنا إبراهيم بن موسى، أنبأنا عبدة بن سليمان، ثنا أبو جناب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه أبي ليلى، قال: كنت جالساً عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إذ جاءه أعرابي، فذكره بنحوه.

وجميع هؤلاء قالوا: «وأربع آيات من أول سورة البقرة» بخلاف رواية الحاكم: «من آخر سورة البقرة».

قال الهيثمي في المجمع (١١٥/٥) عن رواية عبد الله: «فيه أبو جناب، وهو ضعيف لكثرة تدليسه، وقد وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال عن رواية أبي يعلى في نفس الموضع: «فيه من لم يسمّ، وأبو جناب، وهو ضعيف لتدليسه، ووثقه ابن حبان».

وقال البوصيري في الزوائد (٨٠/٤ ـ ٨١): «هذا إسناد فيه أبو جناب الكلبي، وهو ضعيف، ومدلس».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو جناب الكلبي ضعفه الدارقطني، والحديث منكر».

ومدار الحديث على أبي جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حيّة، وقد ضعفوه لكثرة تدليسه. / الكامل لابن عدي (٢٦٦٩/٧ ـ ٢٦٧٠)، والتقريب (٣٤٦/٢ رقم ٥٠)، والتهذيب (٢٠١/١١ ـ ٢٠٣ رقم ٣٤٠).

قلت: والدليل على تدليسه إسقاطه عبد الله بن عيسى عند أبي يعلى، وابن ماجه.

....

وبالإضافة إلى ذلك فقد اختلف عليه في الحديث: فرواه عنه عمرو بن علي، على أنه من مسند أبي بن كعب.

ورواه أبو يعلى من طريق صالح عنه، على أنه من مسند رجل مبهم، عن أبيه، وهو مبهم كذلك.

ورواه ابن ماجه من طريق عبدة بن سليمان، عنه على أنه من مسند أبي ليلى.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وأما النكارة التي ذكرها الذهبي فيقصد بها تفرد أبي جناب بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١٠٨٥ـ حديث ابن عباس:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يعلمهم من الأوجاع، والحمى: «باسم الله الكبير[١]، نعوذ بالله العظيم من شر عرق نعّار[٢]، ومن شر حر النار».

قال: صحيح.

قلت: فيه إبراهيم بن أبي حبيبة وثقه[٣] أحمد[٤].

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قوله: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) نَعَر العِرْق بالدم: إذا ارتفع وعلا. / النهاية (٥/٨١).

(٣) قوله: (وثقه) ليس في (ب)، وفي مكانه بياض بقدر كلمة.

(٤) الكامل لابن عدي (١/٢٣٤).

١٠٨٥ ـ المستدرك (٤/٤١٤): حدثني محمد بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، والفضل بن محمد، قالا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان يعلمهم من الأوجاع، ومن الحمى أن يقول: «بسم الله الكبير، ونعوذ بالله العظيم من شر عرق نعّار، ومن شر حر النار».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١٧ رقم ١٩٧٧١).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٨/١/٤٩ رقم ٣٦٣١).

وأحمد في مسنده (١/٣٠٠).

وعبد بن حميد في مسنده (١/٥١٧ رقم ٥٩٢).

والترمذي في سننه (٦/٢٤٦ رقم ٢١٥٧) في الطب، باب ما جاء في تبريد الحمى بالماء.

وابن ماجه (٢/١١٦٥ رقم ٣٥٢٦) في الطب، باب ما يعوذ به من الحمى.

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٥٢ رقم ٥٦٦).

والطبراني في الكبير (١١/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ١١٥٦٣).

والعقيلي في الضعفاء (١/٤٤).

وابن عدي في الكامل (١/٢٣٥).

والخطابي في غريب الحديث (٣/١٠٢).

والبغوي في شرح السنة (٥/٢٢٩ ـ ٢٣٠ رقم ١٤١٨).

جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، به، ولفظ ابن السني، والبغوي مثله، ولفظ الباقين نحوه، وعند ابن ماجه لفظان كلاهما نحوه، إلا أنه قال في أحدهما: «يَعّار»، وكذا في رواية ابن عدي.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وتقدم في الحديث (٩٥٠) أنه: ضعيف.

وهو يروي الحديث عن داود بن الحصين، عن عكرمة، وتقدم في الحديث (٩٥٥) أن داود ثقة إلا في عكرمة، فروايته عنه ضعيفة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن أبي حبيبة، وداود في عكرمة، والله أعلم.

كتاب الملاحم والفتن[1]

١٠٨٦ـ حديث عبادة بن الصامت:

بينا نحن مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وقوف؛ إذ أقبل رجل، فقال: يا رسول الله، ما مدة (رجاء)[2] أمتك... الحديث[3].

قال: صحيح.

قلت: إسناده مظلم.

---

(١) في (ب): (كتاب الفتن والملاحم).

(٢) في (أ): (رخاء)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (الحديث)، في (ب): (إلخ).

١٠٨٦ ـ المستدرك (٤/٤١٨ ـ ٤١٩): حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي ببغداد، ثنا أبو إسماعيل السلمي، ثنا سليمان بن عبد الله الدمشيقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا يزيد بن سعيد بن ذي عصوان، عن يزيد بن عطاء، عن معاذ بن سعد السكسكي، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: بينما نحن مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وقوف، إذ أقبل رجل، فقال: يا رسول الله، ما مدة رجاء أمتك، قال: فسكت عنه رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، حتى سأله ثلاث مرات، ثم ولى الرجل، فقال له =

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد من أمتي، رجاءُ أمتي مائة سنة»، قال: فقال: يا رسول الله، فهل لتلك من إمارة، أو آية، أو علامة؟ قال: «نعم: القذف، والخسف، والرجف، وإرسال الشياطين الملجمة عن الناس».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٢٥) من طريق إسماعيل بن عياش، عن يزيد بن سعيد، به نحوه.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠ رقم ١٤٢٦).

وأخرجه القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٩٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا سعيد بن يزيد بن ذي عُصوان العنسي، عن أبي عطاء يزيد بن أبي عطاء السكسكي، عن معاذ بن سعد السكسكي، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده مظلم»، وتقدم مراراً أن الذهبي ـ رحمه الله ـ يطلق هذه العبارة على الإسناد الذي فيه مجاهيل وهذا الإسناد فيه: معاذ بن سعد السكسكي، ويزيد بن عطاء.

أما معاذ بن سعد السكسكي فإنه مجهول ـ كما في التقريب (٢/٢٥٦ رقم ١٢٠٠) ـ، وانظر التهذيب (١٠/١٩١ رقم ٣٥٦).

وأما يزيد بن عطاء، ويقال ابن أبي عطاء، أبو عطاء الشامي فإنه: مقبول ـ كما في التقريب (٢/٣٦٩ رقم ٢٩٩)، وانظر التهذيب (١١/٣٥١ رقم ٦٧٢).

وأما يزيد بن سعيد بن ذي عُصوان العنسي، السكسكي، الشامي، الداراني، فإنه صدوق، ذكره القاضي عبد الجابر في الموضع السابق من =

. . . .

= تاريخ داريا، وسماه: سعيد بن يزيد، وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٢٩٥ رقم ١١٨٣): «ذكره أبو علي في تاريخ داريا، لكنه قلبه، فقال: سعيد بن يزيد، وهو وهم».

وذكر القاضي في الموضع السابق أن أبا زرعة الدمشقي قال: «سعيد بن يزيد بن ذي عصوان من الثقات».

وذكر الحافظ في الموضع السابق أن ابن شاهين وثقه في كتاب «الأفراد»، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»، وانظر لسان الميزان (٦/٦٨٧ ـ ٢٨٨ رقم، ١٠١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة معاذ السكسكي، وجهالة حال يزيد بن عطاء، والله أعلم.

١٠٨٧ ـ حديث الحارث بن (عُمَيْرة)(١):

قدمت من الشام إلى المدينة في طلب العلم، فسمعت معاذ بن جبل يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة. . .» الحديث(٢).

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الأعلى تركه أبو داود(٣).

---

(١) في (أ): (عمرة).

(٢) من قوله: (فسمعت معاذ بن جبل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (إلخ).

(٣) في التهذيب (٩٨/٦): قال أبو داود: «ليس بشيء».

١٠٨٧ ـ المستدرك (٤١٩/٤ ـ ٤٢٠): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد المروزي بمصر، ثنا الفضل بن موسى، ثنا عبد الأعلى بن أبي المساور، عن عكرمة، عن الحارث بن عميرة، قال: قدمت من الشام إلى المدينة في طلب العلم، فسمعت معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة يغبطهم الشهداء»، فاقمت معه، فذكرت له الشام، وأهلها، وأشعارها، فتجهز إلى الشام، فخرجت معه، فسمعته يقول لعمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ لقد صحبتُ النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وأنت أضل من حمار أهله. فأصاب ابنه الطاعون، وامرأته، فماتا جميعاً، فحفر لهما قبراً واحداً، فَدُفنا، ثم رجعنا إلى معاذ، وهو ثقيل، فبكينا حوله، فقال: إن كنتم تبكون على العلم فهذا كتاب الله بين أظهركم، فاتبعوه، فإن أشكل عليكم شيء من تفسيره فعليكم بهؤلاء الثلاثة: عويمر =

. . . .

= أبي الدرداء، وابن أم عبد، وسلمان الفارسي، وإياكم وزلة العالم، وجدال المنافق. فأقمت شهراً، ثم خرجت إلى العراق، فأتيت ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ فقال: نعم الحي أهل الشام، لولا أنهم يشهدون على أنفسهم بالنجاة، قلت: صدق معاذ، قال: وما قال؟ قلت: أوصاني بك، وبعويمر أبي الدرداء، وسلمان الفارسي، وقال: إياكم وزلة العالم، وجدال المنافق، ثم تَنَحَّيْت، فقال لي: يا ابن أخي، إنما كانت زلة مني، فأقمت عنده شهراً، ثم أتيت سلمان الفارسي، فسمعته يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»، فأقمت عنده شهراً يقسم الليل ويقسم النهار بينه وبين خادمه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٢٠٦) من طريق خلاد بن يحيى، حدثنا عبد الأعلى بن المساور، فذكر منه قول سلمان: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: يقول: «إن الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ــ كما في مختصره لابن منظور (٦/١٦٠) وتهذيبه لابن بدران (٣/٤٥٦).

وأخرجه الخطيب من طريق عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن الحارث بن عميرة قال: قدمت إلى سلمان إلى المدائن، فوجدته في مدبغة له يعرك إهاباً له بكفيه، فلما سلمت عليه قال: مكانك حتى أخرج إليك، قال الحارث: والله ما أراك تعرفني يا أبا عبد الله، قال: بلى، قد عَرَفَتْ روحي روحك قبل أن أعرفك، فإن الأرواح عند الله جنود مجندة، فما تعارف منها في الله ائتلف، وما كان في غير الله اختلف.

قال الخطيب: «هكذا رواه عبد الرحمن بن غنم، عن الحارث بن عميرة =

. . . .

= (موقوفاً)، ورفعه عكرمة مولى ابن عباس، عن الحارث»، ثم ذكره من الطريق السابقة.

وأخرج ابن عساكر هذا الحديث بطوله بمعنى سياق الحاكم، وفيه زيادة ـ كما في مختصره لابن منظور (٦/١٦٠ ـ ١٦٢) وتهذيبه لابن بدران (٣/٤٥٧ ـ ٤٥٨) ـ.

وقد أخرجه الحاكم (٣/٢٧٠)، وتقدم تخريجه برقم (٦٧٨) من طريق أبي إدريس الخولاني، عن يزيد بن عميرة قال: لما حضر معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ الموت، قيل له: أوصنا يا أبا عبد الرحمن، قال: أجلسوني، فإن العلم، والإيمان مكانهما، من ابتغاهما وجدهما ـ يقول ذلك ثلاث مرات ـ، فالتمسوا العلم عند أربعة: عند عويمر أبي الدرداء، وعند سلمان الفارسي، وعند عبد الله بن مسعود، وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهودياً فأسلم، فإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «إنه عاشر عشرة في الجنة».

وقد صححه الذهبي، وتقدم أنه حسن لذاته.

وأما قوله: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة يغبطهم الشهداء»، فقد: أخرجه الترمذي (٧/٦٥ ـ ٦٦ رقم ٢٤٩٩) في الزهد، باب ما جاء في الحب في الله.

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٢١ ـ ٦٢٢ رقم ٢٥١٠).

أما الترمذي فمن طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي مسلم الخولاني، وأما ابن حبان فمن طريق أبي حازم، عن أبي إدريس الخولاني، كلاهما عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ، ولفظ الترمذي: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «قال الله عز وجل: المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغبطهم النبيون والشهداء». اهـ.

وأما لفظ ابن حبان فقال فيه: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ يقول: «المتحابون في الله في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله، يغبطهم بمكانهم النبيون والشهداء». اهـ. وهو عنده جزء من حديث طويل.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الأعلى تركه أبو داود».

وعبد الأعلى هذا هو ابن أبي المساور الزهري، مولاهم، أبو مسعود الجرار ــ بالجيم، ورائين ــ، الكوفي، وهو متروك، وكذبه ابن معين. / الكامل (٥/١٩٥٣ ــ ١٩٥٤)، والتقريب (١/٤٦٥ رقم ٧٨٧) والتهذيب (٦/٩٨ رقم ٢٠٢).

وقد خالف عبد الأعلى هذا من هو أحسن حالاً منه، وهو شهر بن حوشب بروايته الحديث من طريق الحارث موقوفاً على سلمان ــ كما تقدم ــ.

وشهر تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وأما ثناء معاذ ــ رضي الله عنه ــ على أبي الدرداء، وسلمان، وابن مسعود ــ رضي الله عنهم ــ فتقدم أنه جاء من طريق يزيد بن عميرة، وأنه حسن، وزاد معهم رابعاً هو عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ.

وأما قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «المتحابون في الله...» الحديث، فتقدم أن له طريقين عن معاذ، أخرج الأولى الترمذي، وصححه، وصحح الأخرى ابن حبان.

وطريق الترمذي بيان حال رجالها كالتالي:

أبو مسلم الخولاني، اسمه عبد الله بن ثُوَب؛ وهو ثقة عابد. / الجرح =

. . . .

والتعديل (٥/ ٢٠ رقم ٩٠)، والتقريب (٢/ ٤٧٣ رقم ٧١)، والتهذيب (١٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٠٦٨).

وعطاء بن أبي رباح، القرشي، مولاهم، المكيي، فهو ثقة فقيه فاضل كثير الإرسال، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٢٩).

والراوي عن عطاء هو حبيب بن أبي مرزوق الرَّقي، وهو ثقة فاضل. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٢٣ رقم ٨٩)، والتقريب (١/ ١٥٠ رقم ١٢٩)، والتهذيب (٢/ ١٩٠ رقم ٣٤٨).

ورواه عن حبيب: جعفر بن بُرقان الكلابي وتقدم في الحديث (٨٢٢) أنه صدوق يهم في حديث الزهري، وليس هذا من حديثه عن الزهري.

وعن جعفر رواه كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل الرقي، وتقدم في الحديث (٨٢٣) أيضاً أنه ثقة.

وشيخ الترمذي هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصم، وهو ثقة حافظ من رجال الجماعة. / تاريخ بغداد (٥/ ١٦٠ رقم ٢٦٠٦)، والتقريب (١/ ٢٧ رقم ١٢٨)، والتهذيب (١/ ٨٤ ـ ٨٥ رقم ١٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم لشدة ضعف عبد الأعلى بن أبي المساور، ومخالفته لرواية شهر بن حوشب وهو أقوى منه كما في دراسة الإسناد.

وبعض أجزاء الحديث جاءت من طرق أخرى.

فثناء معاذ على الثلاثة تقدم أنه حسن لذاته.

وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «المتحابون في الله. . .» هو من طريق الترمذي حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، فإذا انضمت إليه رواية ابن حبان تقوى بها.

=

. . . .

= وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «الأرواح جنود. . .» الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٠٣١ ـ ٢٠٣٢ رقم ١٥٩ و١٦٠) في البر والصلة، باب الأرواح جنود مجندة من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وهو عند البخاري تعليقاً (٦/٣٦٩ رقم ٣٣٣٦) في الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة، والله أعلم.

١٠٨٨ــ حـديث حسان بن عـطية، عن ذي مخمـر[١]: رجل من أصحاب النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو ابن أخي النجاشي، أنه سمـع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «تصالحون الروم صلحاً آمناً حتى تـغزون أنتم، وهم عدواً. . .» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: منقطـع[٣].

---

(١) قوله: (ذي مخمر) ليس في (ب).

(٢) من قوله: (أنه سمـع) إلى هنا ليس في (ب)، وبـعده قال: (إلخ).

(٣) قوله: (قلت: منقطـع) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط، وإنما فيه إقرار الذهبـي للحاكم على تصحيحه.

١٠٨٨ ــ المستدرك (٤/٤٢١): حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا محمد بن كثير المصيصي، حدثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن ذي مخمر ــ رجل من أصحاب النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وهو ابن أخ النجاشي ــ أنه سمـع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «تصالحون الروم صلحاً آمناً، حتى تـغزون أنتم وهم عدواً من ورائهم، فتنصرون، وتـغنمون، وتنصرفون حتى تنزلوا بمرج ذي تلول، فيقول قائل من الروم: غلب الصليب، ويقول قائل من المسلمين: بل الله غلب، فيتداولانها بينهم، فيثور المسلم إلى صليبهم ــ وهم منهم غير بـعيد ــ ، فيدقَّه، ويثور الروم إلى كاسر صليبهم، فيقتلونه، ويثور المسلمون إلى أسلحتهم، فيقتلون، فيكرم الله عز وجل تلك الـعصابة من المسلمين بالشهادة، فيقول الروم: كفيناك جد الـعرب، فيـغدرون، فيجتمـعون للملحمة، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً».

=

. . . .

= **تخـــريجـــه**:

الحديث له عن ذي مخمر، ويقال: مخبر ـ بالباء الموحدة ـ خمس طرق:

الأولى: يرويها حسان بن عطية، عن خالد بن مـعدان، عنه، به.

الثانية: يرويها يحيـى السيباني، عنه، به.

الثالثة: ابن محيريز، عنه به.

الرابـعة: يرويها يزيد بن صليح، عنه، به.

الخامسة: يرويها راشد بن سـعد، عنه، به.

● أما **الطريق الأولى**: التي يرويها حسـان بن عطيـة، عن خالـد بن مـعدان، عن ذي مخمر، فهي، طريق الحاكم التي أخرجها من طريق محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطيـة، عن ذي مخمر.

كذا رواه محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن حسان، عن ذي مخمر، ولم يذكر خالد بن مـعدان.

وخالفه عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وروح، ومحمد بن مصعب فرووه عن الأوزاعي، عن حسان، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

أما رواية عيسى بن يونس، فأخرجها:

أبو داود في سننه (٣/٢١٠ ـ ٢١١ رقم ٢٧٦٧) في الجهاد، باب في صلح الـعدو.

و (٤/٤٨١ رقم ٤٢٩٢) في الملاحم، باب ما يذكر من ملاحم الروم.

وابن ماجه (٢/١٣٦٩ رقم ٤٠٨٩) في الفتن، باب الملاحم.

والطبراني في الكبير (٤/٢٧٨ رقم ٤٢٣٠).

= وأبو نـعيم في المـعرفة (١/ل ٢٢٩ ب).

= ولفظ أبـي داود في الموضـع الأول مختصراً، وأما في الموضـع الثاني، ولفظ الباقين فنحو لفظ الحاكم، إلا أنهم لم يذكروا آخر الحديث، وإنما قالوا: «فيدقَّه، فـعند ذلك تـغدر الروم وتجمـع للملحمة».

وأما رواية الوليد بن مسلم، فأخرجها:

ابن ماجه في الموضـع السابق.

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٣ رقم ١٨٧٤ و١٨٧٥).

ولفظها نحو لفظ الحاكم.

وأما روايتا روح، ومحمد بن مصـعب، فأخرجها: الإمام أحمد في المسند (٤/٩١) و(٥/٣٧١ ـ ٣٧٢ و٤٠٩) بنحوه، وفي بـعض الروايات شيء من، الاختصار.

● **الطريق الثانية**: يرويها يحيـى السيباني، عن ذي مخمر، به، أخرجها:

الطبراني في الكبير (٤/٢٧٩ رقم ٤٢٣١).

وأبو نـعيم في المـعرفة (١/لـ ٢٣٠ أ).

كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن يحيـى بن أبـي عمرو السيباني، عن ذي مخبر، به نحو لفظ الحاكم، وفيه زيادة.

● **الطريق الثالثة**: يرويها إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن رافـع، عن ابن محيريز، عن ذي مخبر، به مثل سابقه.

أخرجه الطبراني في الموضـع السابق برقم (٤٢٣٢).

وأشار إليه أبو نـعيم في الموضـع السابق.

● **الطريق الرابـعة**: أخرجها الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٢٣٣) من طريق حريز بن عثمان، عن يزيد بن صليح، عن ذي مخبر، به نحو سابقه. =

. . . .

=

● **الطريق الخامسة**: أخرجها الطبراني أيضاً برقم (٤٢٢٩) من طريق بقية بن الوليد، عن صفوان بن عمرو، قال: حدثني راشد بن سعد، حدثني ذو مخمر، به مختصراً.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، فتعقبه المتعقب بقوله: «منقطع».

ومن خلال ما تقدم في تخريج الحديث يتضح أن محمد بن كثير المصيصي رواه عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن ذي مخمر بإسقاط خالد بن معدان.

وخالفه عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وروح، ومحمد بن مصعب فرووه على الصواب عن الأوزاعي، عن حسان، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

وبه يتضح أن في إسناد الحاكم انقطاع بين حسان، وذي مخمر، وهذا الذي قصده المتعقب. والخطأ فيه من محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف، فإنه كثير الغلط، مع كونه صدوقاً. / الكامل (٦/٢٢٥٨ ــ ٢٢٥٩)، والتقريب (٢/٢٠٣ رقم ٦٥٣)، والتهذيب (٩/٤١٥ ــ ٤١٧ رقم ٦٨٣).

والحديث مداره على الأوزاعي، يرويه عن حسان بن عطية، عن خالد بن معدان، عن ذي مخمر.

وخالد بن معدان الكلاعي، الحمصي، أبو عبد الله ثقة عابد يرسل كثيراً، روى له الجماعة. / طبقات ابن سعد (٧/٤٥٥)، وثقات العجلي (١٤٢ رقم ٣٧٠)، والتقريب (١/٢١٨ رقم ٨٠)، والتهذيب (٣/١١٨ ــ ١٢٠ رقم ٢٢٢).

وحسان بن عطية المحاربي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي ثقة فقيه عابد من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٣/٢٣٦ رقم ١٠٤٤)، والتقريب =

. . . .

= (١٦٢/١ رقم ٢٣٧)، والتهذيب (٢٥١/٢ رقم ٤٦٠).

وعبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦٦٦/٥ رقم ١٢٥٧)، والتقريب (٤٩٣/١ رقم ١٠٦٤)، والتهذيب (٢٣٨/٦ ـ ٢٤٢ رقم ٤٨٤).

ورواه عن الأوزاعي جماعة، منهم: شيخ الإمام أحمد روح بن عبادة بن العلاء القيسي، وتقدم في الحديث (٨٥٩) أنه: ثقة فاضل.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف محمد بن كثير من قبل حفظه، ومخالفته للرواة الآخرين بإسقاط خالد بن معدان من إسناده، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى، ومنها طريق الإمام أحمد التي رواها عن روح بن عبادة فإنها صحيحة لذاتها كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

١٠٨٩ ـ حديث سعد بن أبـي وقاص:

أن رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ قال: (لن)(١) يـعجزني(٢) عند ربـي أن (يؤجِّل)(٣) أمتي نصف يوم»، قيل: وما نصف يوم؟ قال: «خمسمائة سنة».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لا والله، فيه ابن أبـي مريم ضعيف، ولم يرويا له شيئاً.

---

(١) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٣) في (أ): (تؤجل)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

١٠٨٩ ـ المستدرك (٤/٤٢٤) هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث أبـي ثعلبة الخشني ـ رضي الله عنه ـ: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لن يـعجز الله هذه الأمة من نصف يوم».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ثم قال: وشاهده: ما أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا محمد بن المتوكل العسقلاني، ثنا الوليد بن مسلم، أنبأ أبو بكر بن عبد الله بن أبـي مريم، عن راشد بن سعد، عن سعد بن أبـي وقاص ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/١٧٠ مرتين).

وأبو نعيم في الحلية (٦/١١٧) من طريقين.

كلاهما من طريق أبـي بكر بن أبـي مريم، به نحوه، إلا أن إحدى =

. . . .

= روايات الإمام أحمد، وأبي نعيم فيها: «سألت راشداً: ما نصف اليوم؟ قال: خمسمائة سنة، هذا لفظ أبي نعيم، ومثله لفظ أحمد، إلا أنه قال في أوله: «هل بلغك ماذا النصف...».

وأما الطريق الأخرى عند أبي نعيم فلفظها نحو لفظ الحاكم.

وأما رواية الإمام أحمد الأخرى فلفظها نحوه أيضاً، إلا أنه قال فيه: «فقيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة».

وبنحو رواية الإمام أحمد هذه أخرجه أبو داود في سننه (٥١٧/٤ رم ٤٣٥٠) في الملاحم، باب قيام الساعة، من طريق شريح بن عبيد، عن سعد بن أبي وقاص، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، ابن أبي مريم ضعيف، ولم يرويا له شيئاً».

وأبو بكر بن أبي مريم هذا تقدم في الحديث (٧١٢) أنه ضعيف، سُرِق بيته فاختلط، ولم يخرج له أحد من الشيخين شيئاً».

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو داود من طريق شريح بن عبيد، فإن فيها انقطاعاً فشريح بن عبيد لم يدرك سعداً ـ رضي الله عنه ـ كما في التهذيب (٣٢٨/٤) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف ابن أبي مريم.

والطريق الأخرى التي أخرجها أبو داود من طريق شريح ضعيفة لانقطاعها.

والحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، إلا أن تفسير نصف اليوم بأنه خمسمائة عام ليس بمرفوع إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فهو =

. . . .

= إما من تفسير سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ، وهو الأقرب؛ لاتفاق رواية شريح، وبعض طرق أبي بكر بن أبي مريم على ذلك، من تفسير راشد بن سعد.

ويشهد للحديث رواية أبي ثعلبة الخشني المتقدم ذكرها عند الحاكم بلفظ: «لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم».

ولأجل هذا الحديث أورد الحاكم حديث سعد شاهداً له، ثم قال عن حديث أبي ثعلبة: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي.

وأخرجه أيضاً أبو داود في الموضع السابق من سننه برقم (٤٣٤٩) بمثل لفظ الحاكم، وكلاهما من طريق عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن أبي ثعلبة الخشني، به.

وهذا إسناد حسن بيان حال رجاله كالتالي:

جبير بن نُفَيْر تقدم في الحديث (٦٨٣) أنه ثقة جليل مخضرم.

وابنه عبد الرحمن ثقة. / الجرح والتعديل (٥/٢٢١ رقم ١٠٤١)، والتقريب (١/٤٧٥ رقم ٨٩٤)، والتهذيب (٦/١٥٤ رقم ٣١٢).

ومعاوية بن صالح تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه: صدوق إمام.

وعبد الله بن وهب تقدم في الحديث (٦٢٤) أنه: ثقة فقيه حافظ عابد.

وعليه فيكون الحديث بهذا اللفظ صحيحاً لغيره بمجموع هذه الطرق، وصححه الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/١٩٧ رقم ١٦٤٣)، والله أعلم.

١٠٩٠ ــ حديث أبـي قتادة مرفوعاً:

«الآيات بعد المائتين».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: أحسبه موضوعاً، وفيه عون بن عمارة ضعفوه.

١٠٩٠ ــ المستدرك (٤/٤٢٨): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي، ثنا عون بن عمارة العنبري، حدثني عبد الله بن المثنى، عن (عمه) ثمامة، عن أنس بن مالك، عن أبـي قتادة ــ رضي الله عنهما ــ، عن النبـي ــ صـلَّى الله عليه وآلـه وسلَّم ــ قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحـديث أخرجـه ابن ماجـه (٢/١٣٤٨ رقم ٤٠٥٧) في الفتن، باب الآيات.

وابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩٧ ــ ١٩٨).

كلاهما من طريق عون بن عمارة، عن عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس بن مالك، عن أبـي قتادة، به مثله، ورواية ابن الجوزي له من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن عون بن عمارة، ولذا اتهم به الكديمي فقال عقب الحديث: «هذا حديث موضـوع على رسـول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعون، وابن المثنى ضعيفان، غير أن المتهم به الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات».

وتعقبه السيوطي في اللآليء (٢/٣٩٤) بقوله: «هو بريء منه، فقد أخرجه ابن ماجه...»، ثم ذكر طريق ابن ماجه، والحاكم، وتعقب الذهبـي.

والحديث ذكره الحافظ ابن كثير في النهاية (١/١٢) وقال: «لا يصح، ولو صح فمحمول، على ما وقع من الفتنة بسبب القول بخلق القرآن، =

. . . .

= والمحنة للإمام أحمد بن حنبل، وأصحابه من أئمة الحديث ـ كما بسطنا ذلك هنالك ـ». اهـ.

ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٧٣/٨) أن البخاري ذكر هذا الحديث، وقال: «فقد مضى مائتان، ولم يأت من الآيات شيء».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «أحسبه موضوعاً، وعون ضعفوه».

وعون هذا هو ابن عمارة القيسي، أبو محمد البصري، ضعيف. / الكامل (٢٠١٩/٥)، والتقريب (٩٠/٢ رقم ٨٠٢)، والتهذيب (١٧٣/٨ رقم ٣١١).

والحاكم ـ رحمه الله ـ هنا صحح حديثه، وعلى شرط الشيخين، مع أنه قال عنه: «أدركته، ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث»، وقال أيضاً: «يحدث عن حميد، وهشام بن حسان بالمناكير»، ذكر هذا الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب.

وشيخ عمارة هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه صدوق كثير الغلط.

هذا وفي إسناد الحاكم قال: (حدثني عبد الله بن المثنى، عن جده ثمامة، عن أنس).

وأما إسناد ابن ماجه فقال فيه: (عن عبد الله بن المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده أنس بن مالك).

وأما إسناد ابن الجوزي ففيه خطأ مطبعي، وهو على الصواب في اللآلىء، هكذا: (عبد الله بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن أنس).

وقد حكم الحافظ المزي على أسناد ابن ماجه بهذه النسبة بالوهم، فقال في =

= تهذيب الكمال (٣/١٣٠٢ ـ ١٣٠٣) بعد أن ذكر نسبه عند ابن ماجه: «هكذا وقع عنده (أي ابن ماجه) نسب عبد الله بن المثنى في هذا الحديث، وذلك وهم، ليس في نسبه: ثمامة، إنما ثمامة عمه، وهو معروف مشهور، وقد تقدم في موضعه على الصواب. وفيه وهم آخر، وهو قوله: عن أبيه، عن جده، وإنما يروي عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس، وغيره ـ كما تقدم في ترجمته ـ، ولا نعرف له رواية عن أبيه، ولا لغيره، لا في هذا الحديث، ولا في غيره، والله أعلم»، ثم قال: «وقد أخبرنا به عالياً على الصواب...» فذكر الحديث من طريق القطيعي، حدثنا محمد بن يونس (وهو الكديمي)، حدثنا عون بن عمارة، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، فذكره.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بأسناد الحاكم لضعف عون بن عمارة، وما قيل عن عبد الله بن المثنى من كثرة الغلط.

وأما متنه فقد استنكره من تقدم من الأئمة لمخالفته للواقع، وحكم عليه الألباني بالوضع في ضعيف الجامع (٢/٢٧٤ رقم ٢٢٦٤)، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (١٩٦٦)، ولما يطبع، والله أعلم.

١٠٩١ـ حديث مُرَّة البَهْزي(١) مرفوعاً:

«(يفتح)(٢) على الأرض فتن كَصَيَاصِيِّ البقر(٣)... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه سعيد بن هبيرة اتهمه ابن حبان(٤).

---

(١) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (النمري)، وفي المستدرك المخطوط: (النميري)، وسقط أول الإسناد من التلخيص المخطوط.

(٢) في (أ) و(ب): (يقع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) صَيَاصِيّ البقر: أي قرونها، واحدتها: صيصِية ـ بالتخفيف ـ، شبَّه الفتنة بها لشدَّتها وصعوبة الأمر فيها. النهاية (٣/٦٧).

(٤) في المجروحين (١/٣٢٦ ـ ٣٢٧).

١٠٩١ ـ المستدرك (٤/٤٢٣): أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، ثنا أحمد بن إبراهيم الشذوري، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا محمد بن سليم، ثنا قتادة، عن عبد الله بن شقيق العقيلي، عن مرة (البهزي)، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يفتح على الأرض فتن كصياصي البقر»، فمر رجل مقنع، فقال: «هذا يومئذ على الحق»، فقمت إليه، فأخذت بمجامع ثوبه، فقلت: هذا هو يا رسول الله؟ قال: «هذا»، فإذا هو عثمان.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٣٣).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (١/٤٤٩ ـ ٤٥٠ رقم ٧٢٠).

والقطيعي في زياداته على الفضائل أيضاً (١/٥٠٨ رقم ٨٢٩).

. . . .

= والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٥ رقم ٧٥٠).

جميعهم من طريق أبي هلال محمد بن سليم، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن مرة، به، نحوه.

ورواه كهمس بن الحسن، عن عبد الله بن شقيق، عن هرمي بن الحارث، وأسامة بن خريم، عن مرة البهزي، به، هكذا بزيادة هرمي، وأسامة بين عبد الله بن شقيق، ومرة البهزي، فخالف أبا هلال بذلك.

أخرجه هذه الرواية الإمام أحمد في المسند (٥/٣٣ و ٣٥).

وابن أبي عاصم في السنّة (٢/٥٩١ رقم ١٢٩٦).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٥).

والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٥ ــ ٣١٦ رقم ٧٥١).

جميعهم من طريق كهمس، عن عبد الله بن شقيق، ثنا هرمي بن الحارث، وأسامة بن خريم، وكانا يغازيان، فحدثاني حديثاً، ولا يشعر كل واحد منهما أن صاحبه حدثنيه، عن مرة البهزي، كذا رواية أحمد، ونحوه ابن حبان، وابن أبي عاصم، إلا أن ابن أبي عاصم قال: (يقاربان) بدل قوله: (يغازيان)، وعند الطبراني: (يضاربان)، ولم يذكر الطبراني التحديث.

وللحديث ثلاث طرق أخرى عن مرة البهزي.

الأولى: يرويها أبو الأشعث.

والثانية: يرويها جبير بن نفير.

والثالثة: يرويها ابن جابر.

● أما الطريق الأولى: التي يرويها أبو الأشعث، فأخرجها:

أحمد في المسند (٤/٢٣٦). =

= والترمذي في سننه (١٠/١٩٨ ــ ١٩٩ رقم ٣٧٨٨) في مناقب عثمان من كتاب المناقب، باب منه.

والقطيعي في زياداته على الفضائل (١/٥٠٧ ــ ٥٠٨ رقم ٨٢٨).

أما الإمام أحمد فمن طريق وهيب بن خالد.

وأما الترمذي فمن طريق عبد الوهاب الثقفي.

وأما القطيعي فمن طريق حماد بن زيد.

ثلاثتهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني قال: قامت خطباء بإيلياء في إمارة معاوية ــ رضي الله تعالى عنه ــ، فتكلموا، وكان آخر من تكلم مرة بن كعب، فقال: لولا حديث سمعته من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ما قمت، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يذكر فتنة، فقربها، فمر رجل مقنَّع، فقال: «هذا يومئذ وأصحابه على الحق، والهدى»، فقلت: هذا يا رسول الله؟ وأقلبت بوجهه إليه، فقال: «هذا»، فإذا هو عثمان ــ رضي الله تعالى عنه ــ.

هذا لفظ أحمد، ولفظ الترمذي، والقطيعي نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

● أما الطريق الثانية: التي يرويها جبير بن نفير، فأخرجها:

ابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٩١ رقم ١٢٩٥).

والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٦ ــ ٣١٧ رقم ٧٥٣).

كلاهما من طريق معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، عن جبير بن نفير، قال: كنا معسكرين مع معاوية بعد قتل عثمان ــ رضي الله عنهما ــ، فقام مرة بن كعب البهزي، فقال: أما والله لولا شيء سمعته من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ما قمت هذا المقام. قال: فلما سمع معاوية ذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أجْلَسَ الناس، =

. . . .

= فقال: بينا نحن عند رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جلوس إذ مر عثمان مرجلاً معدقاً، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لتخرجن فتنة من تحت رجلي، أو من تحت قدمي هذا ومن اتبعه يومئذ على الهدى»، فقمت حتى أخذت بمنكب عثمان حتى لفته إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقلت: هذا؟ قال: نعم، هذا ومن اتبعه يومئذ على الهدى»، فقام عبد الله بن حوالة الأنصاري من عند المنبر، فقال: إنك لصاحب هذا؟ قال: نعم، قال: أما والله إني حاضر ذلك المجلس، ولو كنت أعلم أن لي في الجيش مصدقاً لكنت أول من تكلم به.

هذا سياق الطبراني، وأما ابن أبي عاصم فأحال على حديث عبد الله بن حوالة الذي قبله فقال: «نحوه»، وحديث ابن حوالة بمعنى ما ذكر الطبراني.

● **أما الطريق الثالثة**: التي يرويها ابن جابر فأخرجها:

ابن أبي عاصم في الموضع السابق برقم (١٢٩٣) من طريق أبي سلمة سليمان بن سليم، عن جابر قال، فذكره نحو لفظ الطبراني السابق، إلا أنه ذكر أن المتكلم هو عبد الله بن حوالة، وأن المصدق له هو مرة بن كعب.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سعيد اتهمه ابن حبان».

وسعيد هذا هو ابن هبيرة المروزي وهو: متروك؛ قال عنه أبو حاتم: ليس بالقوي؛ روى أحاديث أنكرها أهل العلم. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال.

وقال الخليلي: له غرائب يسأل عنها، ثم روى له حديثاً، وقال: لا نعرف =

. . . .

= لهذا المتن، إسناداً،غير هذ.اهـ. من المجروحين (١/٣٢٦ ـ ٣٢٧)، واللسان (٣/٤٨ ـ ٤٩ رقم ١٨١).

قلت: ولم ينفرد سعيد بالحديث، بل تابعه بهز وعبد الصمد عند الإمام أحمد، وسليمان بن حرب عند ابنه عبد الله، والقطيعي، والطبراني، ثلاثتهم عن محمد بن سليم، به.

ومحمد بن سليم، أبو هلال الراسبي فيه لين مع كونه صدوقاً، تقدم ذلك في الحديث(٩٦٠)، وقد أخطأ في إسناد هذا الحديث، فأسقطِ منه الواسطة بين عبد الله بن شقيق، ومرة بن كعب، وهما هرمي بن الحارث، وأسامة بن خريم، حيث رواه كهمس بإثبات هذه الواسطة.

وكهمس هو ابن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٧/١٧٠ ـ ١٧١ رقم ٩٧٢)، التهذيب (٨/٤٥٠ رقم ٨١٦)، والتقريب (٢/١٣٧ رقم ٧٥).

وأما هرمي بن الحارث فترجم له البخاري في تاريخه (٨/٢٤٣ رقم ٢٨٧٠) وسكت عنه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/١١١ رقم ٤٦٦) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٥١٤)، وجميعهم قالوا: (هرم بن الحارث).

وأسامة بن خريم ذكره البخاري أيضاً (٢/٢١ رقم ١٥٥٥) وسكت عنه، وابن أبي حاتم (٢/٢٨٣ رقم ١٠٢٤) وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٤٤)، ولم يذكروا أنه روى عنهما سوى عبد الله بن شقيق، فهما مجهولان، وتتقوى رواية كل واحد منهما بالآخر، وتقدم قول عبد الله بن شقيق عنهما: «وكانا يغازيان، فحدثاني حديثاً، ولا يشعر كل واحد منهما أن صاحبه حدثنيه، عن مرة البهزي».

وعبد الله بن شقيق العُقيلي، بصري ثقة، فيه نصب. / الجرح والتعديل (٥/٨١ رقم ٣٧٦)، والتقريب (١/٤٢٢ رقم ٣٧٧)، والتهذيب (٥/٢٥٣ ـ ٢٥٤ رقم ٤٤٤). =

. . . .

= وأما الطريق التي رواها أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن مرة، فتقدم أن الترمذي قال عن الحديث من هذه الطريق: «حديث حسن صحيح».

وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو الأشعث الصنعاني اسمه شراحيل بن آده، وتقدم في الحديث (١٠٠٧) أنه: ثقة.

وأبو قلابة اسمه عبد الله بن زيد بن عمرو الجَرْمي، وهو ثقة فاضل كثير الإرسال، من رجال الجماعة، قال العجلي: فيه نصب يسير. / الجرح والتعديل (٥/٥٧ ـ ٥٨ رقم ٢٦٨)، والتقريب (١/٤١٧ رقم ٣١٩)، والتهذيب (٥/٢٢٤ ـ ٢٢٦ رقم ٣٨٧).

وأيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني ثقة ثبت حجة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦ رقم ٩١٥)، والتهذيب (١/٣٩٧ ـ ٣٩٩ رقم ٧٣٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، ومتنه صحيح لغيره بمجموع الطرق الأخرى، ومنها الطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والترمذي، وغيرهما من طريق أيوب السختياني، فإنها صحيحة لذاتها ـ كما يتضح من دراسة الإسناد ـ، وقد صححها الترمذي ـ كما سبق ـ، والله أعلم.

١٠٩٢ ــ حديث عبد الله بن (عمرو)[١] مرفوعاً:

«يكون في آخر هذه الأمة رجال يركبون على (المياثر)[٢] حتى (يأتوا)[٣] أبواب المساجد. . .» الحديث[٤].

قال: على شرط البخاري ومسلم[٥].

قلت: عبد الله بن (عياش)[٦] القتباني المذكور في إسناده، وأن كان احتج به مسلم، فقد ضعفه أبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم هو قريب من ابن لهيعة[٧].

---

(١) في (أ): (عمر).

(٢) في (أ): (المنابر)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والمياثر جاءت مفسرة في الحديث بأنها السروج العظام.

(٣) في (أ): (يأتون)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) من قوله: (يركبون) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٥) في (ب) قدم مسلماً على البخاري، فقال: (م خ).

(٦) في (أ): (عباس)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٧) انظر الجرح والتعديل (٥/١٢٦ رقم ٥٨٠)، والتهذيب (٥/٣٥١ رقم ٦٠٣).

١٠٩٢ ــ المستدرك (٤/٤٣٦): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا الحسين بن محمد بن زياد، ثنا هارون بن معروف، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الله بن عياش القتباني، عن أبيه، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «سيكون في آخر هذه الأمة رجال يركبون على المياثر حتى يأتوا أبواب المساجد، نساؤهم كاسيات عاريات على رؤوسهن كأسنمة البخت العجاف، العنوهن فإنهن =

= ملعونات، لو كان وراءكم أمة من الأمم لخدمنهم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم»، فقلت لأبي: وما المياثر؟ قال: سروجاً عظاماً (كذا!). اهـ.

وقوله: (لخدمهم) كذا في المستدرك وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين، ولعل الصواب: (لخدمنهم)، كما يظهر من سياق من أخرج الحديث.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٢٣).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٥١ رقم ١٤٥٤).

والطبراني في الصغير (٢/١٢٧ ـ ١٢٨).

وفي الأوسط ـ كما في مجمع البحرين (ص ٤٠١/ المكية) ـ. وذكره في المجمع (٥/١٣٧)، وعزاه للكبير أيضاً.

جميعهم من طريق عبد الله بن عياش القتباني، به، ولفظ أحمد وابن حبان نحو لفظ الحاكم، إلا أنهما قالا: «سروج ـ وعند ابن حبان: سرج ـ، كأشباه الرجال».

وعند أحمد أيضاً: «لخدمن نساؤكم نساءهم»، وعند ابن حبان: «خدمهن نساؤكم».

وأما لفظ الطبراني فمختصر.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (١٢/٣٦): «إسناده صحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله، وإن كان احتج به مسلم، فقد ضعفه أبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: هو قريب من ابن لهيعة». =

. . . .

= وعبد الله هذا هو ابن عياش بن عباس القتباني، أبو حفص المصري، وهو صدوق يغلط. / الجرح والتعديل (١٢٦/٥ رقم ٥٨٠)، والتقريب (٤٣٩/١ رقم ٥٢٩)، والتهذيب (٣٥١/٥ رقم ٦٠٣).

هذا وقد نص الذهبي هنا على أن مسلماً احتج بعبد الله القتباني، وهو ظاهر صنيع المزي ــ رحمه الله ــ حيث قال: «روى له مسلم حديثاً واحداً» ــ كما في الموضع السابق من التهذيب ــ، لكن نفى ذلك ابن حجر ــ رحمه الله ــ، وتعقب المزي على قوله السابق بقوله: «حديث مسلم في الشواهد، لا في الأصول»، وقال في التقريب: «أخرج له مسلم في الشواهد»، وذكر قول الحافظ هذا الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق، ثم تعقبه بقوله: «هكذا قال الحافظ، ولكن الحديث المشار إليه في صحيح مسلم (١٣/٢) جاء به أصلاً للحديث، ثم أتبعه بروايتين شاهدتين له، فحديثه عنده في الأصول، لا في الشواهد، يدرك ذلك من تأمل الأسانيد، وأنصف». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الله القتباني.

ويشهد لبعضه ما أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٠/٣ رقم ١٢٥) في اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات، المميلات، من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات، عاريات، مميلات، مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا، وكذا».

١٠٩٣ ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«والذي بعثني بالحق لا تنقصني هذه الدنيا حتى يقع بهم الخسف، والمسخ، والقذف...» الحديث[(١)].

قلت: فيه سليمان اليمامي ضعفوه، والخبر منكر.

---

(١) من قوله: (يقع) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

١٠٩٣ ــ المستدرك (٤٣٧/٤): حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن المغيرة الهمداني، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا سليمان بن أبـي سليمان، ثنا يحيى بن أبـي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبـي هـريرة، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «والذي بعثني بالحق لا تنقصني هذه الدنيا حتى يقع بهم الخسف، والمسخ، والقذف»، قالوا: ومتى ذلك يا نبـي الله بأبـي أنت وأمي؟ قال: «إذا رأيت النساء قد ركبن السروج، وكثرت القينات، وشهد شهادات الزور، وشرب المسلمون في آنية أهل الشرك: الذهب والفضة، واستغنى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، فاستذفروا، واعتمدوا»، وقال هكذا بيده، وستر وجهه.

تخـــريجـــه:

الحـديث أخرجـه البزار في مسنـده (١٤٦/٤ رقم ٣٤٠٥) من طريق القاسم بن الحكم، به نحوه مختصراً.

وابن عدي في الكامل (١١٢٥/٣) من طريق سليمان بن داود اليمامي، به نحوه.

والطبراني في الأوسط بنحوه ــ كما في المجمع (١٠/٨) ــ، قال الهيثمي: «وفيه سليمان بن داود اليمامي، وهو متروك».

وأخـــرجـه البيهقي في الشعب ــ كـما في كنـز العمـال (٢٨٠/١٤ رقم ٣٨٧٣٠) ــ، وذكر أن البيهقي ضعفه. =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان هو اليمامي، ضعفوه، والخبر منكر».

وسليمان بن داود اليمامي هذا تقدم في الحديث (٩١٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سليمان اليمامي.

وأما النكارة التي ذكرها الذهبي فيقصد بها تفرد سليمان هذا بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه بهذا السياق، والله أعلم.

١٠٩٤ ـ حديث (سعد)[١] مرفوعاً:

«إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم...» الحديث.

قلت: على شرط مسلم[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (سهل)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) هذه العبارة إنما هي للحاكم، حيث قال بعد أن أخرج الحديث: «هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وأقرَّه الذهبي، فالظاهر أن في نسخة ابن الملقن تصحيفاً، أو تحريفاً، أو أن نظره أخطأ، فظن الحاكم للحديث تعقيباً من الذهبي، فنسبه إليه.

١٠٩٤ ـ المستدرك (٤٤١/٤) هذا الحديث، والحديث الآخر قبله أوردهما الحاكم شاهدين لحديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً، ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً، ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «كونوا أحلاس بيوتكم».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهكذا رواه أبو بكرة الأنصاري، وسعد بن مالك، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ».

ثم ذكر حديث أبي بكرة، ثم قال:

أما حديث سعد بن مالك، فأخبرناه أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا أبو داود، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم، عن داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عن سعد بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، والساعي خير من الراكب، والراكب خير من الموضع». =

. . . .

= قال الحاكم: «وهذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. فقد صار هذا باب كبير، ولم يخرجاه، وإنما أخرجه أبو داود أحد أئمة هذا العلم».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/١٨٥).

والترمذي في سننه (٦/٤٣٦ ــ ٤٣٨ رقم ٢٢٩٠) في الفتن، باب ما جاء أنه تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم.

كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن عياش بن عباس، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن بسر بن سعيد، أن سعد بن أبي وقاص قال عند فتنة عثمان بن عفان: أشهد أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي»، قال: أفرأيت إن دخل علي بيتي، وبسط يده إلي ليقتلني؟ قال: «كن كابن آدم»، وهذا لفظها.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن ليث بن سعد، وزاد في هذا الإسناد رجلاً، وقد روي هذا الحديث عن سعد، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، من غير هذا الوجه».

قلت: أما ذكره لرواية الحديث من غير هذا الوجه فلعله يقصد بها طريق أبي عثمان النهدي التي أخرجها الحاكم.

وأما قوله: «روى بعضهم هذا الحديث عن ليث بن سعد، وزاد في هذا الإسناد رجلاً»، فلم أجد هذه الرواية التي عن الليث بزيادة الرجل، وتطرق الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف»، وكذا الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٣/٢٨ ــ ٢٩) لهذا الاختلاف، ولم يذكرا من أخرج هذه الرواية عن الليث. وإنما أخرج الحديث أبو داود في سننه (٤/٤٥٦ رقم ٤٢٥٧) في الفتن، باب في النهي والسعي في الفتنة من =

. . . .

طريق مفضل، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن حسين بن عبد الرحمن الأشجعي أنه سمع سعد بن أبـي وقاص، فذكره بزيادة حسين بين بسر، وسعد.

وقد أخرج الإمام أحمد الحديث (١/١٦٨ ـ ١٦٩) من طريق ابن لهيعة، ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج، أنه سمع عبد الرحمن بن حسين يحدث أنه سمع سعد بن أبـي وقاص يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، ويكون الماشي فيها خيراً من الساعي»، وقال: وأراه قال: «والمضطجع فيها خير من القاعد».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقره الذهبـي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو عثمان النهدي تقدم في الحديث (٨٧٢) أنه: ثقة ثبت عابد مخضرم، من رجال الجماعة.

وداود بن أبـي هند القُشيري، مولاهم، البصري ثقة متقن، كان يهم بآخره، روى له مسلم./ الجرح والتعديل (٣/٤١١ ـ ٤١٢ رقم ١٨٨١)، والتقريب (١/٢٣٥ رقم ٤٥)، التهذيب (٣/٢٠٤ رقم ٣٨٨).

وهُشَيم ـ بالتصغير ـ ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي تقدم في الحديث (٤٩٩) أنه ثقة ثبت روى له الجماعة، لكنه كثير التدليس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وعمرو بن عون تقدم في الحديث (٩٩٢) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة.

وأبو داود هو السجستاني صاحب السنن ثقة حافظ من كبار العلماء تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٣٣).

وشيخ الحاكم أحمد بن سلمان الفقيه النجاد تقدم في الحديث (٨٠٨) أنه: صدوق.

. . . .

= هذا وفي سند الحديث اختلاف أشار إليه الترمذي.

وكما تقدم فقد تطرق الحافظ ابن حجر، والشيخ أحمد شاكر لهذا الاختلاف.

أما ابن حجر فعبارته في «النكت الظراف» (٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠)، ولا تخلو العبارة من شيء من التصحيف أثبته المحقق كما هو، وأشار لذلك، وهذا نص كلام الحافظ هناك: حديث «إنها ستكون فتنة...» الحديث. في الفتن (٢٩)، عن قتيبة، عن الليث، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عنه، به...، إلى أن قال: وروى بعضهم هذا عن الليث، وزاد في الإسناد رجلاً.

وكتب على الهامش: الرجل حسين الأشجعي. قلت (القائل ابن حجر): وقد ذكره عن قريب (يعني المزي)، فقال: حسين، ويقال: حسيل، وذكر الحديث من عند (الفتن ٢:٢)، وفيه زيادة: حسين بن عبد الرحمن الأشجعي، بين بسر، وسعد، لكنه من رواية مفضل بن فضالة، عن عياش به. وعسى (كذا في النص) أن تفسير من أبهم ت: أنه زاد (بعض من روى): عن الليث، فأنه لو زاد (بعض من روى) ذلك (عليه) لقال: زاد على الليث، فهو قال: (يعني الترمذي): زاد عنه. انتهى.

وقد أخرجه أحمد (ج ١، ص ١٨٥)، وأبو خيثمة، في مسنديهما، عن قتيبة، به.

وأخرجه أحمد (ج ١، ص ١٦٨) من طريق ابن لهيعة، عن عياش، (و) زاد الرجل، لكنه قال: عبد الرحمن بن حسين، فقلبه. اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر رواية الترمذي: وزيادة الرجل التي يشير إليها الترمذي: هي ما في رواية أبي داود (٤:١٦١)، من طريق المفضل، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن حسين بن عبد الرحمن الأشجعي، أنه سمع سعد بن أبي وقاص. =

= وبسر بن سعيد: تابعي ثقة، ثبت سماعه من سعد، وكان يجالسه ــ كما في التاريخ الكبير (١/٢/١٢٣ ــ ١٢٤) ــ، فالظاهر عندي أن الإسنادين صحيحان، وأن عبد الرحمن بن حسين، وبسر بن سعيد سمعاه من سعد، وسمعه منهما بكير بن الأشج، ويحتمل أن يكون في رواية أبي داود شيء من الوهم، ويكون صوابها: عن بكير، عن بسر بن سعيد، وحسين بن عبد الرحمن. اهـ.

وأما سند الحديث عند الإمام أحمد والترمذي، فبيان حال رجاله كالتالي:

بُسْر بن سعيد المدني العابد ثقة جليل روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٢٣ رقم ١٦٨٠)، والتهذيب (١/٤٣٧ رقم ٨٠٤)، والتقريب (١/٩٧ رقم ٣٥).

وبُكَيْر بن عبد الله الأشج، مولى بني مخزوم ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/٤٠٣ رقم ١٥٨٥)، والتهذيب (١/٤٩١ رقم ٩٠٨)، والتقريب (١/١٠٨ رقم ١٣٧).

وعياش بن عباس القتباني تقدم في الحديث (١٠٢٥) أنه: ثقة.

والليث بن سعد في الحديث (٤٨٩) أنه: إمام مشهور ثقة ثبت فقيه.

وقتيبة بن سعيد تقدم في الحديث (٦٧٨) أنه: ثقة ثبت.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم، رجاله رجال مسلم إلى طبقة شيوخه، لكن في سنده هشيم وهومدلس من الثالثة كما تقدم، وقد عنعن، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، وقد صح الحديث من الطريق التي أخرجها الإمام أحمد، والترمذي، كلاهما من طريق قتيبة، عن الليث، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن سعد، به، والله أعلم.

١٠٩٥ـ حديث أنس مرفوعاً:

«لا مهدي إلا عيسى[١] ابن مريم».

قلت: فيه يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة[٢].

---

(١) قوله: (عيسى) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (صالح بن جزرة)، والعبارة في الميزان (٤/٣٨٠).

١٠٩٥ ـ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، وهو في التلخيص (٤/٤٤١)، وسأثبته من المستدرك المخطوط.

وقد ساق الحاكم في المستدرك (٤/٤٤١) الحديث من طريق الشافعي، أنبأ محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدين إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحّاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

قال الحاكم ـ كما في المخطوط، ونحوه التلخيص المطبوع ـ : «هذا حديث يعد في أفراد الشافعي ـ رضي الله عنه ـ، وليس كذلك، فقد حدث به غيره»، ثم قال:

حدثني أبو أحمد عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد الرازي المذكر ببخارى من أصل كتابه العتيق، ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهدي، بمصر، حدثني أبو سعيد المفضل بن محمد الجندي، ثنا صامت بن معاذ، ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الناس إلا شحًّا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

قلت: كذا في المخطوط، عن الحسن، عن النبي ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ ، مرسلاً، وظاهر صنيع الذهبي في التلخيص أنه ليس بمرسل، لأنه عطف على حديث الشافعي الموصول، فقال: «. . . ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد الجندي، فذكره». اهـ.

قال الحاكم عقب الحديث: «قال صامت بن معاذ: عدلت إلى الجَنَد مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته (في المخطوط: فوجده) عنده، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبي عياش، عن الحسن، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، مثله. وقد روى بعضهم هذا المتن، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ .

قال: أما حديث عبد العزيز، عن أنس بن مالك، فحدثناه. . .»، فذكره كما في المطبوع.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ طريقان:

● **الأولى**: يرويها الحسن البصري.

● **الثانية**: يرويها عبد العزيز بن صهيب.

أما الطريق الأولى: التي يرويها الحسن بن البصري، فأخرجها الحاكم هنا من طريقين:

(أ) الطريق التي يرويها يحيى بن السكن، عن محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، فذكره مرسلاً، كذا في المستدرك المخطوط.

والظاهر أن الصواب وصله، لأن البيهقي رواه من طريق الحاكم في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ٢٩٩ ــ ٣٠٠) موصولاً.

وكذا أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٦٩ ــ ٧٠ رقم ٩٠٠) من =

. . . .

= طريق أبي سعيد المفضل بن محمد الجندي، عن صامت بن معاذ، عن زيد بن السكن (وهو يحيى بن السكن كما سيأتي في دراسة الإسناد)، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره.

(ب) الطريق التي اشتهر بها هذا الحديث، ويرويها الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

والحديث من هذه الطريق أخرجه الحاكم، وتقدم ذكره آنفاً.

ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق (ص ٢٩٦ ــ ٢٩٨).

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٣٤٠ ــ ٣٤١ رقم ٤٠٣٩) في الفتن، باب شدة الزمان.

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٨٨).

وأبو نعيم في الحلية (٩/١٦١).

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٦٨ ــ ٦٩ رقم ٨٩٨ و ٨٩٩).

والخطيب في تاريخه (٤/٢٢٠ ــ ٢٢١).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣/٣٧٩ ــ ٣٨٠ رقم ١٤٤٧).

وأخرجه المزي في تهذيب الكمال (٣/١١٩٣).

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٥٢٧ ــ ٥٢٨).

والسبكي في طبقات الشافعية (٢/١٧٢).

جميعهم من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي، به، عدا رواية ابن عبد البر ــ رحمه الله ــ، فإنها من طريق الطحاوي، عن المزني، عن الشافعي، به. =

= والحديث أخرجه أيضاً أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، والسِّلَفي في الطيوريات ـ كما في الضعيفة للألباني (١/١٠٣) ـ .

وأخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ل ٢٣ أ)، باب ما جاء في خروج المهدي ـ كما في حاشية «عقد الدرر في أخبار المنتظر» (ص ٦١) ـ ، وهذا الحديث ليس ضمن ما طبع من كتاب «البعث والنشور»، وكله بسبب العجلة في إخراج تراث المسلمين بهذه الصورة التي لا تبرأ بها ذمة طالب العلم القائم على إخراج الكتاب.

وأما الطريق الثانية: التي يرويها عبد العزيز بن صهيب فأخرجها الحاكم عقب هذه الرواية، وليس فيها: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم لا لاستدراكه على الشيخين: وإنما لبيان علته، وسيأتي نقل كلامه، وأعل الذهبي هذه الطريق بقوله: «يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة».

ويحيى بن السكن هذا ضعفه صالح جزرة كما قال الذهبي، وضعفه كذلك الدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال عنه الذهبي: ليس بالقوي. / ثقات ابن حبان (٩/٢٥٣)، والميزان (٤/٣٨٠ رقم ٩٥٢٥)، واللسان (١/٢٨ رقم ٤٢)، و(٦/٢٥٩ رقم ٩١١).

قلت: وقد يقال ليحيى هذا: (زيد) ـ كما في التهذيب (٩/١٤٣)، وطبقات الشافعية (٢/١٧٣) ـ .

وللحديث علة أخرى، وهي أن الراوي للحديث عن يحيى بن السكن هو صامت بن معاذ، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «يهم ويغرب». / اللسان (٣/١٧٨ رقم ٧٢٣)، وذكر له الحافظ ابن حجر في الموضع السابق حديثاً يرويه عن المثنى بن الصباح، ثم قال: «وهذا باطل بلا ريب، فإن كان صامت حفظه فهو من تخليط المثنى، والذي أظنه انه من أوهام صامت، والله أعلم، ثم تبين لي أنه صحفه...». =

. . . .

= وأما الطريق الأخرى التي رواها الشافعي، فقد أُعِلّت بالآتي:

١ ـ تدليس الحسن البصري.

٢ ـ الانقطاع بين الحسن، وأبان بن صالح.

٣ ـ جهالة محمد بن خالد الجندي الذي عليه مدار الحديث.

٤ ـ تفرد يونس بن عبد الأعلى بالحديث عن الشافعي، وتدليسه للحديث.

٥ ـ الاختلاف في سند الحديث.

وفيما يلي بيان هذه العلل، ومناقشتها:

١ ـ تدليس الحسن البصري:

أعل الشيخ ناصرالدين الألباني الحديث بهذه العلة، في سلسلته الضعيفة (١٠٣/١)، ولم أجد من أعله سواه بها ـ برغم كثرة من تكلم في الحديث ـ.

والحسن البصري ـ رحمه الله ـ وصف بالتدليس، لكن تحمل الأئمة تدليسه، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وتقدم ذلك في الحديث (٧٠٩).

وعليه فينبغي توجيه الكلام إلى علل سوى هذه، وهي التي تكلم عنها بعض العلماء، ومنها:

٢ ـ الانقطاع بين أبان بن صالح، والحسن البصري.

قال الذهبي في الميزان (٥٣٥/٣): «وأبان بن صالح صدوق، وما علمت به بأساً، لكن قيل: إنه لم يسمع من الحسن، ذكره ابن الصلاح في أماليه». اهـ.

قلت: أما الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٤٧/١) فذكر أنه روى عن =

= الحسن، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر بشيء في التهذيب (١/ ٩٤ ـ ٩٥)، فالله أعلم.

٣ ـ جهالة محمد بن خالد الجَنَدي الذي عليه مدار الحديث.

قال الحاكم عن محمد بن خالد هذا: «مجهول»، وتبعه عليه البيهقي ـ كما سيأتي ـ.

وقال الأبري: محمد بن خالد غير معروف عند أهل الصناعة من أهل النقل.

وقال ابن الصلاح: محمد بن خالد شيخ مجهول، فتعقبه الذهبي بقوله: «قد وثقه يحيى بن معين، والله أعلم، وروى عنه ثلاثة رجال سوى الشافعي».

وانتقد ابن عبد البر حديثاً من طريق الجندي هذا، يرويه عن المثنى بن الصباح، فقال: محمد بن خالد، والمثنى بن الصباح متروكان.

وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: منكر الحديث. / انظر العلل المتناهية (٢/ ٣٨٠)، والميزان (٣/ ٥٣٥)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٧٣)، والتهذيب (٩/ ١٤٣ ـ ١٤٥).

وقال الحافظ ابن كثير في النهاية (١/ ٣٢) عن الحديث: «إنه حديث مشهور بمحمد بن خالد الجندي، الصنعاني، المؤذن، شيخ الشافعي، وروى عنه غير واحد أيضاً، وليس هو بمجهول كما زعمه الحاكم، بل قد روي عن ابن معين أنه وثقه»، وسيأتي ذكر بقية كلام ابن كثير.

وكأن الحافظ ابن حجر لم يلتفت إلى توثيق يحيى بن معين للرجل، ولا إلى تضعيف ابن عبد البر وغيره، فقال في التقريب (٢/ ١٥٧ رقم ١٧٦): «مجهول»، وهو الذي تميل إليه النفس.

٤ ـ تفرد يونس بن عبد الأعلى بالحديث عن الشافعي وتدليسه للحديث.

. . . .

= وقد أعل الذهبي ـ رحمه الله ـ الحديث بهذه العلة، فقال في الموضع السابق من الميزان في ترجمة الجندي: (قلت: حديثه: لا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، وهو خبر منكر أخرجه ابن ماجه، ووقع لنا موافقة من حديث يونس بن عبد الأعلى، وهو ثقة، تفرد به عن الشافعي، فقال في روايتنا: (عن)، هكذا بلفظ: (عن الشافعي). وقال في جزء عتيق بمرة عندي من حديث يونس بن عبد الأعلى، قال: حُدّثت عن الشافعي، فهو على هذا منقطع، على أن جماعة رووه عن يونس، قال: حدثنا الشافعي، والصحيح أنه لم يسمعه منه). اهـ. وقال ـ أي الذهبي ـ في تذكرة الحفاظ (٢/٥٢٧) في ترجمة يونس: «له حديث منكر عن الشافعي»، ثم ذكره.

وقال ابن السبكي في طبقات الشافعية (٢/١٧١): (لم يتكلم أحد في يونس، ولا نقموا عليه إلا تفرده عن الشافعي بالحديث الذي في متنه: «ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، فإنه لم يروه عن الشافعي غيره، ولكن ذلك غير قادح، فالرجل ثقة ثبت.

وكان شيخنا الذهبي ـ رحمه الله ـ يُنبّه على فائدة، وهي أن حديثه المذكور عن الشافعي إنما قال فيه: حُدّثت عن الشافعي، ولم يقل: حدثني الشافعي، قال: هكذا هو موجود في كتاب يونس، رواية أبي طاهر أحمد بن محمد المديني، عنه. ورواه جماعة عنه، عن الشافعي، فكان دلّسه بلفظه: (عن)، وأسقط ذكر من حدثه به عن الشافعي، فالله أعلم. هذا كلام شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ. (قال ابن السبكي):

وأنا أقول: قد صرح الرواة عن يونس بأنه قال: حدثنا الشافعي، ثم ذكره من طرق عن يونس، وفيها تصريحه بالحديث، ثم قال: «وقيل: إن الشافعي تفرد به، عن محمد بن خالد الجندي، وليس كذلك، إذ قد تابعه عليه زيد بن السكن، وعلي بن الزيد اللَّحجِيّ، فروياه عن محمد بن خالد. =

= وتكلم جماعة في هذا الحديث، والصحيح فيه أن الجندي تفرد به». اهـ.

قلت: وقد تكلم بعضهم في يونس بسبب هذا الحديث كما أشار لذلك ابن السبكي آنفاً. فقد روى الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ كما في تهذيب الكمال المزي (٣/١١٩٤) ـ، عن أحمد بن محمد بن رشدين، قال: حدثني أبو الحسن علي بن عبيد الله الواسطي، قال: رأيت محمد بن إدريس الشافعي في المنام، فسمعته يقول: كذب عليّ يونس في حديث الجندي، حديث الحسن، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في المهدي، قال الشافعي: ما هذا من حديثي، ولا حدثت به، كذب علي يونس. اهـ. وذكر هذه القصة الحافظ ابن كثير في النهاية (٣٢/١)، فتعقبها بقوله: (قلت: يونس بن عبد الأعلى الصدفي من الثقات، لا يطعن فيه بمجرد منام). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (١٦٧/٢ ـ ١٦٨): «والحديث الذي فيه: «لا مهدي فيه إلا عيسى ابن مريم» رواه ابن ماجه، وهو حديث ضعيف، رواه عن يونس بن عبد الأعلى، وروي عنه أنه قال عن حديث الشافعي، وفي الخلعيات، وغيرها: حدثنا يونس، عن الشافعي، ولم يقل: حدثنا الشافعي، ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندي: وهذا تدليس يدل على توهين الحديث، ومن الناس من يقول إن الشافعي لم يروه». اهـ.

قلت: الحديث لا شك في أن يونس بن عبد الأعلى سمعه من الشافعي، فقد رواه عنه جمع من الرواة، وبعضهم من الأئمة، وقالوا: حدثنا، وذكر جملة منهم ابن السبكي في الطبقات، وهناك أمر آخر، وهو: أن رواية ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ للحديث من طريق الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، فذكره، وهذا يدل على أن يونس بن عبد الأعلى قد توبع على الحديث، إلا أن يكون في رواية ابن عبد البر علة خفيت عليّ، وهذا ما أخشاه، لأن مثل هذه المتابعة يبعد أن تخفى على الأئمة مثل الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، ومن فوائدها الذب عن يونس بما ألصق =

. . . .

= به من تهم لروايته هذا الحديث، وحبذا لو قُدِّر لي الاطلاع على مخطوط «جامع بيان العلم» للتأكد من سلامة الرواية من التصحيف، خاصة وان إحدى طرق الحديث عند السبكي من طريق الطحاوي، حدثنا يونس بن عبد الأعلى، فالله أعلم.

٥ ــ أما العلة الخامسة فإنها مبنيّة على ما سبق نقله عن الحاكم، وروايته لقصة صامت بن معاذ، وقوله: «عدلت إلى الجَنْد ــ مسيرة يومين من صنعاء ــ فدخلت على محدث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته عنده، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبـي عياش، عن الحسن، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، مثله».

وعلق البيهقي على هذه القضية بقوله: «فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد الجندي، وهو مجهول، عن أبان بن أبـي عياش، وهو متروك، عن الحسن، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو منقطع، والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح البتّة إسناداً». اهـ. من العلل المتناهية (٢/٣٨٠)، والتهذيب (٩/١٤٤)، والسياق من التهذيب.

وقال الذهبـي في الميزان (٣/٥٣٦) بعد أن ذكر رواية صامت بن معاذ: «قلت: فانكشف ووهى».

لكن الذي يظهر أن البيهقي تراجع عن كلامه السابق، وهذا هو الإنصاف، فإنه قال في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ٣٠٠) بعد أن ذكر قصة صامت هذه: «فإن كانت الرواية عن محمد بن خالد صحيحة، وقد رواه مرة أخرى بخلافها، كان هذا تخليطاً من جهته بروايته مرة هكذا، ومرة هكذا، إلا أن في صحتها عنه نظراً؛ فإنه عن محدث مجهول». اهـ.

قلت: ويعني بالمحدث المجهول الرجل المبهم الذي قال عنه صامت: «فدخلت على محدث لهم»، ولم يذكر اسمه، وبالإضافة لذلك فالقصة من طريق صامت بن معاذ، وتقدم الكلام عنه آنفاً وأنه «يهم ويغرب»، وعليه =

. . . .

= فلا يعل الحديث بهذه الحادثة التي لم تثبت، لكن يعل بأمور أخرى كما سيأتي.

وقد قدح العلماء في هذا الحديث، واستنكروا جملة من متنه، وهي قوله: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»، حتى إن بعضهم حكم عليه بالوضع، وهذه بعض عبارات من تكلم عن هذا الحديث:

فمنهم: الإمام النسائي صاحب السنن، قال: «هذا حديث منكر». / العلل المتناهية (٢/٣٨٠)، ومنهم أبو عبد الله الحاكم، حيث قال عقب هذا الحديث: «فذكرت ما انتهى إلى من علة هذا الحديث تعجباً، لا محتجاً به في المستدرك على الشيخين ــ رضي الله عنهما ــ، فإن أولى من هذا الحديث ذكره في هذا الموضع: حديث سفيان الثوري، وشعبة، وزائدة، وغيرهم من أئمة المسلمين، عن عاصم بن بهدلة، عن زِرّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما كانت ملئت جوراً وظلماً». اهـ.

وقال أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري الحافظ في «مناقب الشافعي»: «قد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، يعني في المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنه يَخْرج عيسى ابن مريم، فيساعده على قتل الدجال بباب لُدّ بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى صلوات الله عليه يصلي خلفه، في طول من قصته وأمره، ومحمد بن خالد الجندي، وإن كان يذكر عن يحيى بن معين ما ذكرته (يعني من توثيقه)، فإنه غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل». اهـ. من تهذيب الكمال (٣/١١٩٤).

وحكم الصنعاني على الحديث بالوضع في «الدر الملتقط» (ص ٣٤ رقم =

. . . .

= ٤٤)، وتبعه عليه الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٢٣)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٥١٠ ــ ٥١١ رقم ١٢٧).

وقال الحافظ ابن كثير في النهاية (١/٣٢): (وهذا الحديث فيما يظهر بادي الرأي، مخالف للأحاديث التي أوردناها في إثبات مهديّ غير عيسى ابن مريم، إما قبل نزوله كما هو الأظهر والله أعلم، وإما بعده، وعند التأمل لا يتنافيان، بل يكون المراد من ذلك: أن المهدي حقّ المهديّ هو عيسى ابن مريم، ولا ينفي ذلك أن يكون غيره مهدياً أيضاً، والله أعلم). اهـ.

أقول: وتَقَصّي كلام الأئمة عن الحديث يطول، ولم أجد من حكم عليه بالصحة، أو الحسن، وجميع كلامهم منصبّ على إعلال الحديث بهذه الجملة منه: «لا مهدي إلا عيسى»، ومن أراد الاستفاضة، فعليه بمراجعة:

المستدرك (٤/٤٤١ ــ ٤٤٢)، والعلل المتناهية (٢/٣٧٩ ــ ٣٨٠)، والتذكرة للقرطبي (٢/٧٢٢ ــ ٧٢٣)، وعقد الدر في أخبار المنتظر للسلمي (ص ٦٠ ــ ٦٤)، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/١٦٧ ــ ١٦٨)، والمنار المنيف لتلميذه ابن القيم (ص ١٤١ ــ ١٤٣)، والميزان للذهبي (٣/٥٣٥ ــ ٥٣٦)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢/١٧١ ــ ١٧٣)، والنهاية لابن كثير (١/٣٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٣/١١٩٣ ــ ١١٩٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٩/١٤٣ ــ ١٤٥)، و«العرف الوردي» للسيوطي مع الحاوي للفتاوي له (٢/٨٥)، و«لوامع الأنوار البهية» (٢/٨٤)، والسلسلة الضعيفة للألباني (١/١٠٣ ــ ١٠٥)، حيث قال عنه: «منكر».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم عن حال محمد بن خالد الجندي، ونكارة متنه كما قال النسائي، وغيره من العلماء المتقدم ذكرهم، والله أعلم.

١٠٩٦ـ حديث رافع بن بشر السلمي، عن أبيه:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال[١]: «تخرج نار...» الحديث[٢].

قلت: رافع مجهول.

---

(١) قوله: (أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال) ليس في (ب)، وفيه: (مرفوعاً).

(٢) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

١٠٩٦ ـ المستدرك (٤/٤٤٢ ـ ٤٤٣) هذا الحديث ذكره الحاكم شاهداً لحديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا مع النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في سفر، فلما رجعنا تعجل الناس، فدخلوا المدينة، فسأل عنهم النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فأخبر أنهم تعجلوا إلى المدينة، فقال: «يوشك أن يدعوها أحسن ما كانت، ليت شعري، متى تخرج نار من جبل الوراق فتضيء لها أعناق البخت ببصري، سروجاً كضوء النهار».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وشاهده حديث رافع السلمي الذي»: أخبرناه أحمد بن كامل القاضي، ثنا محمد بن سعد بن الحسن العوفي، ثنا عثمان بن عمر بن فارس، أنبأ عبد الحميد بن جعفر، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ـ رضي الله عنهم ـ، عن رافع بن بشر السلمي، عن أبيه، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال: «تخرج نار من حبس سيل تسير بسير بطيئة، تكمن بالليل، وتسير بالنهار، تغدو، وتروح، يقال: غدت النار أيها الناس فاغدوا، قالت النار أيها الناس فقيلوا، راحت النار أيها الناس فروحوا، من أدركته أكلته».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٤٤٣). =

. . . .

= ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ رقم ٩٣٤).

ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٧ رقم ١٨٩٢).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٣٠ رقم ١٢٢٩).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٩٦ أ).

جميعهم من طريق عبد الحميد بن جعفر، به نحوه، وجميعهم قالوا: «تسير سير بطيئة الإبل»، وهذا أوضح معنى من سياق الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (٨/ ١٢): «رواه أحمد، والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير رافع، وهو ثقة».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث المتقدم ذكره، فتعقبه الذهبي بقوله: «رافع مجهول». ورافع هذا هو ابن بشر، ويقال: بشير، السلمي، ذكره ابن حبان في ثقاته، وروى عنه ابنه بشير، وأبو جعفر الباقر، فهو مجهول الحال. / ثقات ابن حبان (٤/ ٢٣٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٨٥ رقم ٣٠٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال رافع بن بشر السلمي.

وأما خروج النار التي تضيء أعناق الإبل ببصرى فثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى».

أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/ ٧٨ رقم ٧١١٨) في الفتن، باب خروج النار. =

. . . .

= ومسلم (٤/٢٢٢٧ ـ ٢٢٢٨ رقم ٤٢) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز.

واللفظ لهما.

وقد وقع ما أخبر به ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة، حتى شاهد أهل بصرى أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت من أرض الحجاز، في المدينة النبوية، وهي تُسيل الصخر حتى يصير كالرصاص المذاب، ثم يصير مثل الفحم الأسود، وكان الناس يسيرون على ضوئها بالليل إلى تيماء، واستمرت على ذلك شهراً، إلى غير ذلك من أخبار هذه النار التي تجدها مفصلة في التذكرة للقرطبي (٢/٧٤٥ ـ ٧٤٦)، والبداية لابن كثير (١٣/١٨٧ ـ ١٩٣).

١٠٩٧ــ حديث عاصم الأنصاري مرفوعاً:

«يوشك أن (تخرج)(١) من حبس سيل (نار)(٢) تضيء لأعناق الإبل ببصري»(٣).

قال: صحيح.

قلت: منكر؛ فيه إبراهيم بن إسماعيل أبو مُجمع ضعيف، وإسماعيل بن أبي (أويس)(٤) متكلم فيه.

---

(١) في (أ): (يخرج)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ليست في (أ)، و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (من حبس) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (يونس)، وليست في (ب)، لأنه اكتفى بقوله: (قلت: منكر)، ولم يذكر بقية التعقيب، وقوله: (أويس) كذا في المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

١٠٩٧ ــ المستدرك (٤٤٣/٤) قال الحاكم عقب الحديث السابق: «وقد رَوَى عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في ذكر أشراط الساعة خروج النار من أرض الحجاز: عاصم بن عدي الأنصاري، وأبو هريـرة، وأبو ذر الغفاري، وقد تقدم ذكره. أما حديث عاصم بن عدي»: فحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا إسماعيل بن أبـي أويس، حدثنا عباية بن بكر بن أبـي ليلى المزني، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن عبد الله بن أبـي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، قال: حدثني أبو البداح بن عاصم الأنصاري، عن أبيه، أنه قال: سألَنا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ حدثان ما قدم، فقال: «أين حبس سيل؟» قلنا: لا ندري، فمر بـي رجل من بني سليم، فقلت: من أين جئت؟ قال: من حبس سيل، فدعوت بنعلي، فانحدرت إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فقلت: يا رسول الله، سألتنا عن حبس سيل، وإنه لم يكن لنا به علم، وإنه مر بـي هذا الرجل، =

فسألته، فزعم أن به أهله، فسأله رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فقال: «أين أهلك؟» قال: بحبس سيل، فقال: «أخّر أهلك، فإنه يوشك أن تخرج منه نار تضيء أعناق الإبل ببصرى».

تخــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/١٧٣ رقم ٤٥٨) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، به نحوه، وفي السند عنده سَقْط، وأظنه من الطباعة.

قال الهيثمي في المجمع (٨/١٣): «فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر، وإبراهيم ضعيف، وإسماعيل متكلم فيه». وإبراهيم هذا هو ابن إسماعيل بن مُجمع ــ بوزن اسم الفاعل ــ الأنصاري، أبو إسحاق، المدني، وهو ضعيف. / الكامل (١/٢٣٣ ــ ٢٣٤)، والتقريب (١/٣٢ رقم ١٧٠)، والتهذيب (١/١٠٥ ــ ١٠٦ رقم ١٨٣).

وإسماعيل بن أبي أويس تقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق: إلا أنه أخطأ في أحاديث من حفظه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، والكلام عن حفظ إسماعيل بن أبي أويس.

وأما قول الذهبي ــ رحمه الله ــ عن الحديث: «منكر»، فلعله يقصد به تفرد من تقدم من الرواة بهذا السياق للحديث، وإلا فإن إخباره ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بخروج النار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى ثابت في الصحيحين، وتقدم تخريجه في الحديث السابق، والله أعلم.

١٠٩٨ ــ حديث معاذ بن أنس مرفوعاً:

«لا تزال الأمة على شريعة ما لم يظهر فيهم ثلاث: ما لم يقبض منهم العلم. . .» الحديث[١].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: منكر، وفيه (زَبَّان)[٢] بن فائد، (ولم)[٣] يخرجا له.

---

(١) من قوله: (ما لم يظهر) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٢) في (أ) و(ب): (زياد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) ليست في (أ).

١٠٩٨ ــ المستدرك (٤/٤٤٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني يحيى بن أيوب، عن زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «لا تزال الأمة على شريعة ما لم تظهر فيهم ثلاث: ما لم يقبض منهم العلم، ويكثر فيهم ولد الخبث، ويظهر فيهم السقارون»، قالوا: وما السقارون يا رسول الله؟ قال: «بشر يكونون في آخر الزمان تكون تحيتهم بينهم إذا تلاقوا: التلاعن».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٣٩).

والطبراني في الكبير (٢٠/١٩٥ رقم ٤٣٩).

كلاهما من طريق زبان بن فائد، به نحوه، إلا أن عندهما: (ولد الحنث)، بالنون، و: (الصقارون)، بالصاد.

. . . .

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «منكر، وزبان لم يخرجا له».

وزَبَّان هذا هو ابن فائد ــ بالفاء ــ، البصري، أبو جُوَيْن ــ بالجيم مصغراً ــ، المصري، وهو ضعيف الحديث مع صلاحه، وعبادته، ولم يخرج له الشيخان في صحيحهما شيئاً. / الجرح والتعديل (٦١٦/٣ رقم ٢٧٨٨)، والتقريب (٢٥٧/١ رقم ١٠)، والتهذيب (٣٠٨/٣ رقم ٥٧٤).

قلت: ومع ضعف زبان، فقد تفرد بالحديث، وهذا الذي دعى الذهبي إلى الحكم عليه بالنكارة.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف زبان بن فائد، ومتنه منكر كما قال الذهبي لتفرد زبان به، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١٠٩٩ ــ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«تكثر الصواعق عند اقتراب الساعة، فيصبح القوم، فيقولون: من صعق البارحة؟ فيقولون: صعق فلان، وفلان»[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه عمارة المَعْوَلي[٢]، وهو ثقة لم يخرجوا له[٣].

---

(١) من قوله (عند اقتراب) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ): (المغولي) ــ بالغين ــ، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه ومصادر الترجمة.

(٣) في (ب): (قلت: عمارة ثقة لم يخرجوا له)، وهذه عبارة التلخيص، والمراد بقوله: «لم يخرجوا له» يعني أصحاب الكتب الستة، وهو كذلك حيث لم يترجم له في رجال الكتب الستة.

١٠٩٩ ــ المستدرك (٤/٤٤٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن أحمد بن بالويه، قالا: ثنا موسى بن الحسن بن عباد، ثنا محمد بن مصعب القرقساني، ثنا عمارة المعولي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣/٦٤ ــ ٦٥) من طريق محمد بن مصعب، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٨/٩): «رواه أحمد، عن محمد بن مصعب، وهو ضعيف».

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عمارة ثقة لم يخرجوا له»، ولم يعلَّ الحديث بمحمد بن مصعب القرقساني الراوي للحديث عن عمارة، مع أنه أعل الحديث رقم (٦١٤) به، فقد قال الحاكم عن الحديث هناك: «على شرط البخاري ومسلم»، فتعقبه الذهبي بقوله: بل منقطع ضعيف، فإن شداداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف».

ومحمد بن مصعب القرقساني تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الغلط.

وأما عمارة بن مهران العابد، أبو سعيد المَعْوَلي، البصري، فإنه: ثقة، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال أبو حاتم: شيخ. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٣٦٩ رقم ٢٠٣٥)، والثقات لابن حبان (٧/٢٦٢)، ولم يذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة.

وأما نسبته فاختلف في ضبطها، هل هي بكسر الميم، أو فتحها، ورجح السمعاني في الأنساب (١٢/٣٥٨ ـ ٣٥٩)، أنها بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وفتح الواو، وفي آخرها اللام، نسبة إلى معولة، بطن من الأزد، وتبعه على ذلك الذهبي في «المشتبه» (ص ٦٠٦)، وخالفه ابن الأثير في «اللباب» (٣/٢٣٨) فرجح أن الصواب: بكسر الميم، وفتح الواو.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حفظ محمد بن مصعب.

وأما عمارة المعولي فإنه لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، وهو ثقة كما تقدم، والله أعلم.

١١٠٠ـ و١١٠١ـ حديث خارجة بن الصلت البُرْجُمي، قال:

دخلت مع عبد الله يوماً المسجد، فإذا القوم ركوع، فمر رجل، فسلم عليه، فقال: صدق الله ورسوله، فسألته عن ذلك، فقال: إنه لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً... الحديث(١).

قال: صحيح.

قلت: موقوف، (وبشير ثقة احتج به مسلم)(٢).

---

(١) من قوله: (فإذا القوم ركوع) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٢) في (أ) و(ب): (قلت: موقوف، وفيه بشير ثقة احتج به مسلم)، وما أثبته من التلخيص، وزاد فيه: «وسمع هذا منه أبو نعيم».

وإنما لم أثبت عبارة ابن الملقن؛ لأن بشيراً ليس في إسناد حديث خارجة بن الصلت، وإنما هذا الحديث عبارة عن حديثين، الأول: يرويه أبو نعيم، عن بشير بن سلمان هذا، عن سيار أبي الحكم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، والثاني: يرويه عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم، عن خارجة. وإنما أتى الحاكم بحديث خارجة لتقوية رواية بشير، وسيأتي ذكر كلامه في ذلك.

١١٠٠ ـ المستدرك (٤/٤٤٥ ـ ٤٤٦): أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله التاجر، ثنا السري بن خزيمة، ثنا أبو نعيم، ثنا بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق بن شهاب، قال: كنا عند عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ جلوساً، فجاء آذنه، فقال: قد قامت الصلاة، فقام، وقمنا معه، فدخلنا المسجد، فرأى الناس ركوعاً في مقدم المسجد، فكبر، وركع، ومشى، وفعلنا مثل ما فعل. قال: فمر رجل مسرع، فقال: السلام عليكم يا أبا عبد الرحمن، فقال: صدق الله، وبلّغ رسوله ـ صلّى =

الله عليه وسلَّم ــ فلما صلينا، رجع، فولج أهله، وجلسنا في مكانه ننتظره حتى يخرج. فقال بعضنا لبعض: أيكم يسأله؟ فقال طارق: أنا أسأله، فسأله طارق، فقال: سلم عليك الرجل، فرددت عليه: صدق الله، وبلغ رسوله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال عبد الله: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «إن بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وفشوَّ التجارة، حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وحتى يخرج الرجل بماله إلى أطراف الأرض، فيرجع، فيقول: لم أربح شيئاً».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (١/٤٠٧ ــ ٤٠٨) من طريق أبـي أحمد الزبيري، ثنا بشير بن سلمان، فذكر القصة بنحو ما هنا، ولفظ المرفوع عنده، قال فيه: «إن بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وفشو التجارة حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وقطع الأرحام، وشهادة الزور، وكتمان الشهادة، وظهور القلم».

ثم أخرجه الإمام أحمد أيضاً (١/٤١٩ ــ ٤٢٠) مختصراً، من طريق يحيى بن آدم، أنا بشير أبو إسماعيل، به.

وأخرجه البزار في مسنده (٤/١٤٧ رقم ٣٤٠٧) من طريق أبـي أحمد، ثنا بشير أبو إسماعيل، به، ولم يذكر القصة، ولفظه: «إن من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة، وأن يجتاز الرجل بالمسجد لا يصلي فيه»، والحديث له ألفاظ روى الحاكم وأحمد بعضها، وهذا الذي عند البزار بعضه، وسيأتي ذكر ذلك في الحديث الآتي.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقرن الكلام عنه بالحديث الآتي حيث قال: «وقد أسند هـذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «موقوف، وبشير ثقة احتج به مسلم، وسمع هذا منه أبو نعيم»، ويعني الذهبـي بقوله: =

. . . .

= «موقوف» الحديث الآتي، وأما هذا الحديث فمرفوع، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

طارق بن شهاب تقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة صحابي رأى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولم يسمع منه.

وسيار أبو الحكم العنزي تقدم في الحديث (١٠٢١) أنه: ثقة.

وبشير بن سلمان تقدم في الحديث السابق أيضاً أنه: ثقة يغرب، وهو من رجال مسلم.

وأبو نعيم الفضل بن دكين تقدم في الحديث (٦٠٦) أنه: ثقة ثبت.

والسري بن خزيمة تقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: ثقة حافظ إمام حجة.

وشيخ الحاكم محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر تقدم في الحديث (٤٩٨) أني لم أجد من ترجم له، غير أنه لم ينفرد به، فقد رواه الإمام أحمد من طريق شيخه أبي أحمد الزبيري، عن بشير بن سلمان.

وأبو أحمد الزبيري اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير، وتقدم في الحديث (٦٠٦) أنه ثقة ثبت.

لكن للحديث علة خفيت على الشيخين أحمد شاكر، والألباني، فصحح كل منهما الحديث لذاته بإسناد الإمام أحمد.

أما أحمد شاكر ففي حاشيته على المسند (٥/٣٣٣ رقم ٣٨٧٠)، وأما الألباني ففي السلسلة الصحيحة (٢/٢٥٠ رقم ٦٤٧).

وهذه العلة تقدم الكلام عنها في الحديث رقم (١٠٢١) وهو أن بشير بن سلمان كان يخطيء في اسم شيخه، فيقول: سيار أبو الحكم، والصواب أن اسم شيخه: سيار أبو حمزة، وأبو الحكم ثقة، أما أبو حمزة فمقبول كما تقدم هناك.

=

....

= **الحكم على الحديث**:

الحديث بإسناد الحاكم فيه شيخه ابن أبـي الوزير، وتقدم أني لم أجد له ترجمة، لكنه لم ينفرد بالحديث كما سبق، وعليه فعلة الحديث جهالة حال سيار أبـي حمزة، والله أعلم.

١١٠١ ـ المستدرك (٤/٤٤٦): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا عمرو بن مرزوق، أنبأ شعبة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم رجل من بني عامر، عن خارجة بن الصلت البرجمي، قال: دخلت مع عبد الله يوماً المسجد، فإذا القوم ركوع، فمر رجل، فسلم عليه، فقال: صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله، فسألته عن ذلك، فقال: أنه لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً، وحتى يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة، وحتى تَتّجر المرأة وزوجها، وحتى تغلو الخيل والنساء، ثم ترخص فلا تغلو إلى يوم القيامة.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد أسند هذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٣٤٣ رقم ٩٤٨٧) من طريق زائدة، عن حصين، عن عبد الأعلى بن الحكم، عن خارجة بن الصلت البرجمي قال: أتينا المسجد مع عبد الله بن مسعود، فقال عبد الله: كان يقال: إن من اقتراب الساعة أن تتخذ المساجد طرقاً.

وأخرجه أيضاً برقم (٩٤٨٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن حصين، عن عبد الأعلى قال: دخلت المسجد مع ابن مسعود، فذكره بنحو رواية الحاكم هنا هكذا بإسقاط خارجة. =

. . . .

=

وللحديث طرق أخرى عن ابن مسعود، منها:

١ ــ ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/٣٨٧).

والطبراني في الكبير (٩/٣٤٤ رقم ٩٤٩).

كلاهما من طريق عبد الله بن نمير، عن مجالد، عن عامر، عن الأسود بن يزيد، فذكر قصة دخولهم المسجد، وسلام الرجل، وفيه: فلما انصرف سأله بعض القوم: لم قلت حين سلم عليك الرجل: صدق الله ورسوله؟ قال: إني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إن من أشراط الساعة إذا كانت التحية على المعرفة».

٢ ــ ومنها: ما أخرجه أحمد أيضاً (١/٤٠٥ ــ ٤٠٦) من طريق شريك، عن عياش العامري، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود، فذكر المرفوع نحو لفظ سابقه، ولم يذكر القصة.

٣ ــ ومنها: ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/٢٨٣ ــ ٢٨٤ رقم ١٣٢٦).

والطبراني في الكبير (٩/٣٤٣ ــ ٣٤٤ رقم ٩٤٨٩).

كلاهما من طريق الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، قال: لقي عبد الله رجل، فقال: السلام عليك يا ابن مسعود، فقال عبد الله: صدق الله ورسوله، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وهو يقول: «إن من أشراط الساعة أن يمر الرجل في المسجد لا يصلي فيه ركعتين، وأن لا يسلم الرجل إلا على من يعرف، وأن يبرد الصبي الشيخ» وهذا لفظ ابن خزيمة.

٤ ــ ومنها: ما أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٩٤٩٠) من طريق ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، فذكره بنحو سابقه، وزاد: «وحتى يبلغ التاجر بين الأفقين فلا يجد ربحاً».

=

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعلّها الذهبي بقوله: «موقوف»، يعني أنه من قول ابن مسعود، ولم يرفعه إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وبتأمل الحديث، والروايات الأخرى يترجح أن الحديث مرفوع إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وليس بموقوف، بدليل الآتي:

١ ـ قول ابن مسعود في الحديث: «صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله»، وبعد أن سئل عن سبب قوله هذا، ذكر الحديث، فهذه قرينة قوية على أن ابن مسعود قصد تفسير قوله هذا بما يناسبه.

٢ ـ بقية الطرق الأخرى فيها التصريح برفع ابن مسعود الحديث إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومنها الحديث السابق برقم (١١٠٠).

٣ ـ لو سلمنا بأنه موقوف على ابن مسعود، فإنه مرفوع حكماً، لأن هذا أمر غيبي لا يقال من قبل الرأي.

هذا ومدار الحديث على عبد الأعلى بن الحكم الكلبي، ويقال: الكلابي، وهو مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه (٧٠/٦ رقم ١٧٣٩)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (٢٥/٦ رقم ١٣٠)، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (١٢٨/٥)، وروى عنه حصين بن عبد الرحمن، وجعفر بن برقان.

وقد اختلف على حصين في رواية الحديث عن عبد الأعلى هذا، عن ابن مسعود مباشرة، أو عن عبد الأعلى، عن خارجة بن الصلت، عن ابن مسعود.

وعبد الأعلى مختلف في روايته عن ابن مسعود.

قال البخاري في الموضع السابق: سمع ابن مسعود، وحذيفة، وأبا موسى ـ رضي الله عنهم ـ، قولهم، قال كثير بن هشام: حدثنا جعفر، حدثنا عبد الأعلى.

. . . .

= وقال أبو عوانة: عن حصين، حدثنا عبد الأعلى بن الحكم، سمع خارجة، سمع ابن مسعود، وأوضح هذا المعنى ابن أبي حاتم بقوله: «سمع ابن مسعود، وحذيفة، ومنهم من يدخل بينه وبين ابن مسعود: خارجة بن الصلت».

قلت: أما رواية حصين عنه هنا فالراجح أنها بإدخال خارجة بينه وبين ابن مسعود؛ لأن الراوي عن حصين عند الحاكم هو أمير المؤمنين في الحديث: شعبة.

وتابعه زائدة عند الطبراني.

وخالفهما سفيان الثوري عند الطبراني أيضاً، وتقدم ذكر ذلك.

لكن رواية سفيان يرويها عنه عبد الرزاق، وعنه إسحاق بن إبراهيم الدبري، وإسحاق له عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، نقل ابن حجر في اللسان (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠) عن ابن الصلاح أنه قال: «ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي، فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء. قال ابن الصلاح: وقد وجدت فيما روى الدبري، عن عبد الرزاق أحاديث أسْتنكرها جداً، فأحلت أمرها على الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جداً، والمناكير التي تقع في حديث عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة، إلا أنه صحف، أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط، والله أعلم». اهـ.

وأما الطريق الثالثة التي يرويها سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، ففي سندها الحكم بن عبد الملك القرشي، وتقدم في الحديث (٥٤٤) أنه ضعيف.

وأما الطريق الرابعة التي يرويها علقمة ففي سندها ميمون أبو حمزة الأعور، القصاب، مشهور بكنيته، وهو ضعيف. / الكامل (٦/٢٤٠٧)، والتقريب (٢/٢٩٢ رقم ١٥٦١)، والتهذيب (١٠/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم ٧١١). =

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لجهالة حال عبد الأعلى بن الحكم.

لكن قوله: «حتى يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة، وحتى تَتجّر المرأة وزوجها». يشهد له الحديث السابق برقم (١١٠٠)، فيكون حسناً لغيره.

وقوله: «لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاً يشهد له الطريقان الثالثة والرابعة، فيكون حسناً لغيره أيضاً.

وأما قوله: «تغلو الخيل والنساء، ثم ترخص فلا تغلو إلى يوم القيامة» فلم أجد ما يشهد له، فيبقى على ضعفه، والله أعلم.

١١٠٢ـ حديث سلمة بن نُفَيل السكوني، قال:

بينا نحن عند رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فجاء رجل، فقال: يا نبي الله، هل أُتيت بطعام (من)(١) السماء؟... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أرطأة بن المنذر، ولم يخرجا له، وهو ثبت(٢)، والخبر من غرائب الصحاح.

---

(١) في (أ) و(ب): (في)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (ب): (قلت: فيه أرطأة بن المنذر ثبت لم يخرجا له).

١١٠٢ ـ المستدرك (٤/٤٤٧ـ٤٤٨): حدثنا أبو محمد جعفر بن صالح بن هانيء، ثنا محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا صفوان بن صالح الدمشقي، ومحمد بن المصطفى الحمصي، قالا: ثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، ثنا أرطأة بن المنذر، قال: سمعت ضمرة بن حبيب يقول: سمعت سلمة بن نفيل السكوني يقول ـ وكان من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: بينا نحن جلوس عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فجاء رجل، فقال: يا نبي الله، هل أتيت بطعام من السماء؟ فقال: «أتيت بطعام مسخنة»، قال: فهل كان فيه فضل عندك؟ قال: «نعم»، قال: فما فعل به؟ قال: «رفع إلى السماء، وهو يوحى إلي أني غير لابث فيكم إلا قليلاً، ولستم لابثين بعدي إلا قليلاً، بل تلبثون حتى تقولوا: متى متى، ثم تأتون أفناداً، ويفني بعضكم بعضاً، وبين يدي الساعة موتان شديد، وبعده سنوات الزلزال». اهـ. وما كان فيه من اختلاف عن المطبوع فهو تصويب من المخطوط.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٠٤).

والدارمي في سننه (١/٣٢ رقم ٥٦) في باب ما أكرم النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٦٠ رقم ١٨٦١).

والطبراني في الكبير (٧/٥٩ رقم ٦٣٥٦).

جميعهم من طريق أرطأة بن المنذر، به نحوه، عدا ابن حبان، فإنه قال فيه: كنا جلوساً عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو يوحى إليه فقال: «إني غير لابث...» الحديث بنحوه، ولم يذكر سؤال الرجل له، وجوابه.

وأخرجه أيضاً البزار، وأبو يعلى ـ كما في المجمع (٧/٣٠٦) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لأرطأة، وهو ثبت، والخبر من غرائب الصحاح».

وأرطأة هذا هو ابن المنذر بن الأسود الألهاني، أبو عدي الحمصي، وهو ثقة، ولم يرو له أحد من الشيخين في صحيحه. / الجرح والتعديل (٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ١٢٤٩)، التقريب (١/٥٠ رقم ٣٣٩)، والتهذيب (١/١٩٨ رقم ٣٧٣).

وضمرة بن حبيب تقدم في الحديث (١٠١١) أنه: ثقة.

وفي إسناد الحاكم شيخه أبو محمد جعفر بن صالح بن هانيء لم أجد له ترجمة.

لكن الراوي عن أرطأة في المسند هو شيخ الإمام أحمد أبو المغيرة الحمصي، واسمه عبد القدوس بن الحجاج، وتقدم في الحديث (٦٨٣) أنه: ثقة.

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخه جعفر بن صالح بن هانيء، ولو عرفت حاله بالعدالة والضبط لما كان الحديث على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي؛ لكونهما لم يخرجا لأرطأة بن المنذر، لكن الحديث بإسناد أحمد صحيح لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد.

وقول الذهبي عن الحديث: «من غرائب الصحاح» لعله يقصد به غرابة متنه، وإلا فالحديث جاء بعضه من طريق ابن عباس، ورجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يكنى: أبا سعيد، ذكر هذين الحديثين السيوطي في الخصائص (٢/٥٦) وعزاهما لابن عساكر، وفيهما قصة إنزال الطعام، وحديث أبي سعيد أقرب إلى سياق الحاكم.

قال السيوطي عن حديث ابن عباس: «فيه حفص بن عمر الدمشقي عرف بصاحب حديث القطف، قال البخاري: لا يتابع عليه». اهـ. والله أعلم.

١١٠٣ ـ حديث أبي قتادة(١) مرفوعاً:

«يبايع رجل بين الركن والمقام، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله...» الحديث(٢).

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه سعيد بن سمعان، وما خرجا له شيئاً، ولا(٣) روى عنه غير ابن أبي ذئب، وقد تكلم فيه(٤).

---

(١) الحديث لأبي هريرة يحدث به أبو قتادة، وابن الملقن جعله هنا من حديث أبي قتادة.

(٢) من قوله: (ولن يستحل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٣) قوله: (ولا)، في (ب): (وما).

(٤) في التلخيص المطبوع، والنسخة المخطوطة منه التي لدي هكذا: «ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه ابن أبي ذئب، وقد تكلم فيه»، هكذا بحذف كلمة: (غير)، وقد نبَّه على هذا الخطأ الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في حاشية المسند (٣٦/١٥)، فقال: (وقع في مختصر الذهبي المطبوع «ولا روى عنه ابن أبي ذئب»، بحذف كلمة: «غير»، وهو خطأ من طابع أو ناسخ، وهي ثابتة في مخطوطة مختصر الذهبي التي عندي). اهـ.

١٠١٣ ـ المستدرك (٤٥٢/٤ ـ ٤٥٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أبي ذئب.

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، واللفظ له، ثنا حامد بن أبي حامد المقري، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، قال: سمعت ابن أبي ذئب يحدث عن سعيد بن سمعان، قال: سمعت أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يحدث أبا قتادة، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= **الحكم على الحديث**:

الحديث بإسناد الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخه جعفر بن صالح بن هانيء، ولو عرفت حاله بالعدالة والضبط لما كان الحديث على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي؛ لكونهما لم يخرجا لأرطأة بن المنذر، لكن الحديث بإسناد أحمد صحيح لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد.

وقول الذهبي عن الحديث: «من غرائب الصحاح» لعله يقصد به غرابة متنه، وإلا فالحديث جاء بعضه من طريق ابن عباس، ورجل من أصحاب النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يكنى: أبا سعيد، ذكر هذين الحديثين السيوطي في الخصائص (٢/٥٦) وعزاهما لابن عساكر، وفيهما قصة إنزال الطعام، وحديث أبي سعيد أقرب إلى سياق الحاكم.

قال السيوطي عن حديث ابن عباس: «فيه حفص بن عمر الدمشقي عرف بصاحب حديث القطف، قال البخاري: لا يتابع عليه». اهـ. والله أعلم.

١١٠٣ــ حديث أبـي قتادة[١] مرفوعاً:

«يبايع رجل بين الركن والمقام، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله...» الحديث[٢].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه سعيد بن سمعان، وما خرجا له شيئاً، ولا[٣] روى عنه غير ابن أبـي ذئب، وقد تكلم فيه[٤].

---

(١) الحديث لأبـي هريرة يحدث به أبـو قتادة، وابن الملقن جعله هنا من حديث أبـي قتادة.

(٢) من قوله: (ولن يستحل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٣) قوله: (ولا)، في (ب): (وما).

(٤) في التلخيص المطبوع، والنسخة المخطوطة منه التي لدي هكذا: «ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه ابن أبـي ذئب، وقد تكلم فيه»، هكذا بحذف كلمة: (غير)، وقد نبَّه على هـذا الخطأ الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشية المسند (١٥/٣٦)، فقـال: (وقع في مختصر الذهبـي المطبوع «ولا روى عنه ابن أبـي ذئب»، بحذف كلمة: «غير»، وهو خطأ من طابع أو ناسخ، وهي ثابتة في مخطوطة مختصر الذهبـي التي عندي). اهـ.

١٠١٣ ــ المستدرك (٤/٤٥٢ ــ ٤٥٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيـع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا أبـي ذئب.

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، واللفظ له، ثنا حامد بن أبـي حامد المقـري، ثنا إسحـاق بن سليمان الـرازي، قال: سمعت ابن أبـي ذئب يحدث عن سعيد بن سمعان، قال: سمعت أبا هريرة ــ رضي الله عنه ــ يحدث أبا قتادة، أن النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ـ قال: «يبايع رجل بين الركن والمقام، ولن يستحلَّ هذا البيت إلا أهله، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب. ثم تجيء الحبشة، فتخربه خراباً لا يعمر بعده أبداً، وهم الذين يستخرجون كنزه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٣١٢ ـ ٣١٣ رقم ٢٣٧٣).

وابن أبـي شيبة في مصنفه (١٥/٥٢ ـ ٥٣ رقم ١٩٠٩١).

وأحمد في مسنده (٢/٢٩١ و٣١٢ و٣٢٨ و٣٥١).

وعلي بن الجعد في مسنده (٢/١٠٠٥ رقم ٢٩١١).

جميعهم من طريق ابن أبـي ذئب، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه غير ابن أبـي ذئب، وقد تكلم فيه».

قلت: أما سعيد بن سمعان الأنصاري، الزُّرَقي، مولاهم، المدني، فإنه ثقة؛ وثقه النسائي، وابن حبان، والدارقطني، وقال الحاكم: تابعي معروف، وضعفه الأزدي، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة لم يصب الأزدي في تضعيفه». / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٣ رقم ١٨٢)، والتهذيب (٤/٤٥ رقم ٧٢)، والتقريب (١/٢٩٨ رقم ١٩٠).

وأما الذهبـي ـ رحمه الله ـ فاختلف كلامه عن سعيد هذا.

فهو هنا يميل إلى قول من تكلم فيه.

وفي الميزان (٢/١٤٣ رقم ٣٢٠٦) قال: «فيه جهالة، ضعفه الأزدي، وقواه غيره، وقال النسائي: ثقة».

وفي الكاشف (١/٣٦٣ رقم ١٩٢٣) مال إلى قول من وثقه، فقال: =

= «وُثِّق»، وأكَّد ذلك في ديوان الضعفاء (ص ١٢١ رقم ١٦١٧) فقال: «ثقة، ضعفه الأزدي».

وأما قول الذهبي: «ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب» فيفسره حكمه على الرجل بالجهالة في الموضع السابق من الميزان، ومثله في الغني في الضعفاء له (٢٦١/١ رقم ٢٤٠٩)، وهذا ليس بصحيح؛ لأن سعيداً هذا روى عنه راويان آخران ـ كما في ترجمته في الموضع السابق من التهذيب ـ.

وأما كون البخاري ومسلم لم يخرجا لسعيد هذا شيئاً فهو كذلك كما في مرجعي ترجمته السابقين.

وبقية رجال إسناد الحاكم بيان حالهم كالتالي:

ابن أبي ذئب اسمه محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب القرشي، العامري، أبو الحارث المدني، وهو ثقة فقيه فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٣١٣/٧ ـ ٣١٤ رقم ١٧٠٤)، والتقريب (١٨٤/٢ رقم ٤٦٢)، والتهذيب (٣٠٣/٩ رقم ٥٠٣).

ورواه عن ابن أبي ذئب اثنان، أحدهما:

أسد بن موسى، وتقدم في الحديث (٨٠٦) أنه: صدوق يغرب.

والآخر إسحاق بن سليمان الرازي، أبو يحيى، وهو ثقة فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤ رقم ٧٧٣)، والتقريب (٥٨/١ رقم ٤٠٢)، والتهذيب (٢٣٤/١ رقم ٤٣٦).

ورواه عن أسد: الربيع بن سليمان، وتقدم في الحديث (٨٠٦) أنه: ثقة.

ورواه عن إسحاق بن سليمان: حامد بن أبي حامد المقرىء، واسمه حامد بن محمود بن حرب النيسابوري، مقدم القراء في نيسابور، كذا قال ابن الجزري في غاية النهاية (٢٠٢/١)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٢١٩/٨). =

. . . .

= وأما شيخا الحاكم فهما محمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، وهما إمامان تقدمت ترجمتاهما في الحديثين (٥٣١) و(٥٢٣).

والحديث رواه الطيالسي مباشرة عن شيخه ابن أبي ذئب في الموضع السابق من مسنده.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح لغيره بمجموع إسنادي الحاكم، وليس هو على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي، لكونهما لم يخرجا لسعيد بن سمعان، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق، والألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١١٩ ـ ١٢٠ رقم ٥٧٩)، والله أعلم.

١١٠٤ـ حديث عياش[١] بن أبي ربيعة مرفوعاً:

«تجيء[٢] ريح بين يدي الساعة يقبض فيها روح كل مؤمن»[٣].

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (ب): (عباس).

(٢) قوله: (تجيء) لم تنقط في (ب)، وفي المستدرك وتلخيصه: (يجيء)، وما أثبته من (أ).

(٣) من قوله: (يقبض) إلى هنا ليس في (ب).

١١٠٤ ـ هذا الحديث أشار مصحح المستدرك المطبوع إلى أنه أضافه من التلخيص (٤/٤٥٥)، ولم يذكره في التلخيص بجميع الإسناد، فأثبته من المستدرك المخطوط، حيث قال الحاكم: أخبرنا محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن عياش بن أبي ربيعة، قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه.

قال الحاكم عقبه: «إن كان نافع سمع من عياش المخزومي، فإنه صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وبنفس الإسناد أعاده الحاكم (٤/٤٨٩)، وبلفظ: «تجيء الريح بين يدي الساعة فتقبض روح كل مؤمن».

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا، وفي الموضع الآخر من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به.

=

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بمصنفه (١١/٣٨١ ـ ٣٨٢ رقم ٢٠٨٠٢)، بمثل لفظ الحاكم هنا.

ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٢٠).

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم هنا على شرط الشيخين بقيد سماع نافع من عياش، فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع».

ثم أخرجه الحاكم مرة أخرى، وصححه على شرط الشيخين، ولم يذكر القيد الذي ذكره هنا، وأقره الذهبي.

وأما االانقطاع الذي أعل الذهبي به الحديث هنا فهو الذي أشار إليه الحاكم بقوله: «إن كان نافع سمع من عياش المخزومي».

والحقّ أنه لم يسمع منه، فقد حكم المزي ـ رحمه الله ـ في تهذيب الكمال (٢/١٠٧٥) على روايته عنه بالإرسال. والسبب في ذلك أن عياش بن أبي ربيعة آخر ما قيل في وفاته: إنها كانت في خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ، وحدد ذلك بأنه في سنة خمس عشرة، وقيل يوم اليرموك، وقيل قبل ذلك. / انظر التهذيب (٨/١٩٧).

وأما نافع مولى ابن عمر فقد قال أبو زرعة عنه: نافع مولى ابن عمر عن عثمان: مرسل، فأقره العلائي في جامع التحصيل (ص ٣٥٨) بقوله: «وهذا واضح».

ونقل محقق جامع التحصيل في الحاشية، أن بهامش النسخة الظاهرية ما نصه: «وفي سنن أبي داود روايته عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وهي واضحة الإرسال، وقد قال أبو محمد المنذري في مختصر السنن: نافع عن عمر: منقطع». اهـ.

قلت: ووفاة عمر، وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ بعد وفاة عياش ـ رضي الله عنه ـ. =

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف للانقطاع المتقدم بيانه، ولم يتنبه الشيخ الألباني لهذا الانقطاع، فنقل تصحيح الحاكم للحديث في الموضع الآخر، وموافقة الذهبي له، وقال: «وهو كما قالا». / السلسلة الصحيحة (٣٨٣/٤).

والحديث ذكره صاحب كنز العمال (٢٢٩/١٤ رقم ٣٨٥٠٩)، وعزاه أيضاً للبخاري، ومسلم، وهذا وهم منه ــ رحمه الله ــ، وإنما أخرج مسلم في صحيحه (٢٢٥٠/٤ ــ ٢٢٥٥ و٢٢٥٨ ــ ٢٢٥٩ رقم ١١٠ و١١٦) في الفتن، باب ذكر الدجال، وصفته، وما معه، وباب في خروج الدجال، ومكثه في الأرض...، أخرج حديثي النواس بن سمعان، وعبد الله بن عمرو بن العاص الطويلين في ذكر الدجال، ونزول عيسى، وفي حديث النواس قال: «فبينما هم كذلك، إذ بعث الله ريحاً طيبة، فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن، وكل مسلم...» الحديث.

وفي حديث ابن عمرو قال: «ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير، أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلته عليه حتى تقبضه...» الحديث.

قلت: وعليه فالحديث بهذين الشاهدين يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١١٠٥ـ حديث عبد الله بن عمرو:

أن رجلًا من أعداء المسلمين بالأندلس يقال له: ذو العرف يجمع من قبائل الشرك جمعاً عظيماً. . . ، الحديث بطوله.

قال: على شرط البخاري ومسلم موقوف.

قلت: ليس على شرطهما، فإن فيه (أبا)[1] قَبيل، ولم يخرجا له، وعبد الله بن صالح، ولم يخرج له مسلم؛ (لضعفه)[2]، والبخاري لم يكد يفصح به[3].

---

(١) في (أ) و(ب): (أبو)، وفي التلخيص: (فإنهما لم يخرجا لأبي قبيل)، وسيأتي ذكر تمام العبارة.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) انظر كلام الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٢٦٠ ـ ٢٦١) عن الخلاف في إخراج البخاري لعبد الله بن صالح.

١١٠٥ ـ المستدرك (٤/٤٦٠ ـ ٤٦٢): أخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي، ثنا أبو سهل بسر بن سهل اللباد، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث بن سعد، حدثني أبو قبيل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ، أن رجلاً من أعداء المسلمين بالأندلس، يقال له: ذو العرف، يجمع من قبائل الشرك جمعاً عظيماً، يعرف من بالأندلس أن لا طاقة لهم، فيهرب أهل القوة من المسلمين في السفن، فيجيزون إلى طنجة، ويبقى ضعفة الناس، وجماعتهم ليس لهم سفن يجيزون عليها، فيبعث الله لهم وعلاً، ويعبر لهم في البحر، فيجيز الوعل لا يغطي الماء أظلافه، فيراه الناس، فيقولون: الوعل، الوعل، اتبعوه، فيجيز الناس على أثره كلهم، ثم يصير البحر على ما كان عليه، ويجيز العدو في المراكب، فإذا حس بهم أهل إفريقية هربوا كلهم من إفريقية، ومعهم من كان بالأندلس من المسلمين، حتى يدخلوا الفسطاط، =

ويقبل ذلك العدو حتى ينزلوا فيما بين مَرْبُوط إلى الأهرام مسيرة خمس برد، فيملأون ما هنالك شراً فتخرج إليهم راية المسلمين على الجسر، فينصرهم الله عليهم، فيهزمونهم، ويقتلونهم إلى لُوبَيَة مسيرة عشر ليال، ويستوقد أهل الفسطاط بعجلهم، وأداتهم سبع سنين، وينفلت ذو العرف من القتل، ومعه كتاب لا ينظر فيه إلا وهو منهزم، فيجد فيه ذكر الإسلام، وأنه يؤمر فيه بالدخول في السلم، فيسأل الأمان على نفسه، وعلى من أجابه إلى الإسلام من أصحابه الذين أقبلوا معه، فيُسلم، ويصير من المسلمين، ثم يأتي العام الثاني رجل من الحبشة، يقال له: أسيس، وقد جمع جمعا عظيماً، فيهرب المسلمون منهم من أسوان، حتى لا يبقى بها، ولا فيما دونها أحد من المسلمين إلا دخل الفسطاط، فينزل أسيس بجيشه مَنْف، وهو على رأس بريد من الفسطاط، فتخرج إليهم راية المسلمين على الجسر، فينصرهم الله عليهم، فيقتلونهم، ويأسرونهم، حتى يباع الأسود بعباءة.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح موقوف الإسناد، على شرط الشيخين، وهو أصل في معرفة وقوع الفتن بمصر، ولم يخرجاه، ومنف هو الذي يقول منصور الفقيه ـ رحمه الله ـ فيه:

سألت أمس قصوراً بعين شمس، ومنف
عن أهلها: أين حَلُّوا، فلم يجبني بحرف» اهـ.

قلت: وقوله: (مربوط) كذا في المطبوع، وفي المخطوط: (تونوط)، وأظن المطبوع أصوب؛ ف: (مَرْبُوط) ـ بالفتح، ثم السكون، وباء موحدة، وآخره طاء مهملة ـ: من قرى الإسكندرية. / معجم البلدان (٥/ ٩٩).

وقوله: (لُوبيَة) ـ بالضم، ثم السكون، وباء موحدة، وياء مثناة من تحت ـ: مدينة بين الإسكندرية وبَرْقة. / المرجع السابق (ص ٢٥).

وأما: (المَنْفُ) ـ بالفتح، ثم السكون، وفاء ـ، فهو: اسم مدينة فرعون بمصر. / المرجع السابق (ص ٢١٣).

. . . .

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على أنه موقوف على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «ليس على شرطهما، فإنهما لم يخرجا لأبي قبيل، ولا روى مسلم لعبد الله بن صالح شيئاً لضعفه، والبخاري لم يكد يفصح به».

قلت: أما أبو قبيل فاسمه حُيَيّ ـ وقيل: حَيّ، والأول أشهر ـ، ابن هانيء بن ناضر ـ بنون معجمة ـ، أبو قَبِيل ـ بفتح القاف، وكسر الموحدة، بعدها تحتانية، المصري، وهو ثقة، وثقه الإمام أحمد، وابن معين في رواية، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والعجلي، وأحمد بن صالح المصري. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: له علم بالملاحم، والفتن. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء وذكره الساجي في الضعفاء، وحَكى عن ابن معين أنه ضعفه. اهـ. من الجرح والتعديل (٣/٢٧٥ رقم ١٢٢٧)، والتهذيب (٣/٧٢ ـ ٧٣).

قلت: وجرح الساجي له غير مفسر، ولعله اعتمد على ما حكاه عن ابن معين، مع أنه ورد عنه ما يخالفه.

وكذا جرح ابن حبان له غير مفسر، وهو معروف بتشدده في الجرح ـ رحمه الله ـ، وعليه فتوثيق الأئمة المتقدم ذكرهم أولى بالقبول في حق هذا الراوي، وهذا ما رجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٦٢ ـ ٣٦٤).

وأما كون البخاري ومسلم لم يخرجا لأبي قبيل شيئاً، فهو كذلك حيث لم يذكر في الموضع السابق من التهذيب أنه روى له أحد من الشيخين في صحيحه، وانظر أيضاً الكاشف (١/٢٦٤ رقم ١٣٠٥).

وأما عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث فتقدم في الحديث (٥٨٧) أنه: صدوق كثير الغلط، ورجح الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٢٦٠ ـ ٢٦١ و٢٦٢ ـ ٢٦٣) أن البخاري أخرج له في صحيحه، على خلاف في ذلك، فإن ثبت، فيكون البخاري انتقى من حديثه ما تيقَّن من سلامته من الغلط. =

. . . .

= وفي الإسناد أيضاً الراوي عن عبد الله بن صالح هذا، وهو أبو سهل بسر بن سهل اللباد ـ كذا في المطبوع ـ، وفي المخطوط: (بشر)، ولم أجد أحداً بهذا الاسم، أو ذاك، أو بهذه النسبة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد، ومع ذلك فهو موقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله ممن أخذ عن أهل الكتاب بعض الأخبار.

ففي حديث في أشراط الساعة أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/٦٧ ـ ٦٩ رقم ١٩١٣٥) عن أبي زرعة، جاء فيه: «ثم قال عبد الله (يعني ابن عمرو)، وكان يقرأ الكتب . . .» فذكر الحديث بطوله.

١١٠٦ــ حديث كعب، قال:

إن المعاقل ثلاثة: (فمعقل)[١] الناس يوم الملاحم بدمشق...، الخ[٢].

قلت: منقطع واه[٣].

---

(١) في (أ): (فمعاقل)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (المعاقل) إلى هنا ليس في (ب)، وفي موضعها بياض بقدرها.

(٣) قوله: (واه) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط.

١١٠٦ ــ المستدرك (٤/٤٦٢): حدثنا محمد، ثنا بحر، ثنا ابن وهب، أخبرني معاوية، عن الحسن بن جابر، وأبي الزاهرية، عن كعب، قال: إن المعاقل ثلاثة: فمعقل الناس يوم الملاحم بدمشق، ومعقل الناس يوم الدجال نهر أبي قطرس، يمرق من الناس من يقول ببيت المقدس، ومعقلهم يوم يأجوج ومأجوج بطور سيناء.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بالانقطاع، ويعني به بين كعب، والراويين عنه، وهما: الحسن بن جابر، وأبو الزاهرية.

وأبو الزاهرية اسمه حدير بن كريب الحضرمي، الحمصي.

والحسن هو ابن جابر اللخمي، وقيل الكندي.

ولم يُذكر في ترجمتهما في التهذيب (٢/٢١٨ و ٢٥٩)، وتهذيب الكمال (١/٢٣٨ و ٢٥٣) أنهما رويا عن كعب، أو نُفي ذلك عنهما.

وكعب بن مالك اختلف في وفاته، فقيل: سنة خمسين، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: أيام قتل علي ــ يعني سنة أربعين ــ، وقيل قبل ذلك. / انظر التهذيب (٨/٤٤٠ ــ ٤٤١).

وأبو الزاهرية، الأكثر على أنه مات حوالي سنة مائة، وقيل: سنة تسع وعشرين ومائة ــ كما في ترجمته في التهذيب ــ.

. . . .

= وأما الحسن بن جابر ففي ترجمته في التهذيب النص من ابن حبان على أنه توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.

قلت: أما أبو الزاهرية فسماعه من كعب محتمل على القول بأنه مات حوالي سنة مائة.

وأما على القول الآخر فيستبعد سماعه هو والحسن بن جابر من كعب، إلا أن يكونا مُعَمَّرَيْن، ولم يذكر عنهما ذلك.

والذهبي ــ رحمه الله ــ من المؤرخين المشهورين، وقد حكم على الإسناد بالانقطاع، ولم أجد له مخالفاً، فقوله حجة؛ لدقة معرفته ــ رحمه الله ــ بأحوال الرجال، ووفياتهم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه المتقدم بيانه.

١١٠٧ ـ حديث كعب أيضاً:

مصر آمنة من الخراب حتى تخرب الجزيرة. . . الخ.

قلت: منقطع واه[١].

---

(١) الحديث بكامله ليس في (ب).

١١٠٧ ـ المستدرك (٤/٤٦٢ ـ ٤٦٣): حدثنا محمد، ثنا بحر، ثنا ابن وهب، قال: وأخبرني معاوية، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن كعب، قال: الجزيرة، آمنة من الخراب حتى تخرب أرمينية، ومصر آمنة من الخراب حتى تخرب الجزيرة، والكوفة آمنة من الخراب حتى تخرب مصر، ولا تكون الملحمة حتى تخرب الكوفة، ولا تفتح مدينة الكفر حتى تكون الملحمة، ولا يخرج الدجال حتى تفتح مدينة الكفر.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «منقطع واه».

ويقصد بالانقطاع مثل ما في الحديث السابق: بين كعب بن مالك، والراوي عنه، وهو هنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير، وتقدم في الحديث (١٠٨٩) أنه: ثقة، وفي التهذيب (٦/١٥٤) ذكر أن وفاته كانت في سنة ثمان عشرة ومائة، وتقدم الخلاف في وفاة كعب في الحديث السابق، وأن بعضهم جعلها في سنة أربعين للهجرة، وبعضهم قبلها، وبعضهم أوصلها إلى سنة إحدى وخمسين، فيكون الفرق بين وفاة كعب وعبد الرحمن أقل ما هنالك سبعاً وستين عاماً، وقد يصل إلى ثمان وسبعين، أو أكثر، فإذا ما أضيف إليه سِنّ التحمل ترجح به القول بأنه لم يسمع من كعب إلا أن يكون من المعمرين، ولم أجد من نص عليه، وهذا ما اختاره الذهبي، وبموجبه حكم على الحديث بالانقطاع.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه.

. . . .

=

وأما قول الذهبي عن الحديث: «واه»، فالظاهر أنه لأجل متنه، فإني لم أجد لسنده علة سوى الانقطاع.

وأما متنه، فإن كان المقصود فيه بمدينة الكفر: القسطنطينية، وهو الأظهر، فالتاريخ يبطل الحديث، لأنها فتحت، ولم يخرب شيء من المدن المذكورة، والله أعلم.

١١٠٨ــ حديث عبد الله:

أتينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فخرج إلينا مستبشراً... الحديث.

قلت: هذا موضوع.

١١٠٨ ــ المستدرك (٤/٤٦٤): أخبرني أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن سعيد القرشي، ثنا يزيد بن محمد الثقفي، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس، وعبيدة السلماني، عن عبدالله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: أتينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فخرج إلينا مستبشراً يعرف السرور في وجهه، فما سألناه عن شيء إلا أخبرنا به، ولا سكتنا إلا ابتدأنا، حتى مرَّت فتية من بني هاشم فيهم الحسن، والحسين، فلما رآهم التزمهم، وانهملت عيناه، فقلنا: يا رسول الله، ما نزال نرى في وجهك شيئاً نكرهه؟! فقال: «إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريداً، وتشريداً في البلاد، حتر ترتفع رايات سود من المشرق، فيسألون الحق، فلا يعطونه، ثم يسألونه فلا يعطونه، ثم يسألونه، فلا يعطونه، فيقاتلون، فينصرون، فمن أدركه منكم، أو من أعقابكم فليأت إمام أهل بيتي، ولو حبواً على الثلج، فإنها رايات هدى يدفعونها إلى رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، فيملك الأرض، فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً، وظلماً».

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٢٣٥ ــ ٢٣٦ رقم ١٩٥٧٣).

وابن ماجه في سننه (٢/١٣٦٦ رقم ٤٠٨٢) في الفتن، باب خروج المهدي.

. . . .

= وابن عدي في الكامل (٧/٢٧٢٩).

ثلاثتهم من طريق يزيد بن أبي زياد، عن أبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، به نحوه، ولفظ ابن عدي مختصر.

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن، وأبو نعيم ـ كما في «عقد الدرر للسلمي» (ص ١٩١ ـ ١٩٢)، و «العرف الوردي للسيوطي» (٢/٦٠ ـ الحاوي ـ).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «موضوع»، ولم يبين السبب.

وعلته: حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، الكوفي، ذكره الحافظ في اللسان (٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨ رقم ١٥١٠)، وذكر أن الدارقطني قال: إنه من شيوخ الشيعة، وصدق فيما قال ـ رحمه الله ـ، فإن الطوسي ذكره في فهرسه من شيوخ الشيعة (ص ١١٩ رقم ٢٦٠)، وأثنى عليه، ووثقه، وهذا الحديث مما تفرح به الرافضة لنصرة مذهبهم، وإنما يروى من طريق يزيد بن أبي زياد كما تقدم، وهو ضعيف كما سبق في الحديث (٦٣٥)، وفي التهذيب (١١/٣٢٩ ـ ٣٣٠) نقل عن ابن فضيل أنه قال عن يزيد هذا: من أئمة الشيعة الكبار، وقال ابن عدي في الموضع السابق عنه: (هو من شيعة الكوفة»، بل إن هذا الحديث مما أخذ عليه، فقال وكيع كما في التهذيب: «يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: حديث الرايات، ليس بشيء»، وذكر ابن عدي ـ كما سبق ـ الحديث في كامله ضمن الأحاديث المنتقدة على يزيد، وقال: «هذا الحديث لا أعلم يرويه بهذا الإسناد عن إبراهيم غير يزيد بن أبي زياد».

قلت: ولا شك بأن هذا الشيعي حنان بن سدير فرح برواية يزيد للحديث، فركب له هذه المتابعة حتى يرتقي الحديث بها عند من لديه تسمُّح في قبول المتابعات، دون الإلتفات إلى المتون. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم حكم عليه الذهبي ـ رحمه الله ـ بالوضع لوجود حنان الشيعي في سنده، ولكونه انفرد بهذه الطريق فيما يخدم مذهب الشيعة.

وأما من طريق يزيد بن أبي زياد فهو ضعيف جداً لما تقدم بيانه عن حاله، وعن نقد العلماء لحديثه هذا، والله أعلم.

وأما آخر الحديث وهو قوله: «رجل من أهل بيتي...» الحديث، فإنه صحيح، وسيأتي في الحديث رقم (١١٥٠ و١١٥١).

١١٠٩ ـ حديث عبد الله مرفوعاً:

«أحذركم سبع فتن: فتنة تقبل (من)[١] المدينة، وفتنة بمكة، وفتنة من اليمن...» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه نعيم بن حماد، وهذا من أوابده[٣].

---

(١) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (فتنة تقبل) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

(٣) قوله: (وهذا من أوابده) ليس في (ب).

١١٠٩ ـ المستدرك (٤/٤٦٨ ـ ٤٦٩): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا الوليد بن عياش أخو أبي بكر بن عياش، عن إبراهيم، عن علقمة: قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: قال لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أحذركم سبع فتن تكون بعدي: فتنة تقبل من المدينة، وفتنة بمكة، وفتنة تقبل من اليمن، وفتنة تقبل من الشام، وفتنة تقبل من المشرق، وفتنة تقبل من المغرب، وفتنة من بطن الشام، وهي السفياني». قال: فقال: ابن مسعود: منكم من يدرك أولها، ومن هذه الأمة من يدرك آخرها.

قال الوليد بن عياش: فكانت فتنة المدينة من قبل طلحة والزبير، وفتنة مكة فتنة عبد الله بن الزبير، وفتنة الشام من قبل بني أمية، وفتنة المشرق من قبل هؤلاء.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا من أوابد نعيم». =

. . . .

=

ونعيم هذا هو ابن حماد بن معاوية، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وفي سنده أيضاً الوليد بن عياش أخو أبـي بكر بن عياش، ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف نعيم بن حماد، وجهالة الوليد بن عياش.

١١١٠ــ حديث معمر:

حدثني شيخ لنا: أن امرأة جاءت إلى بعض أزواج النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقالت لها: أدعي الله أن يطلق لي يدي، قالت: وما شأن يدك؟... الحديث(١).

قلت: سنده واه(٢).

---

(١) من قوله: (أزواج) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) الحديث قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فحكى الذهبي في التلخيص قول الحاكم هذا بعبارته المختصرة: (خ م)، ثم أوضح مقصد الحاكم بقوله: «قلت: يعني خبر أبي هريرة، وأما المنام فسنده واه». اهـ، وبيانه: أن الحاكم ــ رحمه الله ــ ساق الحديث هكذا:

١١١٠ ــ المستدرك (٤/٤٧١ ــ ٤٧٢): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه، قال: إني لأعلم فتنة يوشك أن يكون الذي قبلها معها كنفحة أرنب، وإني لأعلم المخرج منها، قلنا: وما المخرج منها؟ قال: أمسك يدي حتى يجيء من يقتلني.

قال معمر: وحدثني شيخ لنا: ان امرأة جاءت إلى بعض أزواج النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقالت لها: ادعي الله أن يطلق لي يدي، قالت: وما شأن يدك؟ قالت: كان لي أبوان، فكان أبي كثير المال، كثير المعروف، كثير الفضل، كثير الصدقة، ولم يكن عند أمي من ذلك شيء، لم أرها تصدقت بشيء قط، غير أنا نحرنا بقرة، فأعطيت مسكيناً شحمة في يده، وألبسته خرقة، فماتت أمي، ومات أبي، فرأيت أبي على نهر يسقي الناس، فقلت: يا أبتاه، هل رأيت أمي؟ قال: لا، أوَ ماتت؟ قلت: بلى، قال: فذهبت ألتمسها، فوجدتها قائمة عريانة، ليس عليها إلا تلك الخرقة، وتلك الشحمة في يدها، وهي تضرب بها في يدها

. . . .

= الأخرى، ثم تعض أثرها، وتقول: واعطشاه، فقلت: يا أمه، ألا أسقيك؟ قالت: بلى، فذهبت إلى أبي، فذكرت ذلك له، وأخذت من عنده إناء، فسقيتها، فنبه بي بعض من كان عندها قائماً، فقال: من سقاها أشلّ الله يده، فاستيقظت، وقد شلت يدي.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وبين الذهبي أن الحاكم يقصد بحكمه هذا حديث أبي هريرة المتقدم، وأما المنام، فقال عنه: «سنده واه».

دراسة الإسناد:

إنما أعلّ الذهبي الحديث بقوله المتقدم؛ لإبهام شيخ معمر في الرواية، حيث قال: «حدثني شيخ لنا».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإبهام شيخ معمر.

١١١١ ــ حديث عثمان بن أبي العاص مرفوعاً:

«يكون للمسلمين ثلاثة أمصار: مصر بملتقى البحرين، ومصر بالجزيرة، ومصر بالشام...» الحديث[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سعيد بن هبيرة، وهو[٢] واه.

---

(١) من قوله: (مصر بملتقى البحرين) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (وهو) ليس في (ب).

١١١١ ــ المستدرك (٤/٤٧٨): أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، ثنا أحمد بن إبراهيم الشذوري، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، وعلي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، قال: أتينا عثمان بن أبي العاص يوم الجمعة لنعارض مصحفنا بمصحفه، فلما حضرت الجمعة أمرنا، فاغتسلنا، وتطيبنا، ورحنا إلى المسجد، فجلسنا إلى رجل يحدث، ثم جاء عثمان بن أبي العاص، فتحولنا إليه، فقال عثمان ــ رضي الله عنه ــ: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «يكون للمسلمين ثلاثة أمصار: مصر بملتقى البحرين، ومصر بالجزيرة، ومصر بالشام. فيفزع الناس ثلاث فزعات، فيخرج الدجال في عراض الجيش، فيهزم من قبل المشرق، فأول مصر يرده: المصر الذي بملتقى البحرين، فتصير أهلها ثلاث فرق: فرقة تقيم، وتقول: نشامّه، وننظر ما هو؟ وفرقة تلحق بالأعراب، وفرقة تلحق بالمصر الذي يليهم، ثم يأتي الشام، فينحاز المسلمون إلى عقبة أفيق، فيبعثون بسرح لهم، فيصاب سرحهم، فيشتد ذلك عليهم، وتصيبهم مجاعة شديدة، وجهد، حتى إن أحدهم ليحرق وَتَرَ قوسه، فيأكله، فبينما هم كذلك، إذ ناداهم مناد من السحر: يا أيها الناس، أتاكم الغوث، فيقول بعضهم لبعض: إن هذا لصوت رجل شبعان، فينزل عيسى بن مريم ــ عليه الصلاة والسلام ــ عند صلاة الفجر، فيقول له إمام الناس: تقدم =

. . . .

= يا روح الله، فصل بنا، فيقول: إنكم معشر هذه الأمة أمراء، بعضكم على بعض، تقدم أنت، فصل بنا، فيتقدم، فيصلي بهم، فإذا انصرف، أخذ عيسى ــ صلوات الله عليه ــ حربته نحو الدجال، فإذا رآه ذاب كما يذوب الرصاص، فتقع حربته بين ثندوته، فيقتله، ثم ينهزم أصحابه، فليس شيء يومئذ يجبس منهم أحداً، حتى إن الحجر يقول: يا مؤمن، هذا كافر، فاقتله...».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/١٣٦ ــ ١٣٧ رقم ١٩٣٢٤) من طريق أسود بن عامر.

وأحمد في المسند (٤/٢١٦ ــ ٢١٧ و ٢١٧) من طريق يزيد بن هارون، وعفان بن مسلم.

والطبراني في الكبير (٩/٥١ ــ ٥٢ رقم ٨٣٩٢) من طريق محمد بن عبد الله الخزاعي.

جميعهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، به نحوه.

وأخرجه أبو يعلى، وابن عساكر ــ كما كنز العمال (١٤/٣٢٨ ــ ٣٢٩ رقم ٣٨٨٢٩) ــ قال الهيثمي في المجمع (٧/٣٤٢): «فيه علي بن زيد وفيه ضعف، وقد وثق، وبقية رجالها رجال الصحيح».

وأخرجه الحاكم عقب هذا الحديث مباشرة من طريق جعفر بن محمد بن شاكر، وإبراهيم بن إسحاق، وإسحاق بن الحسن الحربي، ثلاثتهم قالوا: أخبرنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن زيد، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة قال: أمّنا عثمان بن أبي العاص، ثم ذكر الحديث مثله سواه، قال الحاكم: «ولم يذكر أيوب، والله أعلم»، وقال الذهبي في التلخيص: «هذا المحفوظ». =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن هبيرة واه».

وابن هبيرة هذا هو سعيد بن هبيرة المروزي، وتقدم في الحديث (١٠٩١) أنه: متروك.

وأما بقية الطرق الأخرى فمدارها على علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

ولم يذكر أحد من الرواة الذين رووا الحديث عن حماد: (أيوب)، عدا سعيد بن هبيرة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم هذا لشدة ضعف سعيد بن هبيرة، وهو ضعيف فقط من بقية الطرق لضعف علي بن زيد بن جدعان، والله أعلم.

١١١٢ـ حديث أبي ذر مرفوعاً:

«إذا بلغت بنو أمية أربعين[١] اتخذوا عباد الله خَوَلاً[٢]، ومال الله نُحْلاً[٣]، وكتاب الله دَغَلاً»[٤].

قلت: على ضعف رواية[٥] ابن أبي مريم: منقطع.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) خَوَلاً: أي: خدماً وعبيداً، يعني أنهم يستخدمونهم، ويستعبدونهم. / النهاية (٢/٨٨).

(٣) نُحْلاً: أي يصير الفيء عطاء من غير استحقاق. / النهاية (٥/٢٩).

(٤) دَغَلاً: أي يخدعون به الناس. / النهاية (٢/١٢٣).

(٥) قوله: (رواية) ليس في (ب)، وفي التلخيص: (قلت: على ضعف رواته منقطع).

١١١٢ ـ المستدرك (٤/٤٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج الحجازي بحمص، ثنا بقية بن الوليد، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه، ثم قال: حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، وعبد القدوس بن الحجاج، قالا: ثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكره بلفظه أيضاً.

تخريجه:

الحديث له عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● الأولى: يرويها راشد بن سعد، وعنه أبو بكر بن أبي مريم، وهي طريق الحاكم هذه.

● الثانية: يرويها حلام بن جذل الغفاري، قال: سمعت أبا ذر جندب بن جنادة الغفاري يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودين الله دغلاً».

قال حلام: فأنكر ذلك على أبي ذر، فشهد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: أني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»، وأشهد أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قاله.

أخرجه الحاكم (٤/٤٧٩ ـ ٤٨٠) من طريق شريك، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن حلام، به.

والجزء الأخير من هذا الحديث تقدم في الحديث (٧١٢)، وتقدم هناك أن ابن جرير الطبري قال: «هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل»، ثم ذكر منها:

«إن حلاماً الغفاري عندهم مجهول غير معروف في نقلة الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بالانقطاع، وضعف ابن أبي مريم.

أما الانقطاع فيقصد به بين راشد بن سعد، وأبي ذر، فإن بين وفاتيهما نحواً من ثمانين عاماً ـ كما يتضح في ترجمتيهما في التهذيب (٣/٢٢٦) و (١٢/٩١) ـ.

وقد جاء النص في ترجمة راشد بن سعد على أن روايته عن سعد بن أبي وقاص مرسلة، فمن باب أولى روايته عن أبي ذر؛ لأن سعداً ـ رضي الله عنه ـ اختلف في سنة وفاته، فأكثر ما قيل سنة ثمان وخمسين، وأقل ما قيل سنة إحدى وخمسين كما في التهذيب (٣/٤٨٤).

وأما أبو ذر ـ رضي الله عنه ـ فإنه توفي سنة إثنتين وثلاثين.

. . . .

وقد نص الحافظ ابن كثير على هذا الانقطاع، فقال في البداية والنهاية (٦/٢٤٢): «وهذا منقطع بين راشد بن سعد، وبين أبي ذرّ». اهـ.

وأما أبو بكر بن أبي مريم فتقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ضعيف.

ومع ضعف ابن أبي مريم، والانقطاع بين راشد بن سعد وأبي ذر، فإن في متن الحديث اختلافاً عن رواية شريك للحديث، والتي تؤيدها الروايات الأخرى التي سيأتي ذكرها.

فرواية ابن أبي مريم هكذا: «إذا بلغت بنو أمية أربعين».

ورواية شريك هكذا: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً».

وشريك ـ رحمه الله ـ تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

والراوي للحديث عن أبي ذر هو حلام الغفاري، وتقدم كلام الطبري عنه آنفاً.

وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/٣٠٨ رقم ١٣٧٠)، وقال: حلام بن جزل ـ بالزاي ـ، وبيض له، وذكر أن أبا الطفيل روى عنه، وهنا يروي عنه شقيق بن سلمة، فهو مجهول الحال.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً للانقطاع المتقدم بيانه، وضعف أبي بكر بن أبي مريم، واختلاف متنه عن الرواية الأخرى، وهي وان كانت ضعيفة لضعف شريك من قبل حفظه، وجهالة حال حلام الغفاري، إلا أن لها ما يؤيدها من الشواهد من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه الحاكم (٤/٤٨٠) شاهداً لرواية شريك السابقة.

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٨٠).

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ رقم ١١٥٢).

والبزار في مسنده (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ رقم ١٦٢٠ و١٦٢١).

والبيهقي في الدلائل (٦/ ٧٠٥).

جميعهم من طريق عطية العوفي، عن أبـي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فذكره بمثل لفظ شريك، إلا أن في لفظ أحمد وأبـي يعلى: «دين الله دخلاً».

وعطية العوفي تقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فيرويه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عنه.

واختلف فيه على العلاء، في السند، والمتن.

فرواه البيهقي في الدلائل (٦/ ٥٠٧) من طريق سليمان بن بلال، عن العلاء، به بمثل لفظ سابقه، إلا أنه قال: «أربعين رجلاً» بدلاً من «ثلاثين».

ولعل هذا في رواية البيهقي فقط، فإن الشيخ الألباني ذكر في سلسلته الصحيحة (٢/ ٣٧٩) أن تماماً أخرج الحديث في فوائده من طريق سليمان بن بلال، ولم يذكر هذا الفرق.

ورواه الخطابـي في غريب الحديث (٢/ ٤٣٦) من طريق علي بن حجر، نا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبـي هريرة، موقوفاً عليه بنحو لفظ الإمام أحمد السابق.

وذكر الشيخ الألباني في الموضع السابق أن أبا يعلى رواه في مسنده، وابن خزيمة في حديث علي بن حجر، وعنه ابن عساكر، ثم قال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم»، ولم يعتبر الاختلاف مؤثراً في الرواية. =

. . . .

= وإسماعيل بن جعفر بن أبـي كثير الأنصاري، الزرقي ثقة ثبت روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢/١٦٢ ـ ١٦٣ رقم ٥٤٦)، والتقريب (١/٦٨ رقم ٤٩٥)، والتهذيب (١/٢٨٧ رقم ٥٣٣).

وسليمان بن بلال تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة.

أقول: فرواية إسماعيل بن جعفر أرجح من رواية سليمان بن بلال؛ لأن إسماعيل أوثق، وهي وإن كانت موقوفة، إلا أنها في حكم المرفوع، لأن أبا هريرة يخبر عن أمر ليس للرأي فيه مجال.

وأما حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق ابن لهيعة، عن أبـي قبيل، ان ابن موهب أخبره، فذكر الحديث، وفيه قصة، ورفع الحديث بمثل لفظ شريك، إلا أنه قال: «إذا بلغ بنو الحكم».

وابن لهيعة تقدم مراراً أنه: ضعيف.

وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، وصححه الألباني في الموضع السابق، وانظر التعليق على الحديث (١١١٥).

١١١٣ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«هلاك هذه الأمة على يدي أغيلمة من قريش»(١).

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه ابن أبي مريم ضعيف، وما خرجا له شيئاً.

---

(١) من قوله: (على يدي) إلى هنا ليس في (ب).

١١١٣ ـ المستدرك (٤٧٩/٤)، هذا الحديث قرنه بالرواية الأخرى للحديث السابق، وتقدم ذكرها، وسندها: قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، وعبد القدوس بن الحجاج، قالا: ثنا أبو بكر بن أبي مريم، فذكر الحديث السابق، ثم قال: قال أبو بكر بن أبي مريم، وحدثني عمار بن أبي عمار، أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول، فذكر الحديث بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦١٢/٦ رقم ٣٦٠٥) في المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام.

و (٩/١٣) في الفتن، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء».

وأخرجه أحمد في المسند (٣٢٤/٢).

كلاهما من طريق عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي، عن جده، عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «هلاك أمتي على يَدَي غلمة من قريش».

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣٢٨/٢) من طريق مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «هلاك أمتي على رؤوس غلمة أمراء سفهاء من قريش».

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو بكر ضعيف، وما خرجا له شيئاً».

وأبو بكر بن أبي مريم تقدم مراراً أنه: ضعيف، ولم يخرج له أحد من الشيخين.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي بكر بن أبي مريم، وليس هو على شرط الشيخين على مراد الذهبي، ولم ينفرد ابن أبي مريم بالحديث، فقد أخرجه البخاري، والإمام أحمد من غير طريقه كما تقدم، والله أعلم.

١١١٤ـ حديث عبد الرحمن بن عوف، قال:

كان لا يولد لأحد مولود[١] إلا أتي به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فدعا له. فأدخل عليه مروان، فقال: (هو)[٢] الوزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون».

قال: صحيح.

قلت: لا والله، وفيه ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف[٣] كذبه أبو حاتم[٤].

---

(١) قوله: (مولود)، في (ب): (بمولود)، وإلى هذا الموضع ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (هذا)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (مولى عبد الرحمن بن عوف) ليس في (ب).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٣٩٥ رقم ١٨١١).

١١١٤ـ المستدرك (٤/٤٧٩)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، حيث قال عقبه: ولهذا الحديث توابع، وشواهد على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، وصحابته الطاهرين، والأئمة من التابعين، لم يسعني إلا ذكرها، فذكرت بعض ما حضرني منها، فمنها:

ما حدثناه أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنبأ عبد الرزاق.

وحدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن رافع القشيري، وسلمة بن شبيب المستملي، قالوا: ثنا عبد الرزاق بن همام الإمام، قال: حدثني أبي، عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ قال: كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي ـ صلَّى الله عليه وآله =

. . . .

= وسلَّم ـ، فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم، فقال: «هو الوزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، وميناء كذبه أبو حاتم».

ومِيناء هذا هو ابن أبي مِيناء الخزاز، وتقدم في الحديث (٦٠١) أنه: متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم عن حال ميناء، وكذا حكم عليه الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة (١/٣٥٣ ـ ٣٥٤ رقم ٣٤٨).

١١١٥ــ حديث محمد بن زياد، قال:

لما بايع معاوية لابنه قال مروان[١]: سنة أبي بكر وعمر، (فقال)[٢] عبد الرحمن بن أبي بكر: سنة هرقل وقيصر، فقال مروان: أنزل فيك:

﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[٣]،

فبلغ عائشة، فقالت: كذب والله، ما هو به، ولكن رسول الله لعن (أبا)[٤] مروان، ومروان في صلبه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع؛ محمد لم يسمع من عائشة.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (إلخ) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (قال)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) الآية (١٧) من سورة الأحقاف.

(٤) ليست في (أ)، ولا في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم الكلام.

١١١٥ ــ المستدرك (٤/٤٨١): حدثنا علي بن محمد بن عقبة بن محمد الشيباني، ثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي الحافظ، ثنا علي بن الحسين الدرهمي، ثنا أمية بن خالد، عن شعبة، عن محمد بن زياد قال: لما بايع معاوية لابنه يزيد، قال مروان: سنة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: سنة هرقل وقيصر، فقال: أنزل الله فيك:

﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ . . .﴾ الآية.

قال: فبلغ عائشة ــ رضي الله عنها ــ، فقالت: كذب والله، ما هو به، ولكن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لعن أبا مروان، ومروان في صلبه، فمروان قصص من لعنة الله عز وجل.

. . . .

= تخــريجــه:
الحديث أخرجه النسائي في التفسير من الكبرى ـ كما في تحفة الأشراف (٢٩٦/١٢ رقم ١٧٥٨٧)، وتفسير ابن كثير (١٥٩/٤) ـ، من طريق علي بن الحسين، حدثنا أمية بن خالد، فذكره بنحوه، وفي آخره: «فمروان فضض من لعنة الله».

وأخرجه عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه ـ كما في الدر المنثور (٤٤٤/٧)، وفيه: «فمروان فضفض من لعنة الله».

وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه ـ كما في فتح الباري (٥٧٦/٨) ـ.

وللحديث طريق أخرى يرويها عبد الله البهي، أخرجها ابن أبي حاتم ـ كما في الموضع السابق من تفسير ابن كثير.

والبزار في مسنده (٢٤٧/٢ رقم ١٦٢٤).

وأبو يعلى في مسنده ـ كما في فتح الباري (٥٧٧/٨) ـ.

ثلاثتهم من طريق: إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله البهي المدني، قال: إني لفي المسجد حين خطب مروان، فقال: إن الله تعالى قد أرى أمير المؤمنين في يزيد رأياً حسناً، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: أهرقلية؟ إن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ والله ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته، ولا جعلها معاوية في ولده إلا رحمة، وكرامة لولده. فقال مروان: ألست الذي قال لوالديه: أف لكما؟ فقال عبد الرحمن ـ رضي الله عنه ـ: ألست ابن اللعين الذي لعن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أباك؟ قال: وسمعتها عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فقالت: يا مروان، أنت القائل لعبد الرحمن ـ رضي الله عنه ـ كذا، وكذا؟ كذبت، ما فيه نزلت، ولكن نزلت في فلان بن فلان، ثم انتحب مروان، ثم نزل عن المنبر حتى أتى باب حجرتها، فجعل يكلمها حتى انصرف. اهـ. وهذا سياق ابن أبي حاتم، وسياق البزار بمعناه. =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٤١): «إسناده حسن».

وأصل القصة في صحيح البخاري، بغير هذا السياق.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٨/٥٧٦) في تفسير سورة الأحقاف من كتاب التفسير، باب: (والذي قال لوالديه...)، من طريق يوسف بن ماهك، قال: كان مروان على الحجاز استعمله معاوية، فخطب يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايَع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة، فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه:
﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ﴾.

فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن، إلا أن الله أنزل عُذري. اهـ. ولم يذكر اللعن.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع؛ محمد لم يسمع من عائشة».

ومحمد هذا هو ابن زياد القرشي، الجمحي، مولاهم، أبو الحارث المدني وهو ثقة ثبت، وثقه أحمد، وابن معين، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، وقد نص المزي على أنه روى عن عائشة، ووافقه ابن حجر، ولم أجد من نص على أنه لم يسمع منها غير الذهبي هنا، ولم أجد من كتب التراجم من نص على سنة وفاته. / انظر الجرح والتعديل (٧/٢٥٧ رقم ١٤٠٧)، وتهذيب الكمال (٣/١١٩٨ ـ ١١٩٩)، والتهذيب (٩/١٦٩ ـ ١٧٠).

وأما بقية الإسناد فبيان حال رجاله كالتالي:

شعبة بن الحجاج إمام مشهور تقدمت ترجمته في الحديث (٥٣٢).

وأمية بن خالد بن الأسود القيسي، أبو عبد الله البصري صدوق روى له =

. . . .

= مسلم. / الجرح والتعديل (٢/٣٠٢ ـ ٣٠٣ رقم ١١٢٣)، والتقريب (٨٣/١ رقم ٦٣٠)، والتهذيب (٣٧٠/١ ـ ٣٧١ رقم ٦٧٦).

وعلي بن الحسين بن مطر الدّرهمي، البصري. صدوق. / الجرح والتعديل (١٧٩/٦ رقم ٩٨٠)، والتقريب (٣٥/٢ رقم ٣٢٢)، والتهذيب (٣٠٧/٧ ـ ٣٠٨ رقم ٥٢١).

والراوي عن علي هذا هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن جعفر، الكندي، الصيرفي، المعروف بـ: ابن الخنازيري، وصفه الحاكم هنا بقوله: «الحافظ»، وترجم له الخطيب في التاريخ (٣٨٤/٤ رقم ٢٢٦٣)، ولم يذكر عنه جرحاً، ولا تعديلاً، وذكره السمعاني في الأنساب (١٩٩/٥)، ولم يذكر عنه أيضاً جرحاً، ولا تعديلاً.

وشيخ الحاكم أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني، الكوفي إمام ثقة أمين. / السير (٤٤٣/١٥ ـ ٤٤٤ رقم ٢٥٤).

ولم ينفرد ابن الخنازيري بالحديث، فقد تابعه النسائي، فروى الحديث عن علي بن الحسين كما سبق.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها البزار، وابن أبي حاتم ففي سندها عبد الله البهي، وتقدم في الحديث (٦٤٨) أنه صدوق يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه ابن الخنازيري، وتقدم أني لم أجد من ذكره بجرح، أو تعديل سوى ما جاء عنه في إسناد الحاكم من وصفه بـ: «الحافظ»، غير أنه لم ينفرد بالحديث كما تقدم، بل تابعه النسائي، فيكون الحديث حسن الإسناد لغيره، ويزداد قوة بالطريق الأخرى التي رواها عبد الله البهي، وتقدم الكلام عنها، وبعض القصة في صحيح البخاري كما سبق، عدا ذكر لعنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأبي مروان، وهذا اللفظ يشهد له، حديث ابن الزبير الآتي برقم (١١١٧)، ولفظه: «إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعن الحكم وولده»، وسيأتي أن =

ظاهر سنده الصحة، وأما متنه، ومتن هذا الحديث الذي معنا فمشكل، ولذا قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ في المنار المنيف (ص ١١٧): (وحديث: عدد الخلفاء من ولد العباس: كذب، وكذا أحاديث ذم الوليد، وذم مروان بن الحكم). اهـ.

وقال الذهبي ــ رحمه الله ــ في السير (٢/١٠٨) في ترجمة الحكم: «ويُروى في سبّه أحاديث لم تصح». اهـ.

قلت: وقد ساق الحافظ ابن كثير الحديث كما سبق، ولم يتكلم عنه بشيء، وقد حسن الهيثمي سنده، وهكذا الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ، فإنه ذكر في الفتح (٨/٥٧٦ و٥٧٧) حديثي محمد بن زياد، وعبد الله البهي، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وسكت عنهما، وقد نص في مقدمة الفتح (ص ٤) على أنه يسوق ما يتعلق بالحديث من غرض صحيح بشرط الصحة، أو الحسن فيما يورده من ذلك، بل قال في الفتح (١٣/١١): «وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان، وما ولد، أخرجها الطبراني، وغيره، غالبها فيه مقال، وبعضها جيد». اهـ.

وقال ابن الأثير ــ رحمه الله ــ في أسد الغابة (١/٥١٥) في ترجمة الحكم: «وقد روي في لعنه، ونفيه أحاديث كثيرة، لا حاجة إلى ذكرها، إلا أن الأمر المقطوع به: أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مع حلمه، وإغضائه على ما يكره، ما فعل به ذلك (يعني نفيه للطائف) إلا لأمر عظيم، ولم يزل منفياً حياة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فلما ولي أبو بكر الخلافة، قيل له في الحكم ليردّه إلى المدينة، فقال: ما كنت لأحل عقدة عقدها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وكذلك عمر، فلما ولي عثمان ــ رضي الله عنهما ــ الخلافة رده، وقال: كنت قد شفعت فيه إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ فوعدني برده». اهـ.

قلت: وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في منهاج السنة (٣/١٩٥ ــ ١٩٨) عن دعوى نفي النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ =

. . . .

= للحكم هذه التي ذكر ابن الأثير بإجابة مطولة ومن ضمن ما قال فيها: (وقصة نفي الحكم ليست في الصحاح، ولا لها إسناد يعرف به أمرها، ومن الناس من يروي: أنه حاكى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في مشيته، ومنهم من يقول غير ذلك...)، ثم قال: (وأما استكتابه (يعني: عثمان) مروان، فمروان لم يكن له في ذلك ذنب؛ لأنه كان صغيراً، لم يجر عليه القلم، ومات النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم، بل غايته أن يكون له عشر سنين، أو قريب منها، وكان مسلماً باطناً، وظاهراً، يقرأ القرآن، ويتفقه في الدين، ولم يكن قبل الفتنة معروفاً بشيء يعاب فيه، فلا ذنب لعثمان في استكتابه، وأما الفتنة فأصابت من هو أفضل من مروان، ولم يكن مروان ممن يحادّ الله ورسوله. وأما أبوه الحكم فهو من الطلقاء، والطلقاء حسن إسلام أكثرهم، وبعضهم فيه نظر، ومجرد ذنب يعزر عليه لا يوجب أن يكون منافقاً في الباطن، والمنافقون تجري عليهم في الظاهر أحكام الإسلام، ولم يكن أحد من الطلقاء بعد الفتح يظهر المحادة لله ورسوله، بل يرث، ويورث، ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، وتجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على غيره...) إلخ.

قلت: وقوله في الحديث الآتي برقم (١١١٧): «لعن الحكم وولده» يعارضه قوله جل وعلا:

﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الآية ٣٨ من سورة النجم)؛

إذ لو صح لعن الحكم، فما ذنب ولده حتى تشملهم اللعنة؟! خاصة وفيهم من عده أهل السنة خامس الخلفاء الراشدين، وهو: عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ، وفيهم من عرف بالتقى والصلاح كيزيد بن الوليد بن عبد الملك، المعروف بـ: الناقص، بل إن بني أمية ممن نصر الله بهم الدين، فنشروه في سائر المعمورة، ورفعوا رايات الجهاد، وهم الذين اتسعت الفتوحات في وقتهم، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في البداية والنهاية (٩/٨٧ ـ ٨٨): (فكانت سوق الجهاد قائمة في بني أمية، ليس لهم شغل =

= إلا ذلك، قد علت كلمة الإسلام في مشارق الأرض، ومغاربها، وبرها، وبحرها، وقد أذلوا الكفر وأهله، وامتلأت قلوب المشركين من المسلمين رعباً، لا يتوجه المسلمون إلى قطر من الأقطار إلا أخذوه، وكان في عساكرهم، وجيوشهم في الغزو الصالحون، والأولياء، والعلماء، من كبار التابعين، في كل جيش منهم شرذمة عظيمة، ينصر الله بهم دينه، فقتيبة بن مسلم يفتح في بلاد الترك، يقتل، ويسبي، ويغنم، حتى وصل إلى تخوم الصين، وأرسل إلى ملكه يدعوه، فخاف منه، وأرسل له الهدايا، وتحفاً، وأموالاً كثيرة، هدية، وبعث يستعطفه، مع قوته، وكثرة جنده، بحيث أن ملوك النواحي كلها تؤدي إليه الخراج خوفاً منه، ولو عاش الحجاج لما أقلع عن بلاد الصين، ولم يبق إلا أن يلتقي مع ملكها، فلما مات الحجاج رجع الجيش كما مر. ثم إن قتيبة قتل بعد ذلك، قتله بعض المسلمين.

ومسلمة بن عبد الملك بن مروان، وابن أمير المؤمنين: الوليد، وأخوه الآخر، يفتحون في بلاد الروم، ويجاهدون بعساكر الشام حتى وصلوا إلى القسطنطينية، وبنى بها مسلمة جامعاً يعبد الله فيه، وامتلأت قلوب الفرنج منهم رعباً.

ومحمد بن القاسم ابن أخي الحجاج يجاهد في بلاد الهند، ويفتح مدنها، في طائفة من جيش العراق، وغيرهم.

وموسى بن نصير يجاهد في بلاد المغرب، ويفتح مدنها، وأقاليمها، في جيوش الديار المصرية، وغيرهم.

وكل هذه النواحي إنما دخل أهلها في الإسلام، وتركوا عبادة الأوثان.

وقبل ذلك قد كان الصحابة في زمن عمر، وعثمان فتحوا غالب هذه النواحي، ودخلوا في مبانيها، بعد هذه الأقاليم الكبار، مثل الشام، ومصر، والعراق، واليمن، وأوائل بلاد الترك، إلى ما وراء النهر، وأوائل بلاد المغرب، وأوائل بلاد الهند، فكان سوق الجهاد قائماً في القرن الأول من بعد الهجرة، إلى انقضاء دولة بني أمية، وفي أثناء خلافة بني العباس، =

. . . .

= مثل أيام المنصور، وأولاده، والرشيد، وأولاده، في بلاد الروم، والترك، والهند.

وقد فتح محمود بن سبكتين، وولده في أيام ملكهم بلاداً كثيرة من بلاد الهند.

ولما دخل طائفة ممن هرب، من بني أمية إلى بلاد المغرب، وتملكوها، أقاموا سوق الجهاد في الفرنج بها. ثم لما بطل الجهاد من هذه المواضع رجع العدو إليها، فأخذ منها بلادا كثيرة، وضعف الإسلام فيها». هـ.

قلت: ولا شك في أن هذه القوة أقضت مضاجع الأعداء، ليس في عصر الأمويين فقط، وإنما منذ وقت مبكر، في بداية عصر الخلفاء الراشدين، فاندس الأعداء في صفوف المسلمين، فمنهم من بطش ظاهراً كأبي لؤلؤة المجوسي، ومنهم من حاك الخطط والمؤامرات في الخفاء كعبد الله بن سبأ، وكثر الطعن في من كان هدفه نشر الإسلام، ومنهم بنو أمية، فمثل هذه الأحاديث انتقدها من سبق من الأئمة، وها هو البخاري ـ رحمه الله ـ يخرج الحديث، ولم يذكر اللعن، وها هو الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يخرج الحديث الآتي برقم (١١١٧)، فلا يفصح باسم الحكم، وإنما قال: «فلان»، ولو سلمنا بصحة الحديث فإنه ثبت عنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنه قال: «اللهم إني أتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه، فإنما أنا بشر، فأي المؤمنين آذيته: شتمتُه، لعنتُه، جلدتُه، فاجعلها له صلاة، وزكاة، وقُرْبة تقرّبه بها إليك يوم القيامة».

أخرجه البخاري في صحيحه (١١/١٧١ رقم ٦٣٦١) في الدعوات، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من آذيته، فاجعلها له زكاة ورحمة».

ومسلم (٤/٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ رقم ٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣) في البر والصلة، باب من لعنه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك...

كلاهما من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري مختصر.

أقول: فلو صح حديث اللعن، لحمل على هذا الحديث، والله أعلم.

١١١٦ـ حديث الحكم بن أبي العاص[١]:

أنه استأذن على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فعرف صوته، فقال: «ائذنوا له عليه لعنة الله، وعلى جميع من يخرج من صلبه إلا المؤمن منهم، وقليل ما هم...» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: لا والله؛ فيه أبو الحسن (الجزري)[٣] من المجاهيل.

---

(١) الحديث من مسند عمرو بن مرة الجهني، وإنما نسبه ابن الملقن إلى الحكم لتعلقه به، كحديث ذي اليدين، والخثعمية، وغيرهما.

(٢) من قوله: (فعرف صوته) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ): (الحوري)، وما أثبته من (ب)، وسند المستدرك وتلخيصه.

١١١٦ ـ المستدرك (٤/٤٨١): حدثني محمد بن صالح بن هانىء، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، ثنا علي بن الحكم البناني، عن أبي الحسن الجزري، عن عمرو بن مرة الجهني، وكانت له صحبة، أن الحكم بن أبي العاص استأذن على النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فعرف النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صوته، وكلامه، فقال: «ائذنوا له، عليه لعنة الله، وعلى من يخرج من صلبه، إلا المؤمن منهم، وقليل ما هم. يشرفون في الدنيا، ويضعون في الآخرة، ذوو مكر، وخديعة، يعطون في الدنيا، وما لهم في الآخرة من خلاق».

تخـريجـه:

الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٥/٢٤٢ ـ ٢٤٣)، وعزاه للطبراني، وقال: «فيه أبو الحسن الجزري، وهو مستور، وبقية رجاله ثقات».

وذكره الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٦/٢٤٣) من طريق الدارمي، عن مسلم بن إبراهيم، عن سعد بن زيد، عن علي بن الحكم، به نحوه.

. . . .

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، فأبو الحسن من المجاهيل».

وأبو الحسن الجزري هذا شامي مجهول ـ كما في التقريب (٢/٤١١ رقم ٤٠)، والتهذيب (١٢/٧٣ رقم ٢٩٢) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة أبي الحسن الجزري.

وله شاهد مرسل من حديث محمد بن كعب القرظي قال: لعن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الحكم، وما ولد، إلا الصالحين منهم، وهم قليل».

قال محمد: «فصرحتها لعمر» ـ يعني ابن عبد العزيز ـ.

أخرجه أبو زكريا يزيد بن محمد الأزدي في «تاريخ الموصل» (ص ٤)، من طريق عبد الرزاق، حدثنا أبي، عن عمر بن أبي بكر القرشي، عن محمد بن كعب القرظي، به.

وهذا الحديث بالإضافة لإرساله، فلا يصلح للاستشهاد؛ لكونه لم يثبت عن مرسله؛ فإن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، القرشي مقبول. / ثقات ابن حبان (٧/١٦٧)، والتقريب (٢/٥٢ رقم ٣٩٠)، والتهذيب (٧/٤٢٩ رقم ٧٠٠).

وهمام بن نافع الحميري، الصنعاني، والد عبد الرزاق مقبول أيضاً. / الضعفاء للعقيلي (٤/٣٧١)، والتقريب (٢/٣٢١ رقم ١١١)، والتهذيب (١١/٦٧ رقم ١٠٧).

وعليه فالحديث باق على ضعفه.

وله شاهد في الحديث قبله وبعده، لكن ينظر الكلام عن المتن في الحديث المتقدم برقم (١١٥)، والله أعلم.

١١١٧ـ حديث ابن الزبير:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعن الحكم وولده[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه أحمد بن محمد (الرشديني)[٢] ضعفه ابن عدي[٣].

---

(١) في (ب): (حديث ابن الزبير مرفوعاً: أنه لعن الحكم وولده).

(٢) في (أ): (المرسديني)، وفي (ب): (المرسدي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) في الكامل (١/٢٠١).

١١١٧ ـ المستدرك (٤/٤٨١)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده: حديث عبد الله بن الزبير الذي حدثناه ابن نصير الخلدي ـ رحمه الله ـ، ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري بمصر، ثنا إبراهيم بن منصور الخراساني، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن محمد بن سوقة، عن الشعبي، عن عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لعن الحكم وولده.

تخريجه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٢/٢٤٧ رقم ١٦٢٣)، من طريق شيخه أحمد بن منصور بن سيار، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول وهو مستند إلى الكعبة: ورب هذا البيت لقد لعن الله الحكم، وما ولد على لسان نبيه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قال البزار: «لا نعلمه عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد، ورواه محمد بن فضيل أيضاً، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن ابن الزبير».

. . . .

= ورواه الإمام أحمد في المسند (٤/٥): ثنا عبد الرزاق، فذكر الحديث بمثل سياق البزار، إلا أنه لم يذكر اسم الحكم، وإنما قال: «فلاناً، وما ولد من صلبه».

وكذا رواه الطبراني في الكبير ـ كما في المجمع (٢٤١/٥) ـ.

قال الهيثمي: «رجال أحمد رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الرشديني ضعفه ابن عدي».

والرشديني هذا اسمه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، أبو جعفر المصري وهو مختلف فيه؛ فقد كذبه أحمد بن صالح المصري، وقال مسلمة في الصلة: كان ثقة عالماً بالحديث، وقال ابن يونس: كان من حفاظ الحديث، وأهل الصنعة.

والأرجح أنه ضعيف فقط كما هو رأي ابن عدي فيه؛ فإنه ساق له بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، وقال: «وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، حدث عنه الحفاظ بحديث مصر، وأنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه». اهـ. من الكامل (٢٠١/١)، واللسان (٢٥٧/١ ـ ٢٥٨ رقم ٨٠٤).

قلت: ولم ينفرد أحمد هذا بالحديث، فقد رواه عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، به.

وتقدم أن البيهقي قال عن هذا الإسناد: «رجاله رجال الصحيح».

وقد رواه عن عبد الرزاق الإمام أحمد، وأحمد بن منصور شيخ البزار.

وليس في رواية الإمام أحمد التصريح باسم الحكم، وصرح به أحمد بن منصور بن سيّار الرمادي، وهو ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٧٨/٢ رقم ١٦٩)، والتقريب (٢٦/١ رقم ١٢٧)، والتهذيب (٨٣/١ ـ ٨٤ رقم ١٤٣).

....

وأما بقية رجال الإسناد فبيان حالهم كالتالي:

الشعبي اسمه عامر بن شراحيل، وهو ثقة مشهور، فقيه فاضل من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (٥٩٨).

وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولاهم، البجلي، ثقة ثبت من رجال الجماعة تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٧٢٠).

وأما سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق، فإمامان مشهوران تقدمت ترجمتهما في الحديثين رقم (٥١٠) و(٩٨٤).

لكن عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ رماه كثير من الأئمة بالتشيع ـ كما في التهذيب (٦/٣١٠ ـ ٣١٥)، وأورده ابن عدي في كامله (٥/١٩٤٨ ـ ١٩٥٢)، وقال في آخر ترجمته:

«ولعبد الرزاق بن همام أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين، وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق، فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير».

قلت: ولا أشك في أن ابن عدي ـ رحمه الله ـ لو ذكر أحاديث المثالب التي رواها عبد الرزاق، ووقف على هذا الحديث، لعدّه منها، وليته فعل، غير أن قوله: «ومثالب، آخرين مناكير» يدخل فيه هذا الحديث الذي فيه مخالفة لقوله تعالى:

﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾،

وفيه وقيعة بسلف الأئمة كعمر بن عبد العزيز، وحاشاه من ذلك، وقد مضى الكلام عن هذه المسألة في الحديث (١١١٥)، فليرجع إليه.

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أحمد الرشديني، وظاهر سنده الصحة بالطريق الأخرى التي رواها الإمام أحمد، والبزار، غير أنه معلول المتن بما تقدم عن حال عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وبما سبق ذكره في التعليق على الحديث (١١١٥)، والله أعلم.

١١١٨ـ حديث كثير بن عبد الله المزني[١]، عن أبيه، عن جده قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وهو يقول: «لا تذهب الدنيا يا علي بن أبي طالب»، قال: لبيك يا رسول الله، قال: «اعلم أنكم ستقاتلون بني الأصفر، (ويقاتلهم)[٢] من بعدكم من المؤمنين. . .» الحديث[٣].

قلت: كثير واه.

---

(١) في (ب): (ابن المزني).

(٢) في (أ): (ويقاتلونهم)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (قال سمعت) إلى هنا ليس في (ب).

١١١٨ ـ المستدرك (٤/٤٨٣): أخبرني أبو بكر بن أبي نصر المزكي بمرو، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا عبد الله بن مسلمة، ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني.

وحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وله اللفظ، أنبأ الحسين بن علي بن زياد، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ثنا كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو يقول: «لا تذهب الدنيا يا علي بن أبي طالب»، قال علي: لبيك يا رسول الله.

قال: «إعلم أنكم ستقاتلون بني الأصفر، أو يقاتلهم من بعدكم من المؤمنين، وتخرج إليهم روقة المؤمنين أهل الحجاز الذين يجاهدون في سبيل الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم حتى يفتح الله عز وجل عليهم قسطنطينية، ورومية بالتسبيح، والتكبير، فينهدم حصنها، فيصيبون نيلاً عظيماً لم يصيبوا مثله قط، حتى أنهم يقتسمون بالترس، ثم يصرخ صارخ: يا أهل الإسلام، قد خرج المسيح الدجال في بلادكم، وذراريكم، فينفضّ الناس عن المال، فمنهم الآخذ، ومنهم التارك، فالآخذ نادم، والتارك =

. . . .

= نادم، يقولون: من هذا الصائح؟ فلا يعلمون من هو، فيقولون: ابعثوا طليعة إلى لُدّ، فإن يكن المسيح قد خرج، فيأتونكم بعلمه، فيأتون، فينظرون، فلا يرون شيئاً، ويرون الناس شاكين، فيقولون: ما صرخ الصارخ إلا لنبأ، فاعتزموا، ثم ارشدوا، فيعتزمون أن نخرج بأجمعنا إلى لدّ، فإن يكن بها المسيح الدجال نقاتله حتى يحكم الله بيننا وبينه، وهو خير الحاكمين. وإن يكن الأخرى، فإنها بلادكم، وعشائركم، وعساكركم رجعتم إليها».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه (٢/١٣٧٠ ـ ١٣٧١ رقم ٤٠٩٤) في الفتن، باب الملاحم.

والطبراني في الكبير (١٧/١٥ ـ ١٦ رقم ٩).

كلاهما من طريق كثير، به نحوه، إلا أن ابن ماجه لم يذكر بقية الحديث من قوله: «يقولون من هذا الصائح؟».

قال الهيثمي في المجمع (٦/٢٢٠): «فيه كثير بن عبد الله، وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «كثير واه».

وهو كثير بن عبد الله المزني الذي تقدم في الحديث (٧٩٦) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف كثير المزني.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (٤/٢٢٣٨ رقم ٢٩٢٠) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت؛ من البلاء، من حديث ثور بن زيد الدّيلي، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ =

= قال: «سمعتم بمدينة جانب منها في البر، وجانب منها في البحر؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفاً من بني إسحاق، فإذا جاؤوها نزلوا، فلم يقاتلوا بسلاح، ولم يرموا بسهم، قالوا: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيسقط أحد جانبيها».

قال ثور: لا أعلمه إلا قال: «الذي في البحر، ثم يقولوا الثانية: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيسقط جانبها الآخر، ثم يقولوا الثالثة: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيُفَرَّجُ لهم، فيدخلوها، فيغنموا، فبينما هم يقتسمون الغنائم، إذ جاءهم الصريخ، فقال: إن الدجال قد خرج، فيتركون كل شيء ويرجعون». اهـ. والله أعلم.

١١١٩ـ حديث أبي سَرِيْحة(١)، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ(٢):

«يكون للدابة ثلاث خرجات من الدهر. . .» إلخ.

قال: صحيح(٣)!.

قلت: فيه طلحة بن عمرو الحضرمي(٤) ضعفوه، وتركه أحمد(٤).

---

(١) قوله: (أبي سريحة) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) قوله: (عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) في (ب): (مرفوعاً).

(٣) قوله: (الحضرمي) و(وتركه أحمد) ليس في (ب)، والإمام أحمد قال عنه: «لا شيء متروك الحديث». / الكامل (٤/١٤٢٦).

١١١٩ ـ المستدرك (٤/٤٨٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عمرو بن محمد العنقزي، ثنا طلحة بن عمرو الحضرمي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «يكون للدابة ثلاث خرجات من الدهر. تخرج أول خرجة بأقصى اليمن، فيشفوا ذكرها بالبادية، ولا يدخل ذكرها القرية ـ يعني مكة ـ، ثم يمكث (كذا!) زماناً طويلاً بعد ذلك، ثم تخرج خرجة أخرى قريباً من مكة، فينشر ذكرها في أهل البادية، وينشر ذكرها بمكة، ثم تكمن زماناً طويلاً، ثم بينما الناس في أعظم المساجد حرمة، وأحبها إلى الله، وأكرمها على الله تعالى: المسجد الحرام، لم يرعهم إلا وهي في ناحية المسجد تدنوا، وتربوا بين الركن الأسود، وبين باب بني مخزوم، عن يمين الخارج، في وسط من ذلك، فيرفضّ الناس عنها شتى، ومعاً، ويثبت لها عصابة من المسلمين عرفوا =

. . . .

= أنهم لن يعجزوا الله، فخرجت عليهم تنفض عن رأسها التراب، فبدأت بهم، فجلت عن وجوههم حتى تركتها كأنها الكواكب الدرِّيَّة، ثم ولَّت في الأرض لا يدركها طالب، ولا يعجزها هارب، حتى إن الرجل ليتعوذ منها بالصلاة، فتأتيه من خلفه، فتقول: أي فلان، الآن تصلي؟ فيلتفت إليها، فتسمه في وجهه، ثم تذهب، فيتجاور الناس في ديارهم، ويصطحبون في أسفارهم، ويشتركون في الأموال يعرف المؤمن الكافر، حتى إن الكافر يقول: يا مؤمن، اقضني حقي، ويقول المؤمن: يا كافر اقضني حقي».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أبين حديث في ذكر دابة الأرض، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٤٤ رقم ١٠٦٩).

والطبراني في الكبير (٣/١٩٣ رقم ٣٠٣٥).

وفي الأحاديث الطوال المطبوع مع الكبير (٢٥/٢٦٢ ـ ٢٦٣ رقم ٣٤).

كلاهما من طريق طلحة بن عمرو، به نحوه، ولم يذكر الطيالسي: «بأقصى اليمن»، وإنما قال: «تخرج في أقصى البادية».

وأخرجه أيضاً عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث والنشور ـ كما في الدر المنثور (٦/٣٨١) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «طلحة ضعفوه، وتركه أحمد».

وطلحة هذا هو ابن عمرو بن عثمان الحضرمي، المكي، وهو متروك. / الكامل (٤/١٤٢٦ ـ ١٤٢٧)، والتقريب (١/٣٧٩ رقم ٣٧)، والتهذيب (٥/٢٣ ـ ٢٤ رقم ٣٨).
=

. . . .

= وقد خالفه الرواة الآخرون فرووه عن أبي الطفيل، عن حذيفة موقوفاً ـ كما سيأتي في الحديث الآتي ـ .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف طلحة بن عمرو، ومخالفته للرواة الآخرين الذين رووه موقوفاً على حذيفة ـ كما سيأتي في الحديث الآتي، وقد صح سنده إلى أبي سريحة حذيفة بن أسيد.

١١٢٠ـ حديث حذيفة:
إن الدابة تخرج ثلاث خرجات... إلخ.
قلت: على شرط البخاري ومسلم(١).

(١) هذا التعقيب ليس من الذهبي، وإنما هو كلام الحاكم عن الحديث، وأما التلخيص ففيه إقرار الذهبي للحاكم على قوله.

١١٢٠ ـ المستدرك (٤/٤٨٤ ـ ٤٨٥): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ عبد الأعلى، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد، عن أبي الطفيل، قال: كنا جلوساً عند حذيفة، فذكرت الدابة، فقال حذيفة ـ رضي الله عنه ـ: إنها تخرج ثلاث خرجات، في بعض البوادي، ثم تكمن، ثم تخرج في بعض القرى، حتى يذعروه (كذا!)، حتى تهريق فيها الأمراء الدماء، ثم تكمن، قال: فبينما الناس عند أعظم المساجد، وأفضلها، وأشرفها، حتى قلنا: المسجد الحرام، وما سماه، إذا ارتفعت الأرض، ويهرب الناس، ويبقى عامة من المسلمين يقولون: إنه لن ينجيَّنا من أمر الله شيء فتخرج، فتجلو وجوههم حتى تجعلها كالكواكب الدرِّيَّة، وتتبع الناس جيران في الرباع، شركاء في الأموال، وأصحاب في الإسلام.

تخـريجـه:
الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/١٤ ـ ١٥) من طريق معمر، عن قيس بن سعد، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، فذكره بنحوه، وفي آخره قال: «وتبقى طائفة من المؤمنين، ويقولون: إنه لا ينجينا من الله شيء، فتخرج عليهم الدابة تجلو وجوههم مثل الكوكب الدري، ثم تنطلق، فلا يدركها طالب، ولا يفوتها هارب، وتأتي الرجل يصلي، فيقول (كذا! ولعل الصواب: فتقول): والله ما كنت من أهل الصلاة، فيلتفت إليها، فتخطمه، قال: تجلو وجه المؤمن، وتخطم الكافر. قلنا فما للناس يومئذ؟ قال: جيران في الرباع، وشركاء في الأموال، وأصحاب في الأسفار.

= وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق الفرات القزاز، عن عامر بن واثلة أبي الطفيل، به بمعناه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٦٦ ـ ٦٧ رقم ١٩١٣٢) من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن أبي الطفيل، به بمعناه مختصراً.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، ورجال إسناده بيان حالهم كالتالي:

أبو الطفيل عامر بن واثلة صحابي. / انظر التهذيب (٥/٨٢ رقم ١٣٥).

وقيس بن سعد المكي ثقة روى له مسلم في صحيحه، والبخاري تعليقاً. / الجرح والتعديل (٧/٩٩ رقم ٥٦٢)، والتقريب (٢/١٢٨ رقم ١٤٣)، والتهذيب (٨/٣٩٧ رقم ٧٠١).

وهشام بن حسان الأزدي تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة من رجال الجماعة.

وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، السَّامي ـ بالمهملة ـ، ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/٢٨ رقم ١٤٧)، والتقريب (١/٤٦٥ رقم ٧٨٤)، والتهذيب (٦/٩٦ رقم ١٩٩).

ويحيى بن يحيى بن بكير التيمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري تقدم في الحديث (٧٣٢) أنه ثقة ثبت إمام، أخرج له الشيخان، وهو من شيوخهما.

ومحمد بن عبد السلام بن بشار النيسابوري، الوراق، الزاهد، شيخ خراسان، كان صواماً، قوّاماً، ربانياً، ثقة. / تذكرة الحفاظ (٢/٦٤٩) في نهاية ترجمة الخشني، وانظر السير (١٣/٤٦٠ رقم ٢٢٨).

وشيخ الحاكم أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء =

. . . .

= السلمي، مولاهم، العنبري، النيسابوري تقدم في الحديث (٧٣٢) أيضاً أنه إمام ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح موقوف على أبي سريحة حذيفة بن أسيد، رجاله ثقات رجال الشيخين إلى طبقة شيوخهما، عدا قيس بن سعد، فإن البخاري إنما روى له تعليقاً.

ومثل هذا الحديث له حكم الرفع إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ لأنه إخبار عن أمر غيبي، لا مجال للرأي فيه، والله أعلم.

١١٢١ـ حديث ابن عمر:

(يبيت)(١) الناس يسيرون إلى جمع، (وتبيت)(٢) دابة الأرض تسري إليهم، فيصبحون وقد جعلتهم بين رأسها وذنبها. . .، الحديث(٣).

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن (البَيْلماني)(٤)، وهو ضعيف، وكذا الوليد بن جُمَيع.

---

(١) في (أ) و(ب): (بينا)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (وثبت)، وليست في (ب) وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (وتبيت) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (السليماني).

١١٢١ ـ المستدرك (٤/٤٨٥): حدثنا أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ محمد بن فضيل، ثنا الوليد بن جميع، عن عبد الملك بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن البيلماني، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: يبيت الناس يسيرون إلى جمع، وتبيت دابة الأرض تسري إليهم، فيصبحون وقد جعلتهم بين رأسها، وذنبها، فما من مؤمن إلا تمسحه، ولا منافق، ولا كافر إلا تخطمه، وإن التوبة لمفتوحة، ثم يخرج الدجال، فيأخذ المؤمن منه كهيئة الزكمة، وتدخل في مسامع الكافر، والمنافق، حتى يكون كالشيء الحنيذ، وإن التوبة لمفتوحة، ثم تطلع الشمس من مغربها.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥/ ١٨٠ ـ ١٨١ رقم ١٩٤٥١) من طريق وكيع، عن الوليد بن عبد الله بن جميع، عن =

= عبد الملك بن المغيرة، عن ابن البيلماني، عن ابن عمر قال: تخرج الدابة ليلة جمع، والناس يسيرون إلى منى، فتحملهم بين عجزها (كذا، وفي الدر: نحرها)، وذنبها، فلا يبقى منافق إلا خطمته، وتمسح المؤمن، قال: فيصبحون وهم أشر من الدجال.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٩/٣٨٢)، وعزاه لابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن البيلماني ضعيف، وكذا الوليد».

وابن البيلماني اسمه عبد الرحمن، وتقدم في الحديث (٧٦٤) أنه: ضعيف.

وأما الوليد بن عبد الله بن جُمَيْع، الزهري، المكي، نزيل الكوفة، فإنه: صدوق، إلا أنه يهم، ورمي بالتشيع. / الجرح والتعديل (٩/٨ رقم ٣٤)، والتقريب (٢/٣٣٣ رقم ٦٤)، والتهذيب (١١/١٣٨ رقم ٢٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن البيلماني، وضعف الوليد بن عبد الله بن جميع من قبل حفظه.

١١٢٢ ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«إن أهل بيتي سيلقون بعدي من أمتي قتلاً (وتشريداً)(١) . . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: لا والله، كيف وفيه إسماعيل بن(٢) رافع متروك، ولم يصح السند إليه؟

---

(١) في (أ)، و(ب): (شديداً)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (إسماعيل بن) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

١١٢٢ ـ المستدرك (٤/٤٨٧): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، حدثنا الفضل بن محمد، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن أبي رافع إسماعيل بن رافع، عن أبي نضرة، قال: قال أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً، وإن أشد قومنا لنا بغضاً: بنو أمية، وبنو المغيرة، وبنو مخزوم».

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في «الفتن» ـ كما في كنز العمال (١١/١٦٩ رقم ٣١٠٧٤) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، كيف وإسماعيل متروك، ثم لم يصح السند إليه؟».

أما إسماعيل فهو ابن رافع بن عويمر الأنصاري، المدني، نزيل البصرة، =

= يكنى: أبا رافع، وهو ضعيف الحفظ. / الكامل (١/٢٧٧ ـ ٢٧٩)، والتقريب (١/٦٩ رقم ٥٠٧)، والتهذيب (١/٢٩٤ ـ ٢٩٦ رقم ٥٤٧).

وأما قول الذهبي: «لم يصح السند إليه» ـ يعني إلى أبي رافع هذا ـ، فلأن في السند إليه علتين:

١ ـ تدليس الوليد بن مسلم.

٢ ـ ضعف نعيم بن حماد من قبل حفظه.

أما الوليد بن مسلم فتقدم في الحديث (٦٣٩) أنه: ثقة، إلا أنه كثير التدليس، والتسوية، وعده الحافظ في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا.

وأما نعيم بن حماد فتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق، إلا أنه يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وقوله: «إن أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً»، تقدم في الحديث (١١٠٨) ما يشهد له، غير أنه لا يفرح به، فهو موضوع كما تقدم هناك، والله أعلم.

١١٢٣ــ حديث أبي هريرة، قال:

ولد لأخي أم سلمة غلام(١)، فسموه الوليد، (فذكر)(٢) ذلك لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «سميتموه بأسامي فراعنتكم، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له: الوليد، هو شر على هذه الأمة من فرعون على قومه».

قال الزهري: (إن)(٣) استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فالوليد بن عبد الملك.

قال: على شرط البخاري ومسلم(٤).

---

(١) في (ب): (غلاماً).

(٢) في (أ): (فذكرت)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٤) من قوله: (فذكر ذلك) إلى هنا، ليس في (ب)، وبعد قوله: (فسموه الوليد) قال: (إلى آخره) اختصاراً من الناسخ للحديث، وهو اختصار مخلّ كما سيأتي في الحديث بعده.

١١٢٣ ــ المستدرك (٤/٤٩٤): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

هذا الحديث من الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده كما سيأتي، وانتقدت على المسند، وتصدى الحافظ ابن حجر للذب عنها في كتابه المشهور: «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد».

=

. . . .

فالحديث يرويه ابن المسيب، وعنه الزهري، وله عن الزهري ثلاث طرق:

● الطريق الأولى: طريق الأوزاعي، وله عنه خمس طرق:

١ ـ طريق الوليد بن مسلم، وهي طريق الحاكم هذه، واختلف على الوليد فيها: فروى الحديث عنه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (٢٥٧/١١ رقم ٣١٤٤٢) ـ.
وعن نعيم رواه الحاكم.

قال نعيم: ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فذكر الحديث هكذا على أنه من مسند أبي هريرة.
وخالف نعيماً محمد بن خالد السكسكي، فأرسله عن ابن المسيب.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤٩/٣ ـ ٣٥٠): حدثني محمد بن خالد بن العباس السكسكي، حدثني الوليد بن مسلم، حدثني أبو عمرو الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكر الحديث بنحوه، ولم يذكر قول الزهري، وإنما قال عقبه: «قال أبو عمرو الأوزاعي: فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد؛ لفتنة الناس به حتى خرجوا عليه، فقتلوه، وانفتحت على الأمة الفتنة والهرج». اهـ.
ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في الدلائل (٥٠٥/٦).

٢ ـ طريق إسماعيل بن عياش، واختلف عليه فيها أيضاً:
فأخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨/١) من طريق أبي المغيرة، ثنا ابن عياش، قال: حدثني الأوزاعي، وغيره، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكره بنحوه هكذا على أنه من مسند عمر بن الخطاب. ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٨/١ ـ ١٥٩)، و (٤٦/٢ ـ ٤٧).

. . . .

=

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٢٥)، وأظنه من طريق أبـي اليمان، عن إسماعيل، به بنحوه، ثم قال: «هذا خبر باطل، ما قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد». اهـ.

وذكر ابن الجوزي كلام ابن حبان هذا، وقوله عن إسماعيل: «وإسماعيل بن عياش لما كبر تغير حفظه فكثر الخطأ في حديثه، وهو لا يعلم»، ثم قال ابن الجوزي: «ولعل هذا الحديث قد أدخل عليه في كبره، أو قد رواه وهو مختلط. قال أحمد بن حنبل: كان إسماعيل يروي عن كل ضرب». ثم قال ابن الجوزي: «وهذه الرواية بعيدة عن الصحة، ولو صحَّت، دلَّت على ثبوت الحديث، والوليد بن يزيد أولى بها من الوليد بن عبد الملك؛ لأنه كان مشهوراً بالإلحاد (مبارزاً) بالعناد، وقد كان اسم فرعون: الوليد». اهـ.

وتعقب الحافظ ابن حجر ابن حبان على عبارته السابقة بكلام طويل في القول المسدد (ص ١٢ ـ ١٣)، ومضمونه أن رواية إسماعيل عن الشاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها، وأنه لم يجد من نسب إسماعيل إلى الاختلاط، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه إذا رحل إلى الحجاز، أو العراق اتكل على حفظه، فيخطيء في أحاديثهم، ثم قال:

(ومع كون إسماعيل بهذا الوصف، وحديثه المتقدم عن شامي، فلم ينفرد به ـ كما قال ابن حبان، وابن الجوزي ـ، وإنما انفرد بذكر عمر فيه خاصة، على أن الرواة عنه لم يتفقوا على ذلك.

فقد رواه الحارث بن أبـي أسامة في مسنده، وأبو نعيم في دلائل النبوة من طريقه، قال: حدثنا إسماعيل بن أبـي إسماعيل، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، =

قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكر الحديث، وليس فيه: عمر. نعم رواه سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، عن إسماعيل بن عياش، فذكر فيه: عمر)، ثم ساقه ابن حجر بسند هو إلى سليمان هذا، قال: (فذكر مثل حديث أبي المغيرة سواء، وزاد فيه بعد قوله: «بأسماء فراعنتكم: غيروا اسمه»: فسموه عبد الله، فإنه سيكون...»، والبقية سواء). اهـ.

قلت: ومع ما ذكره الحافظ من الاختلاف على إسماعيل في الحديث، فهناك اختلاف عليه، آخر. فالحديث أخرجه أبو زكريا الأزدي في «تاريخ الموصل» (ص ٥٦): حدثني أحمد بن بشر، عن منصور بن أبي مزاحم، عن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن (الزهري) (في الأصل: الزبيري)، قال: ولد...، فذكره بنحوه عن الزهري مرسلاً، وفيه قال: «اسمه عبد الرحمن»، وذكر قول الزهري: إن استخلف الوليد... إلخ.

٣ ــ طريق بشر بن بكر.

أخرجه البيهقي في الدلائل (٦/٥٠٥) من طريقه: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة، فذكره بنحوه، ثم قال البيهقي عقبه: «هذا مرسل حسن».

٤ ــ طريق الهقل بن زياد.

أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة الوليد، من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: ولد لأخي أم سلمة غلام، فسموه: الوليد،... الحديث، ذكره الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ١٥)، وذكر الطريق الأخرى الآتية:

٥ ــ طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، قال: ولد لآل أم سلمة ولد، فسموه الوليد، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «تسمون الوليد بأسماء فراعنتكم؟»، فسموه عبد الله.

أخرجه ابن عساكر أيضاً كما في الموضع السابق.

. . . .

=

● الطريق الثانية: طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، فذكره، ولم يذكر عمر.

قال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق (ص ١٦): «أما رواية معمر فرويناها في الجزء الثاني من أمالي عبد الرزاق»، ثم ذكره.

وأخرجه أبو زكريا الأزدي في تاريخ الموصل (ص ٥٦)، من طريق أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن (الزهري) (وفي الأصل: الزبيري)، قال: أراد رجل أن يسمي ابنه الوليد، فنهاه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقال: «سيكون رجل يدعى الوليد، يعمل في أمتي كما يعمل فرعون في قومه».

قلت: هكذا ذكره مرسلاً عن الزهري، ولم يذكر ابن المسيب.

● الطريق الثالثة: طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

ذكرها الحافظ ابن حجر في الموضع السابق، وقال: «يحتمل أنه الذي أبهمه إسماعيل بن عياش، لأنه شامي أيضاً. . . وأما رواية الزبيدي فظفرت بها في بعض الأجزاء، ولم يحضرني الآن اسم مخرجها».

قلت: سبق في رواية الإمام أحمد للحديث أن ابن عياش قال: «حدثنا الأوزاعي، وغيره»، ومال الحافظ إلى أن هذا المبهم هو الزبيدي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، وإنما تعقبه على الحديث الآتي الذي جعله تبعاً لهذا الحديث.

وأما هذا الحديث فإن في سنده نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وقد خالفه شيخ يعقوب بن سفيان الفسوي، واسمه: محمد بن خالد بن العباس بن رملي السكسكي، إلا أني لم أجد من ذكره سوى ابن حبان في ثقاته (٩/٩٣)، ولم يذكر أنه روى عنه سوى الفسوي، فهو مجهول، إلا =

أن روايته عن الوليد بن مسلم موافقة لرواية الأكثر، ولذا حكم الحافظ ابن حجر على رواية نعيم بن حماد بالشذوذ، فقال في الموضع السابق: «وأما رواية نعيم بن حماد له عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ.

قلت: والوليد بن مسلم تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن فيما بينه، وبين شيخه فمن فوقه، إلا أن ابن حجر أجاب عن هذا بقوله: «وفي تصريح بشر بن بكر عن الأوزاعي بأن الزهري حدثه به ما يدفع تعليل من تعلله (كذا) بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية». اهـ.

قلت: هذا متوجه فيما بين شيخه فمن فوقه، لكن روايته عن الأوزاعي بالعنعنة، مع وصفه بكثرة التدليس تعتبر علة قادحة في روايته هو للحديث عن الأوزاعي، فلا يُدرى، أسمعه منه، أم لا؟.

وأما رواية الإمام أحمد فأعلها الحافظ ابن حجر بقوله: «وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة: أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه». اهـ.

قلت: قد ذكر الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ علة أخرى، فقال عن الحديث في حاشيته على المسند (١/٢٠٢): «إسناده ضعيف لانقطاعه؛ سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة، إلا رواية صرح فيها أنه يذكر فيها يوم نعى عمرُ النعمانَ بن مقرن على المنبر، ثم إن ذكر عمر في الإسناد خطأ لعله من ابن عياش». اهـ ثم ذكر قول الحافظ السابق.

وقد رجح ابن حجر أن الحديث من رواية أم سلمة، فقال: «الظاهر أنه من رواية أم سلمة؛ لاطباق معمر، والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي على عدم ذكر عمر فيه، والله أعلم. وأما رواية نعيم بن حماد عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ.

. . . .

= ● الطريق الثانية: طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، فذكره، ولم يذكر عمر.

قال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق (ص ١٦): «أما رواية معمر فرويناها في الجزء الثاني من أمالي عبد الرزاق»، ثم ذكره.

وأخرجه أبو زكريا الأزدي في تاريخ الموصل (ص ٥٦)، من طريق أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن (الزهري) (وفي الأصل: الزبيري)، قال: أراد رجل أن يسمي ابنه الوليد، فنهاه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقال: «سيكون رجل يدعى الوليد، يعمل في أمتي كما يعمل فرعون في قومه».

قلت: هكذا ذكره مرسلاً عن الزهري، ولم يذكر ابن المسيب.

● الطريق الثالثة: طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

ذكرها الحافظ ابن حجر في الموضع السابق، وقال: «يحتمل أنه الذي أبهمه إسماعيل بن عياش، لأنه شامي أيضاً... وأما رواية الزبيدي فظفرت بها في بعض الأجزاء، ولم يحضرني الآن اسم مخرجها».

قلت: سبق في رواية الإمام أحمد للحديث أن ابن عياش قال: «حدثنا الأوزاعي، وغيره»، ومال الحافظ إلى أن هذا المبهم هو الزبيدي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، وإنما تعقبه على الحديث الآتي الذي جعله تبعاً لهذا الحديث.

وأما هذا الحديث فإن في سنده نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وقد خالفه شيخ يعقوب بن سفيان الفسوي، واسمه: محمد بن خالد بن العباس بن رملي السكسكي، إلا أني لم أجد من ذكره سوى ابن حبان في ثقاته (٩/٩٣)، ولم يذكر أنه روى عنه سوى الفسوي، فهو مجهول، إلا =

....

= أن روايته عن الوليد بن مسلم موافقة لرواية الأكثر، ولذا حكم الحافظ ابن حجر على رواية نعيم بن حماد بالشذوذ، فقال في الموضع السابق: «وأما رواية نعيم بن حماد له عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ.

قلت: والوليد بن مسلم تقدم في الحديث (٦٣٩) أنه كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن فيما بينه، وبين شيخه فمن فوقه، إلا أن ابن حجر أجاب عن هذا بقوله: «وفي تصريح بشر بن بكر عن الأوزاعي بأن الزهري حدثه به ما يدفع تعليل من تعلله (كذا) بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية». اهـ.

قلت: هذا متوجه فيما بين شيخه فمن فوقه، لكن روايته عن الأوزاعي بالعنعنة، مع وصفه بكثرة التدليس تعتبر علة قادحة في روايته هو للحديث عن الأوزاعي، فلا يُدرى، أسمعه منه، أم لا؟.

وأما رواية الإمام أحمد فأعلها الحافظ ابن حجر بقوله: «وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة: أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه». اهـ.

قلت: قد ذكر الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ علة أخرى، فقال عن الحديث في حاشيته على المسند (١/٢٠٢): «إسناده ضعيف لانقطاعه؛ سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة، إلا رواية صرح فيها أنه يذكر فيها يوم نعى عمرُ النعمانَ بن مقرن على المنبر، ثم إن ذكر عمر في الإسناد خطأ لعله من ابن عياش». اهـ ثم ذكر قول الحافظ السابق.

وقد رجح ابن حجر أن الحديث من رواية أم سلمة، فقال: «الظاهر أنه من رواية أم سلمة؛ لاطباق معمر، والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي على عدم ذكر عمر فيه، والله أعلم. وأما رواية نعيم بن حماد عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه، فشاذة». اهـ. =

. . . .

= لكن تعقبه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «وهذا أيضاً ليس بشيء؛ لأني لم أجد في الروايات التي ذكرها الحافظ أن ابن المسيب روى هذا الحديث عن أم سلمة، فإن كل الروايات عن ابن المسيب: ولد لأخي أم سلمة . . . إلخ، ليس فيها: عن أم سلمة. وهذا الحديث مما إدعى فيه بعض الحفاظ أنه موضوع، منهم الحافظ العراقي، وقد أطال الحافظ ابن حجر الرد عليه لإثبات أن له أصلاً، في كتاب القول المسدد (ص ٥ ـ ٦، و١١ ـ ١٦)، وفي كثير مما قال تكلف، ومحاولة، والظاهر عندي ما قلت: أنه ضعيف لانقطاعه». اهـ.

قلت: إن كان قصد الشيخ أحمد شاكر بالانقطاع إرسال ابن المسيب له بعدم ذكر أحد من الصحابة، فنعم، وهو الذي يتفق مع كلامه المتقدم. وإن كان قصده بين ابن المسيب، وعمر، فإنه قد خطًأ هذه الرواية، ولذا فالذي يظهر أن علة الحديث إرسال ابن المسيب له، هذا إن سلم من الاضطراب وأخذنا بترجيح ابن حجر لرواية معمر، والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم في رواية، عن الأوزاعي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد.

وهو ضعيف فقط بالطريق الأخرى التي أرسلها المسيب، وتقدم في الحديث (١١١٥) أن ابن القيم ـ رحمه الله ـ حكم على الأحاديث التي في ذم الوليد بالكذب.

ولو صح الحديث لكان المقصود به الوليد بن يزيد كما سيأتي في الحديث الآتي، والله أعلم.

١١٢٤ـ قال[١]: هو الوليد بن يزيد، بلا شك، ولا مِرْية.

فقد حدثنا، وساق إسناداً إلى إسماعيل بن (عبيد الله)[٢] قال: قدم أنس بن مالك على الوليد بن يزيد، فقال له: ماذا سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يذكر الساعة؟[٣]

فقال: سمعته يقول: «أنتم والساعة كهاتين».

قلت: إنما قدم على الوليد بن عبد الملك[٤].

---

(١) أي الحاكم.

(٢) في (أ): (عبد الله)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والتهذيب (٣١٧/١ رقم ٥٧٦).

(٣) كذا في (أ)، والمستدرك وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين.

(٤) جميع هذا الحديث ليس في (ب)، لأن الناسخ اختصره مع الحديث السابق، بسياقه بعض عبارة الحديث السابق، وقوله: (إلى آخره) بعد قوله: (فسموه الوليد) وهو اختصار مخلّ.

١١٢٤ ـ المستدرك (٤٩٤/٤)، قال الحاكم عقب الحديث السابق: هو الوليد بن يزيد، بلا شك، ولا مرية، فقد حدثنا أبو العباس الأصم، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا بشر بن بكر، أخبرنا الأوزاعي، حدثني إسماعيل بن عبيد الله، قال: قدم أنس بن مالك على الوليد بن يزيد، فقال له الوليد: ماذا سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يذكر الساعة؟ فقال: سمعته يقول: «أنتم والساعة كهاتين».

قال احاكم: «قد اتفق الشيخان على إخراجه من حديث شعبة، عن قتادة، وأبي التياح، عن أنس».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق إسماعيل بن عبيد الله، عن أنس بهذا =

. . . .

= السياق، وعلى أن أنساً ــ رضي الله عنه ــ قدم على الوليد بن يزيد، وذكر أن الشيخين قد اتفقا على إخراج هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة، وأبـي التياح، عن أنس، وهو كذلك، لكنهما أخرجا أصل الحديث، ولم يذكرا قدوم أنس على الوليد.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١١/٣٤٧ رقم ٦٥٠٤) في الرقاق، باب قول النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «بعثت أنا والساعة كهاتين».

ومسلم (٤/٢٢٦٨ ــ ٢٢٦٩ رقم ١٣٣ و ١٣٤) في الفتن، باب قرب الساعة.

وأحمد في المسند (٣/١٢٣ ــ ١٢٤ و ١٣٠ و ١٣١ و ٢٢٢ و ٢٧٤ ــ ٢٧٥ و ٢٧٨).

والترمذي في سننه (٦/٤٥٩ ــ ٤٦٠ رقم ٢٣١١) في الفتن، باب ما جاء في قول النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «بعثت أنا والسعاة كهاتين».

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢١٨ رقم ١١٦٤).

جميعهم من طريق شعبة، عن قتادة، وأبـي التياح، عن أنس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قال: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ولم يذكر الترمذي، وعبد بن حميد أبا التياح.

قال شعبة في بعض الروايات: وسمعت قتادة يقول في قصصه: كفضل إحداهما على الأخرى، فلا أدري، أذكره عن أنس، أو قاله قتادة؟.

وفي بعضها: وقرن شعبة بين إصبعيه، المسبِّحة، والوسطى، يحكيه.

وتابع شعبة عليه أبان العطار، وسعيد بن أبـي عروبة.

أخرجها الإمام أحمد في المسند (٣/١٩٣ و ٢١٨ و ٢٨٣).

وتابع قتادة، وأبا التياح: حمزة الضبـي، ومعبد، وزياد بن أبـي زياد مولى ابن عباس. =

....

أما رواية حمزة الضبي فأخرجها مسلم في الموضع السابق برقم (١٣٤) مقرونة برواية أبي التياح.

وأخرجها أحمد (٢٢٢/٣ و٢٧٨) مقرونة بروايتي قتادة، وأبي التياح.

وأما رواية معبد فأخرجها مسلم في الموضع السابق برقم (١٣٥).

وأما رواية زياد بن أبي زياد فأخرجها الإمام أحمد (٢٣٧/٣).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم للاستدلال على أن المقصود بالحديث السابق: «سميتموه بأسامي فراعنتكم...» الحديث، هو الوليد بن يزيد، وذكر قصة قدوم أنس على الوليد بن يزيد، وكأنه ظن اختيار أنس لهذا الحديث ليحدث به الوليد عن قصد، وإيماء منه إلى أنه المقصود بالحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «إنما قدم على الوليد بن عبد الملك».

وأنس بن مالك ـ رضي الله عنه توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة، والوليد بن يزيد إنما ولد سنة تسعين، وقيل: سنة اثنتين وتسعين، وتولى الخلافة سنة خمس وعشرين ومائة.

أما الوليد بن عبد الملك فإنه الذي كان على الخلافة أيام أنس بن مالك، فإنه تولى سنة ست وثمانين، ومات سنة ست وتسعين. / انظر سير أعلام النبلاء (٣٤٧/٤ ـ ٣٤٨) و(٣٧٠/٥ ـ ٣٧٣)، والبداية والنهاية (٧٠/٩) و(٢/١٠).

ولا يعني هذا أن المقصود بالحديث ـ على فرض صحته ـ هو الوليد بن عبد الملك، فإن كلام أهل العلم متجه على أن المقصود به ـ لو صح ـ: الوليد بن يزيد.

وتقدم قول الزهري: «إن استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فالوليد بن عبد الملك».

وقول الأوزاعي: «فكان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه =

= الوليد بن يزيد؛ لفتنة الناس به حتى خرجوا عليه، فقتلوه، وانفتحت على الأمة الفتنة والهرج».

وقول ابن الجوزي: «الوليد بن يزيد أولى بها من الوليد بن عبد الملك؛ لأنه كان مشهوراً بالإلحاد، مبارزاً بالعناد».

وهذا الذي رآه الحاكم بقوله: «هو الوليد بن يزيد بلا شك، ولا مرية».

وأورد الحديث الذهبي في ترجمة الوليد بن يزيد في السير (٣٧١/٥)، ولم يورده في ترجمة الوليد بن عبد الملك.

وقال ابن كثير في البداية (٢٤١/٦): «الإخبار عن الوليد بما فيه له من الوعيد الشديد، وإن صح فهو الوليد بن يزيد، لا الوليد بن عبد الملك». اهـ. ثم ذكر الحديث.

وأما إسناد الحاكم لهذا الحديث فبيان حال رجاله كالتالي:

الراوي للحديث عن أنس هو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، مولاهم، الدمشقي، أبو عبد الحميد، وهو ثقة من رجال الشيخين، وهو مؤدب ولد عبد الملك بن مروان. / الجرح والتعديل (١٨٢/٢ ـ ١٨٣ رقم ٦٢١)، والتهذيب (٣١٧/١ ـ ٣١٨ رقم ٥٧٦)، والتقريب (٧٢/١ رقم ٥٣٤).

وأما الأوزاعي فهو ثقة فقيه جليل من رجال الجماعة، تقدمت ترجمته في الحديث (١٠٨٨).

وبشر بن بكر التّنيسي، أبو عبد الله البجلي، ثقة يغرب، روى له البخاري. / الجرح والتعديل (٣٥٢/٢ رقم ١٣٣٦)، والتقريب (٩٨/١ رقم ٤٦)، والتهذيب (٤٤٣/١ ـ ٤٤٤ رقم ٨١٥).

وبحر بن نصر بن سابق الخولاني تقدم في الحديث (٦٦١) أنه ثقة.

وقد تصحف اسم بحر هذا في المستدرك وتلخيصه المطبوعين هكذا: =

....

= (يحيى بن نصر)، ولم ينسبه، وما أثبته من المستدرك المخطوط، وهو منسوب فيه.

وأما شيخ الحاكم أبو العباس الأصم فتقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ثقة إمام محدث.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بإسناد الحاكم، لكن ذكره لقدوم أنس على الوليد بن يزيد غلط، والصواب ما ذكره الذهبي أن قدومه كان على الوليد بن عبد الملك، والله أعلم.

١١٢٥ـ حديث أنس مرفوعاً:

«والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة على رجل[١] يقول: لا إله إلا الله، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سنان بن سعد، ولم يرو له مسلم.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده قال: (الخ) إشارة لاختصار متنه.

١١٢٥ـ المستدرك (٤/٤٩٥): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا محمد بن إسماعيل، ومحمد بن رجاء، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي، ثنا عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث له عن أنس ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● الطريق الأولى: طريق سنان بن سعد، وهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٣/٨٢) من طريق عمير بن مرداس، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم السلمي البصري، حدثنا ابن لهيعة، فذكره بمثله سواء.

وأخرجه ابن جرير ـ كما في كنز العمال (١٤/٢٤٤ رقم ٣٨٥٧٥) ـ.

● الطريق الثانية: طريق ثابت البناني، عنه ـ رضي الله عنه ـ.

وله عن ثابت طريقان:

١ ـ طريق معمر عنه، مرفوعاً بلفظ: «لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله».

. . . .

= أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بالمصنف (٤٠٢/١١ رقم ٤٠٨٤٧).

ومن طريق عبد الرازق أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص ٢٣٢ رقم ١٢٤٥).

ومن طريق عبد بن حميد أخرجه مسلم في صحيحه (١٣١/١ رقم ٢٣٤) في الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٤٧٢ رقم ١٩١١) من طريق نوح بن حبيب، حدثنا عبد الرزاق، فذكره بلفظ: «لا تقوم الساعة على أحد يقول: لا إله إلا الله».

٢ ــ طريق حماد بن سلمة.
أخرجه أحمد في المسند (٢٦٨/٣).
ومسلم في الموضع السابق.

كلاهما من طريق عفان، عن حماد، عن ثابت، عن أنس، به نحوه.

وأخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق علي بن عثمان اللاحقي، وعبد الصمد، قالا: ثنا حماد بن سلمة، ثنا ثابت، عن أنس مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله، وحتى تمر المرأة بقطعة النعل، فتقول: قد كان لهذه رجل مرة، وحتى يكون الرجل قيم خمسين امرأة، وحتى تمطر السماء، ولا تنبت الأرض».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

● الطريق الثالثة: طريق حميد الطويل، وله عنه ثلاث طرق:

١ ــ طريق ابن أبي عدي، عنه، عن أنس، به نحوه.

أخرجه أحمد في المسند (١٠٧/٣). =

. . . .

=

والترمذي في سننه (٦/٤٥١ رقم ٢٣٠٣) في الفتن، باب ما جاء في أشراط الساعة، وقال: «حديث حسن».

٢ ــ طريق خالد بن الحارث، عن حميد، عن أنس نحوه، ولم يرفعه.

أخرجه الترمذي عقب الحديث السابق برقم (٢٣٠٤)، ثم قال: «وهذا أصح من الحديث الأول».

قال المباركفوري ــ رحمه الله ــ في الحاشية: «لأن خالد بن الحارث أوثق من ابن أبـي عدي».

قلت: بل رواية ابن أبـي عدي، ورفعه للحديث أرجح؛ لأنه قد توبـع في الطريق الآتية التي هي:

٣ ــ طريق يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٢٠١).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ٢٦٠ رقم ١٤١٠).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «سنان لم يرو له مسلم».

وسنان هذا هو ابن سعد، ويقال: سعد بن سنان، وتقدم في الحديث (١٠٤٩) أنه: صدوق لـه أفراد، ولم يـرو له أحـد من الشيخين في صحيحيهما.

وفي سنده أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه: صدوق تغير بآخره.

ولم ينفرد أحمد بالحديث، بل تابعه عمير بن مرداس عند الخطيب، عن عبد الرحمن بن إبراهيم السلمي البصري، عن ابن لهيعة، به.

وعمـير بن مـرداس الـزريقي ذكـره الحـافظ في اللسـان (٤/٣٨١ رقم ١١٣٩)، وذكر أن ابن حبان ذكره في ثقاته، وقال عنه: يغرب.

=

= وشيخه عبد الرحمن السلمي لم أجد له ترجمة.

وأما ابن لهيعة فقد تابعه عمرو بن الحارث في رواية أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لاختلاط أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، لكنه حسن لغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها الخطيب من طريق عمير بن مرداس، عن السلمي.

وشطر الحديث الأول صحيح أخرجه مسلم، وغيره من طرق أخرى كما تقدم.

وأما شطره الثاني: «ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر» فهو حسن لغيره فقط، وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لا تقوم الساعة على رجل يقول: لا إله إلا الله، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر».

أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٢٦٢) من طريق حكيم بن نافع الرقي، عن عطاء الخراساني، عن أبي هريرة، به.

وسنده ضعيف.

عطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة ـ كما في التهذيب (٧/٢١٢) ـ.

وحكيم بن نافع الرَّقي ضعيف، وثقه ابن معين مرة، وضعفه أخرى، وقال أبو زرعة: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. / انظر تاريخ بغداد (٨/٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والميزان (١/٥٨٩ رقم ٢٢٢٦)، واللسان (٢/٣٤٤ رقم ١٣٩٧).

١١٢٦ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد (لله)(١) فيه حاجة... الحديث(٢).

قال: صحيح.

قلت: فيه سليمان بن أبي سليمان هالك، والخبر شبه خرافة.

---

(١) ليست في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (حتى لا يبقى) إلى هنا ليس في (ب)، وبعده قال: (الخ).

١١٢٦ ــ المستدرك (٤/٤٩٥): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن المغيرة الهمداني، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا سليمان بن أبي سليمان، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهاراً جهاراً تنكح وسط الطريق لا ينكر ذلك أحد، ولا يغيره، فيكون أمثلهم يومئذ الذي يقول: لو نحيتها عن الطريق قليلاً، فذاك فيهم مثل أبي بكر، وعمر فيكم».

تخريجه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/٢٤٧ ــ ٢٤٨ رقم ٣٨٥٨٨)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سليمان هالك، والخبر شبه خرافة».

وسليمان هذا هو ابن أبي سليمان الزهري، اليمامي، وهو ضعيف، =

. . . .

= ضعفه أبو حاتم، وقال ابن عدي: «يروي عن يحيى بن أبي كثير أحاديث ليست بمحفوظة... في بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه عن يحيى غيره».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف. اهـ. من الكامل لابن عدي (٣/١١٠٩ ـ ١١١٠)، واللسان (٣/٩٥ رقم ٣٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سليمان اليمامي، لا سيما في روايته عن يحيى بن أبي كثير كما هنا.

ويشهد لبعضه ما أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٥٠ ـ ٢٢٥٥ رقم ١١٠) في الفتن، باب ذكر الدجال، وصفته، وما معه، من حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر الدجال، وبعض أشراط الساعة، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ويبقى شرار الناس يتهارجون، فيها تهارج الحُمُر، فعليهم تقوم الساعة».

قال النووي ـ رحمه الله ـ في شرحه لصحيح مسلم (١٨/٧٠): «يتهارجون تهارج الحمر: أي يجامع الرجال النساء بحضرة الناس كما يفعل الحمير، ولا يكترثون لذلك. والهَرْج ـ بإسكان الراء ـ: الجماع، يقال: هرج زوجته: أي جامعها، يهرجها ـ بفتح الراء، وضمها، وكسرها ـ». اهـ.

وفي النهاية (٥/٢٥٧): «الهَرْجُ، كثرة النكاح، يقال: بات يَهْرُجُها لَيْلَتَه، جَمْعاء». اهـ.

وتقدم في الحديث (٧١٠) ما يشهد لبعضه، لكنه ضعيف جداً.

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «والذي نفسي بيده، لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة، فيفترشها في الطريق، فيكون خيارهم يومئذ من يقول: لو واريتها وراء هذا الحائط». =

. . . .

= أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المجمع (٣٣١/٧) ـ، ثم قال الهيثمي عقبه: «رجاله رجال الصحيح».

وله شواهد أخرى بهذا المعنى ذكرها الألباني، في سلسلته الصحيحة (٢٤٥/١ ـ ٢٤٧ رقم ٤٨١)، وصحح الحديث بمجموعها بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يتسافدوا في الطريق تسافد الحمير». اهـ. والله أعلم.

١١٢٧ ـ حديث علي:

يظهر السفياني على الشام، ثم يكون بينهم وقعة... الخ[١].

قلت: خبر واه.

---

(١) من قوله: (ثم يكون) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٧ ـ المستدرك (٤/٥٠١ ـ ٥٠٢): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد، ورشدين، قالا: ثنا ابن لهيعة، عن أبي قبيل، عن أبي رومان، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: يظهر السفياني على الشام، ثم يكون بينهم وقعة بقرقيسا حتى تشبع طير السماء، وسباع الأرض من جيفهم، ثم ينفتق عليهم فتق من خلفهم، فتقبل طائفة منهم حتى يدخلوا أرض خراسان، وتقبل خيل السفياني في طلب أهل خراسان، ويقتلون شيعة آل محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بالكوفة، ثم يخرج أهل خراسان في طلب المهدي.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في كنز العمال (١١/٢٨٤ رقم ٣١٥٣٧) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «خبر واه».

وفي سنده ابن لهيعة، ونعيم بن حماد.

أما ابن لهيعة فتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

وأما نعيم بن حماد فتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف ابن لهيعة وتدليسه، وما قيل عن نعيم بن حماد من كثرة الخطأ.

١١٢٨ــ حديث عبد الله بن عمرو:

يحج الناس معاً، (ويُعرِّفون)[١] على غير إمام، فبينما هم نـزول بمنى إذ أخذهم (كـالْكَلَب)[٢]، فثارت القبـائـل، فاقتتلوا. . . الحديث[٣].

قلت: سنده ساقط، وفيه محمد، أظنه المصلوب.

---

(١) في (أ): (وتعروك)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.
ومعنى قوله: (يُعرِّفون): أي: يقفون بعرفة. / انظر النهاية (٣/٢١٨).

(٢) في (أ): (كالغلبه)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.
والكَلَبُ ـ بالتحريك ـ: داء يعرض للإنسان من عضِّ الكَلْب الكَلِب، فيصيبه شبه الجنون فلا يعض أحداً إلا كَلِب، وتعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً. / النهاية (٤/١٩٥).

(٣) من قوله: (معاً، ويعـرفون) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٨ ـ المستدرك (٤/٥٠٣ ـ ٥٠٤) هذا الحديث ساقه الحاكم شاهداً لحديث قبله، وسياقها قال فيه: أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد، ثنا نعيم بن حماد، ثنا أبو يوسف المقدسي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «في ذي القعدة تجاذب القبائل، وتغادر، فينهب الحاج، فتكون ملحمة بمنى يكثر فيها القتلى، وتسيل فيها الدماء، حتى تسيل دماؤهم على عقبة الجمرة، وحتى يهرب صاحبهم، فيأتي بين الركن والمقام، فيبايـع وهو كاره، يقال له: إن أبيت ضربنا عنقك، يبايعه مثل عدة أهل بدر، يرضى عنهم ساكن السماء، وساكن الأرض».

قال أبو يوسف: فحدثني محمد بن عبد الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ قال: يحج الناس معاً، ويُعرِّفون معاً على غير إمام، فبينما هم نزول بمنى، إذ أخذهم كالكلب، =

فثارت القبائل بعضها إلى بعض، واقتتلوا، حتى تسيل العقبة دماً، فيفزعون إلى خيرهم، فيأتونه وهو ملصق وجهه إلى الكعبة يبكي، كأني أنظر إلى دموعه، فيقولون: هلم، فلنبايعك، فيقول: وَيْحكم، كم عهد قد نقضتموه، وكم دم قد سفكتموه، فيبايع كرهاً، فأذا أدركتموه فبايعوه، فإنه المهدي في الأرض، والمهدي في السماء.

تخـــريجـــه:

أما الحديث الأول فإن الحاكم أخرجه من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في الكنز (١٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٣٨٦٨٦) ـ.

وأما الحديث الثاني فذكره السيوطي في «العرف الوردي» (٢/٧٦ من الحاوي)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «سنده ساقط، ومحمد أظنه المصلوب».

ومحمد هذا اسمه في الإسناد: محمد بن عبد الله، غير منسوب، والمصلوب الذي ظنه الذهبي هذا، اسمه: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، المصلوب، وتقدم في الحديث (٦٨٠) أنه: كذاب.

وإنما قال الذهبي قوله السابق مع الاختلاف في الاسم؛ لأن المصلوب هذا قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ـ كما في التقريب (٢/١٦٤ رقم ٢٤٨) ـ.

وفي سند الحديث أيضاً نعيم بن حماد، وكذا في الحديث الذي قبله، الذي ساق الحاكم هذا الحديث شاهداً له، ونعيم تقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم موضوع إن كان محمد بن عبد الله الذي في سنده هو المصلوب، لنسبته إلى الكذب، وإلا فيكون ضعيفاً لجهالته، وضعف نعيم بن حماد من قبل حفظه، وكذا الحديث الذي قبله ضعيف لأجل نعيم، والله أعلم.

١١٢٩ـ حديث أبي سعيد:

خطبنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من بعد العصر إلى مُغَيْرِبان(١) الشمس خطبة حفظها من حفظها، ونسيها من نسيها، فذكرها بطولها(٢).

قلت: فيه ابن جدعان، صالح الحديث.

(١) في التلخيص: (مغرب)، وفي المستدرك ـ كما سيأتي ـ (مغربان)، وليست في (ب)، وما أثبته من (أ).

(٢) من قوله: (إلى مغيربان) إلى هنا ليس في (ب).

١١٢٩ ـ المستدرك (٤/٥٠٥ ـ ٥٠٦): أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا محمد بن أيوب، ثنا علي بن عثمان اللاحقي، وموسى بن إسماعيل، قالا: ثنا حماد بن سلمة، أنبأ علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: صلى بنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صلاة العصر، ثم قام خطيباً بعد العصر، إلى مغربان الشمس، حفظها من حفظها، ونسيها من نسيها، وأخبر فيها بما هو كائن إلى يوم القيامة، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، ثم قال:
«أما بعد، فإن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله تعالى مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى، فمنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت مؤمناً، ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت كافراً، ومنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت كافراً، ومنهم من يولد كافراً، ويحيى كافراً، ويموت مؤمناً، ألا إن الغضب جمرة توقد في جوف ابن آدم، ألم تروا إلى حمرة عينيه، وانتفاخ أوداجه؟ فإذا وجد أحدكم من ذلك شيئاً، فليلزق بالأرض، إلا أن خير الرجال من كان بطيء الغضب، سريع الفيء، وشر الرجال من كان سريع الغضب، بطيء الفيء، فإذا كان الرجل سريع الغضب، سريع الفيء، فإنها بها، وإذا كان الرجل بطيء الغضب،

بطيء الفيء، فإنها بها، ألا إن خير التجار: من كان حسن القضاء، حسن الطلب، وشر التجار: من كان سيء القضاء، سيء الطلب. فإذا كان الرجل حسن القضاء سيء الطلب، فإنها بها، وإذا كان الرجل سيء القضاء، حسن الطلب، فإنها بها، ألا لا يمنعن رجلاً مهابةُ الناس أن يقول بالحق إذا علمه، ألا إن لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته، ألا وإن أكبر الغدر غدر إمام عامة، ألا وإن الغادر لواؤه عند اسْتِهِ، ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»، فلما كان مغربان الشمس، قال: «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كمثل ما بقي من يومكم هذا فيما مضى».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي، عن أبي نضرة، والشيخان ـ رضي الله عنهما ـ لم يحتجا بعلي بن زيد».

تخريجه:

الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه (ل ١٩٨).

والطيالسي في مسنده (ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم ٢١٥٦).

والحميدي في مسنده (٢/٣٣١ ـ ٣٣٢ رقم ٧٥٢).

وأحمد في المسند (٣/١٩ و ٦١).

والترمذي (٦/٤٢٨ ـ ٤٣٢ رقم ٢٢٨٦) في الفتن، باب ما أخبر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة.

جميعهم من طريق علي بن زيد، به بطوله نحوه، إلا أن في بعض الفقرات تقديماً وتأخيراً، ولم يذكر سعيد والطيالسي والترمذي قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

ولم يذكر الحميدي قوله: «ألا إن خير التجار...» إلى قوله: «أن يقول الحق إذا علمه»، وقوله: «فلما كان مغربان...»الخ.

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٧/٣ و ٧٠) من طريقين عن علي بن زيد، به.

أما الموضع الأول فلفظه: «إن الله عز وجل مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون. ألا وإن لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته».

وأما الموضع الثاني فلفظه: «ألا إن لكل غادر لواءً يوم القيامة بقدر غدرته، ألا ولا غدر أعظم من إمام عامة».

وأخرجه ابن ماجه (١٣٢٥/٢ و ١٣٢٨ رقم ٤٠٠٠ و ٤٠٠٧) في الفتن، باب فتنة النساء، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من طريق حماد بن زيد، عن علي بن زيد به.

أما الموضع الأول فلفظه: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قام خطيباً، فكان فيما قال: «إن الدنيا خضرة حلوة، وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء».

وذكر خطبته في الموضع الثاني، ثم قال: فكان فيما قال: «ألا لا يمنعن رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه».

قال: فبكى أبو سعيد، وقال: قد والله رأينا أشياء، فَهِبْنا.

وقد جاءت بعض ألفاظ الحديث من طرق أخرى عن أبي نضرة، وأبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ.

فقوله: «إن الدنيا حلوة، خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء».

أخرجه أحمد في المسند (٢٢/٣).

ومسلم في صحيحه (٢٠٩٨/٤ رقم ٩٩) في الذكر، باب أكثر أهل الجنة الفقراء...

والنسائي في عشرة النساء من الكبرى ــ كما في التحفة (٤٦٣/٣ رقم ٤٣٤٥) ــ. =

والبيهقي في الآداب (ص ٤٠٣ رقم ٨٨٣).

جميعهم من طريق شعبة عن أبي مسلمة قال: سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكره بنحوه.

وقوله: «ألا إن لكل غادر لواءً يوم القيامة بقدر غدرته، ألا وإن أكبر الغدر غدر إمام عامة، ألا وإن الغادر لواؤه عند استه».

أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٦).

ومسلم (٣/١٣٦١ رقم ١٦) في الجهاد والسير، باب تحريم الغدر، كلاهما من طريق المستمر بن الرّيان، عن أبي نضرة، به، وليس في هذه الطريق: «ألا وإن الغادر لواؤه عند استه»، لكنها في الطريق الأخرى عند مسلم برقم (١٥) من طريق شعبة عن خليد، عن أبي نضرة، به، بهذه الزيادة فقط، وهي عند أحمد من نفس الطريق (٣/٣٥ و ٦٤).

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٣٩) من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد، به بلفظ: «يرفع للغادر لواء بغدره يوم القيامة، فيقال: هذا لواء غدرة فلان».

وأما قوله: «ألا لا يمنعن رجلاً مهابة الناس أن يقول الحق إذا علمه».

فأخرجه أحمد في المسند (٣/٥ و ٤٤ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٣ و ٧١ و ٨٤ و ٨٧ و ٩٢) من طريق سليمان التيمي، وأبي سلمة، والمستمر، وقتادة، والجُريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، ومن طريقين آخرين عن الحسن البصري، عن أبي سعيد، ومن طريق أبي البختري، عن رجل مبهم، عن أبي سعيد، جميعهم، به بنحوه، ومعناه.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٨٧ رقم ٢١٥٨): حدثنا المستمر بن الريان، عن أبي نضرة، به نحوه.

وأما قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

. . . .

= فأخرجه أبو داود (٤/٥١٤ رقم ٤٣٤٤) في الملاحم، باب الأمر والنهي.

والترمذي (٦/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم ٢٢٦٥) في الفتن، باب أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر.

وابن ماجه (٢/١٣٢٩ رقم ٤٠١١) في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثلاثتهم من طريق إسرائيل، عن محمد بن جحادة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، وتقدم أنه ذكر أن علي بن زيد بن جدعان تفرد بالحديث بهذا السياق، وقال: «والشيخان ـ رضي الله عنهما ـ لم يحتجا بعلي بن زيد»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ابن جدعان صالح الحديث».

قلت: وعلي بن زيد بن جدعان هذا تقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

والحاكم ـ رحمه الله ـ في مستدركه متردد في إخراج حديث علي بن زيد.

فقد تقدم في الحديث (٨٩٥) أنه قال: «لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جدعان القرشي ـ رحمه الله ـ حرفاً واحداً»، واعتذر عن إخراجه لحديثه بقوله: «لم أحفظ في أكل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الزنجبيل سواه، فخرجته»، مع أنه سبق أن أخرج له محتجاً به قبل ذلك كما بينته هناك.

وأخرج الحاكم حديثاً في (٤/٥١٧) وقال: «تفرد به علي بن زيد القرشي، عن أبي عثمان النهدي، ولم يحتجا بعلي»، ولم يتعقبه الذهبي بشيء.

وتقدم أن بعض ألفاظ الحديث أتت من طرق أخرى غير طريق ابن جدعان.

= فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه كما سبق.

ومنها قوله: «ألا لا يمنعن...»، وتقدم أنه له طرقاً كثيرة عن أبي نضرة، وأن الحسن البصري رواه عن أبي سعيد.

ولا يشك المطلع على هذه الطرق أن الحديث بهذا اللفظ ثابت بها، ومنها الطريق التي رواها الطيالسي: حدثنا المستمر بن الريان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به.

فأبو نضرة اسمه المنذر بن مالك، وتقدم في الحديث (٧٣٨) أنه: ثقة.

والمستمر بن الرّيّان ـ بالتحتانية ـ الإيادي، الزهراني ثقة عابد. / الجرح والتعديل (٨/٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم ١٩٦٨)، والتقريب (٢/٢٤١ رقم ١٠٤٥)، والتهذيب (١٠/١٠٤ ـ ١٠٥ رقم ١٩٥).

ومنها قوله: «ألا وإن أفضل الجهاد...»، فقد جاء من طريق أخرى يرويها عن أبي سعيد: عطية العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف ومدلس من الرابعة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم وسياقه، لضعف علي بن زيد بن جدعان.

وقوله في الحديث: «إن الدنيا حلوة خضرة...» و: «لكل غادر لواء...».

هذان اللفظان صحيحان أخرجهما مسلم وغيره كما تقدم.

وقوله: «ألا لا يمنعن...» صحيح أيضاً جاء من طرق كثيرة عن أبي نضرة، ومنها الطريق التي أخرجها الطيالسي، وسندها صحيح كما سبق.

وقوله: «ألا وإن أفضل الجهاد...» حسن لغيره بمجموع الطريقين: طريق علي بن زيد، وطريق عطية العوفي، وله شواهد من حديث =

. . . .

= أبي أمامة، وطارق بن شهاب، وجابر بن عبد الله، ومرسل للزهري، ذكرها الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (١/٢٦٢ رقم ٤٩١)، وصحح الحديث بمجموعها.

وأما قوله: فلما كان مغربان الشمس قال: «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كمثل ما بقي من يومكم هذا فيما مضى»، فله شاهد من حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كنا جلوساً عند النبي ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ ، والشمس على قُعَيْقِعَان بعد العصر، فقال: «ما أعماركم في أعمار من مضى، إلا كما بقي من النهار فيما مضى منه».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١١٥ ــ ١١٦) من طريق شريك، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.

قال الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٨/١٧٦): «سنده صحيح». اهـ.

وفي سنده شريك القاضي وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

فالحديث بمجموع هذين الطريقين يكون حسناً لغيره، مع أن أصله في صحيح البخاري (٢/٣٨ رقم ٥٥٧) في المواقيت، باب من أدرك من العصر قبل الغروب، من حديث ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أنه سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس...» الحديث.

وأما قوله في حديث شريك السابق: «والشمس على قعيقعان...» الخ.

فقُعَيْقِعَان اسم جبل بمكة. / انظر معجم البلدان (٤/٣٧٩).

وأما باقي الحديث فلم أجد ما يشهد له، فهو باق على ضعفه، والله أعلم.

١١٣٠ـ حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ :

أنه كان يقول: «لن تنفكّوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن (أهل)[١] حضركم . . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: كلا؛ فيه (سعيد)[٢] بن سنان متهم ساقط[٣].

---

(١) ليست في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (سعد).

(٣) في (ب): (قلت: لا، فيه سعيد متهم).

١١٣٠ ـ المستدرك (٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا بشر بن بكر، ثنا أبو المهدي سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة كثيرة بن مرة، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أنه كان يقول: «لن تنفكوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن أهل حضركم». قال: «ولتسوقنهم السنين، والسنات حتى يكونوا معكم في الديار، ولا تمتنعوا منهم؛ لكثرة من يستر عليكم منهم»، قال: «يقولون: طالما جعنا، وشبعتم، وطالما شقينا، ونعمتم، فواسونا اليوم، ولتستصعبن بكم الأرض حتى يغبط أهل حضركم أهل بدوكم من استصعاب الأرض»، قال: «ولتميلن بكم الأرض ميلة يهلك منها من هلك، ويبقى من بقي، حتى تعتق الرقاب، ثم تهدأ بكم الأرض بعد ذلك، حتى يندم المعتقون»، قال: «ثم تميل بكم الأرض من بعد ذلك ميلة أخرى، فيهلك فيها من هلك، ويبقى من بقي، حتى تعتق الرقاب، ثم تهدأ بكم الأرض، فيقولون: ربنا نعتق، ربنا نعتق، فيكذبهم الله: كذبتم، كذبتم، أنا أعتق»، قال: «وليبتلين أخريات هذه الأمة بالرجف، فإن تابوا تاب الله عليهم»، قال: =

. . . .

= «وإن عادوا أعاد الله عليهم بالرجف، والقذف، والخذف، والخسف، والمسخ، والصواعق. فإذا قيل: هلك الناس، هلك الناس، فقد هلكوا، ولن يعذب الله تعالى أمة حتى تغدر»، قالوا: وما غدرها؟ قال: «يعترفون بالذنوب، ولا يتوبون». ولتطمئن القلوب بما فيها من برها، وفجورها، كما تطمئن الشجرة بما فيها، حتى لا يستطيع محسن أن يزداد إحساناً، ولا يستطيع مسيء استعتاباً، وذلك بأن الله عز وجل قال:

﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾، (الآية ١٤ من سورة المطففين).

تخـريجـه:

الحديث أخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (١١/١٨٥ رقم ٣١١٤٨) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «سعيد متهم ساقط».

وسعيد هذا هو ابن سنان الحنفي، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان.

١١٣١ـ حديث أبـي أمامة مرفوعاً:

«الشام صفوة الله من بلاده[١]، يسوق إليها صفوة عباده... الحديث[٢].

قال: على شرط مسلم.

قلت: كلا[٣]، فيه عُفَيْر بن مَعْدان هالك.

---

(١) في (ب): (أرضه).

(٢) من قوله: (يسوق) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: لا...)الخ.

١١٣١ ـ المستدرك (٤/٥٠٩ ـ ٥١٠): أخبرني محمد بن عبد الله بن قريش، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، أخبرني أبو عائذ عفير بن معدان، أنه سمع سليم بن عامر الكلاعي يحدث عن أبـي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «الشام صفوة الله من بلاده، يسوق إليها صفوة عبادة، من خرج من الشام إلى غيرها، فبسخطه، ومن دخل من غيرها، فبرحمته».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٠١ رقم ٧٧١٨) من طريق الوليد بن مسلم، عن عفير، به نحوه.

وأخرجه أيضاً (٨/٢٢٩ رقم ٧٧٩٦) من طريق عبد العزيز بن عبيد الله، عن القاسم، عن أبـي أمامة قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «صفوة الله من أرضه الشام، وفيها صفوته من خلقه، وعباده، وليدخلن الجنة من أمتي ثلة لا حساب عليهم، ولا عذاب».

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٥٩) عن الطريق الأولى: «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

وقال عن الأخرى: «فيه عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي، وهو ضعيف». =

. . . .

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «كلا، وعفير هالك».

وعفير هذا هو ابن معدان الحمصي، المؤذن، تقدم في الحديث (١٠٠٧) أنه: ضعيف.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها الطبراني ففي سندها عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، الحمصي، وتقدم في الحديث (٨٥٥) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عفير بن معدان.

وقوله: «الشام صفوة الله من بلاده، يسوق إليها صفوة عباده» حسن لغيره بالطريق الأخرى التي رواها عبد العزيز الحمصي.

ويشهد لهذا اللفظ أيضاً حديث عبد الله بن حوالة الأزدي ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً: «أتدري ما يقول الله في الشام؟ إن الله عز وجل يقول: يا شام، أنت صفوتي من بلادي، أدخل فيك خيرتي من عبادي، إن الله تكفل لي بالشام، وأهله».

ذكره الهيثمي في المجمع (١٠/٥٨ ــ ٥٩) وقال: «رواه الطبراني من طريقين، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير صالح بن رستم، وهو ثقة».

وحديث العرباض بن سارية ــ رضي الله عنه ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أنه قام يوماً في الناس، فقال: «أيها الناس، توشكون أن تكونوا أجناداً مجندة: جند بالشام، وجند بالعراق، وجند باليمن»، فقال ابن حوالة: يا رسول الله، إن أدركني ذلك الزمان، فاختر لي، قال: «إني أختار لك الشام، فإنه خيرة المسلمين، وصفوة الله من بلاده، يجتبي إليها =

= صفوته من خلقه، فمن أبى، فليلحق بيمنه، وليسق من غدره، فإن الله تكفل لي بالشام وأهله».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢٥١ رقم ٦٢٧).

قال الهيثمي في الموضع السابق: «رجاله ثقات».

قلت: فالحديث بهذين الشاهدين يكون صحيحاً لغيره، عدا قوله: «من خرج من الشام...»الخ، فلم أجد ما يشهد له، والله أعلم.

١١٣٢ـ حديث أبي أمامة مرفوعاً:

«أنزلت علي النبوة في ثلاثة أمكنة[١]: بمكة، وبالمدينة، وبالشام».

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

١١٣٢ ـ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، وهو في التلخيص (٤/٥١٠) ببعض سنده، وكامل متنه، وما أثبته من المستدرك المخطوط، قال الحاكم: «أخبرني أبو بكر بن قريش، أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر الكلاعي، عن أبي أمامة، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أنزلت علي النبوة في ثلاثة أمكنة: بمكة، والمدينة، والشام».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٠١ رقم ٧٧١٧) بمثله، ولم يقل: «علي».

قال الهيثمي في المجمع (٧/١٥٧): «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا»، ولم يبين السبب، وذلك لأن هذا الإسناد تقدم قريباً، فهو نفس إسناد الحديث السابق تماماً، وعلته عفير بن معدان، وتقدم أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عفير بن معدان، والله أعلم.

١١٣٢ـ حديث ابن عمر:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[١] سئل عن طعام المؤمنين[٢] في زمن الدجال، فقال: «طعام الملائكة: التسبيح، والتقديس، فمن كان منطقه يومئذ التسبيح، والتقديس أذهب الله عنه الجوع».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه سعيد بن سنان (متهم)[٣] تالف[٤].

---

(١) في (ب): (حديث ابن عمر مرفوعاً).

(٢) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٣) ليست في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

(٤) في (ب): (قلت: ابن سنان متهم)، وفي التلخيص: (قلت: كلا، فسعيد متهم تالف).

١١٣٣ ـ المستدرك (٤/٥١١): أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، ثنا سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ سئل عن طعام المؤمنين في زمن الدجال، قال: «طعام الملائكة» قالوا: وما طعام الملائكة؟ قال: «طعامهم منطقهم بالتسبيح، والتقديس. فمن كان منطقه يومئذ التسبيح، والتقديس أذهب الله عنه الجوع، فلم يخشَ جوعاً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «كلا، فسعيد متهم تالف».

وسعيد هذا هو ابن سنان الحنفي، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

=

. . . .

=

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان.

وله شاهد من حديث أبي أمامة، وأسماء بنت يزيد بن السكن، وعائشة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث أبي أمامة ــ رضي الله عنه ــ فأخرجه ابن ماجه (٢/١٣٥٩ ــ ١٣٦٣ رقم ٤٠٧٧) في الفتن، باب فتنة الدجال، وهو حديث طويل جداً، وفي آخره: قيل فما يعيش الناس في ذلك الزمان؟ قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «التهليل، والتكبير، والتسبيح، والتحميد، ويُجْري ذلك عليهم مجرى الطعام».

أخرجه ابن ماجه من طريق يحيى بن أبي عمرو السيباني، أبي زرعة الحمصي، عن أبي أمامة، رفعه.

وفي إسناد ابن ماجه هذا سقط نبه عليه المزي في تحفة الأشراف (٤/١٧٤ ــ ١٧٥ رقم ٤٨٩٦)، فقال بعد أن عزا الحديث لابن ماجه: «عن علي بن محمد، عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن أبي رافع إسماعيل بن رافع، عن أبي عمرو السيباني، عن أبي أمامة، به بتمامه، كذا قال، وكذا رواه سهل بن عثمان، عن المحاربي، وهو وهم فاحش». اهـ.

قلت: الصواب أنه عن السيباني، عن عمرو بن عبد الله الحضرمي، عن أبي أمامة، كذا ساق الحديث أبو داود (٤/٤٩٧ رقم ٤٣٢٢) في الملاحم، باب خروج الدجال، وليس في حديثه موضع الشاهد من حديثنا هذا.

وذكر الحافظ ابن حجر في النكت الظراف أنه وقع على الصواب في نسخة صحيحة لسنن ابن ماجه قابلها المسوري، والحديث بهذا الإسناد ضعيف.

عمرو بن عبد الله الشيباني الحضرمي، أبو عبد الجبار الشامي هذا الذي سقط من إسناد ابن ماجة: مقبول ــ كما في التقريب (٢/٧٤ رقم ٦٢٧) ــ، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي: =

= مجهول، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي عمرو السيباني. / الثقات للعجلي (ص ٣٦٥ رقم ١٢٧١)، والثقات لابن حبان (١٧٩/٥)، والميزان (٢٧١/٣ رقم ٦٣٩٦)، وديوان الضعفاء (ص ٢٣٥ رقم ٣١٨٨)، والتهذيب (٦٨/٨ رقم ١٠٤).

وأما حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ــ رضي الله عنها ــ فأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٥٣/٦ ــ ٤٥٤ و ٤٥٥ ــ ٤٥٦) من طريقين، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أسماء، رفعته، فذكرت حديثاً طويلاً، وفي آخره قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «يكفي المؤمنين عن الطعام، والشراب يومئذ: التكبير، والتسبيح، والتحميد»، وفي اللفظ الآخر: «يجزيهم ما يجزي أهل السماء من التسبيح، والتقديس».

وهذا سند ضعيف لأمرين:

١ ــ شهر بن حوشب تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الإرسال، والأوهام.

٢ ــ قتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وأما حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ فأخرجه الإمام أحمد في المسند (٧٥/٦ ــ ٧٦ و ١٢٥) من طريق عبد الصمد، وعفان، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ ، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ذكر جهداً يكون بين يدي الدجال، فقالوا: أي المال خير يومئذ؟ قال: «غلام شديد يسقي أهله الماء، وأما الطعام فليس»، قالوا: فما طعام المؤمنين يومئذ؟ قال: «التسبيح، والتقديس، والتحميد، والتهليل»، قالت عائشة: فأين العرب يومئذ؟ قال: «العرب يومئذ قليل».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان ــ كما تقدم في الحديث (٤٩٢)... وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يكون حسناً لغيره، والله أعلم.

١١٣٤ـ حديث شعيب بن عمر[1] قال:

حججنا، فأخذنا بطريق المنكدر، وكان الناس إذ ذاك يأخذون فيه، فضللنا الطريق... الحديث[2].

قال: أخرجه ابن خزيمة، ولم يضعفه[3].

قلت: شعيب مجهول، والخبر منكر[4].

---

(١) في التلخيص: (عمير).

(٢) من قوله: (وكان الناس) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت: أخرجه ابن خزيمة، ولم يضعفه) ليس في (ب).

(٤) في التلخيص: (والحديث منكر بمرة).

١١٣٤ ـ المستدرك (٤/٥١٢ ـ ٥١٣): أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا محمد بن محمد بن مرزوق، ثنا صالح بن عمر بن شعيب، قال: سمعت جدي شعيب بن عمر الأزرق قال: حججنا، فمررنا بطريق المنكدر، وكان الناس إذ ذاك يأخذون فيه، فضللنا الطريق، قال: فبينا نحن كذلك، إذ نحن بأعرابي كأنما نبع علينا من الأرض، فقال: يا شيخ، تدري أين أنت؟ قلت: لا، قال: أنت بالربائب، وهذا التل الأبيض الذي تراه: عظام بكر بن وائل، وتغلب، وهذا قبر كليب، وأخيه مهلهل. قال: فدلنا على الطريق، ثم قال: ها هنا رجل له من النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ صحبة، هل لكم فيه؟ قال: فقلت: نعم، قال: فذهب بنا إلى شيخ معصوب الحاجبين بعصابة، في قبة أدم، فقلنا له: من أنت؟ قال: أنا العدَّاء بن خالد فارس الصحبا في الجاهلية، قال: فقلنا له: حدثنا ـ رحمك الله ـ عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بحديث، قال: كنا عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إذ قام قومة له، كأنه مفزع، ثم رجع، فقال: «أحذركم الدجالين الثلاث»، فقال ابن مسعود: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قد أخبرتنا عن الدجال الأعور، وعن =

أكذب الكذابين، فمن الثالث؟ فقال: رجل يخرج في قوم أولهم مثبور، وآخرهم مثبور، عليهم اللعنة دائبة في فتنة الجارفة، وهو الدجال الأليس، يأكل عباد الله»، قال محمد: وهو أبعد الناس من سننه.
قال الحاكم عقبه: «من شرط الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ـ رضي الله عنه ـ إذا روى حديثاً لا يصححه أن يقول في روايته: قد روي عن فلان، وفلان، وأنا أعرفه بعدالة، كذا وكذا. وقد أخرج هذا الحديث ابن خزيمة على شرط الصحيح، وهو القدوة في هذا العلم».

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ١٤ رقم ١٨).
قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٣٤): «فيه جماعة لم أعرفهم».
قلت: الطبراني أخرجه من طريق محمد بن محمد بن مرزوق، به نحوه، إلا أن فيه: «بالذوائب» بدل قوله: «بالربائب».
و: «فارس الضحياء» بدل قوله: «فارس الصحبا».
و: «الأطلس» بدل قوله: «الأليس».
ولم يذكر قوله: «قال محمد...» إلخ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وذكر أن ابن خزيمة أخرج هذا الحديث على شرط الصحيح، ومضمونه أنه موافق له على تصحيحه له، فتعقبه الذهبي بقوله: «شعيب مجهول، والحديث منكر بمرة».
والحديث في سنده شعيب بن عمر هذا الذي يروي الحديث عن العداء بن خالد، قال عنه الذهبي هنا: «مجهول»، ولم أجد من ترجم له سواه.
والراوي عنه ابن ابنه: صالح بن عمر بن شعيب ولم أجد من ترجم له.

الحكم على الحديث:

الحديث في سنده صالح بن عمر بن شعيب، ولم أجد من ترجم له، والحكم على الحديث متوقف على معرفة حاله، والله أعلم.

١١٣٥ ـ حديث مجاهد، عن ابن عباس، قال لي:

لـولم أر أنـك مثـل أهـل البيت مـا حـدثتـك بهـذا الحديث، فذكره[١].

قال: صحيح.

قلت: أين لـه الصحة، وفيـه إسماعيـل بن إبـراهيم بن مهاجر[٢] مجمـع على ضـعفه، وأبوه ليس بذاك[٢]؟!

---

(١) من قوله: (قال لي) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر) و(أبوه ليس بذاك) لم تتضح في (ب).

١١٣٥ ـ المستدرك (٤/٥١٤): أخبرنا أبوبكر أحمد بن سلمـان الفقيه، إمـلاء ببـغداد، قال: قرىء على يحيى بن حفص بن الزبرقان، وأنا أسمـع، ثنا خلف بن تميم أبـو عبد الرحمن الكوفي، ثنـا إسماعيـل بن إبراهيم بن المهاجر، عن أبيـه، عن مجاهد، قال: قـال لي عبد الله بن عبـاس: لو لم أسمـع أنك مثل أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث، قال: فقال مجاهد: فإنه في ستر لا أذكره لمن نكره، قال: فقال ابن عباس: منا أهل البيت أربـعة: منا السفاح، ومنا المنذر، ومنا المنصور، ومنا المهدي، قال فقال له مجاهد: فبيِّن لي هؤلاء الأربـعة، فقال: أما السفاح فربما قتل أنصاره، وعفا عن عدوه، وأما المنذر، قال: فإنه يـعطي المال الكثير، لا يتـعاظم في نفسه، ويمسك القليل من حقه، وأما المنصور فإنه يـعطي النصر على عدوه الشطر مما كان يـعطي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، يرعب منه عدوه على مسيرة شهرين، والمنصور يرعب عدوه منه على مسيرة شهر، وأما المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وتأمن السباع، وتلقي الأرض أفلاذ كبدها، قال: قلت: وما أفلاذ كبدها؟ قال: أمثال الإسطوانة من الذهب والفضة.

تخـريجـه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أربع طرق:

● الطريق الأولى: يرويها مجاهد عن ابن عباس، وهي طريق الحاكم هذه.

● الطريق الثانية: يرويها سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وله عن سعيد طريقان:

١ ـ يرويها المنهال بن عمرو الأسدي، عن سعيد، عن ابن عباس قال: منا ثلاثة: منا السفاح، ومنا المنصور، ومنا المهدي.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (٢/٩٦٦ رقم ١٨٩١)، واللفظ له.

والفسوي في المعرفة (١/٥٣٥ ـ ٥٣٦)، وعنده في أوله قصة، وزاد في أخره: «والمهدي يدفعها إلى عيسى بن مريم».

والدولابي في الكنى (١/١٤١).

والخطيب في تاريخه (١/٦٤).

وعلقمه ابن الجوزي في العلل (١/٢٩٢).

ولفظ الخطيب وابن الجوزي مثل لفظ عبد الله بن أحمد، ولفظ الدولابي نحوه.

٢ ـ يرويها سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه كان إذا سمعهم يقولون: يكون في هذه الأمة اثنا عشر خليفة، قال: ما أحمقكم! إن بعد الأثنى عشر ثلاثة منا: السفاح، والمنصور، والمهدي يسلمها إلى الدجال.

قال أبو أسامة أحد رواة الحديث: تأويل هذا عندنا: أن ولد المهدي يكونون بعده إلى خروج الدجال.

. . . .

= أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (١/٢٠٤): حدثني محمد بن عبيد، قال: حدثنا أبو أسامة، عن زائدة، عن سماك، عن سعيد بن جبير، به.

● الطريق الثالثة: يرويها أبو عوانة، عن الأعمش، عن الضحاك، عن ابن عباس، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «منا السفاح، ومنا المنصور، ومنا المهدي».

أخرجه الخطيب في تاريخه (١/٦٢ ــ ٦٣) من طريق أبي قلابة الرقاشي، عن أبي ربيعة، عن أبي عوانة، به.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٨٩ ــ ٢٩٠ رقم ٤٦٩).

وأخرجه الخطيب أيضاً (١/٦٣) من طريق محمد بن الفرج الأزرق، عن يحيى بن غيلان، عن أبي عوانة، به.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق برقم (٤٧٠).

● الطريق الرابعة: يرويها أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد بن خثيم، عن حنظلة، عن طاووس، عن ابن عباس، ذكر حديثاً طويلاً فيه قصة، وفي آخره قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «نعم يا عباس، إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك، ولولدك، منهم السفاح، ومنهم المنصور، ومنهم المهدي».

أخرجه الخطيب في تاريخه (١/٦٣ ــ ٦٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٩١ رقم ٤٧١).

قال ابن الجوزي عن الحديث: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ففي طريقه الأول: أبو قلابة عبد الملك بن محمد، قال الدارقطني: هو كثير الخطأ، ويحدث من حفظه، فكثر خطؤه. وفيه أبو ربيعة واسمه زيد بن عوف، وقد سبق آنفاً القدح فيه. وفي طريقه الثاني: محمد بن الفرج، قال الدارقطني: هو ضعيف، ويطعن عليه في اعتقاده، ثم في الطريقين الضحاك، وقد ضعفه يحيى بن سعيد، وكان لا يحدث عنه».

. . . .

= وقال عن الطريق الرابعة: «هذا الحديث لا يصح، في إسناده حنظلة، قال يحيى بن سعيد: كان قد اختلط، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: منكر الحديث، يحدث بأعاجيب».

وقال عن الطريق الأولى من الثانية: «المنهال قد ضعفه يحيى بن معين.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أين منه الصحة، وإسماعيل مجمع على ضعفه، وأبوه ليس بذاك؟!».

وإسماعيل هذا هو ابن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٦٦ رقم ٤٧٧) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/١٥٢ ـ ١٥٣ رقم ٥١٢)، والتهذيب (١/٢٧٩ رقم ٥١٤).

وأبوه إبراهيم بن مهاجر تقدم في الحديث (٩٠٣) أنه: صدوق فيه لين.

● وأما الطريق الثانية، ففي طريقها الثانية محمد بن عبيد شيخ ابن قتيبة، ولم أعرفه، ومع ذلك فقوله في الحديث: «والمهدي يسلمها إلى الدجال» مما لم يتابع عليه، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة التي لا تحصى كثرة في أن المهدي وأصحابه يقاتلون الدجال، فيخرج عيسى بن مريم، فيقتل الدجال، ولم يسلم المهدي الإمارة إلى الدجال. / انظر في ذلك «عقد الدرر في أخبار المنتظر» للسلمي، والنهاية لابن كثير (١/٢٤ ـ ٣٢).

● وأما الطريق الثالثة، فيرويها الضحاك بن مزاحم الهلالي، عن ابن عباس، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، نص على ذلك كثير من الأئمة، منهم عبد الملك بن ميسرة، وشعبة، وحشاش، وأبو زرعة، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم بل باعتراف الضحاك نفسه. / انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٩٤ ـ ٩٧ رقم ١٥٢)، وقد استنكر هذا

. . . .

= الحديث بعض الأئمة، فقال ابن حبان: «الضحاك لا يصح سماعه من ابن عباس، فلعل الآفة من المجهول الذي سمعه الضحاك منه، والله أعلم»، واستنكر الذهبي أيضاً هذا الحديث في الميزان (٤/٤) وانظر اللسان (٥/٣٤٠).

ومع الانقطاع بين الضحاك، وابن عباس، ففي الطريق الأولى لحديث الضحاك هذا أبو ربيعة زيد بن عوف، ويقال: فهد بن عوف، وتقدم في الحديث (٦٧٥) أنه: متروك.

● وأما الطريق الرابعة، فقد أعلها ابن الجوزي بحنظلة، وقد تفرد بسياقها أحمد بن راشد الهلالي.

وأحمد هذا ذكره الذهبي في الميزان (١/٩٧ رقم ٣٧٥)، وقال: «أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد بن خثيم بخبر باطل في ذكر بني العباس»، ثم ذكر بعض الحديث، وقال: «فسرد حديثاً ركيكاً. . . رواه أبو بكر بن أبي داود، وجماعة، عن أحمد بن راشد، فهو الذي اختلقه بجهل». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف كل من: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وأبيه.

وأمثل طرقه الأخرى هي الطريق التي يرويها المنهال بن عمرو من الطريق الثانية، والحديث معلول المتن أيضاً، ذكره ابن الجوزي في العلل، وأعله، ولم يعتبر بتعدد طرقه، وكذا الحافظ الذهبي حكم على متنه بالنكارة، وقال ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٧): «كل حديث في مدح المنصور، والسفاح، والرشيد، فهو كذب»، وإعلال هؤلاء العلماء لمتن هذا الحديث ليس عن هوى، وعاطفة، وإنما لأن متنه مخالف لما صح من الأحاديث في أن المهدي من ذرية علي بن أبي طالب، لا من ذرية العباس ــ كما سيأتي في الحديث (١١٥٠)، و (١١٥١) ــ.

١١٣٦ ـ حديث أبـي وائل، قال عبد الله(١):

كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربوا فيها الصغير؟(٢) . . . إلخ.

(قلت: على شرط البخاري ومسلم)(٣).

---

(١) قوله: (قال عبد الله) ليس في (ب).
(٢) من قوله: (يهرم) إلى هنا ليس في (ب).
(٣) في (أ): (قلت: أخرجه البخاري ومسلم).

١١٣٦ ـ المستدرك (٤/٥١٤ ـ ٥١٥): حدثنا أبو الطيب محمد بن الحسن الحيري، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربوا فيها الصغير، ويتخذها الناس سنة، فإذا غيرت قالوا: غيرت السنّة؟ قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم، وقلت فقهاؤكم، وكثرت أموالكم، وقلّت أمناؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٥/٢٤ رقم ١٩٠٠٣): حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبـي وائل قال: قال عبد الله: كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربوا فيه الصغير، ويهرم فيها الكبير، ويتخذها الناس سنّة، فإن غير منها شيء، قيل: غيرت السنّة؟ قالوا: متى يكون ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم، وقلت أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلت فقهاؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة.

وأخرجه عبد الرزاق في «جامع معمر» الملحق بالمصنف (١١/٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ٢٠٧٤٢) من طريق قتادة، أن ابن مسعود قال، فذكره بنحو لفظ ابن أبـي شيبة، وزاد: «وتفقه لغير الدين».

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في الكنز (١١/٢٥٤ رقم ٣١٤٣٠) ـ.

=

. . . .

= وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١٣٦) من طريق محمد بن نبهان، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فذكره مرفوعاً بنحو لفظ عبد الرزاق، ثم قال أبو نعيم عقبه: «كذا رواه محمد بن نبهان مرفوعاً، والمشهور من قبل عبد الله موقوف».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: (خ م)، أي على شرط البخاري ومسلم، وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

فشقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي ثقة مخضرم من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٣٥٤ رقم ٩٦) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٧١ رقم ١٦١٣)، والتهذيب (٤/٣٦١ ــ ٣٦٣ رقم ٦٠٩).

وسليمان بن مهران الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع من رجال الجماعة.

ويعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، وهو من رجال الجماعة أيضاً ــ كما في التقريب (٢/٣٧٨ رقم ٤٠٨) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٩/٣٠٤ ــ ٣٠٥ رقم ١٣١٢)، والتهذيب (١١/٤٠٢ ــ ٤٠٣ رقم ٧٧٩).

ويعلى هذا ليس من شيوخ البخاري ومسلم، وإنما الذي هو من شيوخهما الراوي عنه واسمه محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي، وتقدم في الحديث (٧١٧) أنه ثقة عارف، لكن لم يرد عنه الشيخان شيئاً في الصحيحين، ولعله لحصول الحديث لهما عالياً من غير طريقه، فإنه متأخر الطبقة قليلاً، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين، وقد قيل: إن البخاري روى حديثاً عن أبي أحمد، عن أبي غسان، فقيل هو هذا، وقيل: غيره.

=

. . . .

= أما الراوي عن محمد بن عبد الوهاب هذا فهو أبو الطيب محمد بن أحمد بن الحسن الحيري، المناديلي، المؤذن، ذكره السمعاني في الأنساب (١٢/٤٣٤ ـ ٤٣٥)، وقال: «كان من الصالحين». اهـ.

وقد روى ابن أبي شيبة الحديث من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، وأبو معاوية تقدم في الحديث (٦٧٦) أنه: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش.

وقد رواه عبد الرزاق من طريق معمر، عن قتادة، عن ابن مسعود، به.

وأما رواية أبي نعيم للحديث من طريق محمد بن نبهان، عن يزيد بن أبي زياد، عن النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً، ففي سندها محمد بن نبهان هذا، وأظنه محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن نبهان بن طريف بن عاصم، الرازي، ويقال: محمد بن طريف، و: محمد بن نبهان، فإن كان هو، فإنه يضع الحديث ـ كما في تاريخ بغداد (٣/٣٩٧)، والميزان (٤/٧٢ رقم ٨٣٤٤)، واللسان (٥/٤٣٥ رقم ١٤٢٩)، و(٥/٢١١ رقم ٧٢٩)، وإلا فلم أعرفه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة حال شيخه أبي الطيب الحيري، ولو صح الحديث لما كان على شرط الشيخين، ولا أحدهما على مراد الذهبي؛ لكونهما لم يخرجا في الصحيح عن محمد بن عبد الوهاب. والحديث صحيح لغيره بالطريق التي رواها ابن أبي شيبة، وتؤيدها الطريق التي رواها عبد الرزاق.

وأما الطريق المرفوعة، فإن كان محمد بن نبهان الذي في سندها هو المتقدم ذكره، فإنها موضوعة لأجله، والله أعلم.

١١٣٧ـ حديث أنس، قال:

دخلت على عائشة، فقال رجل: يا أم المؤمنين، حدثينا عن الزلزلة، فأعرضت عنه . . . إلخ(١).

قال: على شرط مسلم(٢).

قلت: بل(٣) أحسبه موضوعاً على أنس، وفيه نعيم منكر الحديث إلى الغاية، مع أن البخاري (روى)(٤) عنه.

---

(١) قوله: (فأعرضت عنه . . . إلخ) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قال: على شرط مسلم) ليس في التلخيص المطبوع، وما أثبته من (أ) و(ب)، والمستدرك.

(٣) قوله: (بل) ليس في (ب).

(٤) في (أ): (يروي).

١١٣٧ ـ المستدرك (٥١٦/٤): أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبد الله الجهني، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، قال: دخلت على عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ورجل معها، فقال الرجل: يا أم المؤمنين: حدثينا عن الزلزلة، فأعرضت عنه بوجهها، قال أنس: فقلت لها: حدثينا يا أم المؤمنين عن الزلزلة، فقالت: يا أنس، إن حدثتك عنها عشت حزيناً، وبعثت حين تبعث، وذلك الحزن في قلبك، فقلت: يا أماه، حدثينا، فقالت: إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت ما بينها وبين الله عز وجل من حجاب. وإن تطيبت لغير زوجها كان عليها ناراً وشناراً، فإذا استحلوا الزنا، وشربوا الخمور بعد هذا، وضربوا المعازف، غار الله في سمائه، فقال للأرض: تزلزلي بهم، فإن تابوا، ونزعوا، وإلا هدمها عليهم، فقال أنس: عقوبة لهم، قالت: رحمة وبركة، وموعظة للمؤمنين، ونكالاً، وسخطة، وعذاباً للكافرين. قال أنس: فما سمعت بعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حديثاً =

أنا أشد به فرحاً مني بهذا الحديث، بل أعيش فرحاً، وأبعث حين أبعث وذلك الفرح في قلبي، أو قال: في نفسي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل أحسبه موضوعاً على أنس، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية، مع أن البخاري روى عنه».

والحديث يرويه يزيد بن عبد الله الجهني، عن أنس، عن عائشة.

ويزيد هذا ذكره الذهبي في الميزان (٤/٤٣١ رقم ٩٧٢٠)، ولم يذكر أنه روى عن أنس، وإنما قال: «عن هاشم الأدقص، وعنه بقية، لا يصح خبره»، وخبره الذي قال عنه الذهبي: لا يصح، غير هذا الحديث الذي معنا.

والراوي عن يزيد هذا هو بقية بن الوليد، وتقدم في الحديث (٧٣٦) أنه: كثير التدليس عن الضعفاء، من الطبقة الرابعة من المدلسين، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، والمجاهيل، وقد عنعن هنا.
والراوي عنه نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للعلل المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

١١٣٨ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

« (تكون)[١] هَدَّةٌ[٢] في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان. . . » الحديث[٣].

قلت: ذا موضوع.

قال الحاكم: غريب المتن، (ومسلمة)[٤] لا تقوم به حجة.

قلت: بل هو ساقط متروك[٥].

---

(١) في (أ): (يكون)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) الهَدَّة: الخسف، وصوت ما يقع من السحاب. / انظر النهاية (٥/٢٥٠).

(٣) من قوله: (في شهر) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (ومثله) وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) من قوله: (قال الحاكم) إلى هنا ليس في (ب).

١١٣٨ ـ المستدرك (٤/٥١٧ ـ ٥١٨): أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «تكون هدة في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان، ثم تظهر عصابة في شوال، ثم معممة في ذي الحجة، ثم تنتهك المحارم في المحرم، ثم يكون موت في صفر، ثم تتنازع القبائل في الربيع، ثم العجب كل العجب بين جمادي ورجب، ثم ناقة مقتبة خير من دسكرة تُقل مائة ألف».

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ برواة هذا الحديث عن آخرهم، غير مسلمة بن علي الخشني، وهو حديث غريب المتن، ومسلمة أيضاً ممن لا تقوم الحجة به».

تخـــريجــه:

الحديث له عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

....

= ● الطريق الأولى: يرويها مسلمة بن علي، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ــ كما في الكنز (١٤/٢٧٩ رقم ٣٨٧٢٤) ــ.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩١).

● الطريق الثانية: يرويها عبد الواحد بن قيس، سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يكون في رمضان هدة، توقظ النائم، وتقعد القائم، وتخرج العواتق من خدورها، وفي شوال همهمة، وفي ذي القعدة تميز القبائل بعضها من بعض، وفي ذي الحجة تراق الدماء، وفي المحرم أمر عظيم، وهو عند انقطاع ملك هؤلاء»، قالوا: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الذين يأبون في ذلك الزمان».

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٥٢) من طريق عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني، عن الأوزاعي، حدثني عبد الواحد بن قيس، فذكره، ثم قال العقيلي عقبه: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٩٠ ــ ١٩١)، إلا أنه قال في آخره: «الذين يكونون في ذلك الزمان».

● الطريق الثالثة: يرويها شهر بن حوشب عن أبي هريرة، واختلف على شهر في الحديث.

فذكر ابن الجوزي في الموضع السابق أنه رواه: إسماعيل بن عياش، عن ليس، عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة موقوفاً: «يكون في رمضان هدة توقظ النائم، وتقعد القائم، وتخرج العواتق من خدورها»، ولم أجد من أخرجه من هذا الوجه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١/٣١٣ رقم ٥١٦) من طريق البختري بن =

. . . .

= عبد الحميد، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «في شهر رمضان: الصوت، وفي ذي القعدة تميز القبائل، وفي ذي الحجة يسيب الحاج».

قال الهيثمي في المجمع (٣١٠/٧): «فيه شهر بن حوشب، وفيه ضعف، والبختري بن عبد الحميد لم أعرفه».

قلت: وقوله: (يسيب الحاج) كذا في الأوسط، وفي المجمع، واللآلىء المصنوعة (٣٨٦/٢) نقلاً عن الأوسط: (يسلب الحاج).

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن ـ كما في اللآلىء (٣٨٧/٢) من طريق الوليد، عن عقبة، عن شهر بن حوشب، مرسلاً بلفظ: «يكون في رمضان صوت، وفي شوال همهمة، وفي ذي القعدة تتحارب القبائل، وفي ذي الحجة ينتهب الحاج، وفي المحرم ينادي مناد من السماء: ألا إن صفوة الله من خلقه: فلان، واسمعوا له وأطيعوا».

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

قال يحيى بن سعيد: عبد الواحد بن قيس شبه لا شيء. وقال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل عن ثقة، ولا من وجه ثابت. وأما مسلمة بن علي، فقال يحيى: مسلمة ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وأما إسماعيل، وليث، وشهر، فثلاثتهم ضعفاء مجروحين». اهـ.

وذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان (٦٧٥/٢) من طريق العقيلي، ثم قال: «هذا كذب على الأوزاعي، فأساء العقيلي كونه ساق هذا في ترجمة عبد الواحد، وهو بريء منه، وهو لم يلق أبا هريرة، وإنما روايته عنه مرسلة، إنما أدرك عروة، ونافعاً».

قلت: والذهبي ـ رحمه الله ـ يقصد بقوله: «هذا كذب على الأوزاعي»، =

. . . .

= أن الأوزاعي لم يحدث بهذا الحديث، والتهمة فيه متوجهة إلى الراوي عن الأوزاعي، وهو عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني، فإنه ذكره في الميزان (٣٠١/٣ رقم ٦٥١١)، وقال: «أتى عن الأوزاعي بخبر باطل»، والظاهر أن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عند ذكره لكلام الذهبي هذا في اللسان (٣٨٣/٤)، والظاهر أنه لم يستحضر هذا الحديث، ولذا فسر كلام الذهبي بقوله: «والخبر المذكور أخرجه الطبراني»، ثم ساق حديثاً في ذكر الهدنة بين المسلمين، والروم، وفيه إشارة للمهدي، ثم قال: «وما أدري، لم حكم على هذا الحديث بالبطلان!! ولم يحك تضعيف عنبسة غيره» ـ يعني الذهبي ـ.

دراسة الإسناد:
الحديث أخرجه الحاكم، واستغرب متنه، وقال: «مسلمة ممن لا تقوم الحجة به». وأعل الذهبي الحديث بقوله: «ذا موضوع»، وذكر كلام الحاكم عن مسلمة، فتعقبه بقوله: «بل هو ساقط متروك».

ومسلمة هذا هو ابن علي الخُشَني ـ بضم الخاء، وفتح الشين المعجمة، ثم نون ـ، أبو سعيد الدمشقي، البلاطي، وهو متروك ـ كما قال الذهبي. . . ، وكما في التقريب (٢٤٩/٢ رقم ١١٢٥) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٢٣١٤/٦)، والتهذيب (١٤٦/١٠ ـ ١٤٧ رقم ٢٧٨). وفي سند الحديث أيضاً نعيم بن حماد، وتقدم في الحديث (٧٥١) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

وأما الطريق التي رواها العقيلي عن عبد الواحد بن قيس، فلها ثلاث علل:

١ ـ الانقطاع بين عبد الواحد، وأبي هريرة.

٢ ـ عبد الواحد بن قيس متكلم في حفظه.

٣ ـ تفرد عنبسة بن أبي صفيرة بالحديث عن الأوزاعي، وتوجه التهمة إليه.

. . . .

أما الانقطاع بين عبد الواحد بن قيس وأبـي هريرة، فقد نص عليه كثير من الأئمة. قال صالح بن محمد البغدادي: «روى عن أبـي هريرة، ولم يسمع منه». وقال ابن حبان: «لا يعتبر بمقاطيعه، ولا بمراسيله، ولا برواية الضعفاء عنه. وهو الذي يروي عن أبـي هريرة، ولم يره»، ولذا حكم المزي على روايته عن أبـي هريرة بالإرسال، وأقره ابن حجر، وتقدم أن الذهبـي قال: «لم يلق أبا هريرة، وإنما روايته عنه مرسلة». / انظر التهذيب (٤٣٩/٦ ـ ٤٤٠ رقم ٩١٩).

فإنه قيل: قد صرح عبد الواحد هنا بسماعه للحديث من أبـي هريرة، فهل هذا يعني أنه مجروح العدالة؟ فالجواب: إن عبد الواحد هذا صدوق، إلا أن له أوهاماً ـ كما في التقريب (٥٢٦/١ رقم ١٣٩١) ـ، فقد وثقه يحيى بن معين في رواية، والعجلي، وأبوزرعة الدمشقي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: لا يعجبني حديثه، وفي رواية عنه: يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال يحيى بن سعيد: شبه لا شيء، وفي رواية عن ابن معين: لم يكن بذاك، ولا قريب. / انظر الجرح والتعديل (٢٣/٦ رقم ١٢٠)، والكامل لابن عدي (١٩٣٥/٥)، والموضع السابق من التهذيب، أقول: فذكر السماع في هذه الرواية عبد الواحد بريء منه: لبراءته من هذا الحديث أصلاً كما نص على ذلك الذهبـي آنفاً بقوله: «أساء العقيلي كونه ساق هذا في ترجمة عبد الواحد، وهو بريء منه»، وكان قال قبله: «هذا كذب على الأوزاعي»، فالمتهم به ـ على رأي الذهبـي ـ هو: عنبسة بن أبـي صغيرة الهمداني ـ كما سبق ـ.

وأما الطريق الثالثة: وهي التي مدارها على شهر بن حوشب، ففيها الاختلاف المتقدم ذكره على شهر، وشهر تقدم في الحديث (٩١٤) أنه: صدوق كثير الأوهام، هذا بالإضافة لما في الطرق من العلل الأخرى، التي تقدم ذكر بعضها عن ابن الجوزي، والهيثمي، والطريق الثالثة فيها نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وتقدم الكلام مراراً عنهما، أما نعيم، =

= فصدوق يخطيء كثيراً، وأما الوليد فكثير التدليس والتسوية، وقد عنعن فيما بينه وبين شيخه، فمن فوقه.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف جداً، لشدة ضعف مسلمة، وضعف نعيم من قبل حفظه.

والطريقان الثانية، والثالثة سنداهما ضعيفان جداً أيضاً لما سبق في دراسة الإسناد.

وقد حكم على الحديث بالوضع ابن الجوزي، والذهبي ـ كما سبق ـ، والله أعلم.

١١٣٩ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«يوشك أن يملأ الله أيديكم من العجم(١)، ويجعلهم (أسداً لا يفرون)(٢)، فيضربون رقابكم، ويأكلون فيئكم»(٣).

قال: صحيح. قلت: بل محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي المذكور فيه واه كأبيه(٤).

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعده: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (أشداء لا يفردون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) بعد نهاية متن الحديث في (أ) قال: (الحديث) على ان للحديث بقية، وليس الأمر كذلك؛ لأنه أتى بمتنه كاملاً.

(٤) في (ب): (قلت: بل محمد الرهاوي واه)، وفي التلخيص: (قلت: بل محمد واه كأبيه)، وما أثبته من (أ).

١١٣٩ ـ المستدرك (٤/٥١٩): أخبرنا أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، ثنا محمد بن يزيد بن سنان، ثنا أبي، ثنا سليمان الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه، إلا أن المستدرك المطبوع والمخطوط جاء فيه أول لفظ الحديث هكذا: «يوشك أن يملأ أيديكم»، والتلخيص موافق لسياق ابن الملقن.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٤/١٢٩ رقم ٣٣٦٥).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٣).

كلاهما من طريق محمد بن يزيد، به مثله، إلا أن في لفظ أبي نعيم: «ثم يصيرون»، بدلاً من قوله: «فيجعلهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل محمد واه كأبيه».

. . . .

= ومحمد بن يزيد بن سنان الرهاوي تقدم في الحديث (١٠١٣) أنه: ليس بالقوي وأبوه تقدم في الحديث (٥٩٤) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال يزيد الرهاوي، وابنه محمد، وهو صحيح لغيره لشواهده، فقد جاء من طريق سمرة بن جندب، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ .

أما حديث سمرة بن جندب ــ رضي الله عنه ــ ، فيرويه يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن سمرة، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١١/٥ و١٧ و٢١ و٢٢).

والبزار في مسنده (١٢٩/٤ رقم ٣٣٦٦).

والطبراني في الكبير (٢٦٨/٧ رقم ٦٩٢١).

والعقيلي في الضعفاء (١٦/٢).

وأبو نعيم في الحلية (٢٤/٣ ــ ٢٥).

وفي أخبار أصبهان (١٣/١).

وهذا سند رجاله ثقات، يونس بن عبيد، والحسن البصري إمامان تقدمت ترجمتها في الحديثين (٤٩٨)، و(٧٠٩). لكن في سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب كلام طويل انظره في التهذيب (٢٦٩/٢)، والذي يظهر أنه سمع منه أحاديث معدودة، وقال الهيثمي في المجمع (٣١٠/٧) عن هذا الحديث: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأما حديث أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ ، فأخرجه:

البزار في مسنده (١٢٨/٤ رقم ٣٣٦٤)

والعقيلي في الضعفاء (١٦/٢). =

. . . .

= كلاهما من طريق إبراهيم بن المستمر، عن خالد بن يزيد بن مسلم الغنوي، عن البراء بن يزيد الغنوي، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً بنحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٣١٠/٧): «فيه خالد بن يزيد بن مسلم، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: خالد بن يزيد بن مسلم الغنوي، قال عنه العقيلي في الموضع السابق: «بصري، الغالب على حديثه الوهم»، ثم ساق الحديث من طريقه، وقال: «ليس لهذا الحديث من حديث قتادة أصل، إنما يروي هذا عن الحسن، عن سمرة»، ثم ذكره.

وأما قول الهيثمي ـ رحمه الله ـ: «وبقية رجاله ثقات»، فليس بصحيح، فإن في سند الحديث البراء بن عبد الله بن يزيد الغنوي، البصري، وربما نسب إلى جده، فقيل: البراء بن يزيد، وقيل، هما اثنان، والبراء هذا ضعيف ـ كما في التقريب (٩٥/١ رقم ١٧) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٤٨١/٢)، والتهذيب (٤٢٦/١ ـ ٤٢٧ رقم ٧٨٦).

وقتادة تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم.

وأما حديث عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً، فلفظه نحوه.

أخرجه البزار في الموضع السابق برقم (٣٣٦٣).

والطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكية (ص ٤٢١) ـ.

ومن طريقه، وطريق أخرى أخرجه أبو نعيم في أخبار اصبهان (١٣/١).

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن الليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به.

وأخرجه البزار أيضاً في الموضع نفسه من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن يونس بن خباب، عن مجاهد، عن عبد الله، به. =

= قال الهيثمي في المجمع (٧/٣١١): «رواه البزار، والطبراني في الكبير، والأوسط، وفيه عبد الله بن عبد القدوس، وثقه ابن حبان، وجماعة، ويونس بن خباب ضعيف جداً».

قلت: الحديث يرويه عن مجاهد: الليث بن أبي سليم، ويونس بن خباب، ورواه عنهما عبد الله بن عبد القدوس.

أما الليث فتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف اختلط، فلم يتميز حديثه.

وأما يونس بن خباب فتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض.

وأما عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي، فتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لما تقدم.

وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ فذكره الهيثمي في الموضع السابق من المجمع بنحوه، وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: «رجال الصحيح».

قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

١١٤٠ ــ حديث (سعد)[١] مرفوعاً:

«شيطان (الردهة)[٢] (يحتدره)[٣] رجل من بجيلة يقال له: (الأشهب)[٤]، أو ابن الأشهب راعي الخيل[٥].

قال: صحيح.

قلت: ما أبعده من الصحة وأنكره!.

---

(١) في (أ) و (ب): (سعيد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (المهدرة).
والرَّدْهة: النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، وقيل: الردهة: قُلَّة الرابية. / النهاية (٢/٢١٦).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (أ)، وفي (ب)، والتلخيص: (يهدره)، وفي المستدرك المخطوط: (يتهدده)، وما أثبته من المستدرك المطبوع، وأغلب مصادر التخريج، ومنها تهذيب اللغة للأزهري (٦/١٩٧ ــ ١٩٨)، حيث فسره بقوله: «أي يسقطه»، وهو الذي رجحه الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (٣/٧٦)، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على مسند الحميدي (١/٤٠)، وكذا هو في مجمع الزوائد (٦/٢٣٤).

(٤) في (أ) و (ب): (الأشعث)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٥) قوله: (أو ابن الأشهب راعي الخيل) ليس في (ب).

١١٤٠ ــ المستدرك (٤/٥٢١): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، (ثنا سفيان)، عن العلاء بن أبي العباس ــ وكان شيعياً ــ، عن أبي الطفيل، عن بكر بن قرواش، سمع سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ يقول: قال رسول الله ــ صلّى الله عليه وآله وسلّم ــ: «شيطان الردهة يحتدره رجل من بجيلة يقال له: الأشهب، أو ابن الأشهب راعي الخيل»، وراعي الخيل علامة في القوم الظلمة».

. . . .

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الحميدي.

والحميدي أخرجه في مسنده (١/٣٩ ـ ٤٠ رقم ٧٤): ثنا سفيان، ثنا العلاء بن أبـي العباس، انه سمع أبا الطفيل يحدث عن بكر بن قرواش، عن سعد بن أبـي وقاص، ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ذا الثدية، فقال: «شيطان الردهة، راعي الجبل، أو راع للجبل، يحتدره رجل من بجيلة، يقال له: الأشهب، أو: ابن الأشهب، علامة في قوم ظلمة».
قال سفيان: فأخبرني عمار الدهني، أنه جاء به رجل متهم، يقال له: الأشهب، أو: ابن الأشهب.

هذا وقد سقط قوله: (ثنا سفيان) من المستدرك، وتلخيصه، المطبوعين، والمخطوطين.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٧٩).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٥/٣٢٢ ـ ٣٢٣ رقم ١٩٧٦٧).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/٣١٥ ـ ٣١٦).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٩٧ ـ ٩٨ و ١١٨ ـ ١١٩ رقم ٧٥٣ و ٧٨٤).

والبزار في مسنده (٢/٣٦١ ـ ٣٦٢ رقم ١٨٥٤).

والعقيلي في الضعفاء (١/١٥١).

وابن عدي في الكامل (٢/٤٦٢).

والأزهري في تهذيب اللغة (٦/١٩٧ ـ ١٩٨).

والبيهقي في الدلائل (٦/٤٣٣ ـ ٤٣٤).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به، ولفظ أحمد مختصر، ولفظ الباقين بنحو سياق الحميدي.

. . . .

= قال العقيلي: «في قصة ذي الثدية (في الأصل: الثديين) أسانيد صحاح، نظير هذا اللفظ، فأما هذا اللفظ، فلا يعرف إلا عن بكر بن قرواش».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/٢٣٤): «رواه أبو يعلى، وأحمد باختصار، والبزار، ورجاله ثقات».

وقال الشيخ أحمد شاكر في الموضع السابق: «إسناده صحيح»، وهذا من تساهله هو والهيثمي ـ رحمهما الله ـ ، وسيأتي بيان علة الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما أبعده من الصحة، وأنكره!».

وفي الميزان (١/٣٤٧) ذكر الحديث، وقال: «الحديث منكر».

وعلة الحديث بكر بن قرواش الكوفي، الراوي للحديث عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ ، فإنه مجهول، روى عنه أبو الطفيل فقط، ووثقه العجلي، وابن حبان، وقال علي بن المديني: لم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن عدي في الكامل، وقال: ما أقل ما له من الروايات، وقال الذهبي: لا يعرف. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (١/١٥١)، والكامل لابن عدي (٢/٤٦٢)، والميزان (١/٣٤٧ رقم ١٢٩١)، وتعجيل المنفعة (ص ٣٩ رقم ٩٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة بكر بن قرواش، والنكارة التي قصدها الذهبي: لأجل تفرد بكر هذا بالحديث.

١١٤١ــ حديث ابن مسعود مرفوعاً:
«خروج الدابة بعد طلوع الشمس. . .» الحديث[١].

قال: أخرجته تعجباً، وفيه عبد الوهاب بن حسين، وهو مجهول[٢].

قلت: ذا موضوع والسلام[٣].

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه على أن للحديث بقية.
(٢) من قوله: (قال: أخرجته) إلى هنا ليس في (ب).
(٣) قوله: (والسلام) ليس في (ب).

١١٤١ ــ المستدرك (٤/٥٢١ ــ ٥٢٢): أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن لهيعة، عن عبدالوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن الحارث، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «خروج الدابة بعد طلوع الشمس من مغربها، فإذا خرجت لطمت إبليس وهو ساجد. ويتمتع المؤمنون في الأرض بعد ذلك أربعين سنة لا يتمنون شيئاً إلا أعطوه، ووجدوه، ولا جور، ولا ظلم، وقد أسلم الأشياء لرب العالمين، طوعاً وكرهاً، حتى ان السبع لا يؤذي دابة، ولا طيراً، ويلد المؤمن، فلا يموت حتى يتم أربعين سنة بعد خروج دابة الأرض، ثم يعود فيهم الموت، فيمكثون كذلك ما شاء الله، ثم يسرع الموت في المؤمنين، فلا يبقى مؤمن، فيقول الكافر: قد كنا مرعوبين من المؤمنين، فلم يبق منهم أحد، وليس تقبل منا توبة، فيتهارجون في الطرق تهارج البهائم، ثم يقوم أحدهم بأمه، وأخته، وابنته، فينكحها وسط الطريق، يقوم عنها واحد، وينزو عليها آخر، لا ينكر، ولا يغير. فأفضلهم يومئذ من يقول: لو تَنَحَّيتُم عن الطريق كان أحسن، فيكونون كذلك، حتى لا يبقى أحد من أولاد النكاح، ويكون أهل الأرض أولاد السفاح، فيمكثون كذلك ما شاء الله، ثم يعقر الله أرحام النساء ثلاثين =

. . . .

= سنة لا تلد امرأة، ولا يكون في الأرض طفل، ويكون كلهم أولاد الزنا، شرار الناس، وعليهم تقوم الساعة».

قال الحاكم: «محمد بن ثابت بن أسلم البناني من أعز البصريين، وأولاد التابعين، إلا أن عبد الوهاب بن الحسين مجهول»، وكان قد قال قبل الحديث: «حديث إسناده خارج عن الكتب الثلاث (يعني: الصحيحين، والمستدرك)، أخرجته تعجباً، إذ هو قريب مما نحن فيه».

دراسة الإسناد:

الحديث صرح الحاكم فيما تقدم من كلامه بأنه إنما أخرج الحديث تعجباً، ولم يصححه، وقال عن عبد الوهاب بن حسين أحد رواة الحديث: «مجهول»، فتعقبه الذهبي بقوله عن الحديث: «ذا موضوع، والسلام» ولم يبين سبب حكمه على الحديث بالوضع.

والحاكم أخرج هذا الحديث من طريق نعيم بن حماد، عن ابن لهيعة، عن عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت البناني: عن أبيه، عن الحارث، عن ابن مسعود.

فالراوي للحديث عن ابن مسعود هو: الحارث الأعور، وتقدم في الحديث (٦٩٥) أنه: ضعيف غال في التشيع.

ومحمد بن ثابت البناني تقدم في الحديث (٩٨٢) أنه: ضعيف.

وعبد الوهاب بن حسين ذكره الحافظ في اللسان (٨٧/٤ رقم ١٦٢)، وذكر كلام الحاكم هنا، وتعقب الذهبي، فهو: مجهول كما قال الحاكم.

وابن لهيعة تقدم في الحديث (٦١٤) أنه: ضعيف، ومدلس من الخامسة، وقد عنعن هنا.

ونعيم بن حماد، تقدم مراراً كثيرة أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

الحكم على الحديث:

الحديث له علل كثيرة كما تقدم، وقد حكم عليه الذهبي بالوضع، والذي يظهر أنه نظر إلى الإسناد والمتن معاً، فحكم عليه بما تقدم، وحكمه ملاق مع وجود هذه العلل المذكورة، والله أعلم.

١١٤٢ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«لن تفنى أمتي حتى يظهر فيهم التمايز، والتمايل، والمقامع»[١]. . . الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: بل فيه سعيد بن سنان متهم[٣].

---

(١) قوله: (التمايز، والتمايل، والمقامع) مفسر في نفس الحديث ـ كما سيأتي ـ.

(٢) من قوله: (حتى يظهر) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: سعيد بن سنان متهم)، وفي التلخيص: (قلت: بل سعيد متهم به)، وما أثبته من (أ).

١١٤٢ ـ المستدرك (٤/٥٢٤): أخبرني محمد بن المؤمل، ثنا الفضيل بن محمد بن المسيب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عثمان بن كثير بن دينار، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة كثير بن مرة، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: «لن تفنى أمتي حتى يظهر فيهم التمايز، والتمايل، والمقاطع»، قلت: يا رسول الله، ما التمايز؟ قال: «التمايز عصبية يحدثها الناس بعدي في الإسلام»، قلت: فما التمايل؟ قال: «تميل القبيلة على القبيلة، فتستحل حرمتها»، قلت: فما المقامع؟ قال: «سير الأمصار بعضها إلى بعض، تختلف أعناقهم في الحرب».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق نعيم بن حماد.

ونعيم أخرجه في الفتن ـ كما في الكنز (١١/٢١٥ رقم ٣١٢٧٧) ـ. =

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سعيد متهم به».

وسعيد هذا هو ابن سنان، وتقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: متروك.

ونعيم: صدوق يخطيء كثيراً كما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف سعيد بن سنان، وضعف نعيم من قبل حفظه.

١١٤٣ــ حديث ابن عمر، قال:

كنت في الحَطِيم[١] مع حذيفة، فذكر حديثاً، ثم قال: لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة... الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه عبد الأعلى بن عامر ضعفه أحمد، وأبو زرعة[٣]، وجَهْضَم بن عبد الله، وهو ثقة[٤]، ومحمد بن سنان كذبه أبو داود[٥].

---

(١) الحَطِيمُ: بمكة، قيل: هو ما بين المقام إلى الباب، وقيل: ما بين الركن، والمقام، وزمزم والحجر، وقيل: ما بين الركن الأسود، والباب، وقيل: هو حجر مكة، مما يلي الميزاب، سمي حطيماً: لأن البيت رُبِّع، وترك محطوماً، وقيل غير ذلك. / انظر معجم البلدان (٢/٢٧٣).

(٢) من قوله: (مع حذيفة) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٥ ــ ٢٦ رقم ١٣٤)، والتهذيب (٦/٩٤ ــ ٩٥ رقم ١٩٧).

(٤) في التلخيص (قلت: بل منكر، فعبد الأعلى ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأما جهضم فثقة).

(٥) من قوله: (فيه عبد الأعلى) إلى هنا ليس في (ب)، وانظر تاريخ بغداد (٥/٣٤٣ ــ ٣٤٦).

١١٤٣ ــ المستدرك (٤/٥٢٨ ــ ٥٢٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا عمرو بن يونس بن القاسم اليمامي، ثنا جهضم بن عبد الله القيسي، عن عبد الأعلى بن عامر، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كنت في الحطيم مع حذيفة، فذكر حديثاً، ثم قال: «لتنقضن عرى الإسلام عروة، عروة، وليكونن أئمة مضلون، وليخرجن على أثر ذلك الدجالون الثلاثة»، =

. . . .

= قلت: يا أبا عبد الله، قد سمعت هذا الذي تقول من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؟ قال: نعم، سمعته، وسمعته يقول: «يخرج الدجال من يهودية أصبهان، عينه اليمنى ممسوحة، والأخرى كأنها زهرة، تشق الشمس شقاً، ويتناول الطير من الجوِّ، له ثلاث صيحات يسمعهن أهل المشرق، وأهل المغرب، ومعه جبلان: جبل من دخان، ونار، وجبل من شجر، وأنهار، ويقول: هذه الجنة، وهذه النار»، وسمعته يقول: «يخرج من قبله كذاب»، قال: قلت: فما الثالث؟ قال: «إنه أكذب الكذابين، إنه يخرج من قبل المشرق يتبعه حشارة العرب، وسفلة الموالي، أولهم مثبور، وآخرهم مثبور، هلاكهم على قدر سلطانهم، عليهم اللعنة من الله دائمة»، قال: قلت: العجب كل العجب! قال: وأعجب من ذلك سيكون، فإذا سمعت به، فالهرب الهرب، قال: قلت: فكيف أصنع بمن خلفت؟ قال: مرهم، فليلحقوا برؤوس الجبال، قال: قلت: فإن لم يتركوا، وذاك؟ قال: مرهم أن يكونوا أحلاساً من أحلاس بيوتهم، قال: قلت: فإن لم يتركوا، وذاك؟ قال: يا ابن عمر، زمان خوف، وهرج، وسلب، قال: فقلت: يا أبا عبد الله، ما لهذا الهرج من فرج؟ قال: بلى، إنه ليس من هرج إلا وله فرج، ولكن، أين ما يبقى لها؟ إنها فتنة يقال لها الجارفة، تأتي على صريح العرب، وصريح الموالي، وذوي الكنوز، وبقية الناس، ثم تنجلي عن أقل من القليل.

تخـــريجــــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/١٩٧ رقم ٣٨٣٦٢)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل منكر، فعبد الأعلى ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأما جهضم فثقة، ومحمد بن سنان كذبه أبو داود». =

. . . .

= أما عبد الأعلى الذي ضعفه أحمد، وأبو زرعة، فهو ابن عامر الثعلبي، تقدم في الحديث (١٠٦٧) أنه: صدوق يهم.

وأما جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل القيسي، مولاهم، اليمامي، فإنه: ثقة، وإنما أخذ عليه في روايته عن المجاهيل، قال ابن معين: ثقة، إلا أن حديثه منكر، يعني ما روى عن المجهولين. وقال أبو حاتم: ثقة، إلا أنه يحدث أحياناً عن المجهولين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الإمام أحمد: كان رجلاً صالحاً، لم يكن به بأس. اهـ. من الجرح والتعديل (٥٣٤/٢ رقم ٢٢١٩)، والتهذيب (١٢٠/٢ ـ ١٢١ رقم ١٩٥).

وأما محمد بن سنان بن يزيد بن الذيال القزاز، فتقدم في الحديث (٥٣١) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف محمد بن سنان، وما قيل عن عبد الأعلى من الوهم.

وأما النكارة التي قصدها الذهبي بقوله: «بل منكر»، فهي تفرد محمد بن سنان هذا، بالحديث، حيث لم أجد من تابعه عليه، والله أعلم.

١١٤٤ـ حديث أبي سعد الخدري[١] مرفوعاً:

«ألا إن كل نبي قد[٢] أنذر أمته الدجال...» الخ[٣].

قلت: فيه[٤] عطية ضعيف.

---

(١) قوله: (الخدري) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قد) ليس في (ب).

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب)، وما أثبته من (أ)، وهو الصواب؛ لأن للحديث بقية.

(٤) قوله: (فيه) ليس في (ب)، والتلخيص، وما أثبته من (أ).

١١٤٤ ـ المستدرك (٤/٥٣٧ ـ ٥٣٩): أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق البغوي العدل ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا محمد بن سابق، ثنا أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن، عن فراس، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، أنه سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ألا كل نبي قد أنذر أمته الدجال، وإنه يومه هذا قد أكل الطعام، وإني عاهد عهداً لم يعهده نبي لأمته قبلي، ألا إن عينه اليمنى ممسوحة الحدقة، جاحظة، فلا تخفى، كأنها نخاعة في جنب حائط، ألا وإن عينه اليسرى كأنها كوكب دُرِّيٌّ، معه مثل الجنة، ومثل النار، فالنار روضة خضراء، والجنة غبراء، ذات دخان، ألا وإن بين يديه رجلين ينذران أهل القرى، كلما دخلا قرية أنذرا أهلها، فإذا خرجا منها دخلها أول أصحاب الدجال، ويدخل القرى كلها، غير مكة والمدينة حرماً عليه، والمؤمنون متفرقون في الأرض، فيجمعهم الله له، فيقول رجل من المؤمنين لأصحابه: لأنطلقن إلى هذا الرجل فلأنظرن أهو الذي أنذرنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أم لا؟ ثم ولَّى فقال له أصحابه: والله لا ندعك تأتيه، ولو أنا نعلم أنه يقتلك إذا أتيته، خلينا سبيلك، ولكنا نخاف أن يفتنك، فأبى عليهم الرجل المؤمن إلا أن يأتيه، فانطلق يمشي حتى أتى مسلحة من مسالحه، فأخذوه فسألوه ما شأنك؟ =

= وما تريد؟ قال لهم: أريد الدجال الكذاب، قالوا: إنك تقول ذلك؟ قال: نعم، فأرسلوا إلى الدجال: إنا قد أخذنا من يقول كذا وكذا، فنقتله أو نرسله إليك؟ قال: أرسلوه إلي، فانطلق به حتى أُتي به الدجال، فلما رآه عرفه لنعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال له الدجال: ما شأنك؟ فقال العبد المؤمن: أنت الدجال الكذاب الذي أنذرناك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال له الدجال: أنت تقول هذا؟ قال: نعم، قال له الدجال: لتطيعني فيما أمرتك، وإلا شققتك شقتين، فنادى العبد المؤمن، فقال: أيها الناس هذا المسيح الكذاب، فمن عصاه فهو في الجنة، ومن أطاعه فهو في النار، فقال له الدجال: والذي أحلف به لتطيعني، أو لأشقنك شقين، فنادى العبد المؤمن، فقال: أيها الناس هذا المسيح الكذاب، فمن عصاه فهو في الجنة، ومن أطاعه فهو في النار، قال: فمد برجله، فوضع حديدته على عجب ذنبه، فشقه شقين، فلما فعل به ذلك، قال الدجال لأوليائه: أرأيتم إن أحييت هذا لكم، ألستم تعلمون أني ربكم؟ قالوا: بلى، قال عطية: فحدثني أبو سعيد الخدري: أن نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: فضرب إحدى شقيه، أو الصعيد عنده، فاستوى قائماً، فلما رآه أولياؤه صدقوه، وأيقنوا أنه ربهم، وأجابوه، واتبعوه، قال الدجال للعبد المؤمن: ألا تؤمن بي؟ قال المؤمن: لأنا الآن أشد فيك بصيرة من قبل، ثم نادى في الناس: ألا إن هذا المسيح الكذاب، فمن أطاعه فهو في النار، ومن عصاه فهو في الجنة، فقال الدجال: والذي أحلف به، لتطيعني أو لأذبحنك، أو لألقينك في النار، فقال له المؤمن: والله لا أطيعك أبداً، فأمر به، فاضجع»، قال: فقال لي أبو سعيد: إن نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ثم جعل صفيحتين من نحاس بين تراقيه، ورقبته»، قال: وقال أبو سعيد: ما كنت أدري ما النحاس قبل يومئذ، فذهب ليذبحه، فلم يستطع، ولم يسلط عليه بعد قتله إياه، قال: فإن نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «فأخذ بيديه ورجليه، فألقاه في الجنة، وهي غبراء ذات دخان، يحسبها النار، فذلك الرجل أقرب أمتي =

. . . .

= مني درجة»، قال: فقال أبو سعيد: ما كان أصحاب محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يحسبون ذلك الرجل إلا عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حتى سلك عمر سبيله، قال: ثم قلت له: فكيف يهلك؟ قال: الله أعلم، قال: فقلت: أخبرت أن عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو يهلكه، فقال: الله أعلم، غير أنه يهلكه الله ومن تبعه، قال: قلت: فمن يكون بعده؟ قال: حدثني نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أنهم يغرسون بعده الغروس ويتخذون من بعده الأموال»، قال: قلت: سبحان الله! أبعد الدجال يغرسون الغروس ويتخذون من بعده الأموال؟! قال: نعم، حدثني بذلك رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ.

قال الحاكم: «هذا أعجب حديث في ذكر الدجال تفرد به عطية بن سعد بن أبي سعيد الخدري ولم يحتج الشيخان بعطية».

تخـريجـه:

الحديث ذكره في الكنز (١٤/٣٠٩ ـ ٣١١ رقم ٣٨٧٨٤)، وعزاه للحاكم فقط.

وقد أخرج الحديث عبد بن حميد في مسنده (ص ١٧١ ـ ١٧٢ رقم ٨٩٥): حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا الحجاج، عن عطية، عن أبي سعيد، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إنه لم يكن نبي إلا وقد أنذر بالدجال أمته...» ثم ذكر الحديث بطوله بمعناه، ولفظ الحاكم أتم.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/٣٣٢ ـ ٣٣٤ رقم ١٠٧٤) بنحو سياق الحاكم، وأخرجه أيضاً مختصراً (٢/٥١٦ رقم ١٣٦٩).

وأخرج ابن ماجه (٢/١٣٥٩ ـ ١٣٦٣ رقم ٤٠٧٧) في الفتن، باب فتنة الدجال، أخرج حديث أبي أمامة الباهلي الذي تقدمت الإشارة إليه، وبيان ما في سنده من إشكال في تخريج الحديث رقم (١١٣٣)، وهو حديث طويل جداً في ذكر الدجال، وبعض الفتن في آخر الزمان، =

وعند ذكر الرجل المؤمن الذي يقتله الدجال، قال أبو الحسن الطنافسي أحد رواة الحديث: فحدثنا المحاربي، ثنا عبيد الله بن الوليد الوصَّافي، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ذلك الرجل أرفع أمتي درجة في الجنة»، قال: قال أبو سعيد: والله ما كنا نرى أن ذلك الرجل إلا عمر بن الخطاب، حتى مضى سبيله.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٧٩) من طريق مجالد، عن أبي الودّاك، عن أبي سعيد، به مختصراً، بلفظ: «إني خاتم ألف نبي، وأكثر ما بعث نبي يتبع، إلا قد حذر أمته الدجال، وإني قد بيَّن لي من أمره ما لم يبيَّن لأحد، وإنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، وعينه ليمنى عوراء جاحظة، ولا تخفى، كأنها نخامة في حائط مجصص، وعينه اليسرى كأنها كوكب درِّي، معه من كل لسان، ومعه صورة الجنة خضراء يجري فيها الماء، وصورة النار سوداء تداخن».

وقد جاء بعض الحديث في صحيح مسلم.

فقد أخرج مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٥٦ ــ ٢٢٥٧ رقم ١١٢ و١١٣) في الفتن، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه، وقتله المؤمن، وإحيائه، من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبي الودَّاك، كلاهما عن أبي سعيد، رفعه، وهذا لفظ أبي الوداك: «يخرج الدجال، فيتوجه قبله رجل من المؤمنين، فتلقاه المسالح، مسالح الدجال، فيقولون له: أين تعمد؟ فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج، قال: فيقولون له: أو ما تؤمن بربِّنا؟ فيقول: ما بربنا خفاء، فيقولون: اقتلوه، فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه؟ قال: فينطلقون به إلى الدجال، فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس، هذا الدجال الذي ذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، قال: فيأمر الدجال به، فيُشَبَّح، فيقول: خذوه وشجُّوه، فيوسع ظهره، وبطنه ضرباً، قال: فيقول: أو ما تؤمن بي؟ قال: فيقول: أنت المسيح الكذاب، قال: فيؤمر به، فيؤشر بالمئشار من مفرقه حتى يُفَرَّق بين رجليه، قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين،

= ثم يقول له: قم فيستوي قائماً، قال: ثم يقول له: أتؤمن بي؟ فيقول: ما ازددت فيك إلا بصيرة، قال: ثم يقول: يا أيها الناس، إنه لا يفعل بعدي بأحد من الناس، قال: فيأخذه الدجال ليذبحه، فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً، فلا يستطيع إليه سبيلاً، قال: فيأخذ بيديه، ورجليه، فيقذف به، فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار، وإنما ألقي في الجنة». قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يصححه، وذكر أن عطية تفرد به، وأن الشيخين لم يحتجا بعطية، وتعقبه الذهبي بقوله: «عطية ضعيف».

وعطية هذا هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٥٨٣) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وقد أخرج مسلم بعض الحديث ـ كما تقدم ـ .

وأخرج الإمام أحمد بعضه من طريق مجالد، عن أبي الوداك.

ومجالد بن سعيد تقدم في الحديث (٦٤٨) أنه: ليس بالقوي.

وشيخ الإمام أحمد في هذه الرواية اسمه: عبد المتعال بن عبد الوهاب الأنصاري، أبو سعيد، وهو مجهول الحال، ذكره الحافظ في تعجيل المنفعة (ص١٧٦ رقم٦٦٩)، وذكر أنه روى عنه ثلاثة، ولم يذكر عنه جرحاً ولا تعديلاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف عطية العوفي، وكثير من لفظه أخرجه مسلم، فهو صحيح لغيره، وبعضه مما لم يخرجه مسلم أخرجه الإمام أحمد في الطريق الأخرى، وهي وإن كانت ضعيفة لضعف مجالد، وجهالة حال شيخ الإمام أحمد، إلا أنها تتقوى بطريق عطية فيكون لفظها حسناً لغيره.

واللفظ الزائد عما في الطريقين اللتين أخرجهما مسلم، والطريق التي أخرجها الإمام أحمد، هذا اللفظ يبقى على ضعفه. والله أعلم.

١١٤٥ ــ حديث أنس مرفوعاً:

«سيدرك[١] رجال[٢] من أمتي عيسى بن مريم، ويشهدون قتال الدجال».

قلت: منكر، وفيه[٣] عباد بن منصور، وهو[٣] ضعيف.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب).

(٢) في المستدرك المخطوط، والتلخيص، وكنز العمال (١٤/٣٣٥): (رجلان)، وهو لا يتفق مع آخر الحديث: (يشهدون)، عدا الكنز، فإن فيه: (ويشهدان)، وما أثبته من (أ).

(٣) قوله: (وفيه) و(وهو) ليس في (ب).

١١٤٥ ــ المستدرك (٤/٥٤٤ ــ ٥٤٥): حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، وأبو محمد بن زياد الدورقي، قالا: ثنا الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا محمد بن حسان الأزرق، ثنا ريحان بن سعيد، ثنا عباد ــ هو ابن منصور ــ، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «سيدرك رجال من أمتي عيسى بن مريم ــ عليهما الصلاة والسلام ــ، ويشهدون قتال الدجال».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق ابن خزيمة.

وابن خزيمة أخرجه ــ كما في الكنز (١٤/٣٣٥ رقم ٣٨٨٥٤) ــ.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٥/٢٠٣ رقم ٢٨٢٠) من طريق ريحان بن سعيد، به مثل لفظ الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «منكر، وعباد ضعيف».

. . . .

= أما عباد هذا فهو ابن منصور، وتقدم في الحديث (٩٣٩) أنه: صدوق تغير بآخره، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

وأما قوله عن الحديث: «منكر»، فلأنه من رواية ريحان بن سعيد، عن عباد، عن أيوب، عن أبي قلابة.

وهذه الرواية تكلم فيها العلماء، وعدوها منكرة.

قال البرديجي: فأما حديث ريحان، عن عباد، عن أيوب، عن أبي قلابة، فهي مناكير. وذكر ابن حبان ريحان هذا في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد. وقال العجلي: ريحان الذي يروي عن عباد منكر الحديث. اهـ. من ثقات ابن حبان (٨/٢٤٥)، والتهذيب (٣/٣٠١ رقم ٥٦٣).

قلت: وريحان بن سعيد بن المثنى، السامي، الناجي، أبو عصمة البصري هذا: صدوق ربما أخطأ ـ كما في التقريب (١/٢٥٥ رقم ١٢٨) ـ، قال عنه ابن معين: ما أرى به بأساً، وقال النسائي، وأبو حاتم: لا بأس به، وزاد أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال البرقاني، عن الدارقطني: ريحان بن سعيد بصري يحتج به، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه، فكأنه لم يرضه، وضعفه ابن قانع. / انظر الجرح والتعديل (٣/٥١٧ رقم ٢٣٣٥)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٠ رقم ١٥١)، والموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عباد، وتدليسه، وضعف رواية ريحان عنه كما سبق، والله أعلم.

١١٤٦ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«أول الآيات خروجاً طلوع الشمس»(١).

قلت: ذا في مسلم.

---

(١) قوله: (طلوع الشمس) ليس في (ب).

١١٤٦ ـ المستدرك (٤/٥٤٧ ـ ٥٤٨): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي، ثنا جعفر بن عون العمري، أنبأ أبو حيان التيمي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، قال: جلس إلى مروان ثلاثة نفر بالمدينة، فسمعوه يحدث عن الآيات: أولها خروج الدجال، فقام النفر من عند مروان، فجلسوا إلى عبد الله بن عمرو، فحدثوه بما قال مروان، فقال عبد الله: لم يقل مروان شيئاً، سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، أو الدابة، أيهما كانت أولاً، فالأخرى على إثرها قريباً»، ثم أنشأ يحدث، قال: وذلك أن الشمس إذا غربت، أتت تحت العرش، فسجدت، واستأذنت في الرجوع، فيؤذن لها، حتى إذا أراد الله أن تطلع من مغربها، أتت تحت العرش، فسجدت، واستأذنت في الرجوع، فلم يرد عليها شيء، قال: ثم تعود تستأذن في الرجوع، فلا يرد عليها شيء، وعلمت أن لو أذن لها لم تدرك المشرق، قال: يا رب ما أبعد المشرق! من لي بالناس؟ حتى إذا كان الليل، أتت فاستأذنت، فقال لها: اطلعي من مكانك»، قال: وكان عبد الله يقرأ الكتب، فقرأ: وذلك: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ (الآية «١٥٨» من سورة الأنعام).

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق أبي حيان التيمي، عن أبي زرعة، عن عبد الله بن عمرو، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا في مسلم».

. . . .

= أقول: وهو كذلك.

فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٦٠ رقم ١١٨) من طريق أبـي حيان التيمي، به نحوه، ولم يذكر بقية الحديث من قوله: «ثم أنشأ يحدث...»الخ، لكن إحدى طرقه أخرجها من طريق أبـي بكر بن أبـي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، عن أبـي حيان، به.

وابن أبـي شيبة أخرج الحديث في مصنفه (١٥/٦٧ ـ ٦٩ رقم ١٩١٣٥): حدثنا محمد بن بشر، حدثني أبو حيان، فذكر الحديث بنحو سياق الحاكم إلا أن في روايته: «قال عبد الله، وكان يقرأ الكتب: وأظن أولها خروجاً: طلوع الشمس من مغربها، وذاك أنها كلما غربت...» الخ، فقدم، وأخر، وزاد العبارة السابقة.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٠١).

وأبـو داود في سننه (٤/٤٩٠ ـ ٤٩١ رقم ٤٣١٠) في الملاحم، باب أمارات الساعة.

وابن ماجه (٢/١٣٥٣ رقم ٤٠٦٩) في الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها.

وابن جرير في تفسيره (٨/٩٨ ـ ٩٩).

وابن مندة في «الإيمان» (٣/٨٩٨ ـ ٨٩٩ رقم ١٠٠٥ و١٠٠٦).

والبغوي في شرح السنَّة (١٥/٩٣ رقم ٤٢٩١).

جميعهم من طريق أبـي حيان، به، ولفظ أحمد، وابن جرير، وأحد لفظي ابن مندة نحو لفظ ابن أبـي شيبة، ولفظ أبـي داود مختصر، وابن ماجه أشد اختصاراً منه، ولفظ ابن مندة الآخر نحو لفظ مسلم، والبغوي أخرجه من طريق مسلم، مختصراً.

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم، كلاهما من طريق أبي حيان التيمي، ورجال إسناد الحاكم إلى أبي حيان هم كالتالي:

الراوي عن أبي حيان هو جعفر بن عون العبدي، وتقدم في الحديث (٧١٧) أنه: ثقة.

ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء العبدي تقدم في الحديث (٧١٧) أيضاً أنه: ثقة عارف.

وشيخ الحاكم الحسن بن يعقوب، أبو الفضل العدل تقدم في الحديث (٩٥١) أنه: شيخ صدوق نبيل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم حسن لذاته، وهو صحيح لغيره بالطرق التي رواها مسلم، وغيره.

١١٤٧ ــ حديث أبي نضرة، قال:

حدث عثمان مثلاً للفتنة: مثل رهط ثلاثة (اصطحبوا)[١] في سفر، فَسَرَوا ليلاً... الخ[٢].

قلت: فيه علي بن عاصم، وهو واه.

---

(١) في (أ): (اصطبخوا) وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) من قوله: (مثل رهط) إلى هنا ليس في (ب).

١١٤٧ ــ المستدرك (٥٤٩/٤ ــ ٥٥٠): حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الفقيه ببغداد، ثنا أحمد بن حيان بن ملاعب، ثنا علي بن عاصم، ثنا الجريري، عن أبي نضرة، قال: حدث عثمان ــ رضي الله عنه ــ مثلاً للفتنة، فقال: إنما مثل الفتنة مثل رهط ثلاثة اصطحبوا في سفر، فساروا ليلاً، فاجتمعوا إلى مفرق ثلاثة، فقال أحدهم: يمنة، فأخذ يمنة، فضل الطريق، وقال الآخر: يسرة، فأخذ يسرة، فضل الطريق، وقال الثالث: ألزم مكاني حتى أصبح، فآخذ الطريق.

قال علي بن عاصم: وحدثني عوف، عن أبي المنهال، عن أبي العالية، قال: كنا نتحدث: أنه سيأتي على الناس زمان خير أهله من يرى الحق قريباً، فيجانب الفتن.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «علي واه».

وعلي هذا هو ابن عاصم بن صهيب الواسطي، وتقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق يخطىء.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي من قبل حفظه.

١١٤٨ـ حديث (عمر)(١):

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق (منصورين)(٢) حتى يأتي أمر الله . . .» الخ(٣).

قلت: (على شرط البخاري ومسلم)(٤).

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن عمر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتؤيده مصادر التخريج الآتية.

(٢) في (أ) و(ب): (منصورون)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٤) في (أ): (قلت: أخرجه البخاري ومسلم).

وفي المستدرك المطبوع، قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وما أثبته من (ب)؛ لكونه الموافق لعبارة الحاكم، وبيانه كما يلي: الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، كذا في المستدرك المخطوط، والتلخيص المطبوع، والمخطوط، لكن آخر الحديث عبارته كالآتي: «صدق نبي الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا كان ذلك كالذي قلت»، فآخر كلمة في متن الحديث: (قلت)، وبعدها قال الذهبي على عادته: (خ م)، فالتبس الأمر على ابن الملقن، وظنه تعقيباً من الذهبي، فأورد الحديث هكذا، وإلا فالصواب أن الحديث من الأحاديث التي وافق الذهبي الحاكم في الحكم عليها، ولم يخرج أحد من الشيخين الحديث من طريق عمر ـ رضي الله عنه ـ.

١١٤٨ ـ المستدرك (٤/٥٥٠): أخبرني أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، أنبا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا (عبيد الله) بن عمر بن ميسرة، ثنا =

. . . .

= معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي الأسود الديلي، قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة الأشعري إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، فلقينا عبد الله بن عمرو، فقال: يوشك أن لا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتيل، أو أسير يحكم في دمه، فقال زرعة: أيظهر المشركون على الإسلام؟ فقال: ممن أنت؟ قال: من بني عامر بن صعصعة، فقال: لا تقوم الساعة حتى تدافع نساء بني عامر على ذي الخلصة ـ وثن كان يسمى في الجاهلية ـ. قال: فذكرنا لعمر بن الخطاب قول عبد الله بن عمرو، فقال عمر ـ ثلاث مرار ـ: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول، فخطب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يوم الجمعة، فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين حتى يأتي أمر الله»، قال: فذكرنا قول عمر لعبد الله بن عمرو، فقال: صدق نبي الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إذا كان ذلك كالذي قلت.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

تخريجه:

الحديث له عن عمر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● الأولى: يرويها أبو الأسود الديلي، وهي طريق الحاكم هذه.

● الثانية: يرويها سليمان بن الربيع العدوي، وكان قد أخرجها الحاكم (٤/٤٤٩): حدثني محمد بن صالح بن هانيء، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا أبو الوليد، ثنا همام، عن قتادة، عن ابن بريدة، عن سليمان بن الربيع، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي. =

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٩): حدثنا همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع العدوي، قال: لقينا عمر، فقلنا له: إن عبد الله بن عمرو حدثنا بكذا، وكذا، فقال عمر: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول ــ قالها ثلاثاً ــ، ثم نودي بالصلاة جامعة، فاجتمع إليه الناس، فخطبهم عمر، فقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتي أمر الله عز وجل».

وأخرجه البخاري في تاريخه (٤/١٢) من طريق همام، به.

ومن طريق الطيالسي أخرجه الدارمي في سننه (٢/١٣٣ رقم ٢٤٣٨) في الجهاد، باب: لا يزال طائفة من هذه الأمة يقاتلون على الحق، واقتصر على ذكر المرفوع فقط، بنحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٧/٢٨٨)، وقال: «رواه الطبراني في الصغير، والكبير، ورجال الكبير رجال الصحيح».

أقول: ولم أجده في مسند عمر من الكبير المطبوع، ولا في الصغير.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم هنا على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

أبو الأسود الدِّيلي تقدم في الحديث (٥٧١) أنه ثقة فاضل مخضرم، روى له الجماعة.

وقتادة بن دعامة السدوسي تقدم في الحديث (٧٢٩) أنه ثقة ثبت من رجال الجماعة، لكنه مدلس من الثالثة، وقد عنعن هنا.

وهشام بن أبي عبد الله سَنْبَر ــ على وزن جعفر ــ، أبو بكر الدستوائي: ثقة ثبت، من رجال الجماعة، ورمي بالقدر ــ كما في التقريب (٢/٣١٩ رقم ٨٩) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٩/٥٩ رقم ٢٤٠)، والتهذيب (١١/٤٣ ــ ٤٥ رقم ٨٥).

. . . .

=

وابنه معاذ صدوق، ربما وهم، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢٥٧/٢ رقم ١٢١١) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته، ووثقه ابن قانع، وابن معين في رواية، وفي رواية عنه قال: صدوق، وليس بحجة، وقال ابن عدي: ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه: صدوق. اهـ. من الكامل لابن عدي (٢٤٢٦/٦ ـ ٢٤٢٧)، والتهذيب (١٩٦/١٠ ـ ١٩٧ رقم ٣٦٨).

وعبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ثقة ثبت من رجال الشيخين ومن شيوخهما ـ كما في التقريب (٥٣٧/١ رقم ١٤٨٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣٢٧/٥ رقم ١٥٤٧)، والتهذيب (٤٠/٧ ـ ٤١ رقم ٧٢).

وقد تصحف اسم عبيد الله هذا في المستدرك المطبوع والمخطوط إلى: عبد الله.

وأما صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الحافظ، المعروف بـ: صالح جزرة، فإنه: ثقة إمام حافظ حجة. / انظر تاريخ بغداد (٣٢٢/٩ رقم ٤٨٦٢)، والسير (٢٣/١٤ رقم ١٢).

وأما شيخ الحاكم أبو نصر أحمد بن سهل بن حمدويه الفقيه فلم أجد له ترجمة، ولا أظنه الذي ترجم له الذهبي في السير (٤٤٥/١٦)، لأن كنيته: أبو حامد، وترجم الصفدي في الوافي، (٤٠٨/٦) لآخر اسمه: أحمد بن سهل الهمداني، أبو نصر، لكن ليس هو شيخ الحاكم، ذاك شاعر، لم يذكر عنه ما يدل على أنه ممن تلقى علم الحديث، بخلاف شيخ الحاكم، فإن رواية الحاكم عنه في المستدرك بلغت تسعة وستين ـ كما في فهرس الشيخ الميرة (ص ٩٤) ـ.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطيالسي، ففي سندها قتادة، وتقدم قبل قليل أنه: ثقة مدلس من الثالثة، وقد عنعن.

وفي سندها أيضاً الراوي للحديث عن عمر، واسمه: سليمان بن الربيع العدوي، وهو مجهول؛ ذكره البخاري في تاريخه (١٢/٤ رقم ١٧٩٧)، =

وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (٤/١١٧ رقم ٥٠٧)، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤/٣٠٩)، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى عبد الله بن بريدة.

وللحديث علتان أيضاً بالإضافة لما سبق، قال البخاري في الموضع السابق: «لا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم رجاله رجال الشيخين إلى طبقة شيوخهما، لكن الحديث ضعيف من هذه الطريق لعنعنة قتادة، وما قيل عن معاذ بن هشام من الوهم، وعدم معرفة حال شيخ الحاكم.

والطريق الأخرى أيضاً ضعيفة لجهالة سليمان بن الربيع، وعنعنة قتادة، وما ذكره البخاري من عدم معرفة سماع قتادة من ابن بريدة، وسماع ابن بريدة من سليمان.

لكن الحديث ثبت في الصحيحين من غير هذه الطريق.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٦/٦٣٢ رقم ٣٦٤٠) في المناقب، باب منه.

و (١٣/٢٩٣ رقم ٧٣١٢) في الاعتصام، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».

و (١٣/٤٤٢ رقم ٧٤٥٩) في التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿إنما قولنا لشيءٍ إذا أردناه...﴾.

ومسلم (٣/١٥٢٣ رقم ١٧١) في الإمارة، باب قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لا تزال...».

كلاهما من حديث المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله، وهم ظاهرون»، وهذا أحد ألفاظ البخاري.

وللحديث طرق أخرى عن عدة من الصحابة، في صحيح البخاري بعضها، وأكثرها في الموضع السابق من صحيح مسلم.

١١٤٩ـ حديث إسحاق بن عبد الله (أن)[١] عوف بن مالك الأشجعي:

أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في فتح (له)[٢]، فسلم عليه . . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) في (أ) و(ب): (ابن)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (ملة).

١١٤٩ ـ المستدرك (٤/٥٥١ ـ ٥٥٢): أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، حدثني أبـي، ثنا أبو الطاهر، وأبو الربيـع المصريان، قالا: ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن شريح، عن ربيعة بن سيف المعافري، عن إسحاق بن عبد الله، أن عوف بن مالك الأشجعي أتى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في فتح له، فسلم عليه، ثم قال: هنيئاً لك يا رسول الله، قد أعز الله نصرك، وأظهر دينك، وضعت الحرب أوزارها بجرانها، قال: ورسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في قبة من أدم، فقال: «ادخل يا عوف»، فقال: أدخل كلي أو بعضي؟ فقال: «ادخل كلك»، فقال: «إن الحرب لن تضع أوزارها حتى تكون ست، أولهن: موتي»، فبكى عوف، قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «قل: إحدى، والثانية: فتح بيت المقدس، والثالثة: فتنة تكون في الناس كقعاص الغنم، والرابعة: فتنة تكون فـي الناس لا يبقى أهل بيت إلا دخل عليهم نصيباً منها، والخامسة: يولد في بني الأصفر غلام من أولاد الملوك، يشب في اليوم كما يشب الصبـي في الجمعة، ويشب في الجمعة كما يشب الصبـي في الشهر، ويشب في الشهر كما يشب الصبـي في السنة، فلما بلغ اثنتي عشرة سنة ملكوه عليهم، فقام بين أظهرهم، فقال: إلى متى يغلبنا هؤلاء القوم على مكارم أرضنا؟ إني رأيت أن أسير =

إليهم، حتى أخرجهم منها، فقام الخطباء، فحسنوا له رأيه، فبعث في الجزائر، والبرية بصنعة السفن، ثم حمل فيها المقاتلة، حتى ينزل بين أنطاكية، والعريش».

قال ابن شريح: فسمعت من يقول: إنهم اثنا عشر غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً، فيجتمع المسلمون إلى صاحبهم ببيت المقدس، وأجمعوا في رأيهم أن يسيروا إلى مدينة الرسول ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حتى يكون مسالحهم بالسرح، وخيبر، قال ابن أبي جعفر: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يخرجوا أمتي من منابت الشيح»، قال: وقال: الحارث بن يزيد: إنهم سيقيموا فيها هنالك، فيفر منهم الثلث، ويقتل منهم الثلث، فيهزمهم الله عز وجل بالثلث الصابر، وقال خالد بن يزيد: يومئذ يضرب الله بسيفه، ويطعن برمحه، ويتبعه المسلمون حتى يبلغوا المضيق الذي عند القسطنطينية، فيجدونه قد يبس ماؤه، فيجيزون إلى المدينة حتى ينزلوا بها، فيهدم الله جدرانهم بالتكبير، ثم يدخلونها، فيقتسمون أموالهم بالأترسة، وقال أبو قبيل المعافري: فبينما هم على ذلك، إذ جاءهم راكب، فقال: أنتم ها هنا، والدجال قد خالفكم في أهليكم؟، وإنما كانت كذبة، فمن سمع العلماء في ذلك أقام على ما أصابه، وأما غيرهم، فانفضوا، ويكون المسلمون يبنون المساجد في القسطنطنية، ويغزون وراء ذلك، حتى يخرج الدجال، السادسة.

تخـــريجـــه:

الحديث لم أجد من أخرجه من طريق إسحاق، ولا بهذا السياق، وقد ذكره في الكنز (١٤/٥٦٠ ـ ٥٦٢ رقم ٣٩٦٠٠) ـ، وعزاه للحاكم فقط.

لكن جاء الحديث من طرق أخرى عن عوف، بسياق آخر.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (٩/٢٧٧ رقم ٣١٧٦) في الجزية، باب ما يُحذر من الغدر، من طريق بسر بن عبيد الله، أنه سمع أبا إدريس، قال: سمعت عوف بن مالك، قال: أتيت النبي ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ في غزوة تبوك، وهو في قبة من أدَم، فقال: «أعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتانٌ يأخذ فيكم كقعاص الغنم، ثم استفاضة المال، حتى يعطى الرجل مائة دينار، فيظل ساخطاً، ثم فتنة، لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم، وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً».

قوله: «كقعاص الغنم»، القُعاص: داء يأخذ الغنم، لا يُلبثها أن تموت. / النهاية (٤/٨٨).

ومن طريق بسر أخرجه:

أبو داود في سننه (٥/٢٧١ ــ ٢٧٢ رقم ٥٠٠٠) في الأدب، باب ما جاء في المزاح.

وابن ماجه (٢/١٣٤١ ــ ١٣٤٢ و١٣٧١ رقم ٤٠٤٢ و٤٠٩٥) في الفتن، باب أشراط الساعة، وباب الملاحم.

والطبراني في الكبير (١٨/٤٠ ــ ٤١ رقم ٧٠).

ومن طريقه الضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» (ص ٦٩ ــ ٧٠ رقم ٤١).

وأخرجه ابن مندة في «الإيمان» (٣/٨٩٣ رقم ٩٩٨).

جميعهم، به نحو سياق البخاري، عدا لفظ أبي داود، فمختصر، وكذا أحد لفظي ابن ماجه.

وقد رواه عن عوف جماعة آخرون، بنحو سياق البخاري، منهم:

هشام بن يوسف عند الإمام أحمد في المسند (٦/٢٢).

وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عند أحمد أيضاً (٦/٢٤).

وعند الطبراني (١٨/٥٤ ــ ٥٥ رقم ٩٨).

وعند بحشل في تاريخ واسط (ص ٥٢ ــ ٥٣).

وجبير بن نفير عند أحمد أيضاً (٦/٢٥).

. . . .

=
وعند الطبراني (١٨/ ٤١ ـ ٤٢ رقم ٧١ و ٧٢).
وعند ابن مندة (٣/ ٨٩٣ ـ ٨٩٤ و ٨٩٤ ـ ٨٩٥ رقم ٩٩٩ و ١٠٠٠).
ومحمد بن أبي محمد عند أحمد أيضاً (٦/ ٢٧).
وعند الطبراني (١٨/ ٨٠ ـ ٨١ رقم ١٥٠).
وضمرة بن حبيب، وعبد الله بن الديلم، وعلي العقيلي عند الطبراني (١٨/ ٦٤ و ٦٦ و ٧٩ رقم ١١٩ و ١٢٢ و ١٤٨).
هذا ولم يذكر البخاري في روايته قصة دخول عوف على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقوله: أدخل بعضي، أو كلي، وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «بل كلك»، وقد ذكرها معظم الرواة السابقين.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به: بين إسحاق بن عبد الله، وعوف بن مالك، لكن إسحاق بن عبد الله هذا لم أستطع تمييزه عن سواه؛ لأن في طبقته رواة كثيرين من اسمه: إسحاق بن عبد الله، منهم:
إسحاق بن عبد الله بن جعفر الهاشمي، وإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق بن عبد الله المدني، مولى زائدة. / انظر التقريب (١/ ٥٨ ـ ٥٩).
ولم أجد في ترجمة أحد من هؤلاء أنه أرسل عن عوف، أو أنه روى عنه ربيعة بن سيف المعافري، ولم أجد في ترجمة ربيعة في تهذيب الكمال (١/ ٤٠٧) أنه روى عن أحد اسمه: إسحاق بن عبد الله.
والحديث جاء من طريق أخرى بالسياق المتقدم ذكره، وتقدم أن البخاري أخرجه من إحدى تلك الطرق.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف بإسناد الحاكم للانقطاع الذي ذكره الذهبي، وأصل الحديث أخرجه البخاري، وتقدم سياق متنه.

١١٥٠ ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«المهدي منا أهل البيت...» الحديث[١].

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه[٢] عمران القطان، وهو[٢] ضعيف، ولم يخرج له مسلم.

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه)، و(وهو) ليس في (ب).

١١٥٠ ـ المستدرك (٤/٥٥٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، ثنا عمران القطان، ثنا قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «المهدي منا أهل البيت، أشم الأنف، أقنى، أجلى، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يعيش هكذا»، وبسط يساره، وأصبعين من يمينه المسبحة، والإبهام، وعقد ثلاثة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤/٤٧٤ ـ ٤٧٥ رقم ٤٢٨٥) في المهدي، من طريق عمران، به، بلفظ: «المهدي مني، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً، وظلماً، ويملك سبع سنين».

وأخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٣٥) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عطاء بن عجلان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يقوم في آخر الزمان رجل من عترتي، حسن الوجه، أجلى الجبين، أقنى الأنف، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك كذا وكذا».

. . . .

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن، وأبو نعيم في «صفة المهدي»، والبيهقي في «البعث والنشور» ــ كما في «عقد الدر للسلمي» (ص ٩٩ ــ ١٠٠)، و«العرف الوردي» للسيوطي (٢/٥٨ الحاوي) ــ.

وعزاه السلمي أيضاً للنسائي، ولعله في الكبرى، مع أني لم أجد في مظانه من تحفة الأشراف.

وأصل الحديث في صحيح مسلم (٤/٢٢٣٥ رقم ٦٨ و ٦٩) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل...، من طريق سعيد بن يزيد، وداود بن أبي هند، كلاهما عن أبي نضرة، به، ولفظ حديث سعد: «من خلفائكم خليفة يحثو المال حثياً، لا يعده عدداً».

ولفظ حديث داود: «يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال، ولا يعده».

ومن طريق سعيد أخرجه:

الإمام أحمد في المسند (٣/٤٨ ــ ٤٩ و ٦٠).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٤٧٠ رقم ١٢٩٤).

ومن طريق داود أخرجه:

الإمام أحمد أيضاً (٣/٥ و ٣٨).

وأبو يعلى (٢/٤٢١ رقم ١٢١٩).

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣/٩٦) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، به بلفظ: «ليبعثنّ الله عز وجل في هذه الأمة خليفة يحثي المال حثياً، ولا يعده عداً».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عمران ضعيف، ولم يخرج له مسلم».

وهو عمران بن دَاوَر ــ بفتح الواو، بعدها راء ــ، أبو العوام القطان، =

. . . .

= البصري، وهو صدوق يهم، قاله البخاري، وقال الإمام أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، ووثقه عفان، والعجلي، وابن شاهين، وابن حبان، وقال الساجي: صدوق، وقال أبو داود: ما سمعت إلا خيراً، وقال مرة: ضعيف، وفسَّر ذلك بأنه أفتى فتوى شديدة بسفك الدم، أقول: وليس ذلك بقادح، وقد ردَّ الحافظ ابن حجر قول من وصفه بأنه كان حرورياً يرى السيف على أهل القبلة، وضعفه النسائي أيضاً، وقال ابن معين، ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بشيء، لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وقال الفلّاس: كان ابن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدِّث عنه، وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. اهـ.

من الكامل (١٧٤٢/٥ ـ ١٧٤٣)، والتقريب (٨٣/٢ رقم ٧٢٤)، والتهذيب (١٣٠/٨ ـ ١٣٢ رقم ٢٢٥)، ولم يرو له مسلم كما يتضح من التقريب، والتهذيب.

وفي الإسناد قتادة، وقد عنعن، وتقدم في الحديث (٧٢٩) أنه ثقة مدلس من الثالثة.

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها بحشل في تاريخ واسط، ففي سندها عطاء بن عجلان الحنفي وتقدم في الحديث (١٠٢٧) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس قتادة، وما تقدم عن حال عمران القطان، والطريق الأخرى ضعيفة جداً لشدة ضعف عطاء بن عجلان.

وتقدم أن أصل الحديث في صحيح مسلم بسياق آخر، وأما هذا السياق، فصح عن أبي سعيد من طريق أخرى يرويها عنه أبو الصديق الناجي، وهي الآتية.

١١٥١ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«تملأ الأرض جوراً، فيخرج من عترتي[١] . . .» الحديث.

قلت: خرجه مسلم[٢].

---

(١) في (ب): (رجل من أمتي).

(٢) قوله: (قلت: خرجه مسلم) كذا في (أ)، وفي (ب): (قلت: م)، وهي محتملة لموافقة ما في (أ)، ولـ: (على شرط مسلم)، وأما التلخيص المطبوع، والمخطوط، فإنه ذكر الحديث فيه، وسكت عنه، وفي المستدرك: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه).

وقوله: (خرجه مسلم) ليس بصحيح، فإن مسلماً لم يخرج الحديث.

١١٥١ ـ المستدرك (٤/٥٥٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا حماد بن سلمة، عن مطر، وأبي هارون، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «تملأ الأرض جوراً، وظلماً، فيخرج رجل من عترتي، فيملك سبعاً، أو تسعاً، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً». اهـ. وفي المستدرك المطبوع لم يذكر متن الحديث بتمامه، وفي سنده شيء من التصحيف، فأثبت الصواب من المخطوط.

تخـريجـه:

الحديث يرويه أبو الصديق الناجي، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ.

وله عن أبي الصديق تسع طرق:

● الطريق الأولى، والثانية: يرويها مطر الوراق، وأبو هارون العبدي، كلاهما عن أبي الصديق، به، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٧٠) من طريق الحسن بن موسى، عن

. . . .

= حماد بن سلمة، عن مطر، وأبـي هارون، به مثله، ولم يذكر قوله: «كما ملئت جوراً وظلماً».

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣/١٧) من طريق شيبان أبـي معاوية.

وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٦٧ رقم ١١٢٨) من طريق عدي بن أبـي عمارة.

كلاهما عن مطر، به، بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي أجلى، أقنى، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت قبله ظلماً، يكون سبع سنين»، وهذا لفظ أحمد، ولفظ أبـي يعلى نحوه.

● الطريق الثالثة: يرويها مطرف المعلى، عن أبـي الصديق.

أخرجه الإمام أحمد (٣/٢٨): ثنا عبد الصمد، ثنا حماد بن سلمة، أنا مطرف المعلى، به، بمثله، ولم يذكر أيضاً قوله: «ملئت...».

● الطريق الرابعة: يرويها عوف الأعرابـي، عن أبـي الصديق.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٦).

وأبو يعلى في مسنده (٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥ رقم ٩٨٧).

كلاهما من طريق عوف، عن أبـي الصديق، به نحوه.

● الطريق الخامسة: يرويها زيد العمي، عن أبـي الصديق.

أخرجه الحاكم عقب هذا الحديث.

وأحمد في المسند (٣/٢١ ـ ٢٢ و٢٦ ـ ٢٧).

والترمذي في سننه (٦/٤٨٧ رقم ٢٣٣٣) في الفتن، باب ما جاء في المهدي.

وابن ماجه (٢/١٣٦٦ ـ ١٣٦٧ رقم ٤٠٨٣) في الفتن، باب خروج المهدي. =

جميعهم من طريق زيد، به، وأحد لفظي أحمد: «يكون في أمتي المهدي، فإن طال عمره، أو قصر عمره عاش سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وتخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها».

وأما لفظ الحاكم، فقال فيه: «يكون في أمتي المهدي، إن قصر فسبع، وإلا فتسع، تنعم أمتي فيه نعمة لم ينعموا مثلها قط، تؤتي الأرض أكلها، ولا تدخر عنهم شيئاً، والمال يومئذ كدوس، يقوم الرجل، فيقول: يا مهدي أعطني، فيقول: خذ».

ولفظ ابن ماجه مثل لفظ الحاكم، ولفظ أحمد الآخر، ولفظ الترمذي نحو لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه، عن أبي سعيد، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

● الطريق السادسة: يرويها العلاء بن بشير، عن أبي الصديق، به بلفظ: «أبشركم بالمهدي، يبعث في أمتي على اختلاف من الناس، وزلازل، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، يرضى عنه ساكن السماء، وساكن الأرض، يقسم المال صحاحاً»، فقال له رجل: ما صحاحاً؟ قال: «بالسوية بين الناس ـ قال: ـ ويملأ الله قلوب أمة محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غنى، ويسعهم عدله، حتى يأمر منادياً، فينادي، فيقول: من له في مالٍ حاجة؟ فما يقوم من الناس إلا رجل، فيقول: ائت السادن ـ يعني الخازن ـ، فقل له: إن المهدي يأمرك أن تعطيني مالاً، فيقول له: احث، حتى إذا جعله في حجره، وأبرزه، ندم، فيقول: كنت أجشع أمة محمد نفساً، أو عجز عني ما وسعهم؟! قال: فيرده، فلا يقبل منه، فيقال له: إنا لا نأخذ شيئاً أعطيناه، فيكون كذلك سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين، ثم لا خير من العيش بعده، أو قال: ثم لا خير في الحياة بعده».

. . . .

= أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٧ و٥٢) من طريق المعلى بن زياد المعولي، عن العلاء بن بشير، به.

● الطريق السابعة: يرويها معاوية بن قرة، عن أبي الصديق، به بلفظ: «ينزل بأمتي في آخر الزمان بلاء شديد من سلطانهم، لم يسمع بلاء أشد منه، حتى تضيق عنهم الأرض الرحبة، حتى تملأ الأرض جوراً وظلماً، لا يجد المؤمن ملجأً يلتجي إليه من الظلم، فيبعث الله عز وجل رجلاً من عترتي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، يرضى عنه ساكن السماء، وساكن الأرض، لا تدخر الأرض من بذرها شيئاً إلا أخرجته، ولا السماء من قطرها شيئاً إلا صبه الله عليهم مدراراً، يعيش فيهم سبع سنين، أو ثمان، أو تسع، تتمنى الأحياء الأموات مما صنع الله عز وجل بأهل الأرض من خير».

أخرجه الحاكم (٤/٤٦٥).

وعبد الرازق في جامع معمر الملحق بمصنفه (١١/٣٧١ ـ ٣٧٢ رقم ٢٠٧٧٠).

أما الحاكم فمن طريق عمر بن عبيد الله العدوي، وأما عبد الرزاق فمن طريق أبي هارون، كلاهما عن معاوية بن قرة، به، واللفظ للحاكم، ولفظ عبد الرزاق نحوه، قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «سنده مظلم»، وهو من الأحاديث التي فات ابن الملقن إيرادها.

● الطريق الثامنة: يرويها سليمان بن عبيد، عن أبي الصديق، به بلفظ: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً، أو ثمانياً ـ يعني: حججاً ـ».

أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. =

● الطريق التاسعة: يرويها أبو واصل، عن أبي الصديق عن الحسن بن يزيد السعدي أحد بني بهدلة، عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «يخرج رجل من أمتي يقول بسنَّتي، ينزل الله عزوجل له القطر من السماء، وتخرج له الأرض من بركتها، تملأ الأرض منه قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يعمل على هذه الأمة سبع سنين، وينزل بيت المقدس».

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٤٧ رقم ١٠٧٩).

ومن طريقه الضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» (ص ٧٢ رقم ٤٤).

قال الطبراني عقبه: «روى هذا الحديث جماعة عن أبي الصدّيق، فلم يُدخل أحد ممن رواه بينه وبين أبي سعيد أحداً، إلا أبو واصل».

وقال الهيثمي في المجمع (٧/٣١٧): «فيه من لم أعرفهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي، وفي نسخة ابن الملقن: «خرَّجه مسلم».

أقول: ولم يخرجه مسلم.

وأما الحديث بسند الحاكم هذا، فيرويه مطر الوراق، وأبو هارون العبدي، كلاهما عن أبي الصديق الناجي.

أما أبو هارون العبدي، فاسمه. عمارة بن جوين، وتقدم في الحديث (١٠٢٩) أنه: شيعي كذاب.

وأما مطر الوراق، فتقدم في الحديث (٨٧٨) أنه: صدوق كثير الخطأ.

وقد جاء الحديث من طرق أخرى غير طريق مطر هذه، ومنها: الطريق الرابعة التي يرويها عوف الأعرابي.

. . . .

= وعوف تقدم في الحديث (٩٦٢) أنه: ثقة رمي بالقدر والتشيع.

ورواه عن عوف اثنان:

١ ــ محمد بن جعفر غندر، وهو ثقة تقدم ذلك في الحديث (٦٦٧)، وعن غندر هذا رواه الإمام أحمد في المسند.

٢ ــ الراوي عن عوف عند أبي يعلى، هو يحيى بن سعيد القطان، تقدم في الحديث (٩١١) أنه: ثقة متقن حافظ، إمام قدوة.

وعن يحيى رواه زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، وهو ثقة ثبت من شيوخ البخاري ومسلم، وروى عنه مسلم أكثر من ألف حديث ــ كما في التقريب (١/٢٦٤ رقم ٧٣) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٥٩١ رقم ٢٦٨٠)، والتهذيب (٣/٣٤٢ ــ ٣٤٤ رقم ٦٣٧).

وعن زهير رواه أبو يعلى.

وأما الراوي للحديث عن أبي سعيد، فهو أبو الصديق الناجي، واسمه بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس، وهو ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/١٠٦ رقم ١٢٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٣٩٠ رقم ١٥١٨)، والتهذيب (١/٤٨٦ رقم ٨٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف مطر الوراق من قبل حفظه، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى، ومنها الطريق الرابعة التي رواها أحمد، وأبو يعلى، وسندها صحيح كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

كتاب الأهْوال

١١٥٢ ـ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«إن طَرْف صاحب الصُّور مذ وكل به مستعدّ ينظر نحو العرش، مخافة أن يؤمر قبل أن يرتدَّ إليه طرفه، كأن عينيه كوكبان دُرِّيان»(١).

قال: صحيح.

قلت: على شرط مسلم(٢).

---

(١) من قوله: (مذ وكل به) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ) قال: (على شرط مسلم والنسائي).

١١٥٢ ـ المستدرك (٤/٥٥٨ ـ ٥٥٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن هشام بن ملاس النمري، ثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، ثنا يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في الأهوال ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٣) ـ، من طريق مروان بن معاوية، وعبد الواحد بن زياد، كلاهما عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، به نحوه. وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في الفتح (١١/٣٦٨) وحسن إسناده من طريق الحاكم.

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: «على شرط مسلم».

وفي سنده مروان بن معاوية الفزاري وتقدم في الحديث (٩٦٠) أنه ثقة حافظ من رجال الجماعة، إلا أنه مدلس من الثالثة، ويدلس أيضاً تدليس الشيوخ، وقد عنعن هنا، وليس هو من شيوخ مسلم.

وأما الذي في طبقة شيوخ مسلم، فهو الراوي عن مروان هذا، واسمه: محمد بن هشام بن ملاس النمري، الدمشقي، أبوجعفر، وهو صدوق ـ كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٨ رقم ٥١٩)، لكنه ليس من رجال الكتب الستة، فضلاً عن أن يكون مسلم قد روى عنه.

ولم ينفرد مروان بن معاوية بالحديث عن عبيد الله بن عبد الله الأصم، بل تابعه عند ابن أبي الدنيا: عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم، وهو ثقة من رجال الجماعة، إلا في حديثه عن الأعمش، ففيه مقال، وليس هذا الحديث من روايته عن الأعمش. / التقريب (٥٢٦/١ رقم ١٣٨٣)، والجرح والتعديل (٢٠/٦ ـ ٢١ رقم ١٠٨)، والتهذيب (٤٣٤/٦ ـ ٤٣٥ رقم ٩١٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لتدليس مروان الفزاري، وليس هو على شرط مسلم على مراد الذهبي؛ لأن مروان ليس من شيوخ مسلم، فبينه وبينه واسطة، والراوي عنه هنا محمد بن هشام بن ملاس، ولم يخرج له مسلم، ولم ينفرد مروان بالحديث كما سبق، بل تابعه عبد الواحد بن زياد، وتقدم أنه: ثقة، لكن شيخ ابن أبي الدنيا هنا اسمه عبد الله بن جرير، ولم أعرفه، وذكر الذهبي في الميزان (٤٠٠/٢): عبد الله بن جرير الذي يروي عن ابن نمير، وهو في طبقة شيخ ابن أبي الدنيا، فلست أدري، أهو هو، أم لا؟

فإذا لم يتبين من حال هذا الشيخ ما يمنع من الاعتبار بروايته، فالحديث يكون حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين، والله أعلم.

١١٥٣ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«كيف أنعم، وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى سمعه؟ قالوا: وكيف نقول يا رسول الله؟ قال: قولوا حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا»[1].

قلت: فيه عطية وهو ضعيف[2].

---

(١) من قوله: (قد التقم) إلى هنا ليس في (ب).
(٢) في (ب): (قلت: عطية ضعيف).

١١٥٣ ـ المستدرك (٤/٥٥٩)، هذا الحديث سقط من سنده في المستدرك المطبوع بعض رجال الإسناد، وأشار لذلك المحقق في الهامش، وأثْبَتُّ السقط من المخطوط.

قال الحاكم: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد القرشي بالكوفة، ثنا الحسين بن علي العامري، ثنا أسباط بن محمد القرشي، ثنا مطرف بن طريف الحارثي، عن عطية، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله عز وجل:

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ (الآية «١٠١» من سورة المؤمنين)،

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «كيف أنعم، وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر؟» قال أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: كيف نقول يا رسول الله؟ قال: «قولوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا».

وقد سقط من المطبوع أيضاً كلام الحاكم عن هذا الحديث، وحديث آخر أورده الحاكم عقبه وها أنا أثبته من المخطوط.

قال الحاكم عقب الحديث السابق: «مدار هذا الحديث على عطية بن سعد العوفي ـ رحمه الله ـ، وهو كبير المحل في أقرانه من التابعين، ولم يخرج عنه الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ في الصحيحين.

=

. . . .

= وقد حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاذ العدل، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا مطرف، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن، وأصغى بسمعه، وحنى جبينه، ينتظر أن يؤمر، فينفخ؟» فقال المسلمون: فماذا نقول يا رسول الله؟ قال: قولوا: «حسبنا الله، ونعم الوكيل، على الله توكلنا»، وقد كتبناه من حديث الأعمش، عن أبي صالح عن أبي سعيد». اهـ. ثم ساقه، وهو الحديث الآتي.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٢٦).

وابن جرير في التفسير (٢٩/١٥٠ ــ ١٥١).

والطبراني في الكبير (١٢/١٢٨ رقم ١٢٦٧٠ و١٢٦٧١).

وابن أبي حاتم في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (٤/٤٤١) ــ.

جميعهم من طريق مطرف، عن عطية، به نحوه.

وأخرجه ابن جرير (ص ١٥١) من الموضع السابق من طريق محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي، ثني أبي، قال: ثني عمي، قال ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٧/١٣١) وعزاه للطبراني في الكبير فقط، ثم قال: «فيه عطية، وهو ضعيف».

وذكره أيضاً (١٠/٣٣١) وقال: «رواه أحمد، والطبراني في الأوسط باختصار، عنه، وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، وفيه توثيق لين».

وضعفه الشيخ أحمد شاكر في حاشية المسند (٥/٧) لأجل عطية. =

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «عطية ضعيف».

وعطية هذا هو ابن سعد العوفي، وتقدم في الحديث (٧٧٧) أنه: ضعيف، ومدلس من الرابعة، وقد عنعن هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عطية، وتدليسه، وهو صحيح لغيره بالطرق الأخرى الآتي ذكرها في الحديث الآتي.

١١٥٤ـ قال: وعن أبي سعيد مرفوعاً نحوه.

قلت: فيه أبو يحيى (التيمي)[1]، وهو واه.

---

(١) في (أ): (الجماني) ـ بالجيم ـ، وفي (ب): (الحماني) ـ بالحاء ـ، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

١١٥٤ ـ المستدرك (٤/٥٥٩)، هذا الحديث كسابقه سقط من سنده في المطبوع بعض رجال الإسناد، وأشار لذلك المحقق في الهامش، وأثبت السقط من المخطوط.

وتقدم أن الحاكم ذكر الحديث من طريق عطية، عن أبي سعيد، ثم قال عقبه: «وقد كتبناه من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد»، ثم ساقه، فقال: حدثناه أبو علي الحافظ، أخبرنا الإمام أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن العباس البجلي، قالا: ثنا أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، ثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «كيف أنعم، وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى بسمعه، ينتظر متى يؤمر، فينفخ؟» قلنا: يا رسول الله، فكيف نقول؟ قال: «قولوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل، توكلنا على الله».

قال الحاكم عقبه: «لم نكتبه من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، إلا بهذا الإسناد، ولولا أن أبا يحيى التيمي على الطريق، لحكمت للحديث بالصحة على شرط الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ. ولهذا الحديث أصل من حديث زيد بن أسلم، عن بن يسار، عن أبي سعيد». اهـ. ثم ساقه، وهو الحديث الآتي.

تخـريجـه:

الحديث له عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

- الأولى: يرويها الأعمش، عن أبي صالح، عنه ـ رضي الله عنه ـ. =

. . . .

= وله عن الأعمش ــ رحمه الله ــ ثلاث طرق:

١ ــ يرويها أبو يحيى التيمي، وهي طريق الحاكم هذه.

٢ ــ يرويها جرير.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/٣٣٩ ــ ٣٤٠ رقم ١٠٨٤).

وابن أبي الدنيا في الأهوال ــ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٢) ــ.

وابن حبان في صحيحه (ص ٦٣٧ رقم ٢٥٦٩).

ثلاثتهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، رفعه بنحوه.

٣ ــ يرويها أبو مسلم قائد الأعمش، عن الأعمش، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٣/٣٦٣).

● الطريق الثانية: يرويها عطية العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، به نحوه، وهي الطريق التي أخرجها الحاكم من طريق الحميدي، وليست في المستدرك المطبوع، وسبق ذكرها بتمامها من المخطوط في الحديث السابق.

والحميدي أخرج الحديث في مسنده (٢/٣٣٢ ــ ٣٣٣ رقم ٧٥٤).

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٥٧ رقم ١٥٩٧).

وأحمد في المسند (٣/٧ و ٧٣).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ١٧٠ رقم ٨٨٤).

والترمذي في سننه (٧/١١٨ رقم ٢٥٤٨) في صفة القيامة، باب ما جاء في الصور، و (٩/١١٥ ــ ١١٦ رقم ٣٢٩٤) في تفسير سورة الزمر من كتاب التفسير.

وأبو يعلى في مسند أبي هريرة من مسنده ــ كما في النهاية لابن كثير (١/٢١٢) ــ. =

. . . .

= والطبراني في الصغير (١/٢٤).

وأبو نعيم في الحلية (٥/١٠٥) و(٧/١٣٠ و٣١٢).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٢٣٥).

والخطيب في تاريخه (٣/٣٦٣).

والبغوي في شرح السنَّة (١٥/١٠٢ ــ ١٠٣ رقم ٤٢٩٨ و٤٢٩٩).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وتوقف عن الحكم على الحديث بالصحة لوجود أبي يحيى التيمي في سنده، فتعقبه الذهبي بقوله: «أبو يحيى واه».

وأبو يحيى هذا اسمه إسماعيل بن إبراهيم الأحول، أبو يحيى التيمي، الكوفي، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (١/٦٦ رقم ٤٨١) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢/١٥٥ رقم ٥١٤)، والتهذيب (١/٢٨١ رقم ٥١٨).

ولم ينفرد أبو يحيى هذا بالحديث، بل تابعه عليه جرير، وأبو مسلم قائد الأعمش.

وطريق جرير تقدم أنه رواها أبو يعلى، وابن أبي الدنيا، وابن حبان، جميعهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

وأبو صالح السمان اسمه ذكوان، وتقدم في الحديث (٨٧٤) أنه: ثقة ثبت من رجال الجماعة.

وسليمان بن مهران الأعمش تقدم في الحديث (٧١٢) أنه: ثقة حافظ ورع، من رجال الجماعة أيضاً.

وجرير بن عبد الحميد تقدم في الحديث (٦٨١) أنه: ثقة من رجال الجماعة. =

= وعثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبْسي، أبو الحسن بن أبي شيبة تقدم في الحديث (١٠٥٨) أنه ثقة حافظ شهير، له أوهام، وهو من رجال الشيخين.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي يحيى التيمي، وهو صحيح لغيره بالطريق الأخرى التي رواها جرير بن عبد الحميد، وسندها صحيح، رجاله رجال الشيخين ـ كما سبق ـ، وكذا قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٧/٣).

١١٥٥ــ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«ما من صباح إلا وملكان يناديان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً» الحديث(١).

قلت: فيه خارجة وهو ضعيف(٢).

---

(١) من قوله: (وملكان يناديان) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (ب): (قلت: خارجة ضعيف).

١١٥٥ ـ المستدرك (٥٥٩/٤): تقدم في الحديث السابق أن الحاكم قال عقبه: «ولهذا الحديث أصل من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد»، ثم قال: حدثنا علي بن عيسى الحيري، ثنا محمد بن عمرو بن النضر بن عمرو الجرشي، وجعفر بن محمد بن الحسين، قالا: ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ خارجة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ما من صباح إلا وملكان يناديان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً، وملكان موكلان بالصور، ينتظران متى يؤمران فينفخان، وملكان يناديان، يقول أحدهما: ويل للرجال من النساء، ويقول الآخر: ويل للنساء من الرجال».

قال الحاكم عقبه: «تفرد به خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم».

تخريجه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (١٥٣/٤ رقم ٣٤٢٤) من طريق وكيع بن الجراح، عن خارجة، به مثل لفظ الحاكم، وعنده زيادة.

والحديث أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ـ كما في «مصباح الزجاجة» للبوصيري (١٨١/٤) ـ، من طريق وكيع، عن خارجة، به

= بلفظ: «ما من صباح إلا وملكان يناديان: ويل للرجال من النساء، وويل للنساء من الرجال».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص ١٨٣ رقم ٩٦١).
وابن ماجه في سننه (٢/١٣٢٥ رقم ٣٩٩٩).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٢٢).
وأخرجه ابن ماجه في الموضع نفسه من طريق علي بن محمد، وابن عدي (ص ٩٢٣) من طريق موسى بن خالد بن الريان، كلاهما، عن وكيع، به مثل لفظ ابن أبي شيبة.

قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا خارجة، وهو صالح».

وقال البوصيري في الموضع السابق: «هذا إسناد فيه خارجة، وهو ضعيف».
وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٣١): «فيه خارجة بن مصعب الخراساني، وهو ضعيف جداً، وقال يحيى بن يحيى: مستقيم الحديث، وبقية رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:
الحديث أعله الذهبي بقوله: «خارجة ضعيف».

وخارجة هذا هو ابن مصعب بن خارجة الضبعي وتقدم في الحديث (٥٢٠) أنه متروك.

الحكم على الحديث:
الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف خارجة.

وأما قوله: «ما من صباح إلا وملكان يناديان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً، فهذا الجزء من الحديث أخرجه: =

. . . .

= البخاري في صحيحه (٣/٣٠٤ رقم ١٤٤٢) في الزكاة، باب قول الله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ . . .﴾ (الآية ٥ من سورة الليل).

ومسلم (٢/٧٠٠ رقم ٥٧) في الزكاة، باب في المنفق والممسك.

كلاهما من حديث أبي هريرة، مرفوعاً بنحوه.

وأما قوله: «وملكان موكلان بالصور، ينتظران متى يؤمران، فينفخان»، فثبت في الأحاديث الثلاثة السابقة أن الموكل بالصور ملك واحد، لا اثنان، وهذا مما يؤكد ضعف هذا الحديث بتلك الزيادة، ولم أجد للفظه الأخير ما يشهد له، أو ينفيه، إلا أن التحذير من فتنة النساء ثابت في أحاديث صحيحة أخرى، تقدم بعضها في تخريج الحديث رقم (١١٢٩).

١١٥٦ ـ حديث لقيط بن عامر:

أنه[١] خرج وافداً إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومعه نَهِيك بن مالك بن عاصم بن المنتفق[٢]. . . .، الحديث بطوله.

قال: صحيح رواته مدنيون.

قلت: فيه يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، وهو ضعيف[٣]، ولا ينبغي أن يدخل هذا في الصحاح؛ لنكارته، وجهالة دَلْهم بن الأسود المذكور فيه[٤].

---

(١) قوله: (أنه) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها مع الإشارة لدخوله في الصلب.

(٢) من قوله: (إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (ب): (قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري ضعيف).

(٤) قوله: (ولا ينبغي أن يدخل هذا. . .) إلخ ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، وما أثبته من (أ) و(ب)، والذي يظهر أنه من زيادات ابن الملقن.

١١٥٦ ـ المستدرك (٤/٥٦٠ ـ ٥٦٤): أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي، ثنا محمد بن سعد العوفي، ثنا يعقوب بن عيسى، ثنا عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، أنه خرج وافداً إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ومعه نهيك بن عاصم بن مالك بن المنتفق، قال: فقدمنا المدينة لانسلاخ رجب، فصلينا معه صلاة الغداة، فقام رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ في الناس خطيباً، فقال: «يا أيها الناس، إني قد خبَّأت لكم صوتي منذ أربعة =

. . . .

= أيام؛ لأسمعكم، فهل من امرئ بعثه قومه، قالوا: أعلم لنا ما يقول رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ثم لعله أن يلهيه حديث نفسه، أو حديث صاحبه، أو يلهيه الضلال، ألا إني مسؤول: هل بلَّغت؟ ألا فاسمعوا تعيشوا، ألا فاسمعوا تعيشوا، ألا إجلسوا، فجلس الناس، وقمت أنا وصاحبي، حتى إذا فرغ لنا فؤاده، وبصره، قلت: يا رسول الله، إني أسألك عن حاجتي، فلا تعجلن علي، قال: «سل عما شئت»، قلت: يا رسول الله، هل عندك من علم الغيب؟ فضحك لعمر الله، وهز رأسه، وعلم أني ابتغي بسقطه، فقال: «ضن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله»، وأشار بيده، فقلت: وما هن يا رسول الله؟ قال: «علم المنيَّة، قد علم متى منيَّة أحدكم، ولا تعلمونه، وعلم يوم الغيث، يشرف عليكم آزلين مشفقين فظل يضحك، وقد علم أن فرجكم قريب»، قال لقيط: قلت: يا رسول الله، لن نعدم من رب يضحك خيراً، «وعلم ما في غد، وقد علم ما أنت طاعم في غد، ولا تعلمه، وعلم يوم الساعة»، قال وأحسبه ذكر ما في الأرحام، قال فقلنا: يا رسول الله، علِّمنا مما تُعَلِّم الناس، وما تعلم، فإنا من قبيل لا يصدقون تصديقنا من مذحج التي تربو علينا، وخَثْعم التي توالينا، وعشيرتنا التي نحن منها، قال: «تلبثون ما لبثتم، ثم يتوفى نبيكم، ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تبعث الصيحة، فلعمر إلٰهك، ما تدع على ظهر الأرض شيئاً إلا مات، والملائكة الذين مع ربك، فخلت الأرض، فأرسل ربك السماء تهضب من تحت العرش، فلعمر إلٰهك ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل، ولا مدفن ميت، إلا شقت القبر عنه، حتى يخلقه من قبل رأسه، فيستوي جالساً يقول ربك: مهيم، فيقول: يا رب أمس؛ لعهده بالحياة، يحسبه حديثاً بأهله»، فقلت: يا رسول الله، كيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياح، والبِلى، والسباع؟ قال: «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: الأرض أشرفت عليها مدرة بالية، فقلت: لا تحيى أبداً، فأرسل ربك عليها السماء، فلم تلبث عليها أياماً، حتى أشرفت عليها، فإذا هي شربة واحدة، ولعمر إلٰهك، لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء، على أن =

يجمع نبات الأرض، فتخرجون من الأجداث، من مصارعكم، فتنظرون إليه ساعة، وينظر إليكم»، قال قلت: يا رسول الله، كيف وهو شخص واحد، ونحن ملأ الأرض، ننظر إليه وينظر إلينا؟ قال: «أنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: الشمس والقمر. آية منه قريبة صغيرة، ترونهما في ساعة واحدة، ويريانكم، ولا تضامون في رؤيتهما، ولعمر إلهك، لهو على أن يراكم وترونه، أقدر منهما على أن يريانكم وترونهما»، قلت: يا رسول الله، فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه، بادية له صفحاتكم، ولا تخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء، فينضح بها قبلكم، فلعمر إلهك، ما تخطي وجه واحد منكم قطرة، فأما المؤمن فتدع وجهه مثل الرَّيْطة البيضاء، وأما الكافر، فتخطمه بمثل الحمم الأسود، ثم ينصرف نبيكم ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فيمر على أثره الصالحون، ــ أو قال: ينصرف على أثره الصالحون، قال فيسلكون جسراً من النار يطأ أحدكم الجمرة، فيقول: حس، فيقول: ربك: أو إنه، قال: فيطلعون على حوض الرسول على أظمأ والله ناهلة، ما رأيتها قط، لعمر إلهك، ما يبسط ــ أو قال: ما يسقط ــ واحد منكم يده، إلا وضع عليها قدح يطهره من الطوف، والبول، والأذى، وتخلص الشمس والقمر ــ أو قال: تحبس الشمس والقمر ــ، فلا ترون منهما واحداً»، فقلت: يا رسول الله، فبم نبصر يومئذ؟ قال: «مثل بصر ساعتك هذه، وذلك في يوم أسفرته الأرض وواجهت به الجبال»، قلت: يا رسول الله، فبم نجازى من سيئاتنا وحسناتنا؟ قال: «الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، أو تغفر»، قلت: يا رسول الله، فما الجنة وما النار؟ قال: «لعمر إلهك، إن الجنة لها ثمانية أبواب، ما منهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاماً، وإن للنار سبعة أبواب، ما منهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاماً»، قلت: يا رسول الله، على ما يطلع من الجنة؟ قال: «أنهار من عسل مصفى، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من كأس مالها صداع، ولا ندامة، ومن ماء غير آسن، وبفاكهة، لعمر إلهك ما تعلمون، وخير من مثله معه، أزواج مطهرة»، قلت: يا رسول الله، أو لنا فيها أزواج =

. . . .

مصلحات؟ قال: «الصالحات للصالحين، تلذذونهن مثل لذاتكم في الدنيا، ويلذذن بكم، غير أن لا توالد»، قلت: يا رسول الله، هذا أقصى ما نحن بالغون ومنتهون إليه، ثم قلت: يا رسول الله، على ما أبايعك، قال: فبسط يده، وقال: «على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإياك والشرك، لا تشرك بالله شيئاً، أو لا تشرك مع الله غيره»، فقلت: وإن لنا ما بين المشرق والمغرب، فقبض وبسط أصابعه، وظن أني مشترط شيئاً لا يعطينيه، فقلت: نحل منها حيث شئنا، ولا يجني امرؤ إلا على نفسه، قال: ذلك لك، حل منها حيث شئت، ولا تجن عليك إلا نفسك، فبايعناه، ثم انصرفنا، فقال: «إن هذين لعمر إلهك من أصدق الناس، وأتقى الناس لله في الأول والآخر»، فقال كعب بن فلان ــ أحد بني بكر بن كلاب ــ: من هم يا رسول الله؟ قال: «بنو المنتفق»، فأقبلت عليه، فقلت: يا رسول الله، هل أحد ممن مضى منا في جاهلية من خير؟ فقال رجل من عرض قريش: إن أباك المنتفق في النار، فكأنه وقع حر بين جلدي، ووجهي، ولحمي؛ مما قال لأبي على رؤوس الناس، فهممت أن أقول: وأبوك يا رسول الله، ثم نظرت، فإذا الآخرى أجمل، فقلت: وأهلك يا رسول الله، قال: «وأهلي، لعمر الله ما أتيت عليه من قبر قريش، أو عامري، مشرك، فقل: أرسلني إليك محمد، فأبشر بما يسوؤك، تجر على وجهك وبطنك في النار»، فقلت: فبم أفعل ذلك بهم يا رسول الله، وكانوا على عمل يحسبون أن لا دين إلا إياه، وكانوا يحسبونهم مصلحين؟ قال: «ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمم نبياً، فمن أطاع نبيه كان من المهتدين، ومن عصى نبيه كان من الضالين».

قال الحاكم: «هذا حديث جامع في الباب، صحيح الإسناد، كلهم مدنيون، ولم يخرجاه».

تخـريجـه:

هذا الحديث مداره على دلهم بن الأسود.

= ودلهم يرويه من طريقين:

● الطريق الأولى: في سندها اختلاف بين دلهم ولقيط.

فالحاكم أخرجه هنا من طريق يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر.

كذا جاء في المستدرك وتلخيصه المطبوعين.

وأما في المخطوطين فهكذا: يعقوب، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن الأسود بن عامر اليحصبي، عن عمه لقيط بن عامر، به.

وسياق المطبوع هو الأقرب لما في بقية المصادر، مع وجود الاختلاف الذي سيأتي بيانه، وسياق المطبوع هذا يوافقه ما ذكره ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الإصابة (٥/٦٨٧) في ترجمة لقيط بن عامر، حيث قال: «ومن حديثه ما أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند، وأبو حفص بن شاهين، والطبراني، من طريق عبد الرحمن بن عياش الأنصاري، ثم السمعي، عن دلهم بن الأسود، عن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر...». اهـ.

قلت: أما إسناد ابن شاهين، فلم أطلع عليه. وأما إسناد عبد الله بن أحمد، والطبراني، فليس كما ذكر ابن حجر، وسيأتي بيان ذلك.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص ١٨٦ ـ ١٩٠) من طريق يعقوب الزهري، عن الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، به بطوله هكذا ولم يذكر عبد الله بن حاجب، فأصبح الحديث من رواية دلهم، عن أبيه، لا عن عبد الله بن حاجب.

وأخرجه البخاري في تاريخه (٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠).

. . . .

= وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/١٣ ـ ١٤).

وفي السنة (٢/١٥٥ ـ ١٥٨).

ومن طريقه ابن كثير في النهاية (١/٢٤٤ ـ ٢٥١).

كلاهما من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن عبد الرحمن بن المغيرة، به، بمثل إسناد ابن خزيمة السابق، ولم يذكر البخاري متنه بتمامه، وأما عبد الله فساقه في كلا الموضعين بطوله، وابن كثير من طريقه بطوله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (١/٢٣١ و٢٨٦ ـ ٢٨٩ رقم ٥٢٤ و٦٣٦)، من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة، عن عبد الرحمن بن عياش، عن دلهم بن الأسود، عن جده عبد الله، عن عمه لقيط بن عامر، به بطوله في الموضع الثاني، ومختصراً في الأول، هكذا عن عبد الله جد دلهم، عن عمه لقيط، ولم يقل عن أبيه، عن عمه كما ذكر الحاكم.

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/٥٧٧ ـ ٥٧٨ رقم ٣٢٦٦) في الأيمان والنذور، باب ما جاء في يمين النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ما كانت؟

قال أبو داود: حدثنا الحسن بن علي، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد الملك بن عياش السمعي، الأنصاري، عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، فذكره مختصراً.

هكذا في السنن، وهكذا ذكره المزي في تحفة الأشراف (٨/٣٣٣ ـ ٣٣٤ رقم ١١١٧٧)، بإسقاط عبد الرحمن بن المغيرة، وتسمية عبد الرحمن بن عياش: (عبد الملك بن عياش)، وقد نبَّه المزي ـ رحمه الله ـ على هذا الاختلاف، فقال عقبه: «هكذا وجدت هذا الحديث في باب لغو اليمين، في نسخة ابن كردوس، بخطه، من رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وفي أوله: «حدثنا أبو داود، حدثنا الحسن بن علي»، وأخشى أن يكون من =

. . . .

زيادات ابن الأعرابي، فإني لم أجده في باقي الروايات، ولم يذكره أبو القاسم، والله أعلم. وقد وقع فيه وهم في غير موضع، رواه غير واحد، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، عن عبد الرحمن بن عياش السمعي، عن دلهم، عن أبيه، عن جده، عن عمه لقيط بن عامر، وعن دلهم، عن أبيه، عن عاصم بن لقيط، وتابعه (أي ابن حمزة) إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة». اهـ. وأكد ذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٨١٠)، فقال: «ووقع في الأصل الذي نقلت منه، وهو بخط أبي يعلى بن كردوس، ما صورته: «حدثنا أبو داود، حدثنا الحسن بن علي، حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا عبد الملك بن عياش السمعي، عن دلهم بن الأسود، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر»، وفي ذلك وهم، وإسقاط، والصواب ما كتبناه، وهو حديث مشهور بهذا الإسناد، رواه غير واحد، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، وعن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن عبد الرحمن بن المغيرة». بن عبد الرحمن الحزامي، عن عبد الرحمن بن عياش، وهكذا قيده الأمير أبو نصر بن ماكولا، وقال فيه بعض الرواة: عبد الرحمن بن العباس، فالله أعلم، وقد وقع لنا حديثه عالياً جداً...»، ثم رواه من طريق الطبراني، وفيه: «عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، عن جده...»، ثم قال المزي: «هكذا وقع في هذه الرواية: «عن دلهم، عن جده»، والمحفوظ: «عن أبيه، عن جده» ـ كما تقدم التنبيه عليه». اهـ.

قلت: وقد جاء الحديث في بعض نسخ سنن أبي داود على الصواب هكذا: «إبراهيم بن حمزة، ثنا عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي، ثنا عبد الرحمن بن عياش السمعي»، نبه على ذلك السهارنفوري ـ رحمه الله ـ في بذل المجهود (١٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٣).

● الطريق الثانية: يرويها دلهم بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عاصم بن لقيط بن عامر، أن لقيط بن عامر... الحديث بطوله.

. . . .

= أخرجه مقروناً بالرواية السابقة: البخاري في تاريخه، وعبد الله بن أحمد في كلا الموضعين، ومن طريقه ابن كثير في النهاية، وأخرجه ابن أبي عاصم، وأبو داود.

جميعهم بهذا الإسناد، لا اختلاف فيه، مقروناً بالرواية السابقة.

وأخرجه بطوله الطبراني في الكبير (١٩/٢١١ ـ ٢١٤ رقم ٤٧٧) من طريق مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري، وعبد الله بن الصقر العسكري، قالا: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، فذكره عن دلهم بن الأسود، عن عاصم بن لقيط، بإسقاط الأسود والد دلهم من الإسناد، وأغلب ظني أنه خطأ من الطباعة، فإن الطبراني رواه على الصواب، موافقاً لرواية السابقين، فقد أخرجه المزي في تهذيب الكمال (٢/٨١٠) من طريقه هذه، على الصواب.

وذكر القرطبي الحديث في التذكرة (ص٢١٣)، وعزاه للطيالسي في مسنده، ولم أجده في المطبوع منه.

وذكره ابن كثير في البداية (٥/٨٠٠ ـ ٨٣٠)، وعزاه للبيهقي في البعث والنشور.

وذكره ابن القيم في زاد المعاد (٣/٦٧٣ ـ ٦٧٨)، وفي حادي الأرواح (ص١٩٢ ـ ١٩٦)، وعزاه أيضاً للحافظ أبي أحمد العسال في كتاب «المعرفة»، ولأبي الشيخ في كتاب «السنّة»، ولابن مندة، وابن مردويه، وأبي نعيم.

وعزاه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥/٦٨٧) لابن شاهين.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري ضعيف».

ويعقوب هذا تقدم في الحديث (٦٢٢) أنه: صدوق كثير الوهم، لكنه =

= لم ينفرد بالحديث، بل تابعه عليه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ـ كما سبق ـ، فكان ينبغي للمتعقب إعلال الحديث بالعلل الأخرى الآتية:

١ ـ عبد الرحمن بن عياش السَّمَعي، المدني، القبائي مقبول ـ كما في التقريب (١/٤٩٤ رقم ١٠٧٣) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٧١)، ولم يرو عنه سوى عبد الرحمن بن المغيرة، وانظر التهذيب (٦/٢٤٧ رقم ٤٩٣).

٢ ـ دَلْهَم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب العُقيلي مقبول أيضاً ـ كما في التقريب (١/٢٣٦ رقم ٥٩) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٦/٢٩١ ـ ٢٩٢)، ولم يرو عنه سوى عبد الرحمن بن عياش، وانظر التهذيب (٣/٢١٢ رقم ٤٠٢)، وقال الذهبي في الميزان (٢/٢٨ رقم ٢٦٧٨): «دلهم بن الأسود، عداده في التابعين، لا يعرف، سمع أباه، وعنه عبد الرحمن بن عياش السمعي وحده، وثقه ابن حبان». اهـ.

٣ ـ عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، ابن أخي لقيط بن عامر، وجدّ دلهم: مجهول ـ كما في التقريب (١/٤٠٧ رقم ٢٣٨) ـ، وانظر التهذيب (٥/١٧٨ رقم ٣٠٥).

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤٠٥ رقم ٤٢٥٥): «لا يعرف».

٤ ـ إن كان ما في سند الحاكم صحيحاً، فحاجب بن عامر، والد عبد الله السابق لم أجد له ترجمة.

هذا بالإضافة للاختلاف في سند الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه. والطريق الأخرى فيها العلتان الأولى والثانية، بالإضافة إلى أن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر مقبول ـ كما في التقريب (١/٧٦ رقم ٥٧٤) ـ، لم يوثقه سوى ابن حبان في ثقاته (٤/٣٢)، ولم يرو عنه سوى ابنه دلهم، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/٣٤٠ ـ ٣٤١) قال الذهبي: محله الصدق، ولم أجد عبارة الذهبي هذه، وقد ذكره في =

. . . .

= الكاشف (١/١٣١ رقم ٤٢٦)، ولم يتكلم عنه بشيء، وذكره في الميزان (١/٢٥٦ رقم ٩٨٢)، وقال: «ما روى عنه سوى ولده دلهم، له حديث واحد»، ومقتضى إيراده له في الميزان هكذا دون إشعار منه بقبول روايته عنده: أنه لا يحتج به.

هذا وقد بالغ ابن القيم ـ رحمه الله ـ في محاولة تصحيحه لهذا الحديث، فقال في حادي الأرواح (ص ١٩٢): «قال محمد ـ يعني البخاري ـ: قال إسحاق بن إبراهيم في حديث النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إذا اشتهى المؤمن الولد في الجنة، كان في ساعة، كما يشتهي، ولكن لا يشتهي» ـ قال محمد ـ: وقد روي عن أبي ذر (كذا، والصواب: أبي رزين) بن العقيلي، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد». . .، وأما حديث أبي رزين الذي أشار إليه البخاري، فهو حديثه الطويل، ونحن نسوقه بطوله؛ نجمل به كتابنا، فعليه من الجلالة، والمهابة، ونور النبوة ما ينادي على صحته. . .» فذكره.

وقال في زاد المعاد (٣/٦٧٧ ـ ٦٧٨): «هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالته، وفخامته، وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ورواه أئمة أهل السنَّة في كتبهم، وتلقَّوْه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواته»، ثم ذكر رواته الذين أخرجوه، وقال: «قال ابن مندة: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء، وأهل الدين جماعة من الأئمة، منهم: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا =

الحديث إلا جاحد، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنَّة، هذا كلام أبي عبد الله بن مندة». اهـ.

وقال في حادي الأرواح (ص ١٩٦): «قال أبو الخير بن حمدان: هذا حديث كبير ثابت مشهور، وسألت شيخنا أبا الحجاج المزي عنه، فقال: عليه جلال النبوة». اهـ.

وأما الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ، فإنه ساق الحديث في البداية (٥/٨٠ ـ ٨٣)، قال عقبه: «هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة، وقد أخرجه الحافظ البيهقي في كتاب البعث والنشور...».

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/٥٧): «هو حديث غريب جداً».

وضعفه الشيخ الألباني في حاشيته على السنَّة لابن أبي عاصم، والشيخان شعيب، وعبد القادر الأرناؤوطيان في حاشية زاد المعاد.

الحكم على الحديث:

ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد، وأما تصحيح ابن القيم له بما تقدم من كلامه فلا يسلم له به، لأن العلماء السابقين كانوا يروون الحديث بإسناده، وكانوا إذ ذاك أهل صنعة، ولم يقل أحد ممن ذكر: إنه لا يروي إلا الحديث الذي صح عنده، ولم يذكره ـ حسبما أعلم ـ أحد ممن ألَّف في الصحيح في ما اشترط فيه الصحة، والله أعلم.

١١٥٧ـ حديث أبي ذر مرفوعاً:

«إن الناس يحشرون على ثلاثة أفواج» الحديث.

قلت: فيه الوليد بن جُمَيْع، روى له مسلم متابعة واحتج به النسائي(١).

---

(١) هذا الحديث ليس في (ب).

١١٥٧ ـ المستدرك (٤/٥٦٤): أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، أنبأ يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، حدثني الوليد بن جميع القرشي، حدثني أبو الطفيل عامر بن واثلة، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: حدثني الصادق المصدوق ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: فوجاً طاعمين، كاسيين راكبين، وفوجاً يمشون، ويسعون، وفوجاً تسحبهم الملائكة على وجوههم إلى النار»، فقلنا: يا أبا ذر، قد عرفنا هؤلاء، وهؤلاء، فما بال الذين يمشون، ويسعون؟ قال: يلقي الله الآفة على الظهر، فلا ظهر».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد إلى الوليد بن جميع، ولم يخرجاه».

وقوله: (فوجاً) كذا في جميع النسخ بالنصب، وعند من أخرج الحديث: (فوج) بالرفع.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٢٤٧ رقم ١٦٢٤٣).

والإمام أحمد في المسند (٥/١٦٤ ـ ١٦٥).

والنسائي في سننه (٤/١١٦ ـ ١١٧) في كتاب الجنائز، باب البعث.

والبيهقي في البعث والنشور ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢٢٩) ـ.

. . . .

= جميعهم من طريق الوليد بن جميع، به نحوه، وعندهم زيادة في آخره: «حتى إن الرجل ليكون له الحديقة المعجبة، فيعطيها بالشارف ذات القتب، فلا يقدر عليها»، وهذا لفظ أحمد، ولفظ النسائي والبيهقي وابن أبي شيبة نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الحاكم سنده إلى الوليد بن جميع، فتعقبه الذهبي بقوله: «الوليد قد روى له مسلم متابعة، واحتج به النسائي».

والوليد هذا هو ابن عبد الله بن جميع الزهري، وتقدم في الحديث (١١٢١) أنه: صدوق يهم، ورمي بالتشيع.

وأما قول الذهبي إن مسلماً روى للوليد متابعة، فإن مسلماً قد روى للوليد احتجاجاً، واستشهاداً، فيمكن أن الذهبي اطلع على موضع الاستشهاد، ولم يطلع على موضع، الاحتجاج. أما الموضع الذي احتج فيه مسلم بالوليد بن جميع، فهو كتاب الجهاد، باب الوفاء بالعهد (١٤١٤/٣ رقم ٩٨)، عن الوليد بن جميع، حدثنا أبو الطفيل، حدثنا حذيفة بن اليمان، قال: ما منعني أن أشهد بدراً، إلا أني خرجت أنا، وأبي حسيل، قال: فأخَذَنا كفار قريش، قالوا: إنكم تريدون محمداً؟ فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة، فأخذوا منا عهد الله، وميثاقه لننصرفن إلى المدينة، ولا نقاتل معهم، فأتينا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فأخبرناه الخبر، فقال: «انصرفا، نَفي لهم بعدهم، ونستعين الله عليهم».

وأما الموضع الذي استشهد به فيه، فهو في كتاب صفات المنافقين (٢١٤٤/٤ رقم ١١)، عن الوليد بن جميع، حدثنا أبو الطفيل، قال: كان بين رجل من أهل العقبة، وبين حذيفة بعض ما يكون بين الناس، فقال: أنشدك بالله، كم كان أصحاب العقبة؟ قال: فقال له القوم: أخبره إذْ سألك. قال: كنا نخبر أنهم أربعة عشر، فإن كنت منهم، فقد =

. . . .

كان القوم خمسة عشر، وأشهد بالله: أن اثني عشر منهم حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، وعذر ثلاثة، قالوا: ما سمعنا منادي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ولا علمنا بما أراد القوم، وقد كان في حرة، فمشى، فقال: «إن الماء قليل، فلا يسبقني إليه أحد»، فوجد قوماً قد سبقوه، فلعنهم يومئذ.

هذا الحديث أخرجه مسلم شاهداً لحديث عمار بن ياسر، أخبرني حذيفة، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط...» الحديث.

والحاكم ــ رحمه الله ــ دقيق في كلامه عن هذا الحديث، فإنه لم يصحح جميع الإسناد، وإنما قال: «صحيح الإسناد إلى الوليد بن جميع».

وهو ــ أي الحاكم ــ ممن انتقد مسلماً على احتجاجه بالوليد بن جميع، فإنه ذكر الوليد هذا في كتابه «المدخل إلى الصحيح» (٢/٦٤) الترجمة رقم (٣٠٤٢)، وقال: «الوليد بن جميع: عنه، عن أبي الطفيل، عن حذيفة. حديثه في كتاب الجهاد. وقد روى عنه في موضع آخر من الكتاب مستشهداً، ولو لم يذكره، لكان أولى؛ فقد حدثونا عن عمرو بن علي، قال: كان يحيى بن سعيد يحدث عن الوليد بن جميع. غير أن مسلماً على شرطه في الاستشهاد باللين من المحدثين، إذا قدم الأصل، عن الثقة الثبت». اهـ.

وأما قول الذهبي عن الوليد بن جميع: «احتج به النسائي»، فلم أجد الموضع الذي أخرج فيه النسائي حديث الوليد، وفي ترجمة الوليد في التهذيب (١١/١٣٨) رمز له برمز النسائي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الوليد بن جميع من قبل حفظه.

١١٥٨ـ حديث نعمان بن سعد قال:

كنا جلوساً عند علي فقرأ:

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾(١).

قال: لا والله، (ما)(٢) على أرجلهم يحشرون، (و)(٢) لا يساقون سوقاً، ولكنهم يؤتون بنوق من نوق الجنة. . .، الحديث(٣).

قال: صحيح.

قلت: لا.

---

(١) الآية (٨٥) من سورة مريم.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و(ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وعليه يستقيم المعنى.

(٣) من قوله: (فقرأ) إلى هنا ليس في (ب).

١١٥٨ ـ المستدرك (٤/٥٦٥): حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ موسى بن إسحاق القاضي، حدثنا منجاب بن الحارث، ثنا علي بن مسهر، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، قال: كنا جلوساً عند علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فقرأ:

﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾،

قال: لا والله، ما على أرجلهم يحشرون، ولا يساقون سوقاً، ولكنهم يؤتون بنوق من نوق الجنة، لم تنظر الخلائق إلى مثلها، رحالهم الذهب، وأزمتّها الزبرجد، فيقعدون عليها حتى يقرعوا باب الجنة.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٣٧٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو معاوية، وثنا =

= أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد، قالا: ثنا عبد الرحمن بن إسحاق، فذكره بنحوه، ثم قال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان، وضعفوه».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١١٩ رقم ١٥٨٦١).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١٥٥).

وابن جرير في التفسير (١٩/١٢٦).

جميعهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، به نحوه.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/٥٣٩)، وعزاه أيضاً لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في البعث.

دراسة الإسناد:

الحديث سبق أن صححه الحاكم على شرط مسلم، وأما هنا فصححه فقط، ولم يذكر أنه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي هنا بقوله: «لا»، أي ليس بصحيح، ولم يذكر سبب رفضه لتصحيح الحاكم، وكان قد قال عن تصحيح الحاكم للحديث سابقاً على شرط مسلم: «بل عبد الرحمن هذا لم يرو له مسلم، ولا لخاله النعمان، وضعفوه».

وعبد الرحمن هذا هو ابن إسحاق الواسطي، وتقدم في الحديث (٩٣٧) أنه: ضعيف.

وخاله النعمان بن سعد تقدم في الحديث (١٠٠٨) أنه: مقبول، أي حيث يتابع، وإلا فضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الرحمن بن إسحاق، وجهالة حال خاله النعمان، وضعّف الحديث أيضاً الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ في حاشيته على المسند (٢/٣٣٧ رقم ١٣٣٢).

١١٥٩ ـ حديث عائشة مرفوعاً في تفسير:

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾، الآية(١).

قال: صحيح.

قلت: فيه انقطاع.

---

(١) رقم (٩٤) من سورة الأنعام.

١١٥٩ ـ المستدرك (٤/٥٦٥): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي هلال حدثه، أنه سمع عثمان بن عبد الرحمن القرظي يقول: قرأت عائشة ـ رضي الله عنها ـ قول الله عز وجل:

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

فقالت: يا رسول الله، واسوأتاه!! إن الرجال، والنساء يحشرون جميعاً، ينظر بعضهم إلى سوأة بعض؟! فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «لكل امريءٍ منهم يومئذ شأن يغنيه، لا ينظر الرجال إلى النساء، ولا النساء إلى الرجال، شغل بعضهم عن بعض».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٢٧٨)، من طريق عبد الله بن وهب، به مثله.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/٣٢٣)، وعزاه لابن أبي حاتم أيضاً.

وأخرجه الحاكم قبل هذا الحديث بأحاديث (ص ٥٦٤) من طريق بقية بن الوليد، ثنا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يبعث الناس يوم القيامة حفاة، عراة، غرلاً»، فقالت عائشة: يا رسول الله، فكيف بالعورات؟ فقال: «لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه». وبمثله سياق الحاكم، من طريق بقية أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٨٩ ـ ٩٠).

. . . .

= قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه الزيادة، إنما اتفق الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ على حديثي: عمرو بن دينار، والمغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بطوله، دون ذكر العورات فيه»، وأقره الذهبي على أنه شرط مسلم، كذا في التلخيص المخطوط، وأما المطبوع، ففيه أن الذهبي سكت عنه، ولم يتعقب الذهبي الحاكم على كلامه السابق بشيء، مع أن الشيخين ــ رحمهما الله ــ قد أخرجا حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وفيه ذكر العورات، لا كما ذكر الحاكم مع أنهما اتفقا على إخراج حديث ابن عباس فقط.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٧/١ ــ ٣٧٨ رقم ٦٥٢٧) في الرقاق، باب الحشر.

ومسلم في صحيحه (٢١٩٤/٤ رقم ٥٦) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة.

كلاهما من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة، عراة، غرلاً»، قلت: يا رسول الله، النساء والرجال جميعاً، ينظر بعضهم إلى بعض؟! قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا عائشة، الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض»، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري نحوه، إلا أنه قال: «الأمر أشد من أن يهمهم ذاك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به بين عثمان بن عبد الرحمن القرظي، وعائشة ــ رضي الله عنها ــ.

وعثمان بن عبد الرحمن القرظي هذا لم أجد له ترجمة، وكذا في حاشية تفسير الطبري بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ، وأخيه محمود =

= (١١/٥٤٥)، حيث قال: «وأما «القرظي» فقد بينه الحاكم في المستدرك في إسناده، وأنه: «عثمان بن عبد الرحمن القرظي»، ولكن مع هذا البيان، لم يزل مجهولاً، فإني لم أجد له ترجمة، ولا ذكراً في شيء من الكتب»، ثم قال عن الانقطاع الذي ذكره الذهبي: «وانقطاع هذا الإسناد، كما بينه الذهبي، هو فيما أرجح: أن عثمان بن عبد الرحمن القرظي لم يسمع من عائشة». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع الذي ذكره الذهبي، وجهالة عثمان القرظي. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق كما سبق، فقد أخرجه الشيخان من طريق القاسم، عن عائشة، وأخرجه الحاكم من طريق عروة عنها، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والله أعلم.

. . . .

= قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه الزيادة، إنما اتفق الشيخان ــ رضي الله عنهما ــ على حديثي: عمرو بن دينار، والمغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بطوله، دون ذكر العورات فيه»، وأقره الذهبي على أنه شرط مسلم، كذا في التلخيص المخطوط، وأما المطبوع، ففيه أن الذهبي سكت عنه، ولم يتعقب الذهبي الحاكم على كلامه السابق بشيء، مع أن الشيخين ــ رحمهما الله ــ قد أخرجا حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، وفيه ذكر العورات، لا كما ذكر الحاكم مع أنهما اتفقا على إخراج حديث ابن عباس فقط.

فالحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/٣٧٧ ــ ٣٧٨ رقم ٦٥٢٧) في الرقاق، باب الحشر.

ومسلم في صحيحه (٤/٢١٩٤ رقم ٥٦) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة.

كلاهما من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة، عراة، غرلاً»، قلت: يا رسول الله، النساء والرجال جميعاً، ينظر بعضهم إلى بعض؟! قال ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يا عائشة، الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض»، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري نحوه، إلا أنه قال: «الأمر أشد من أن يهمهم ذاك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «فيه انقطاع»، ويعني به بين عثمان بن عبد الرحمن القرظي، وعائشة ــ رضي الله عنها ــ.

وعثمان بن عبد الرحمن القرظي هذا لم أجد له ترجمة، وكذا في حاشية تفسير الطبري بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ، وأخيه محمود =

. . . .

= (١١/٥٤٥)، حيث قال: «وأما «القرظي» فقد بينه الحاكم في المستدرك في إسناده، وأنه: «عثمان بن عبد الرحمن القرظي»، ولكن مع هذا البيان، لم يزل مجهولاً، فإني لم أجد له ترجمة، ولا ذكراً في شيء من الكتب»، ثم قال عن الانقطاع الذي ذكره الذهبي: «وانقطاع هذا الإسناد، كما بينه الذهبي، هو فيما أرجح: أن عثمان بن عبد الرحمن القرظي لم يسمع من عائشة». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع الذي ذكره الذهبي، وجهالة عثمان القرظي. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق كما سبق، فقد أخرجه الشيخان من طريق القاسم، عن عائشة، وأخرجه الحاكم من طريق عروة عنها، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والله أعلم.

١١٦٠ــ حديث أبي (سريحة)[١] الغفاري مرفوعاً:

«يحشر رجلان من مزينة هما آخر الناس» الحديث[٢].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال أحمد: متروك[٣].

---

(١) في (أ): (تريحة).

(٢) من قوله: (من مزينة) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) الكامل لابن عدي (٣٢٦/١)، والتهذيب (٢٥٤/١).

١١٦٠ ـ المستدرك (٥٦٦/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أنبأ إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن معبد بن خالد، قال: دخلت المسجد، فإذا فيه شيخ يتفلَّى، فسلمت عليه، فرد علي السلام، وجلست إليه، فقلت: من أنت يا عم؟ فقال: من أنت يا ابن أخي؟ قلت: أنا معبد بن خالد، فقال: مرحباً بك، قد عرفت أباك، كان معي بدمشق، وإني وأباك لأول فارسين وقفا بباب عذراء ــ مدينة بالشام ــ، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا أبو سريحة الغفاري، صاحب النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقلت: حدثني عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال: نعم، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «يحشر رجلان من مزينة، هما آخر الناس يحشران، يقبلان من جبل قد تسوَّراه، حتى يأتيا معالم الناس، فيجدان الأرض وحوشاً، حتى يأتيا المدينة، فإذا بلغا أدنى المدينة، قالا: أين الناس؟ فلا يريان أحداً، فيقول أحدهما: الناس في دورهم، فيدخلان الدور، فإذا ليس فيها أحد، وإذا على الفرش الثعالب، والسنانير، فيقولان: أين الناس؟ فيقول أحدهما: الناس في المسجد، فيأتيان المسجد، فلا يجدان أحداً، فيقولان: أين الناس؟ =

= فيقول أحدهما: الناس في السوق، شغلتهم الأسواق، فيخرجان حتى يأتيا الأسواق، فلا يجدان فيها أحداً، فينطلقان، حتى يأتيا الثنية، فإذا عليها ملكان، فيأخذان بأرجلهما، فيسحبانهما إلى أرض المحشر، وهما آخر الناس حشراً».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٤/٣٦٥ ـ ٣٦٦ رقم ٣٨٩٥٦)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، وابن عساكر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسحاق قال أحمد: متروك».

وإسحاق هذا هو ابن يحيى بن طلحة، تقدم في الحديث (٧٢٤) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إسحاق بن يحيى بن طلحة، وأصل الحديث في الصحيحين، واستدركه الحاكم عليهما، وفات الذهبي تعقبه عليه.

فقد أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن آخر من يحشر راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع، خرَّا على وجوههما».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، مع أن الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه (٢/١٠١٠ رقم ٤٩٩) في الحج، باب في =

. . . .

= المدينة حين يتركها أهلها، من طريق الليث، به، بلفظ: «يتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العوافي، ثم يخرج راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان غنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع، خرًّا على وجوههما».

وأخرجه البخاري في صحيحه (٤/٨٩ ــ ٩٠ رقم ١٨٧٤) في فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة، من طريق شعيب، عن الزهري، به، وأوله: «تتركون...» وفيه: «وآخر من يحشر راعيان...»، والباقي مثل لفظ مسلم.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٥٩ رقم ١٦٠٥).

وعبد الرزاق في جامع معمر (١١/٤٠٣ رقم ٢٠٨٥١).

كلاهما من طريق الزهري، به، بنحو سياق البخاري.

١١٦١ـ حديث ابن عباس :

تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ هذه الآية :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ﴾(١)

ثم قال : «هل تدرون أي يوم [ذاك؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «ذاك يوم](٢) يقول الله : يا آدم ، قم ، فابعث بعث النار . . .» الحديث(٣) .

قال : صحيح .

قلت : لم يخرجوه(٤) .

---

(١) الآية (١) من سورة الحج .

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك .

(٣) من قوله : (ثم قال : هل تدرون) إلى هنا ليس في (ب) .

(٤) قوله : (قلت : لم يخرجوه) ليس في التلخيص ؛ فإن الحاكم ـ رحمه الله ـ قال عقب الحديث : «هذا حديث صحيح بهذه الزيادة ، ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي .

١١٦١ ـ المستدرك (٥٦٨/٤)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث عمران بن حصين الذي رواه قبله بمعناه ، ثم قال عقبه : «وقد روينا هذا الحديث عن عبد الله بن عباس» ، ثم قال : حدثناه الشيخ أبو بكر بن إسحاق ، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري ، ثنا سعيد بن سليمان ، ثنا عباد بن العوام ، عن هلال بن خباب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ، قال : تلا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ هذه الآية ، وعنده أصحابه :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ إلى آخر الآية ، فقال : «هل تدرون أي يوم ذاك؟» قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «ذاك =

. . . .

= يوم يقول الله لآدم: قم، فابعث بعث النار ــ أو قال: بعثاً إلى النار ــ، فيقول: يا رب، من كم؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحد إلى الجنة»، فشق ذلك على القوم، ووقعت عليهم الكآبة، والحزن، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة»، ففرحوا، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «اعملوا، وأبشروا، فإنكم بين خليقتين، لم يكونا مع أحد إلا كثّرتاه، يأجوج، ومأجوج، وإنما أنتم في الناس ــ أو: في الأمم ــ كالشامة في جنب البعير ــ أو: كالرقمة في ذراع الناقة ــ، وإنما أمتي جزء من ألف جزء».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٥٩ ــ ٦٠ رقم ٢٢٣٥).

وابن أبـي حاتم في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (٣/٢٠٥) ــ.

كلاهما من طريق سعيد بن سليمان، به بلفظ أتم من لفظ الحاكم.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/٥ ــ ٦)، وعزاه أيضـاً لابن جرير، وابن مردويه، ولم أجد ابن جرير أخرجه عند هذه الآية أول سورة الحج، ولم يعزه إليه ابن كثير، وإنما عزاه لابن أبـي حاتم فقط.

دراسة الإسناد:

الحـديث صححه الحـاكم، ووافقه الـذهبـي، وفي نسخة ابن الملقن: «لم يخرجوه»، ولعله يعني بصيغة الجمـع هذه أصحاب الكتب الستة، فإن كان قصد ذلك، فنعم، وإن كان قصد الشيخين، فلا معنى لهذا التعقيب، لأن الحاكم سبقه إليه، فقال: «ولم يخرجاه».

وأما الحديث ففي سنده هلال بن خباب العبدي، مولاهم، أبو العلاء البصري، وهو ثقة، إلا أنه تغير بآخره، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وابن عمار الموصلي، والمفضل بن غسان الغلابـي، وقال سفيان الثوري: ثقة، إلا أنه تغير؛ عمل فيه السن. وقال يحيـى القطان: أتيت هلال بن =

= خباب، وكان قد تغير قبل موته. وقال ابن الجنيد: سألت ابن معين عن هلال بن خباب، وقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت، واختلط؟ فقال: لا، ما اختلط، ولا تغير، قلت ليحيى: فثقة هو؟ قال: ثقة مأمون. اهـ. من الكامل (٧/ ٢٥٨٠ ـ ٢٥٨١)، والتهذيب (١١/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم ١٢٣).

قلت: وأما إنكار يحيى بن معين لكون هلال اختلط، فالذي يصار إليه في ذلك قول القطان، لأنه وقف على ذلك بنفسه، وهو مثبت، ومعه زيادة علم، والمثبت مقدم على النافي، وقد وافقه سفيان الثوري كما تقدم، ووافقه آخرون، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، ويخالف، وذكره في المجروحين، وقال: اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج إذا انفرد، ووصفه بالتغير أيضاً الساجي، والعقيلي، وأبو أحمد الحاكم، وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات (ص ٤٣١ رقم ٦٦)، وانظر الموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط هلال بن خباب بآخره، وهو صحيح لغيره بشواهده، ومنها حديث عمران بن حصين الذي أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث، وحديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ في الصحيحين.

أخرجه البخاري (٦/ ٣٨٢ رقم ٣٣٤٨) في الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج.

و(٨/ ٤٤١ رقم ٤٧٤١) في التفسير، باب: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾.

و(١١/ ٣٨٨ رقم ٦٥٣٠) في الرقاق، باب قوله عز وجل: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾.

و(١٣/ ٤٥٣ رقم ٧٤٨٣) في التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ . . .﴾.

. . . .

= وأخرجه مسلم (١/٢٠١ ـ ٢٠٢ رقم ٣٧٩ و ٣٨٠) في الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم أخرج بعث النار. . .».

كلاهما من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «يقول الله تعالى: يا آدم، فيقول: لبيك، وسعديك، والخير في يديك، فيقول: أخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين، فعنده يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى، وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد». قالوا: يا رسول الله، وأينا ذلك الواحد؟ قال: «أبشروا فإن منكم رجلاً، ومن يأجوج ومأجوج ألف»، ثم قال: «والذي نفسي بيده، إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «أرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «أرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة»، فكبَّرنا، فقال: «ما أنتم في الناس، إلا كالشعرة السوداء في جلد ثور أبيض ـ أو: ـ كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود».

١١٦٢ ـ حديث عبد الله بن سلام:

«إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة» (الخ)[١].

قال: صحيح.

قلت: غريب موقوف[٢].

---

(١) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٢) قوله: (قلت: غريب موقوف) ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط، وإنما فيه موافقة الذهبي للحاكم على تصحيحه.

١١٦٢ ـ المستدرك (٤/٥٦٨ ـ ٥٦٩): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن غالب، ثنا عفان، ومحمد بن كثير، قالا: ثنا مهدي بن ميمون، ثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن بشر بن شغاف، عن عبد الله بن سلام، قال: وكنا جلوساً في المسجد يوم الجمعة، فقال: إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة، وإن أكرم خليقة الله على الله: أبو القاسم ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ. قال: قلت: يرحمك الله، فأين الملائكة؟ قال: فنظر إلي، وضحك، وقال: يا ابن أخي، هل تدري ما الملائكة؟ إنما الملائكة خلق كخلق السماء والأرض، والرياح والسحاب، وسائر الخلق الذي لا يعصي الله شيئاً، وإن الجنة في السماء، وإن النار في الأرض، فإذا كان يوم القيامة بعث الله الخليقة أمة، أمة، ونبياً، نبياً، حتى يكون أحمد، وأمته آخر الأمم مركزاً، قال: فيقوم، فيتبعه أمته، برها، وفاجرها، ثم يوضع جسر جهنم، فيأخذون الجسر، فيطمس الله أبصار أعدائه، فيتهافتون فيها من شمال، ويمين، وينجو النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، والصالحون معه، فتتلقاهم الملائكة، فتريهم منازلهم من الجنة: على يمينك، على يسارك، حتى ينتهي إلى ربه عز وجل، فيلقى له كرسي عن يمين الله عز وجل، ثم ينادي مناد: أين عيسى، وأمته، فيقوم، فيتبعه أمته برها، وفاجرها، فيأخذون الجسر، فيطمس الله أبصار أعدائه، فيتهافتون فيها =

. . . .

= من شمال، ويمين، وينجو النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، والصالحون معه، فتتلقاهم الملائكة، فتريهم منازلهم في الجنة: على يمينك، على يسارك، حتى ينتهي إلى ربه، فيلقى له كرسي من الجانب الآخر، قال: ثم يتبعهم الأنبياء، والأمم، حتى يكون آخرهم نوح، رحم الله نوحاً.

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وليس بموقوف؛ فإن عبد الله بن سلام على تقدمه في معرفة قديمة، من جملة الصحابة، وقد أسنده بذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في غير موضع والله أعلم».

قلت: ولم يذكر الحاكم له طريقاً مرفوعاً.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا ــ كما في النهاية لابن كثير (٢/١٩٧ ــ ١٩٨): حدثنا خالد بن خداش، حدثنا مهدي بن ميمون، فذكره بنحوه.

وأخرجه نعيم بن حماد في زوائد الزهد (ص ١١٨ ــ ١١٩ رقم ٣٩٨) من طريق ابن المبارك، أنا معمر، عمن سمع محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، فذكره بنحوه.

وذكره ابن رجب في «التخويف من النار» (ص ١٧٣) وقال: «خرجه ابن خزيمة، وغيره».

قال ابن كثير بعد أن ساقه من طريق ابن أبي الدنيا: «وهذا موقوف على ابن سلام ــ رضي الله عنه» ــ.

دراسة الإسناد:

الحديث صحح الحاكم سنده، ورجح أنه مرفوع، وأن عبد الله بن سلام قد أسنده بذكر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، يعني رفعه في غير موضع، ووافقه الذهبي على تصحيحه، هذا في التلخيص المطبوع =

. . . .

= والمخطوط، وفي نسخة ابن الملقن قال: «غريب موقوف»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

بشر بن شغاف، الضبي البصري ثقة ـ كما في التقريب (١/٩٩ رقم ٥٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٣٥٩ رقم ١٣٦٧)، والتهذيب (١/٤٥٢ رقم ٨٢٨).

ومحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي تقدم في الحديث (٨١٠) أنه: ثقة.

ومهدي بن ميمون الأزدي، المعولي، أبو يحيى البصري ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٧٩ رقم ١٤١٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٨/٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ١٥٤٧)، والتهذيب (١٠/٣٢٦ ـ ٣٢٧ رقم ٥٧١).

ورواه عن مهدي اثنان: عفان بن مسلم، ومحمد بن كثير.

وعفان بن مسلم تقدم في الحديث (٧٢٨) أنه: ثقة.

ومحمد بن غالب، الملقب بـ: تمتام تقدم في الحديث (٧٠٧) أنه: ثقة.

وشيخ الحاكم محمد بن أحمد بن بالويه تقدم في الحديث (٧٥٧) أنه: صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث سنده حسن لذاته من طريق الحاكم ـ كما يتضح من دراسة الإسناد ـ.

وأما ترجيح الحاكم لكونه مرفوعاً، وأن ابن سلام ـ رضي الله عنه ـ قد رفعه في موضع آخر، فإنه لم يذكر له طريقاً مرفوعاً كما تقدم، ولم أجد من رواه عن عبد الله بن سلام مرفوعاً، وأما هذا الحديث، وإن كان لبعض فقراته شواهد، فإنه بهذا السياق جميعه لا يكون له حكم الرفع؛ لاحتمال كون عبد الله بن سلام حدث به من بعض الكتب الإسرائيلية التي هو من أعلم الناس بها، لكونه كان يهودياً، ثم أسلم. =

. . . .

= وأما قوله: «إن أعظم أيام الدنيا: يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة»، فيشهد له حديث أوس بن أوس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إن من أفضل أيامكم: يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة...» الحديث.

أخرجه أبو داود في سننه (١/٦٣٥ رقم ١٠٤٧) في الصلاة، باب فضل يوم الجمعة، وليلة الجمعة.

والنسائي (٣/٩١) في الجمعة، باب إكثار الصلاة على النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الجمعة.

وابن ماجه (١/٣٤٥ و٥٢٤ رقم ١٠٨٥ و١٦٣٦) في إقامة الصلاة، باب في فضل الجمعة، وفي الجنائز، باب ذكر وفاته، ودفنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

ثلاثتهم من طريق حسين بن علي الجعفي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس، به.

وسنده صحيح.

أبو الأشعث الصنعاني شراحيل بن آدة، والحسين بن علي الجعفي ثقتان، تقدمت ترجمتهما في الحديثين (١٠٠٧) و(٦٨١).

وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي، الداراني: ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٥٠٢ رقم ١١٥٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٢٩٩ ـ ٣٠٠ رقم ١٤٢١)، والتهذيب (٦/٢٩٧ ـ ٢٩٨ رقم ٥٧٨).

١١٦٣ـ حديث ابن عباس:

أنه قرأ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾(١).

قال: سماء الدنيا، وتنزل الملائكة...، الحديث بطوله(٢).

قلت: إسناده قوي.

---

(١) الآية (٢٥) من سورة الفرقان.

(٢) من قوله: (قال: سماء الدنيا) إلى هنا ليس في (ب).

١١٦٣ ـ المستدرك (٤/٥٦٩ ـ ٥٧٠): أخبرنا أبو عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل ببغداد، ثنا أحمد بن الوليد الفحام، ثنا روح بن عبادة، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أنه قرأ

﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾

قال: تشقق سماء الدنيا، وتنزل الملائكة على كل سماء، وهم أكثر ممن في الأرض من الجن والأنس، فيقول أهل الأرض: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الثانية، وهم أكثر من أهل السماء الدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الثالثة، وهم أكثر من أهل السماء الثانية، وسماء الدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الرابعة، وهم أكثر من أهل السماء الثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء الخامسة، وهم أكثر من أهل السماء الرابعة، والثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء السادسة، وهم أكثر من أهل السماء الخامسة، والرابعة، والثالثة، والثانية، والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل أهل السماء السابعة، وهم أكثر من أهل السماء السادسة، والخامسة، والرابعة، والثالثة، والثانية، =

. . . .

= والدنيا، وأهل الأرض، فيقولون: أفيكم ربنا؟ فيقولون: لا، ثم ينزل الكروبيون، وهم أكثر من أهل السموات السبع، والأرضين، وحملة العرش، لهم قرون كعوب، ككعوب القنا، ما بين قدم أحدهم كذا، وكذا، ومن أخمص قدمه إلى كعبه مسيرة خمسمائة عام، ومن كعبه إلى ركبته مسيرة خمسمائة، ومن ركبته إلى أرنبته مسيرة خمسمائة عام، ومن ترقوته إلى موضع القرط مسيرة خمسمائة عام.

قال الحاكم عقبه: «رواة هذا الحديث عن آخرهم محتج بهم، غير علي بن زيد بن جدعان القرشي، وهو، وإن كان موقوفاً على ابن عباس، فإنه عجيب بمرة».

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجـه ابن أبـي حاتم في التفسـير ـ كما في تفسـير ابن كثير (٣/٣١٥ ـ ٣١٦) ـ، من طريق مؤمل، عن حماد بن سلمة، به نحو سياق الحاكم.

وبنحو هذا السياق أورده السيوطي في الدر المنثور (٦/٢٤٨ ـ ٢٤٩)، وعزاه أيضاً لعبد بن حميد، وابن أبـي الدنيا في الأهوال، وابن جرير، وابن المنذر، ولم يفرق السيوطي ـ رحمه الله ـ بين لفظ ابن جرير، واللفظ الذي ساقه، فابن جرير أخرج الحديث في تفسيره (١٩/٦ ـ ٧) من طريق مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، به، وفيه: «بين كعب كل ملك، وركبته مسيرة سبعين سنة، وبين فخذه، ومنكبه مسيرة سبعين سنة»، فهذا لا يتفق مع لفظ الحاكم، ومن وافقه.

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر الحديث في الموضع السابق من تفسيره: «مداره على علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعف في سياقاته غالباً، وفيها نكارة شديدة».

=

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أعلَّه الحاكم بوجود علي بن زيد بن جدعان في سنده، وقال عنه: «عجيب بمرة»، فتعقبه الذهبي بقوله: «إسناده قوي».

ومدار الحديث كما قال الحافظ ابن كثير على علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف علي بن زيد، وتقدم أن الحافظ ابن كثير قال عن علي هذا: «وفيه ضعف، في سياقاته غالباً، وفيها نكارة شديدة».

١١٦٤ـ حديث أبي سعيد مرفوعاً:

«(ليحبس)[١] أهل الجنة بعد ما يجاوزون الصراط» الحديث[٢].

قال: صحيح.

قلت: غريب[٣].

---

(١) في (أ): (لتحبسن)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (بعدما يجاوزون الصراط... الحديث) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قلت: غريب) ليس في التلخيص المطبوع، ولا في المخطوط، وإنما فيه إقرار الذهبي للحاكم على تصحيحه.

١١٦٤ ـ المستدرك (٤/٥٧٢): أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنبأ عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: «ليحبس أهل الجنة بعدما يجاوزون الصراط على قنطرة، فيؤخذ لبعضهم من بعض مظالمهم التي تظالموها في الدنيا، حتى إذا هذبوا، ونُقُّوا، أذن في دخول الجنة، فلأحدهم أعرف بمنزله في الآخرة منه بمنزله كان في الدنيا».

قال قتادة: قال أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ما يشبه إلا أهل جمعة انصرفوا من جمعتهم.

تخـريجـه:

هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وفاته هو، والذهبي، وابن الملقن أن البخاري ـ رحمه الله ـ أخرج الحديث في صحيحه (٥/٩٦)

. . . .

= رقم ٢٤٤٠) في المظالم، باب قصاص المظالم، و(١١/ ٣٩٥ رقم ٦٥٣٥)، أخرجه من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام، كلاهما عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيُقَصُّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبوا، ونُقُّوا، أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة، منه بمنزله كان في الدنيا».

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٣٧ ـ ٣٨ و٣٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة أيضاً به نحوه.

وأخرجه أيضاً عبد بن حميد في تفسيره، وابن أبي حاتم، والإسماعيلي، في مستخرجه، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن مندة ـ كما في فتح الباري (١١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، والدر المنثور (٥/ ٨٤) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق سعيد بن أبي عروبة، وكذا البخاري أخرجه من طريق مقروناً بهشام.

وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى سعيد كالتالي:

عبد الوهاب بن عطاء تقدم في الحديث (١٠٥٩) أنه صدوق ربما أخطأ، لكن روايته عن سعيد الراجح أنها حسنة؛ لثناء العلماء عليها.

ويحيى بن أبي طالب تقدم في الحديث (٩٥١) أنه صدوق.

وشيخ الحاكم الحسن بن يعقوب العدل تقدم في الحديث (٩٥١) أيضاً أنه شيخ صدوق نبيل.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم والبخاري كلاهما من طريق سعيد بن أبي عروبة، وإسناد الحاكم إلى سعيد حسن لذاته كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

١١٦٥ـ حديث نافع (بن)[١] الأزرق:

أنه سأل ابن عباس عن قوله تعالى:

﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[٢]... الخ[٣].

قال: صحيح.

قلت: يحيى بن راشد المازني ضعفه النسائي[٤].

---

(١) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه، وليس في (أ) و(ب).

(٢) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٣) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٤) الكامل لابن عدي (٧/٢٦٦٧)، والتهذيب (١١/٢٠٧).

١١٦٥ ـ المستدرك (٤/٥٧٣): حدثني علي بن عيسى بن إبراهيم الحيري، ثنا الحسين بن محمد بن زياد الشيباني، حدثني محمد بن يحيى القطيعي، ثنا يحيى بن راشد المازني، ثناداود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: سأله نافع بن الأزرق عن قوله عز وجل:

﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾

و: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ (الآية ١٠٨ من سورة طه)،

و: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (الآية ٢٧ من سورة الصافات)،

و: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الآية ١٩ من سورة الحاقة)،

فما هذا؟ قال: ويحك! هل سألت عن هذا أحداً قبلي؟ قال: لا، قال: أما إنك لو كنت سألت هلكت، أليس قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الآية ٤٧ من سورة الحج)

قال: بلى، وإن لكل مقدار يوم من هذه الأيام لون (كذا! والصواب: لوناً) من هذه الألوان.

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى ضعفه النسائي».

ويحيى هذا هو ابن راشد المازني، تقدم في الحديث (٩٦٠) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف يحيى المازني.

١١٦٦ ــ حديث عبد الله بن عمرو:

«إذا كان يوم القيامة مدَّت الأرض» الحديث[١].

قال: فيه أبو المغيرة وهو مجهول.

قلت: ليَّنه سليمان التَّيْمي[٢].

---

(١) قوله: (الحديث) ليس في (ب).

(٢) الميزان (٤/٥٧٦)، وفي الجرح والتعديل (٩/٤٣٩ رقم ٢٢٠٣) قال يحيى بن سعيد القطان: «ضعَّف سليمان التيمي أبا المغيرة القوَّاس».

١١٦٦ ــ المستدرك (٤/٥٧٥): أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا روح بن عبادة، أنبأ عوف، عن أبي المغيرة القواس، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ــ رضي الله عنه ــ قال: إذا كان يوم القيامة مدَّت الأرض مدَّ الأديم، وحشر الخلائق: الإنس، والجن، والدواب، والوحوش، فإذا كان ذلك اليوم جعل القصاص بين الدواب، حتى تقص الشاة الجماء من القرناء بنطحتها، فإذا فرغ الله من القصاص بين الدواب، قال لها: كوني تراباً، فتكون تراباً، فيراها الكافر، فيقول:

﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ (الآية ٤٠ من سورة النبأ).

قال الحاكم عقبه: «رواته عن آخرهم ثقات، غير أن أبا المغيرة مجهول، وتفسير الصحابي مسند».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/٢٦) من طريق محمد بن جعفر، وابن أبي عدي، قالا: ثنا عوف، عن أبي المغيرة، عن عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده أبو المغيرة القوَّاس، وتقدم أن الحاكم قال عنه: =

. . . .

= «مجهول»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ليَّنه سليمان التيمي»، وفي الميزان (٥٧٦/٤ رقم ١٠٦٣١) قال: ذكره سليمان التيمي، وليَّنه.

وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً روى عنه، غير عوف.

ووثقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. / الجرح والتعديل (٤٣٩/٩ رقم ٢٢٠٣)، واللسان (١٠٩/٧ رقم ١١٨٠).

قلت: الراجح من حال أبي المغيرة أنه ثقة، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأما الحاكم فإنه إن لم يعرفه، فقد عرفه ابن معين، وأما سليمان بن طرخان التيمي فإنه قد ضعف أبا المغيرة كما قاله يحيى بن سعيد القطان عنه، لكن سليمان التيمي هذا ليس من أهل الجرح والتعديل كما قاله الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤٥/٩)، ولم يذكره الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، والله أعلم.

وأما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

عوف بن أبي جميلة الأعرابي تقدم في الحديث (٩٦٢) أنه ثقة.

وروح بن عبادة تقدم في الحديث (٨٥٩) أنه ثقة فاضل.

وأحمد بن مهران الأصبهاني تقدم في الحديث (٥٢٨) أنه مجهول الحال.

وشيخ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار تقدم في الحديث (٦٢٧) أنه إمام قدوة، محدث عصره.

ولم ينفرد أحمد بن مهران بالحديث، فإن ابن جرير أخرجه من طريق محمد بن جعفر غندر، وابن أبي عدي، كلاهما عن عوف، به.

ومحمد بن جعفر تقدم في الحديث (٥٣٢) أنه ثقة.

والراوي عنهما هو شيخ ابن جرير محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري، لقبه: بُنْدار، وهو ثقة روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٢١٤/٧ رقم ١١٨٧)، والتهذيب (٧٠/٩ ـ ٧٣ رقم ٨٧)، والتقريب (١٤٧/٢ رقم ٧١). =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث بإسناد الحاكم فيه أحمد بن مهران الأصبهاني، وتقدم أنه مجهول الحال، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، لكنه لم ينفرد به، فهو من طريق ابن جرير الطبري صحيح لذاته كما في دراسة الإسناد، وأما أبو المغيرة القوَّاس فالراجح من حاله أنه ثقة، فلا يُعلّ الحديث لأجله.

وله شاهد موقوف على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: يُحشر الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم، والدواب، والطير، وكل شيء، فيبلغ من عدل الله يومئذ، أن يأخذ للجماء من القرناء، ثم يقول: كوني تراباً، فلذلك يقول الكافر: (يا ليتني كنت تراباً).

أخرجه عبد الرزاق ـ كما في تفسير ابن كثير (٢/ ١٣١) ـ.

وابن جرير في تفسيره (٣٠/٢٦).

كلاهما من طريق معمر، عن جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد حسن إلى أبي هريرة.

يزيد بن الأصم عمرو بن عبيد بن معاوية تقدم في الحديث (٨٢٣) أنه ثقة.

وجعفر بن برقان تقدم في الحديث (٨٢٣) أنه: صدوق، يهم في حديث الزهري، وليس هذا من حديثه عن الزهري.

ومعمر بن راشد تقدم في الحديث (٥٣٨) أنه: ثقة ثبت فاضل.

وأخرج مسلم في صحيحه (١٩٩٧/٤ رقم ٦٠) في البر والصلة، باب تحريم الظلم، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء».

١١٦٧ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«الدواوين الثلاثة، فديوان لا يغفر الله منه شيئاً» الحديث بطوله[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه صدقة بن موسى ضعفوه، ويزيد بن (بابَنوس)[٢] فيه جهالة[٣].

(١) من قوله: (فديوان لا يغفر الله) إلى هنا ليس في (ب).
(٢) في (أ): (باينوس)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.
(٣) في (ب): (قلت: صدقة بن موسى ضعفوه).

١١٦٧ ـ المستدرك (٤/٥٧٥ ـ ٥٧٦): أخبرني أبو بكر ابن أبي نصر المزكي بمرو، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «الدواوين ثلاثة، فديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً. فأما الديوان الذي لا يغفر الله منه شيئاً: فالإشراك بالله عز وجل، قال الله عز وجل:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾
(الآية ٤٨ من سورة النساء)،

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً قط: فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه، وأما الديوان الذي لا يترك منه شيئاً: فمظالم العباد بينهم، القصاص لا محالة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٢٤٠).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢). =

. . . .

= كلاهما من طريق صدقة بن موسى، به نحوه، إلا أن أبا نعيم اختصر الحديث، قال: «وديوان لا يعبأ الله به. . .» الحديث.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة».

وصدقة هذا هو ابن موسى، تقدم في الحديث (٩٦٨) أنه: ضعيف.

وأما يزيد بن بابنوس ــ بموحدتين، بينهما ألف، ثم نون مضمومة، وواو ساكنة، ومهملة ــ، فهو بصري لا بأس به، قال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال أبو داود: كان شيعياً. / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٧٢ رقم ٥٥٩)، والتهذيب (١١/٣١٦ رقم ٦٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف صدقة بن موسى، وأما يزيد بن بابنوس فالراجح أنه لا بأس به، فلا يُعلّ الحديث لأجله.

وله شواهد من حديث سلمان، وأنس، وأبي هريرة ــ رضي الله عنهم ــ.

أما حديث سلمان ــ رضي الله عنه ــ، فلفظه قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ذنب لا يغفر، وذنب لا يترك، وذنب يغفر. فأما الذي لا يغفر: فالشرك بالله، وأما الذي يغفر: فذنب العبد بينه وبين الله عز وجل. وأما الذي لا يترك: فظلم العباد بعضهم بعضاً».

أخرجه الطبراني في الكبير (٦/٣١٠ رقم ٦١٣٣).

وفي الصغير (١/٤٠).

وابن حبان في المجروحين (٣/١٠٢).

كلاهما من طريق أبي الربيع عبيد الله بن محمد الحارثي، عن يزيد بن =

= سفيان بن عبد الله بن رواحة، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان، به.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٤٨): «فيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة، وهو ضعيف، تكلم فيه ابن حبان، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه البزار في مسنده (٤/١٥٨ ـ ١٥٩ رقم ٣٤٣٩)، عنه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله، وظلم يغفره، وظلم لا يتركه، فأما الظلم الذي لا يغفره: فالشرك، قال الله:

﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (الآية ١٣ من سورة لقمان).

وأما الظلم الذي يغفره الله: فظلم العباد لأنفسهم، فيما بينهم، وبين ربهم. وأما الظلم الذي لا يتركه الله: فظلم العباد بعضهم بعضاً، حتى يدين لبعضهم من بعض».

قال الهيثمي في المجمع الموضع السابق: «رواه البزار عن شيخه أحمد بن مالك القشيري، ولم أعرفه، وبقية رجاله قد وثقوا على ضعفهم».

قلت: البزار رواه عن شيخه أحمد بن مالك القشيري، ثنا زائدة بن أبي الرَّقاد، عن زياد النميري، عن أنس، به.

وزياد بن عبد الله النميري، البصري: ضعيف ـ كما في التقريب (١/٢٦٩) رقم ١٢٠، وانظر المجروحين لابن حبان (١/٣٠٦)، والجرح والتعديل (٣/٥٣٦ رقم ٢٤١٩)، والتهذيب (٣/٣٧٨ رقم ٦٨٧) ـ.

وزائدة بن أبي الرُّقاد ـ بضم الراء، ثم قاف ـ، الباهلي، أبو معاذ البصري، الصيرفي: منكر الحديث قاله عنه البخاري، والنسائي، وقال أبو حاتم: يحدث عن زياد النميري، عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة، ولا ندري منه، أو من زياد؟ وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، لا يحتج بخبره، ولا يكتب إلا للاعتبار. =

. . . .

= وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وهي أحاديث إفرادات، وفي بعض أحاديثه مما ينكر. اهـ. من الكامل (١٠٨٣/٣)، والتهذيب (٣٠٥/٣ رقم ٥٧٠)، والتقريب (٢٥٦/١ رقم ٦).

وأما شيخ البزار، فتقدم كلام الهيثمي عنه، وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً؛ للعلل المتقدمة.

وأما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحو لفظ حديث سلمان ـ رضي الله عنه ـ.

ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك».

قلت: وعليه فحديث أنس، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ لا يصلحان للاستشهاد، وأما بحديث سلمان فيرتقي الحديث إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

١١٦٨ـ حديث سعيد بن أنس، (عن أنس بن مالك)[١]:

بينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ جالس، إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أضحكك يا رسول الله، بأبي أنت وأمي؟ قال: «رجلان (من أمتي)[٢]» الحديث بطوله[٣].

قال: صحيح.

قلت: فيه عباد بن شيبة الحَبِطي، عن سعيد، والأول ضعيف، وشيخه لا يعرف[٤].

(١) في (أ): (سعيد بن أنس بن مالك)، وفي (ب): (سعيد بن أنس)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

(٢) في (أ): (فرا مني) وليس في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) من قوله: (عن أنس بن مالك) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قلت: عباد بن شيبة الحبطي، عن سعيد، الأول لا يعرف، والثاني ضعيف)، ووضع على كل من قوله: (لا يعرف) وقوله: (ضعيف) إشارة التقديم والتأخير (م.م) معناها: وضع هذه مكان الأخرى.

١١٦٨ ــ المستدرك (٤/٥٧٦): حدثنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي، ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أنس القرشي، ثنا عبد الله بن بكر السهمي، أنبأ عباد بن شيبة الحبطي، عن سعيد بن أنس، عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ قال: بينا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ جالس، إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أضحكك يا رسول الله، بأبي أنت وأمي؟ قال: «رجلان من أمتي جثيا بين يدي رب العزة، فقال أحدهما: يا رب، خذ لي مظلمتي من أخي، فقال الله تبارك وتعالى للطالب: فكيف تصنع بأخيك، ولم يبق من حسناته شيء؟ قال: يا رب، فليحمل من أوزاري»، قال: وفاضت عينا =

. . . .

= رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بالبكاء، ثم قال: «إن ذاك اليوم عظيم، يحتاج الناس أن يحمل عنهم من أوزارهم، فقال الله تعالى للطالب: ارفع بصرك، فانظر في الجنان، فرفع رأسه، فقال: يا رب، أرى مدائن من ذهب، وقصوراً من ذهب، مكللة باللؤلؤ، لأي نبي هذا، أو لأي صديق هذا، أو لأي شهيد هذا؟ قال: هذا لمن أعطى الثمن، قال: يا رب، ومن يملك ذلك؟ قال: أنت تملكه، قال: بماذا؟ قال: بعفوك عن أخيك، قال: يا رب، فإني قد عفوت عنه، قال الله عز وجل: فخذ بيد أخيك، فأدخله الجنة»، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عند ذلك: «اتقوا الله، وأصلحوا ذات بينكم، فإن الله تعالى يصلح بين المسلمين».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في تفسير ابن كثير (٢/٢٨٥) ـ: حدثنا مجاهد بن موسى، حدثنا عبد الله بن (بكر)، حدثنا عباد بن شيبة الحبطي، فذكره بنحوه.

وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ـ كما في كنز العمال (٣/٨٢٤ ـ ٨٢٥ رقم ٨٨٦٣) ـ، ولم أجده في مكارم الأخلاق المطبوع.

وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٣/٢١٠) وعزاه أيضاً للبيهقي في البعث والنشور.

وأشار البخاري ـ رحمه الله ـ إلى الحديث في تاريخه (٣/٤٥٩)، فقال: «سعيد بن أنس، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في المظالم، لا يتابع عليه».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عباد ضعيف، وشيخه لا يعرف».

أما عباد بن شيبة الحبطي، ويقال: عباد بن شُبَيْت، فإنه ضعيف، ذكره =

. . . .

= ابن حبان في المجروحين (٢/١٧١)، وقال: «منكر الحديث جداً على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من المناكير». اهـ. وانظر الميزان (٢/٣٦٦ رقم ٤١٢٠).

وأما شيخه فهو سعيد بن أنس، وهو مجهول، قاله العقيلي، وتقدم أن البخاري قال عنه، وعن حديثه: «لا يتابع عليه»، وذكره ابن حبان في ثقاته. اهـ. من اللسان (٣/٢٤ رقم ٨٠)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص ١١٨ رقم ١٥٧٨) مثل ما قال هنا: «لا، يعرف».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سعيد بن أنس، وضعف عباد بن شيبة الحبطي.

١١٦٩ــ حديث جابر مرفوعاً:

«إن العار ليلزم المرء يوم القيامة، حتى يقول: يا رب، لإرسالك بـي إلى النار أيسر على مما ألقى»[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه[٢] الفضل بن عيسى واه.

---

(١) من قوله: (المرء يوم القيامة) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب).

ملحوظة: معلق بهامش (أ) بجانب هذا الحديث عبارة أشبه ما تكون بقوله: «إنما النار خير من العار، تدبر».

١١٦٩ ــ المستدرك (٤/٥٧٧): حدثنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبـي طالب، أنبأ عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ الفضل بن عيسى الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن العار ليلزم المرء يوم القيامة، حتى يقول: يا رب، لإرسالك بـي إلى النار أيسر علي مما ألقى، وإنه ليعلم ما فيها من شدة العذاب».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٠٣٩) من طريق الفضل، به نحوه.

وذكره في الكنز (٣/٥١٢ رقم ٧٦٦٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الفضل واه».

والفضل هذا هو ابن عيسى بن أبان الرقاشي، أبو عيسى البصري =

. . . .

= الواعظ، وهو منكر الحديث، ورمي بالقدر ـ كما في التقريب (٢/١١١ رقم ٤٨ ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/٦٤ ـ ٦٥ رقم ٣٦٧)، والتهذيب (٨/٢٨٣ ـ ٢٨٤ رقم ٥١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الفضل بن عيسى.

١١٧٠ ـ حديث أبي ذر، (قال)[١]:

«لو تعلمون[٢] ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً ولما ساغ لكم الطعام والشراب» إلخ[٣].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه انقطاع، ثم يونس بن (خباب)[٤] رافضي، و[٥] لم يخرجا له.

---

(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): (تعلم).

(٣) من قوله: (لضحكتم) إلى هنا ليس في (ب).

(٤) في (أ): (جباب)، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٥) الواو ليست في (ب)، والتلخيص.

١١٧٠ ـ المستدرك (٤/٥٧٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا شعبة، عن يونس بن خباب، قال سمعت مجاهداً يحدث، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، ولما ساغ لكم الطعام، ولا الشراب، ولما نمتم على الفرش، ولهجرتم النساء، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون، وتبكون، ولوددت أن الله خلقني شجرة تعضد.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي ذر، به.

وتابع يونس عليه إبراهيم بن مهاجر.

أخرجه وكيع في الزهد (١/٢٦١ ـ ٢٦٤ و٣٩٣ رقم ٣٣ و١٥٩): حدثنا =

. . . .

= أبـي، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، قال: قال أبو ذر: أطَّت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع شبر، إلا وفيه ملك ساجد، ولو تـعلمون ما أعلم، ما تلذذتم مـع نسائكم على الفرشات، ولخرجتم إلى الصُّعـدات تجأرون وتبكون. اهـ. هكذا لفظه في الموضـع الأول، وساقه بنفس الإسناد في الموضـع الثاني، ولفظه: وددت أني شجرة أعضد، وددت أني لم أخلق.

ومن طريق وكيـع بهذا اللفظ الثاني أخرجـه الإمام أحمـد في الزهـد (ص ١٨٢).

ورواه الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن أبـي ذر، فخالف في ذلك يونس، وإبراهيم بن مهاجر، فوصله.

أخرجه هناد في الزهد (١/ ٢٥٩ و٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٤٥٠ و٤٦٨): حدثنا أبو مـعاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: والله لوددت أن الله خلقني يوم خلقني شجرة تـعضد، ويؤكل ثمرها. اهـ. وهذا لفظه في الموضـع الأول.

وأما لفظه في الموضـع الثاني فهو: لو تـعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً. ولو تـعلمون ما أعلم، لخرجتم إلى الصـعدات، تجأرون وتبكون، ولو تـعلمون ما أعلم، ما انبسطتم إلى نسائكم، وما تقاررتم على فرشكم.

ومن طريق هناد أخرجه أبـو نـعيم في الحلية (١/ ١٦٤) بلفظ: والله لو تـعلمون ما أعلم، ما انبسطتم إلى نسائكم، ولا تقاررتم على فرشكم، والله لـوددت أن الله عز وجـل خلقني يـوم خلقني شجـرة تـعضـد، ويؤكل ثمرها.

وأخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٣/ ٣٤١ رقم ١٦٥٣١) من طريق مـعاوية، به نحو لفظ هناد السابق، في الزهد، والحلية. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبـي عاصم في الزهد (ص ٣٧ رقم ٦٦) من طريق سفيان، عن الأعمش، به مختصراً بلفظ: وددت أني شجرة تـعضد.

وقد جاء الحديث، عن أبـي ذر، مرفوعاً.

أخرجه الحاكم بـعد هذا الحديث بحديث، من طريق إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجـر، عن مجاهـد، عن مورق الـعجـلي، عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطَّت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضـع أربـع أصابـع، إلا وملك واضـع جبهته ساجداً لله، والله لو تـعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصـعدات تجأرون إلى الله»، ولوددت أني كنت شجرة تـعضد.

قـال الحاكم: صحيـح الإسناد عـلى شرط الشيخـين، ولم يخـرجـاه»، ووافقه الذهبـي.

وقد رواه الحاكم قبل هذا الموضـع (٢/٥١٠) من طريق إسرائيل أيضاً، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبـي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١٧٣).

والترمذي في سننه (٦/٦٠١ ــ ٦٠٣ رقم ٢٤١٤) في الزهد، باب ما جاء في قـول النبـي ــ صـلَّى الله عليـه وسلَّم ــ: «لـو تـعلمـون مـا أعلم لضحكتم قليلاً».

وابن ماجه (٢/١٤٠٢ رقم ٤١٩٠) في الزهد، باب الحزن والبكاء.

وأبو نـعيم في الحلية (٢/٢٣٦ ــ ٢٣٧).

والبيهقي في سننه (٧/٥٢) في النكاح، باب ما كان مطالباً برؤية مشاهدة الحق، مـع مـعاشرة الناس بالنفس والكلام.

جميـعهم من طريق إسرائيل، به نحوه.

=

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، ويروى من غير هذا الوجه، أن أبا ذر قال: لوددت أني كنت شجرة تعضد، ويروى عن أبي ذر موقوفاً.

قلت: وقوله هنا في الحديث: «ولوددت أني كنت شجرة تعضد»، هذا اللفظ ليس ضمن اللفظ المرفوع، أوضحته رواية الإمام أحمد، وفيها: قال: فقال أبو ذر: والله لوددت أني شجرة تعضد.

وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد (ص ١٨٢) من طريق جعفر بن سليمان، عن رجل قد سماه، عن شهر بن حوشب، عن عائذ الله، عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «والذي نفسي بيده، لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، وما استقللتم على الفرش، ولا تمتعتم من الأزواج، ولا شبعتم من الطعام، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل»، فكان أبو ذر إذا حدث هذا الحديث يقول: يا ليتني شجرة تعضد.

دراسة الإسناد:

الحديث رواه الحاكم هنا من طريق يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي ذر، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع، ثم يونس رافضي لم يخرجا له».

أما يونس بن خباب، فتقدم في الحديث (٨٥٣) أنه: صدوق يخطيء، ورمي بالرفض، ولم يخرج له أحد من الشيخين في صحيحيهما ــ كما يتضح من مصادر ترجمته هناك.

وأما الانقطاع؛ فإن يونس هنا يروي الحديث عن مجاهد، عن أبي ذر.

ومجاهد ــ رحمه الله ــ نصوا في ترجمته في التهذيب (١٠/٤٣ ــ ٤٤) على أنه يسمع من علي، وسعد، ومعاوية، وكعب بن عجرة، الذين تأخرت سن وفاتهم عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ.

فعلي ــ رضي الله عنه ــ تقدم مراراً أنه توفي سنة أربعين للهجرة، وأما =

. . . .

= أبو ذر فإنه توفي سنة اثنتين وثلاثين للهجرة ـ كما في التهذيب (١٢/٩١) ـ.

وقد روى الحديث عن مجاهد اثنان آخران.

أحدهما الأعمش، والآخر إبراهيم بن مهاجر.

أما الأعمش ـ رحمه الله ـ فإنه خالف يونس، فرواه عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر.

وأما إبراهيم بن مهاجر، فاختلف عليه في الحديث.

فرواه عنه والد وكيع، عن مجاهد، عن أبي ذر، ووالد وكيع هذا اسمه: الجراح بن مليح بن عدي الرُّؤاسي، وهو: صدوق، إلا أنه يهم، وثقة أبو الوليد الطيالسي، وأبو داود السجستاني، وقال النسائي، والعجلي، وابن معين: لا بأس به، وروي عن ابن معين تضعيفه، وقال ابن عدي: لا بأس به، وهو صدوق. وضعفه ابن سعد، وابن معين في رواية كما سبق، وابن عمار، وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن الجراح، فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم، قلت: يعتبر؟ قال: لا.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وليس بالمرضي عندهم. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٥٢٣ رقم ٢١٧٥)، والتهذيب (٢/٦٦ ـ ٦٨ رقم ١٠٨)، والتقريب (١/١٢٦ رقم ٤٨).

ورواه إسرائيل، عنه ـ أي عن إبراهيم بن مهاجر ـ، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، مرفوعاً.

وإسرائل تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: ثقة.

وقد يكون الاختلاف هذا من إبراهيم بن مهاجر نفسه، فإنه: صدوق، فيه لين ـ كما تقدم في الحديث (٩٠٣) ـ.

وعليه فالراجح هي رواية الأعمش للحديث، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر، موقوفاً كما تقدم، لأن الأعمش ثقة حافظ ورع كما تقدم في الحديث (٧١٢). =

. . . .

= وأما مجاهد بن جبر، فتقدم في الحديث (١٠٣٥) أنه: ثقة.

وعبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري، المدني، ثم الكوفي: ثقة، من رجال الجماعة، ـ كما في التقريب (١/٤٩٦ رقم ١٠٩٤) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٠١ رقم ١٤٢٤)، والتهذيب (٦/٢٦٠ ـ ٢٦٢ رقم ٥١٥).

وأما الطريق التي أخرجها عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد، ففي سندها الرجل المبهم، وشهر بن حوشب وتقدم في الحديث (٦١٤) أنه: صدوق كثير الأوهام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لانقطاعه، وما تقدم عن حال يونس بن خباب.

وهو صحيح من الطريق الأخرى التي رواها الأعمش، موقوفاً على أبي ذر.

وأما قوله: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً»، فإنه جاء مرفوعاً إليه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

أخرجه البخاري في صحيحه (٨/٢٨٠ رقم ٤٦٢١) و(١١/٣١٩ رقم ٦٤٨٦)، في تفسير سورة المائدة من كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (آية «١٠١» من سورة المائدة)، وفي الرقاق، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».

ومسلم (٤/١٨٣٢ رقم ١٣٤) في الفضائل، باب توقيره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

كلاهما من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، رفعه بمثله.

١١٧١ــ حديث عائشة، قالت:

«مرَّ بـي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وأنا رافـعة يدي وأنا أقول: اللهم حاسبني حساباً يسيراً[١]» الحديث.

قلت: الحُريش بن (الخِرِّيت)[٢] قال البخاري: فيه نظر[٣].

---

(١) من قوله: (وأنا أقول) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) في (أ)، والمستدرك وتلخيصه: (الحريث)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من مصادر الترجمة.

(٣) التاريخ الكبير (٣/١١٤ رقم ٣٨٦).

١١٧١ ــ المستدرك (٤/٥٨٠)، أخرج الحاكم حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ، سمـعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «اللهم حاسبني حساباً يسيراً، قال فقلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: أن ينظر في سيئاته، ويتجاوز له عنها، إنه من نوقش الحساب يومئذ هلك، وكل ما يصيب المؤمن، يكفر الله عنه سيئاته، حتى الشوكة تشوكه».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وشاهده عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ»، ثم قال: أخبرناه أبو سـعيد أحمد بن يـعقوب الثقفي، ثنا موسى بن هارون، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا حرمي بن عمارة، ثنا الحريش بن الخريت، ثنا ابن أبـي مليكـة، عن عائشـة ــ رضي الله عنهـا ــ قـالت: مر بـي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وأنا رافـعة يدي، وأنا أقول: اللهم حاسبني حساباً يسيراً، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآلـه وسلَّم ــ: «تدرين ما ذلك الحساب؟» فقلت: ذكر الله في كتابه:

﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ (الآية «٨» من سورة الإنشقاق).

فقال لي: «يا عائشة، إن من حوسب خصم، ذلك الممـر بين يـدي الله تـعالى».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حرمي بن عمارة، عن الحريش بن خِرِّيت، عن ابن أبـي مليكة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، مرفوعاً.

وأخرجه ابن جرير الطبري (١١٦/٣٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحريش، عن ابن أبـي مليكة، عن عائشة، قالت: من نوقش الحساب، أو: من حوسب، عُذِّب، قال: ثم قالت: إنما الحساب اليسير: عرض على الله، وهو يراهم.

وأصل الحديث في الصحيحين.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٦/١ ـ ١٩٧ رقم ١٠٣) في العلم، باب من سمع شيئاً، فراجع حتى يعرفه.

و (٦٩٧/٨ رقم ٤٩٣٩) في التفسير،

باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾.

و (٤٠٠/١١ رقم ٦٥٣٦ و ٦٥٣٧) في الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب.

ومسلم (٢٢٠٤/٤ و٢٢٠٥ رقم ٧٩ و٨٠) في الجنة وصفة نعيمها، وأهلها، باب إثبات الحساب.

كلاهما من طريق ابن أبـي ملكية، به بلفظ ـ والسياق للبخاري، ومسلم نحوه ـ : أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك»، قلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟

فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة، إلا عُذِّب».

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٤٧ و٩١ و١٢٧ و٢٠٦).

وأبو داود في سننه (٣/٤٧١ ـ ٤٧٢ رقم ٣٠٩٣) في الجنائز، باب عيادة النساء.

والترمذي (٧/١١٢ رقم ٢٥٤٣) في صفة القيامة، باب منه.

ثلاثتهم من طريق أبي مليكة، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث الذي تقدم ذكره، وأعله الذهبي بقوله: «الحريش، قال البخاري: في حديثه نظر»، كذا في التلخيص المخطوط والمطبوع، والذي في التاريخ الكبير مثل ما أثبته ابن الملقن: (فيه نظر).

والحريش هذا هو ابن الخِرِّيت البصري، وهو ضعيف، قال عنه البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. / التاريخ الكبير (٣/١١٤ رقم ٣٨٦)، والتهذيب (٢/٢٤١ رقم ٤٣٩)، والتقريب (١/١٦٠ رقم ٢١٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده الحريش، وتقدم أنه ضعيف، لكنه صح من طرق أخرى عن ابن أبي مليكة، أخرجها الشيخان، وغيرهما كما تقدم.

١١٧٢ـ حديث ابن مسعود:

أنه سئل عن قوله تعالى:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[(١)]؟

قال: داخلها.

قال: صحيح.

قلت: فيه داود بن الزبرقان، تركه أبو داود[(٢)].

---

(١) الآية (٧١) من سورة مريم.

(٢) في سؤالات الآجري لأبي داود (ص ١٥٨ رقم ١٤٠): «داود بن الزبرقان تُرك حديثه».

١١٧٢ المستدرك (٤/٥٨٧): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجراح العدل بمرو، ثنا يحيى بن ساسويه، ثنا علي بن حجر، ثنا داود بن الزبرقان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مرة الهمداني؛ أن ابن مسعود سئل عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، قال: وإن منكم إلا داخلها، كان على ربك حتماً مقضياً، ثم ينجي الذين اتقوا، ويذر الظالمين فيها جثياً.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦/١١٠) من طريق داود بن الزبرقان، عن السدي، عن مرة الهمداني، عن ابن مسعود: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فقال: داخلها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «داود، تركه أبو داود».

وداود هذا هو ابن الزبرقان، تقدم في الحديث (٦٦١) أنه: متروك. =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف داود بن الزبرقان.

ويشهد لمعناه ما أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٩٤٢ رقم ١٦٣) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة، من طريق أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرتني أم مُبشِّر أنها سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: عند حفصة: «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد: الذين بايعوا تحتها»، قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «قد قال الله عز وجل:

﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾. اهـ.

والشاهد منه إقراره ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لحفصة بأن الورود هو الدخول، وإنما أنكر عليها ظاهر كلامها الذي يفهم منه الحكم على أصحاب الشجرة بالبقاء في النار.

١١٧٣ـ حديث إسماعيل بن أبـي خالد عن قيس، قال:

كان عبد الله بن رواحة (واضعاً)[١] رأسه في حجر امرأته، فبكى، فبكت امرأته... إلخ[٢].

قال: صحيح[٣] على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إرسال.

---

(١) في (أ) و(ب): (واضع)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) قوله: (فبكى، فبكت امرأته... ألخ) ليس في (ب).

(٣) قوله: (صحيح) ليس في (ب)، والتلخيص، وما أثبته من (أ) والمستدرك.

١١٧٣ ـ المستدرك (٤/٥٨٨): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا سعيد بن محمد الحجواني بالكوفة، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا إسماعيل بن أبـي خالد، عن قيس بن أبـي حازم، قال: بكى عبد الله بن رواحة، فبكت امرأته، فقال: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني نُبِّئت أني واردها، ولم أُنَبَّأ أني صادرها.

حدثنا أبو العباس محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن قيس بن أبـي حازم، قال: كان عبد الله بن رواحة واضعاً رأسه في حجر امرأته، فبكى، فبكت امرأته، فقال: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني ذكرت قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فلا أدري، أأنجو منها، أم لا؟.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم في الموضع الأول من طريق وكيع.

وأخرجه وكيع في الزهد (١/٢٦٠ ـ ٢٦١ رقم ٣٢).

. . . .

= وأخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٣/٣٥٧ رقم ١٦٥٧٦).

والإمام أحمد في الزهد (ص ٢٤٩).

وهناد في الزهد (١/١٦٣ رقم ٢٢٧).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (ص ٣٣٣ جزء عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد).

جميعهم من طريق وكيع، به.

وأخرجه الحاكم في الموضع الثاني من طريق عبد الرزاق.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أيضاً ابن جرير في تفسيره (١٦/١١٠) بمثل سياق الحاكم.

والحديث أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٠٤ رقم ٣١٠): أخبرنا إسماعيل بن أبـي خالد، فذكره بنحوه.

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (لـ ١٥٢ ب ـ ١٥٣ أ): نا إسماعيل بن أبـي خالد، عن قيس بن أبـي حازم، قال: بكى عبد الله بن رواحة، فبكت امرأته، فقال لها: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي، فبكيت، قال: إني أعلم أني وارد النار، فلا أدري، أناج منها، أم لا؟

وأخرجه الطبري في الموضع السابق من طريق حكام، عن إسماعيل، به نحوه.

وللحديث طريق أخرى، يرويها بكر بن عبد الله المزني، قال: لما نزلت هذه الآية:

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾،

ذهب عبد الله بن رواحة إلى بيته، فبكى، فجاءت امرأته، فبكت، فجاءت الخادم، فبكت، وجاء أهل البيت، فجعلوا يبكون، فلما =

. . . .

انقطعت عبرته، قال: يا أهلاه، ما الذي أبكاكم؟ قالوا: لا ندري، ولكن رأيناك بكيت، فبكينا، قال: إنه أنزلت على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ آية، ينبئني فيها ربي عز وجل، أني وارد النار، ولم ينبئني أني صادر عنها، فذلك الذي أبكاني.

أخرجه ابن المبارك في الموضع السابق برقم (٣٠٩)، عن شيخه عباد المنقري، حدثنا بكر بن عبد الله المزني، فذكره.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١١٨) من طريق محمد بن فليح، ثنا موسى بن عقبة، عن ابن شهاب الزهري، قال: زعموا أن ابن رواحة بكى حين أراد الخروج إلى مؤتة، فبكى أهله حين رأوه يبكي، فذكره بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق (ص ٣٣٤) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، قال: وزعموا، والله أعلم، أن ابن رواحة، فذكره بنحو سابقه، لكن من قول موسى بن عقبة، ولم يذكر الزهري.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع نفسه، من طريق عروة بن الزبير، قال: لما أراد ابن رواحة الخروج إلى أرض مؤتة من الشام، أتاه المسلمون يودعونه، فبكى، فقالوا له: ما يبكيك؟ قال: أما والله ما بي حب الدنيا، ولا صبابة لكم، ولكني سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قرأ هذه الآية:

﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾،

فقد علمت أني وارد النار، ولا أدري كيف الصدر بعد الورود؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: =

. . . .

= «فيه إرسال»، وأصاب بذلك؛ فإن عبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ توفي في حياة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، ورواية قيس بن أبي حازم عنه مرسلة ـ كما في التهذيب (٥/٢١٢) ـ .

والطريق الأخرى التي أخرجها ابن المبارك، عن شيخه عباد المنقري، عن بكر المزني، لها علتان:

١ ـ الإرسال، فإن بكر بن عبد الله المزني لم يسمع إلا من صغار الصحابة كأنس، وابن عباس، وابن عمر، وروايته عن مثل أبي ذر، مرسلة. / انظر التهذيب (١/٤٨٤).

٢ ـ ضعف شيخ ابن المبارك عباد بن مسيرة المِنْقَري، ضعفه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: حديثه ليس بالقوي، ولكنه يكتب. وقال أبو داود: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: لين الحديث. / انظر الكامل لابن عدي (٤/١٦٤٧)، والتهذيب (٥/١٠٧ ـ ١٠٨)، والتقريب (١/٣٩٤ رقم ١١٤).

وأما الطريق الأخرى التي رواها الزهري، فإنها مرسلة؛ الزهري لم يدرك ابن رواحة أيضاً. وكذا الطريق التي رواها عروة بن الزبير، مرسلة ـ كما يتضح من ترجمة عبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ في الموضع السابق من التهذيب.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لإرساله، وهو بمجموع الطرق المتقدمة يرتقي لدرجة الحسن لغيره.

١١٧٤ ــ حديث عبد الله مرفوعاً:

«يجمع الله الناس يوم القيامة فيناديهم منادٍ» الحديث(١).

قال: صحيح، وأبو خالد الدَّالاني المذكور فيه كلهم يشهدون له بالصدق والإتقان(٢).

قلت: ما أنكره حديثاً، على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف.

---

(١) قوله: (فيناديهم مناد. . . الحديث) ليس في (ب).
(٢) من قوله: (وأبو خالد) إلى هنا ليس في (ب).

١١٧٤ ــ المستدرك (٤/٥٨٩ ــ ٥٩٢): أخبرني أبو جعفر محمد بن دحيم الشيباني بالكوفة من أصل كتابه، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري، ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، ثنا عبد السلام بن حرب، ثنا يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني، ثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ، أن رسول الله ــ صلىّ الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فينادي مناد: يا أيها الناس، ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم وصوركم ورزقكم أن يولي كل إنسان ما كان يعبد في الدنيا ويتولى؟ أليس ذلك عدل من ربكم؟ قالوا: بلى، قال: فينطلق كل إنسان منكم إلى ما كان يتولى في الدنيا، ويمثل لهم ما كانوا يعبدون في الدنيا، وقال: يمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان عيسى، ويمثل لمن كان يعبد عزيراً شيطان عزير، حتى يمثل لهم الشجر، والعود، والحجر، ويبقى أهل الإسلام جثوماً، فيقول لهم: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس؟ فيقولون: إن لنا رباً ما رأيناه بعد، قال: فيقول: فبم تعرفون ربكم إن رأيتموه؟ قالوا: بيننا وبينه علامة، إن رأيناه عرفناه، قال: وما هي؟ قالوا: الساق، فيكشف عن ساق، قال: فيحني كل من كان لظهر طبق ساجداً ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر، يريدون السجود فلا يستطيعون، قال: ثم =

. . . .

= يؤمرون فيرفعون رؤوسهم، فيعطون نورهم على قدر أعمالهم، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطي نوره دون ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك، حتى يكون آخر ذلك يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة، ويطفيء مرة، فإذا أضاء قدم قدمه، وإذا طفيء قام، فيمرون على الصراط كحد السيف دحض مزلة، قال: فيقال: انجوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كشد الرحل، ويرمل رملاً، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه يجر يداً، ويعلق يداً، ويجر رجلاً، ويعلق رجلاً، فتصيب جوانبه النار. قال: فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجانا منك، بعد إذ رأيناك، فقد أعطانا الله ما لم يعط أحداً، فينطلقون إلى ضحضاح عند باب الجنة، وهو مصفق منزلاً في أدنى الجنة، فيقولون: ربنا أعطنا ذلك المنزل، قال: فيقول لهم: تسألوني الجنة وهو مصفق وقد أنجيتكم من النار؟ هذا الباب لا يسمعون حسيسها فيقول لهم: لعلكم إن اعطيتموه أن تسألوني غيره؟ قال فيقولون: لا وعزتك لا نسألك غيره، وأي منزل يكون أحسن منه قال: فيعطوه، فيرفع لهم أمام ذلك منزل آخر كأن الذي أعطوه قبل ذلك حلم عند الذي رأوه، قال فيقول لهم: لعلكم إن اعطيتموه أن تسألوني غيره؟ فيقولون: لا وعزتك، لا نسألك غيره، وأي منزل أحسن منه، فيعطوه، ثم يسكتون قال: فيقال لهم: مالكم لا تسألوني؟ فيقولون: ربنا قد سألنا حتى استحيينا، قال: فيقول لهم: ألم ترضوا إن أعطيتكم مثل الدنيا منذ يوم خلقتها إلى يوم أفنيتها وعشرة أضعافها؟» قال: قال مسروق: فما بلغ عبد الله هذا المكان من الحديث إلا ضحك، قال: فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لقد حدثت بهذا الحديث مراراً، فما بلغت هذا المكان من هذا الحديث إلا ضحكت؟ قال: فقال عبد الله: سمعت رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ يحدث بهذا الحديث مراراً فما بلغ هذا المكان من الحديث إلا ضحك حتى تبدو لهواته ويبدو آخر ضرس من أضراسه؛ لقول الإنسان أتهزأ بي وأنت =

. . . .

الملك؟ قال: «فيقول الرب تبارك وتعالى: لا ولكني على ذلك قادر فسلوني، قال: فيقولون: ربنا الحقنا بالناس، فيقول لهم: الحقوا بالناس، قال: فينطلقون يرملون في الجنة، حتى يبدو للرجل منهم قصر من درَّة مجوَّفة، قال: فيخر ساجداً، قال: فيقال له: ارفع رأسك، فيرفع رأسه، فيقال: إنما هذا منزل من منازلك، قال: فينطلق فيستقبله رجل، فيقول: أنت ملك؟ فيقال: إنما ذلك قهرمان من قهارمتك، عبد من عبيدك، قال: فيأتيه فيقول: إنما أنا قهرمان من قهارمتك على هذا القصر تحت يدي ألف قهرمان كلهم على ما أنا عليه، قال: فينطلق به عند ذلك، حتى يفتح القصر وهو درة مجوفة سقايفها وأبوابها وأغلاقها ومفاتيحها منها، فيفتح له القصر، فيستقبله جوهرة خضراء مبطنة بحمراء سبعون ذراعاً، فيها ستون باباً، كل باب يفضي إلى جوهرة واحدة على غير لون صاحبتها في كل جوهرة سرر وأزواج وتصاريف، ــ أو قال: ووصائف ــ ، قال: فيدخل فإذا هو بحوراء عيناء عليها سبعون حلة يرى مخ ساقها من وراء حللها، كبدها مرآته، وكبده مرآتها، إذا أعرض عنها إعراضه ازدادت في عينه سبعين ضعفاً عما كان قبل ذلك، فيقول: لقد ازددت في عيني سبعين ضعفاً، وتقول له مثل ذلك، قال: فيشرف ببصره على ملكه مسيرة مائة عام»، قال: فقال عمر عند ذلك: يا كعب ألا تسمع إلى ما يحدثنا ابن أم عبد عن أدنى أهل الجنة ما له فكيف بأعلاهم؟ قال: يا أمير المؤمنين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، إن الله كان فوق العرش والماء، فخلق لنفسه داراً بيده، فزينها بما شاء، وجعل فيها من الثمرات والشراب، ثم أطبقها، فلم يرها أحد من خلقه منذ خلقها، لا جبريل ولا غيره من الملائكة، ثم قرأ كعب.

﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾،

وخلق دون ذلك جنتين فزينهما بما شاء، وجعل فيهما ما ذكر من الحرير والسندس والاستبرق، وأراهما من شاء من خلقه من الملائكة، فمن كان كتابه في عليين، يرى في تلك الدار، فإذا ركب الرجل من أهل عليين في =

. . . .

= ملكه، لم ينزل خيمة من خيام الجنة إلا دخلها من ضوء وجهه، حتى إنهم يستنشقون ريحه، ويقولون: واهاً لهذه الريح الطيبة، ويقولون لقد أشرف علينا اليوم رجل من أهل عليين، فقال عمر: ويحك يا كعب! إن هذه القلوب قد استرسلت فاقبضها، فقال كعب: يا أمير المؤمنين، إن لجهنم زفرة، ما من ملك مقرب، ولا نبي إلا يخر لركبتيه حتى يقول إبراهيم ـ خليل الله ـ: رب نفسي نفسي، وحتى لو كان لك عمل سبعين نبياً إلى عملك، لظننت أن لا تنجو منها.

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أنهما لم يخرجا أبا خالد الدالاني في الصحيحين؛ لما ذكر من انحرافه عن السنَّة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدمون فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة».

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٤١٦ ـ ٤٢١ رقم ٩٧٦٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني، به.

وأخرجه في الموضع نفسه من طريق محمد بن النضر الأزدي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، ثنا محمد بن سلمة الحراني، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو، فذكره بنحوه.

وعبد الله بن أحمد أخرجه في كتاب السنَّة (٢/١٧٧ ـ ١٨١).

وأخرجه البيهقي في البعث والنشور (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤ رقم ٤٣٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن عبيد، به نحوه.

وأخرجه الطبراني أيضاً (٩/٤٢١ رقم ٩٧٦٤) من طريق نعيم بن =

. . . .

= أبـي هند، عن أبـي عبيدة بن عبد الله بن مسـعود، عن أبيه، فذكـره بنحوه هكذا، ولم يذكر مسروقاً في سنده.

وساقه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٧) بطوله إلى قوله: «وكبدها مرآته»، وعزاه لإسحاق بن راهويه في مسنده، وقال: «هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات».

ورواه ابن أبـي الدنيا ـ كما في الترغيب والترهيب للمنذري (٤/٢٤٦ ـ ٢٤٨) ـ، ثم قال المنذري عقبه: «أحد طرق الطبراني صحيح...، وهو في مسلم، بنحوه، باختصار عنه».

وقال الهيثمي في المجمـع (١٠/٣٤٣): «رواه كله الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير أبـي خالد الدالاني، وهو ثقة».

وأصل الحديث في صحيح مسلم كما قال المنذري ـ رحمه الله ـ، من حديث ابن مسـعود.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه (١/١٧٣ و١٧٤ و١٧٤ ـ ١٧٥ رقم ٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠) في الإيمان، باب آخر أهل النار خروجـاً، من طريق منصور، والأعمش، كلاهما عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود، بـه مختصراً، ومن طـريق ثـابت، عن أنس، عن ابن مسـعـود، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة، ويكبوا مرة، وتسفـعه النار مرة، فإذا ما جاوزها، التفت إليها، فقال: تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين، فترفـع له شجرة، فيقول: أي رب، أدنني من هذه الشجرة، فلأستظل بظلها، وأشرب من مائها، فيقول الله عز وجل: يـا ابن آدم، لـعليِّ إن أعطيتكها سألتني غيرهـا؟ فيقول: لا يا رب، ويـعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يـعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها ويشرب من مائها، ثم ترفـع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب، أدنني من هذه؛ لأشرب من مائها، =

. . . .

وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها﴾، فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها، فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها، ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة، هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب، أدنني من هذه؛ لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم، ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب، هذه لا أسألك غيرها، وربه يعذره، لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها، فإذا أدناه منها، فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول: أي رب، أدخلنيها، فيقول: يا ابن آدم، ما يَصْريني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا، ومثلها معها؟ قال: يا رب، أتستهزىء مني، وأنت رب العالمين؟»، فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، فقالوا: مم تضحك يا رسول الله؟ قال: «من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزىء مني، وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزىء منك، ولكني على ما أشاء قادر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما أنكره حديثاً، على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف».

وأبو خالد الدالاني هذا اسمه يزيد بن عبد الرحمن، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: صدوق يخطيء كثيراً، ولم أجد من وصفه بالتشيع سوى الذهبي هنا، وقول الحاكم آنفاً: «لما ذكر من انحرافه عن السنَّة في ذكر الصحابة».

ولم ينفرد أبو خالد هذا بالحديث، بل تابعه زيد بن أبي أنيسة كما سبق.

وزيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة: ثقة، له أفراد، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٢٧٢ رقم ١٥٨) ــ، وانظر الجرح =

. . . .

= والتعديل (٥٥٦/٣ رقم ٢٥١٧)، والتهذيب (٣٩٧/٣ ـ ٣٩٨ رقم ٧٢٩).

والراوي عنه أبوعبد الرحيم الحراني خالد بن أبي يزيد بن سماك بن رستم، الأموي، مولاهم: ثقة من رجال مسلم ـ كما في التقريب (٢٢١/١ رقم ١٠١) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣٦١/٣ ـ ٣٦٢ رقم ١٦٣٨)، والتهذيب (١٣٢/٣ رقم ٢٤٣).

والراوي عن أبي عبد الرحيم هو محمد بن سلمة الحراني، وتقدم في الحديث (٦٦١) أنه: ثقة.

وعن محمد الحراني رواه إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة، الحراني الأموي، مولاهم، وهو ثقة، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وروى عنه أبوزرعة. / انظر الجرح والتعديل (١٨٨/٢ رقم ٦٣٥)، والتهذيب (٣١٨/١ ـ ٣١٩ رقم ٥٧٨).

وأما بقية رجال الإسناد فهم كالتالي:

مسروق بن الأجدع تقدم في الحديث (٨١٥)) أنه: ثقة فقيه عابد مخضرم، من رجال الجماعة.

وأبوعبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، وقيل إن اسمه: عامر، وهو ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٤٤٨/٢ رقم ٨٦) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤٠٣/٩ رقم ١٣٣٥)، والتهذيب (٧٥/٥ رقم ١٢١).

وأما المنهال بن عمرو الأسدي فتقدم في الحديث (٥٩٢) أنه: صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده أبوخالد الدالاني، وتقدم أنه: صدوق يخطيء كثيراً، فيكون الحديث من طريقه ضعيفاً، غير أنه لم ينفرد به، بل تابعه زيد بن أبي أنيسة، والحديث من طريقه حسن لذاته، وأصل الحديث في صحيح مسلم مختصراً كما تقدم، والله أعلم.

١١٧٥ ـ حديث أنس مرفوعاً:

«ناركم هذه جزء من سبعين ناراً من جهنم» الحديث[١].

قال: صحيح.

قلت: فيه[٢] جسر[٣] بن فرقد، واهٍ، و(بكر)[٤] بن بكّار قال النسائي: ليس، بثقة[٥].

---

(١) من قوله: (جزء) إلى هنا ليس في (ب).

(٢) قوله: (فيه) ليس في (ب)، والتلخيص.

(٣) في المستدرك وتلخيصه: (حسين)، وما أثبته من (أ) و(ب)، ومصادر الترجمة.

(٤) في (أ): (بكير)، وليست في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٥) من قوله: (وبكر) إلى هنا ليس في (ب)، وعبارة النسائي هذه في الضعفاء له (ص ٢٦ رقم ٨٧).

١١٧٥ ـ المستدرك (٥٩٣/٤): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن مندة الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا حسين بن فرقد، ثنا الحسن، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت النبي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، ولولا أنها غمست في الماء مرتين ما استمتعتم بها، وأيم الله، إن كانت لكافية، وإنها لتدعو الله ـ أو: تستجير الله ـ: أن لا يعيدها في النار أبداً».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

تخـريجـه:

الحديث له عن أنس ـ رضي الله عنه ـ ثلاث طرق:

● الأولى: يرويها بكر بن بكار، عن جسر بن فرقد، عن الحسن، عن أنس، وهي طريق الحاكم هذه.

● **الطريق الثانية**: يرويها نُفَيع أبو داود، عن أنس، به نحوه، ولم يذكر قوله: «وأيم الله إن كانت لكافية».

أخرجه هناد في الزهد (١/١٦٧ رقم ٢٣٤).
وابن ماجه في سننه (٢/١٤٤٤ رقم ٤٣١٨) في الزهد، باب صفة النار.

قال البوصيري في الزوائد (٤/٢٦١): «نفيع ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والفلاس والبخاري، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم، وقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض».

● **الطريق الثالثة**: يرويها زياد النميري، عن أنس، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ أنه ذكر ناركم، فقال: «إنها لجزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، وما وصلت إليكم حتى ـ أحسبه قال: ـ نُضحت مرتين بالماء؛ لتضيء لكم، ونار جهنم سوداء مظلمة».

أخرجه البزار (٤/١٨٠ رقم ٣٤٨٩): حدثنا أحمد بن مالك القشيري، ثنا زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٨٨): «رجاله ضعفاء، على توثيق لينٍ فيهم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «جسر واه، وبكر قال النسائي: ليس بثقة».

وجَسْر هذا هو ابن فَرْقد القصاب، جعفر، البصري وتقدم في الحديث (٥٢٦) أنه ضعيف.

وبكر بن بكار، أبو عمرو القيسي تقدم في الحديث (٥٢٩) أنه ضعيف أيضاً.

. . . .

= وأما الطريق الثانية التي رواها ابن ماجه، ففي سندها: نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، مشهور بكنيته، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/ ٣٠٦ رقم ١٤٠) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/ ٢٥٢٣ ـ ٢٥٢٤)، والتهذيب (١٠/ ٤٧٠ ـ ٤٧٢ رقم ٨٤٧).

وأما الطريق الثالثة التي رواها البزار ففي سندها:

زياد بن عبد الله النميري، البصري وتقدم في الحديث (١١٦٧) أنه ضعيف.

والراوي عنه زائدة بن أبي الرقاد الباهلي، أبو معاذ البصري الصيرفي وتقدم في الحديث (١١٦٧) أنه: منكر الحديث.

وشيخ البزار أحمد بن مالك القشيري لم أجد أحداً بهذا الاسم، إلا أن يكون أحمد بن محمد بن مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وقد نسبه ابن حبان إلى جده فقال: أحمد بن مالك، كذا قال الحافظ ابن حجر في اللسان (١/ ٢٩٢ رقم ٨٦٤)، و(١/ ٣٠٩ رقم ٩٢٨)، والذي في المجروحين له (١/ ١٤٠): أحمد بن محمد بن مالك، ولم ينسبه إلى جده، فلعل النسخة التي بيد ابن حجر فيها نسبته إلى جده. قال ابن حبان عن أحمد هذا: منكر الحديث، يأتي بالأشياء المقلوبة التي لا يجوز الاحتجاج بها. وقال الدارقطني: ضعيف. / وانظر الميزان (١/ ١٥٠ رقم ٥٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم ضعيف؛ لضعف جسر بن فرقد، وبكر بن بكار، ولا ينجبر ضعفه بالطريقين الأخرين لشدة ضعفهما.

لكن صح الحديث من طريق أخرى، عدا قوله: «وإنها لتدعو الله، أو تستجير الله، أن لا يعيدها في النار أبداً»، فلم أجد ما يشهد له.

فقد أخرج البخاري في صحيحه (٦/ ٣٣٠ رقم ٣٢٦٥) في بدء الخلق، باب صفة النار، وأنها مخلوقة. =

= ومسلم (٤/٢١٨٤ رقم ٣٠) في الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم.

كلاهما من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، أن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ قال: «ناركم هذه التي يوقد ابن آدم جزء من سبعين جزءاً من حر جهنم»، قالوا: والله إن كانت لكافية، يا رسول الله!! قال: «فإنها فضلت عليها بتسعة وستين جزءاً، كلهن مثل حرها».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٤٤): حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: «إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، وضربت بالبحر مرتين، ولو لا ذلك ما جعل الله فيها منفعة لأحد».

قال الحافظ ابن كثير في النهاية (٢/٢١٤): «على شرط الصحيحين».

وصحح سنده الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (١٣/٤٦).

١١٧٦ ـ حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً:

«إن الأرضين بين كل أرض إلى التي تليها خمسمائة سنة. . .»، الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه عبد الله بن عياش[١] ضعفه أبو داود[٢] (وعند مسلم)[٣] أنه: ثقة، ودرّاج وهو كثير المناكير.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه المطبوعين: (عباس)، وما أثبته من (أ)، ومصادر التخريج، والترجمة، والحديث بكامله ليس في (ب).

(٢) انظر الحديث رقم (١٠٩٢).

(٣) في (أ): (وعندهم)، وما أثبته من التلخيص.

١١٧٦ ـ المستدرك (٤/٥٩٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الله بن عياش، حدثني عبد الله ابن سليمان، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن عيسى بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن الأرضين بين كل أرض إلى التي تليها مسيرة خمسمائة سنة، فالعليا منها على ظهر حوت قد التقى طرفاه في سماء الدنيا، والحوت على صخرة، والصخرة بيد ملك، والثانية مسجن الريح، فلما أراد الله أن يهلك عاداً أمر خازن الريح أن يرسل عليهم ريحاً تهلك عاداً، قال: يا رب، أرسل عليهم من الريح قدر منخر الثور؟ فقال له الجبار تبارك وتعالى: إذا تكفي الأرض، ومن عليها، ولكن أرسل عليهم بقدر خاتم، وهي التي قال الله عز وجل في كتابه العزيز:

﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الآية «٤٢» من سورة الذاريات)،

والثالثة فيها حجارة جهنم والرابعة فيها كبريت جهنم». قالوا: =

= يا رسول الله، أللنار كبريت؟ قال: «نعم، والذي نفسي بيده إن فيها لأودية من كبريت، لو أرسل فيها الجبال الرواسي لماعت، والخامسة فيها حيات جهنم، إن أفواهها كالأودية، تلسع الكافر اللسعة، فلا يبقى منه لحم على عظم، والسادسة فيها عقارب جهنم، إن أدنى عقربة منها كالبغال الموكفة، تضرب الكافر ضربة تنسيه ضربتها حر جهنم، والسابعة سقر، وفيها إبليس مصفد بالحديد، يد أمامه، ويد خلفه، فإذا أراد الله أن يطلقه لمن يشاء من عباده أطلقه».

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به أبو السمح، عن عيسى بن هلال، وقد ذكرت فيما تقدم عدالته بنص الإمام يحيى بن معين ـ رضي الله عنه ـ، والحديث صحيح لم يخرجاه».

ملحوظة: من الحديث رقم (١١٧٥) إلى الآخر ليس موجوداً في مخطوطتي المستدرك وتلخيصه التي بيدي، وفي لفظ المطبوع بعض التصحيف، فصوبته من كنز العمال (١٥٧/٦ ـ ١٥٨)؛ حيث ذكر الحديث، وعزاه للحاكم فقط، وهذا يعني أنه ساقه بلفظ الحاكم، وهو موافق لما في مصادر التخريج.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيرة ـ كما في تفسير ابن كثير (٢٣٧/٤)، و «تخريج أحاديث شرح المواقف» (ص ٦ ـ ٧) ـ.
وابن مندة في كتاب التوحيد (١٨٦/١ ـ ١٨٧ رقم ٦٣).

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، به، ولفظ ابن أبي حاتم نحوه، ولفظ ابن مندة مختصر، وعندهما جاء سند الحديث هكذا: «عبد الله بن سليمان، عن دراج، عن عيسى بن هلال»، دون ذكر أبي الهيثم بين دراج، وعيسى بن هلال.

قال ابن مندة عقبه: «هذا إسناد متصل مشهور عند المصريين، وعيسى بن هلال روى عنه كعب بن علقمة، وعياش بن عباس. وعبد الله بن =

. . . .

= سليمان، وعبد الله بن عياش مشهوران. ودراج هو ابن سمعان، اسمه: عبد الرحمن بن أبـي عمر».

وقال الحافظ ابن كثير: «هذا الحديث رفـعه منكر والأقرب أن يكون موقوفاً على عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ من زاملتيه اللتين أصابهما يوم اليرموك، والله أعلم».

وأما السيوطي ــ رحمه الله ــ في «تخريج أحاديث شرح المواقف»، فإنه حسَّن إسناده.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتـعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر، وعبد الله بن (عياش) القتباني ضـعفه أبـو داود وعنـد مسلم أنـه ثقــة، ودراج كثير المناكير».

قلت: أما عبد الله بن عياش القتباني، فتقدم في الحديث (١٠٩٢) أنه: صدوق يـغلط.

وأما قول الذهبـي: «وعند مسلم أنه: «ثقة»، فيوضحه قوله في الحديث (١٠٩٢): «عبد الله وإن كان احتج به مسلم، فقد ضـعفه. . .»، وسبق هناك ذكر الخلاف، هل احتج به مسلم، أو لا؟ وأن الراجح قول من قال: احتج به مسلم، وهذا الذي دعى الذهبـي إلى القول بأن عبد الله هذا عند مسلم أنه: ثقة.

وأما دَرَّاج ــ بتثقيل الراء، وآخره جيم ــ، ابن سمـعان، أبو السَّمح، فقد قيل: إن اسمه: عبد الـرحمن، ودرَّاج لقب، السهمي، مولاهم المصري، القاصّ، فإنه: صدوق، إلا في حديثه عن أبـي الهيثم، عن أبـي سـعيد، فإنه ضـعيف. قال الإمـام أحمد: أحـاديث دراج، عن أبـي الهيثم، عن أبـي سـعيد فيها ضـعف. وقـال أبو داود: أحـاديثه مستقيمـة، إلا مـا كـان عن أبـي الهيثم، عن أبـي سـعيـد، ووثقـه ابن مـعين، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج حديثه في صحيحه. وقال =

= عثمان الدرامي: درَّاج، ومشرح بن هاعان ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان.

وذكر له ابن عدي عدة أحاديث، جميعها من حديثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عدا حديثاً واحداً، فمن روايته عن ابن حجيرة، لكن الراوي عنه ابن لهيعة، ثم قال: «وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه، وفيها ما قد روي عن غيره، ومن غير هذا الطريق...» إلى أن قال: «وسائر أخبار دراج، غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت (دراجاً)، وبرَّيته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته ما قال عنه يحيى بن معين». اهـ. من الكامل (٣/ ٩٧٩ ـ ٩٨٢)، والتهذيب (٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ٣٩٧)، وانظر التقريب (١/ ٢٣٥ رقم ٥٤).

والواسطة بين عبد الله بن عياش، ودراج، هو عبد الله بن سليمان بن زرعة الحميري، أبو حمزة، المصري الطويل، وهو صدوق يخطيء ـ كما في التقريب (١/ ٤٢١ رقم ٣٥٩) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الوليد بن شجاع، عن ابن وهب، سمعت حيوة بن شريح يحدث عن عبد الله بن سليمان، وكانوا يرون أنه أحد الأبدال. وقال البزار: حدث بأحاديث لم يتابع على هذا (كذا). / الثقات لابن حبان (٧/ ٤١)، والتهذيب (٥/ ٢٤٥ رقم ٤٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الله القتباني، وعبد الله الطويل، وأما درَّاج فلا يُعَلُّ به الحديث؛ لأن روايته هنا ليست من الطريق المنتقدة عليه، وتقدم أن الحافظ ابن كثير حكم على الحديث مرفوعاً بالنكارة؛ ورجح وقفه على عبد الله بن عمرو، على أنه من الإسرائيليات التي أصابها يوم اليرموك.

=

١١٧٧ ـ حديث عبد الله(١) مرفوعاً.

«يؤتى بجهنم ولها سبعون ألف زمام، مع كل سبعون ألف ملك يَجُرُّونها(٢)».

قال: على شرط مسلم.

قلت: لكن فيه العلاء بن خالد الكاهلي (كذبه)(٣) أبو سلمة(٤) التبوذكي.

---

(١) في (أ): (عبد الله بن عمر)، وفي (ب): (عبد الله بن عمرو)، وفي المستدرك وتلخيصه: (عبد الله) غير منسوب، وهو عبد الله بن مسعود كما في مصادر التخريج.

(٢) من قوله: (مع كل زمام) إلى هنا ليس في (ب).

(٣) في (أ) و(ب): (وثقه)، وما أثبته من التلخيص، وانظر التاريخ الكبير (٥١٦/٦ ـ ١٥٧)، ودراسة الإسناد.

(٤) قوله: (أبو سلمة) كذا في (أ)، ومصادر الترجمة، وليس في (ب)، وفي التلخيص: (أبو مسلمة).

١١٧٧ ـ المستدرك (٥٩٥/٤): حدثنا محمد بن صالح بن هانيء، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عثمان بن حفص، عن غياث، ثنا أبي العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يؤتى بجهنم يومئذ، ولها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق حفص بن غياث، عن العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم قال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وفاته هو، والذهبي، وابن الملقن أن مسلمًا أخرج الحديث =

. . . .

= (٤/٢١٨٤ رقم ٢٩) في الجنة، وصفة نـعيمها، وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم، من طريق حفص بن غياث، به مثله سواء.

وأخرجه الترمذي (٧/٢٩٤ رقم ٢٦٩٨) في صفة جهنم، باب ما جاء في صفة النار.

والـعقيلي في الضـعفاء (٣/٣٤٤).

والمزي في تهذيب الكمال (٢/١٠٧٠).

ثلاثتهم من طريق الـعلاء، به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٥١٢)، وعزاه أيضاً لابن المنذر، وابن أبـي حاتم، وابن مردويه.

وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني ــ رحمه الله ــ على مسلم، فقال في التتبـع (ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠): «أخرج مسلم عن عمر بن حفص، عن أبيه، عن الـعلاء بن خالد، عن شقيق، عن عبد الله، عن النبـي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: «يؤتى بجهنم لها سبـعون ألف زمام، مـع كل زمام سبـعون ألف ملك يجرونها»، قال: رفـعه وهم؛ رواه الثوري ومروان، وغيرهما عن الـعلاء بن خالد، موقوفاً». اهـ.

قلت: أما رواية سفيان الثوري فأخرجها الترمذي عقب الحديث السابق برقم (٢٦٩٩).

وأما رواية مروان الفزاري فأخرجها ابن أبـي شيبة في المصنف (١٣/١٥١ رقم ١٥٩٦٤).

ومن طريق ابن أبـي شيبة أخرجه عبـد الله بن أحمد في زوائـد الزهـد (ص ١٩٧).

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/١٨٨).

والـعقيلي في الضـعفاء (٣/٣٤٤).

ثلاثتهم من طريق مروان، عن الـعلاء بن خالد، به نحوه، موقوفا على ابن مسـعود. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣/١٦٧ رقم ١٦٠١٣) من طريق أسباط بن نصر، عن عاصم بن بهدلة، عن زر، قال عبد الله:

﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ (الآية ٢٣ من سورة الفجر)،

قال: جيء بها تقاد بسبعين ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك.

وأخرجه ابن جرير في الموضع السابق من طريق يحيى بن واضح، ثنا الحسين، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾. قال: فذكره بنحو سابقه، هكذا مقطوعاً.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق السري بن خزيمة، عن عثمان بن حفص، عن غياث، ثنا أبي، ثنا العلاء بن خالد، فذكره، كذا جاء سند الحديث في المستدرك المطبوع، وأظنه خطأ، صوابه: (السري بن خزيمة، عن عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، ثنا العلاء...)، والذي دعاني لهذا الترجيح ما يلي:

١ ـ لم يذكروا لحفص بن غياث ابناً اسمه: غياث من الرواة عنه، وإنما ذكروا: عمر، وعَنَّام. / انظر تهذيب الكمال (١/٣٠٦).

٢ ـ مدار هذا الحديث مرفوعاً على عمر بن حفص بن غياث عند جميع الذين وجدتهم أخرجوه.

وبالإضافة لذلك فالسري بن خزيمة في طبقة من يروي عن عمر بن حفص بن غياث.

وتقدم أن مسلماً أخرج الحديث من طريق عمر بن حفص، عن أبيه.

وأما السري بن خزيمة، فتقدم في الحديث (٥٧٥) أنه: ثقة إمام حافظ حجة. =

= وشيخ الحاكم محمد بن صالح بن هانيء تقدم في الحديث (٨٤٩) أن الأثرم قد أثنى عليه، وزكَّاه.

وأما إعلال الذهبي ـ رحمه الله ـ للحديث بالـعلاء بن خالد الكاهلي، وقوله: «كذبه أبو سلمة التبوذكي»، فإنه وهم وقع فيه هو، وابن عدي، وابن الجوزي، ثم تراجع الذهبي عن قوله هذا في الميزان (٣/٩٩)، وبيان ذلك كما يلي:

فهناك ثلاثة رواة، في طبقة واحدة، وبينهم تشابه في الاسم، وهم:

الـعلاء بن خالد الأسدي الكاهلي.

والـعلاء بن خالد القرشي، مولاهم، الواسطي.

والـعلاء بن خالد بن وردان الحنفي، البصري.

فالذي رماه التبوذكي بالكذب هو الـعلاء بن خالد القرشي، الواسطي، وليس الكاهلي. / انظر التاريخ الكبير للبخاري (٦/٥١٦ ـ ٥١٧ رقم ٣١٦٩ و٣١٧٠ و٣١٧١ و٣١٧٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٢/١٠٧٠)، والميزان (٣/٩٨ ـ ٩٩ رقم ٥٧٢٥ و٥٧٢٦ و٥٧٢٧)، وتهذيب التهذيب (٨/١٧٩ ـ ١٨٠ رقم ٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣).

وكما سبق فقد وقع في هذا الوهم ابن عدي، وابن الجوزي.

أما ابن عدي فإنه جعل الذي رمي بالكذب هو الكاهلي. / انظر الكامل (٥/١٨٦٢).

وأما ابن الجوزي، فقال الذهبي في الموضع السابق من الميزان: «قد خلط ابن الجوزي، فقال: الـعلاء بن خالد الكاهلي، عن عطاء، وقتادة، كذبه موسى بن إسماعيل (هو التبوذكي)، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره، إلا بالقدح. قلت (القائل الذهبي): قد ذكرنا أن الكاهلي صدوق، موثَّق، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فذكر ابن الجوزي الثقة، وما ذكر المجروح، بل قال: وثم آخران، يقال لهما: الـعلاء بن خالد، لم يقدح فيهما». اهـ. =

. . . .

قلت: فكلام الذهبي هذا يدل على تراجعه عن تعقبه على هذا الحديث هنا.

والعلاء بن خالد الكاهلي هذا صدوق كما قال الذهبي آنفاً، وكما في التقريب (٢/٩١ رقم ٨١٢)، فقد احتج به مسلم في هذا الحديث، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو داود: أرجو أن يكون ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر المراجع السابقة، والجرح والتعديل (٦/٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ١٩٥٧)، مع أنه خلط بين العلاء هذا وبين العلاء بن خالد بن وردان، فجعلهما واحداً.

وأما ما ذكره علي بن المديني، عن يحيى القطان من أنه قال: تركت العلاء بن خالد الأسدي على عمد، ثم كتبت عن الثوري، عنه، فإن هذا جرح مجمل، ولم يذكر سبب تركه إياه، ثم إذا كان تركه لجرح عنده، فلأي شيء كتب عن سفيان الثوري، عنه؟

وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء (٣/٣٤٤) وقوله عنه: «يضطرب في حديثه»، فإنه ذكر حديثه هذا: «يؤتى بجهنم. . .» من طريقين عنه، مرة مرفوعاً، ومرة موقوفاً، وعدَّ هذا اضطراباً منه، ولم أجد من حَمَّل العلاء بن خالد تبعة الاختلاف في رفع الحديث ووقفه سوى العقيلي، ورأيه هنا لا يسلم له به، فإن الدارقطني ـ رحمه الله ـ أشار إلى جعل الوهم ممن دون العلاء كما سبق، فقال: «رفعه وهم؛ رواه الثوري، ومروان، وغيرهما، عن العلاء بن خالد، موقوفاً». اهـ. ولم يحمل العلاء تبعة الاختلاف، وقد فهم النووي ـ رحمه الله ـ من صنيع الدارقطني أنه حَمَّل حفص بن غياث تبعة هذا الحديث، فقال في شرحه لصحيح مسلم (١٧/١٧٨ ـ ١٧٩): «هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال رفعه وهم؛ رواه الثوري، ومروان، وغيرهما، عن العلاء بن خالد، موقوفاً.

. . . .

= قلت: (القائل النووي): وحفص ثقة حافظ إمام، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق نقله عن الأكثرين، والمحققين». اهـ.

وقد رجح العقيلي في الموضع السابق الرواية الموقوفة بقوله عقب سياقه لها: «هذا أولى». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث تقدم أن الراجح أن الحديث من رواية عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، وإسناد الحاكم إلى عمر حسن لذاته، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عمر هذا، والحديث بكلا الحالين صحيح، سواء كان مرفوعاً كما في رواية مسلم، أو موقوفاً كما رجحه الدارقطني، فالموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقال بالرأي، والله أعلم.

١١٧٨ ـ حديث أبي الزَّعْراء، قال:

ذكر الدجال عند عبد الله فقال: «يفترقون عند خروجه ثلاث فرق. . .»، الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: ما احتجا بأبي الزَّعْراء[١].

---

(١) هذا الحديث وما بعده إلى نهاية الكتاب ليس في (ب).

١١٧٨ ـ المستدرك (٤/٥٩٨ ـ ٦٠٠): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا اسد بن عاصم، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان بن سعيد، ثنا سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء قال: ذكر الدجال عند عبد الله، فقال: يفترق الناس عند خروجه ثلاث فرق، فرقة تتبعه، وفرقة تلحق بأهلها منابت الشيح، وفرقة تأخذ شط هذا الفرات يقاتلهم ويقاتلونه، حتى يقتلون بغربي الشام، فيبعثون طليعة فيهم فرس أشقر أو أبلق فيقتلون فلا يرجع منهم أحد، قال وأخبرني أبو صادق، عن ربيعة بن ناجذ أنه فرس أشقر قال: ويزعم أهل الكتاب أن المسيح عليه السلام ينزل فيقتله ويخرج يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيبعث الله عليهم دابة مثل النغف فتلج في أسماعهم ومناخرهم فيموتون فتنتن الأرض منهم فيجأر إلى الله عز وجل فيرسل ماء فيطهر الأرض منهم ويبعث الله ريحاً فيها زمهرير باردة فلا تدع على الأرض مؤمناً إلا كفته تلك الريح، ثم تقوم الساعة على شرار الناس، ثم يقوم ملك بالصور بين السماء والأرض، فينفخ فيه فلا يبقى من خلق الله في السماوات والأرض، إلا مات إلا من شاء ربك، ثم يكون بين النفختين ما شاء الله، فليس من بني آدم أحد إلا في الأرض منه شيء، ثم يرسل الله ماء من تحت العرش كمني الرجال فتنبت لحمانهم وجثمانهم كما تنبت الأرض من الثرى، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ . . . ﴾،

حتى بلغ:

﴿ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (الآية «٩» من سورة فاطر)،

ثم يقوم ملك بالصور بين السماء والأرض فينفخ فيه فينطلق كل روح إلى جسدها فتدخل فيه، فيقومون فيجيئون مجيئة رجل واحد قياماً لرب العالمين، ثم يتمثل الله تعالى للخلق فيلقى اليهود فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد عزيزاً، فيقول: هل يسركم الماء؟ قالوا: نعم، فيريهم جهنم وهي كهيئة السراب، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴾ (الآية «١٠٠» من سورة الكهف)،

ثم يلقى النصارى، فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد المسيح، فيقول: هل يسركم الماء؟ فيقولون: نعم، فيريهم جهنم وهي كهيئة السراب، ثم كذلك من كان يعبد من دون الله شيئاً، ثم قرأ عبد الله:

﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ (الآية «٢٤» من صورة الصافات)،

حتى يبقى المسلمون، فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فينتهرهم مرتين، أو ثلاثاً: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: إذا اعترف لنا سبحانه عرفناه، فعند ذلك يكشف عن ساق فلا يبقى مؤمن إلا خر لله ساجداً، ويبقى المنافقون ظهورهم طبق واحد، كأنما فيها السفافيد، فيقولون: ربنا، فيقول: قد كنتم تدعون إلى السجود وأنتم سالمون، ثم يأمر الله بالصراط فيضرب على جهنم، فيمر الناس بقدر أعمالهم زمراً، أوائلهم كلمح البرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، ثم كمر البهائم، حتى يمر الرجل سعياً، ثم يمر الرجل مشياً، حتى يجيء آخرهم رجل يتلبط على بطنه، فيقول: يا رب، لم أبطأت بي؟ قال: إني لم أبطأ بك، إنما أبطأ بك عملك، ثم يأذن الله تعالى في الشفاعة، فيكون أول شافع: روح الله القدس جبريل، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم =

. . . .

= عيسى، ثم يقوم نبيكم ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ فلا يشفع أحد فيما يشفع فيه، وهو المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى:

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (الآية «٧٩» من سورة الإسراء)،

فليس من نفس إلا وهي تنظر إلى بيت في الجنة، قال سفيان: أراه قال لو علمتم يوم يرى أهل الجنة، الذي في النار، فيقولون: لو لا أن من الله علينا، ثم تشفع الملائكة، والنبيون، والشهداء، والصالحون، والمؤمنون فيشفعهم الله، ثم يقول: أنا أرحم الراحمين، فيخرج من النار أكثر مما أخرج جميع الخلق برحمته، حتى لا يترك أحداً فيه خير، ثم قرأ عبد الله:

﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ (الآية «٤٢» من سورة المدثر)،

وقال بيده فعقده، فقالوا:

﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ (الآيات من ٤٣ إلى ٤٦ من سورة المدثر)،

هل ترون في هؤلاء من خير، وما يترك فيها أحد فيه خير؟ فإذا أراد الله أن لا يخرج أحداً، غير وجوههم، وألوانهم، فيجيء الرجل، فيشفع، فيقول: من عرف أحداً، فليخرجه، فيجيء، فلا يعرف أحداً، فيناديه رجل، فيقول: أنا فلان، فيقول: ما أعرفك، فعند ذلك قالوا:

﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ (الآيتان ١٠٧ و١٠٨ من سورة المؤمنون)،

فإذا قال ذلك انطبقت عليهم، فلم يخرج منهم بشر.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٩/٤١٣ ــ ٤١٦ رقم ٩٧٦١)، من طريق سفيان، فذكره بطوله نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٣٣٠): «رواه الطبراني، وهو موقوف، =

= مخالف للحديث الصحيح، وقول النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: أنا أول شافع».

وقال الألباني في تعليقه على العقيدة الطحاوية (ص ٤٦٤): «له حكم المرفوع، لكنه منقطع بين أبي الزعراء، واسمه: يحيى بن الوليد، لم يرو عن أحد من الصحابة، بل عن بعض التابعين»، وضعفه لذلك.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: ما احتجا بأبي الزعراء».

وأبو الزعراء هذا اسمه يحيى بن الوليد الطائي، وهو لا بأس به قاله النسائي، وذكره ابن حبان في ثقاته في أتباع التابعين (٦٠٩/٧) ومعنى هذا أنه لم يرو عن أحد من الصحابة، وأما الشيخان فلم يرو له أحد منهما. / انظر التقريب (٣٦٠/٢ رقم ١٩٧)، والتهذيب (٢٩٦/١١ رقم ٥٧٧).

وقوله في الحديث: «فيأذن الله تعالى في الشفاعة، فيكون أول شافع روح القدس: جبريل...»، هذا مخالف لما في صحيح مسلم (١٨٨/١ رقم ٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢) في الإيمان، باب في قول النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة...»، من حديث أنس بن مالك، رفعه: «أنا أول الناس يشفع في الجنة» الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لانقطاعه، ومخالفة بعضه لما صح من الأحاديث كما تقدم.

١١٧٩ـ حديث بهز، عن أبيه، عن جده، قال:

أتيت النبي ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ فقلت: يا نبي الله ما أتيتك حتى (حلفت)(١) أكثر من (هؤلاء ـ يعني كفيه ـ)(٢). . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه علي بن عاصم ضعيف(٣).

---

(١) في (أ)، والمستدرك، وتلخيصه: (خلفت)، وما أثبته من مصادر التخريج، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٢) في (أ): (عددها، ولا تغني كفيك)، وما أثبته من التلخيص، ولفظ المستدرك يأتي.

(٣) قوله: (قلت: فيه علي بن عاصم ضعيف) ليس في التلخيص المطبوع.

١١٧٩ ـ المستدرك (٤/٦٠٠ ـ ٦٠١): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، قال: قريء على يحيى بن جعفر بن الزبرقان وأنا أسمع، ثنا علي بن عاصم، ثنا بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: أتيت النبي ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ، فقلت: يا نبي الله، ما أتيتك حتى (حلفت) أكثر من هؤلاء ـ يعني الكفين جميعاً ـ، (لا آتيك ولا آتي دينك)، وقد كنت امرءاً لا أعقل شيئاً، إلا ما علمني الله، ورسوله، فإني أسألك بوجه الله: بم بعثك ربنا؟ قال: «بالإسلام»، قال: فقلت: يا نبي الله، وما آية الإسلام؟ قال: «أن تقول أسلمت وجهي لله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم عن مسلم محرم، أخوان يصيران، لا يقبل الله من مسلم أشرك بعد ما أسلم عملاً، حتى يفارق المشركين إلى المسلمين، ما لي آخذ بحجزكم عن النار؟ ألا وإن ربي داعي، ألا وأنه سائلي، هل بلغت عبادي؟ وإني قائل: رب قد أبلغتهم، فليبلغ شاهدكم غائبكم، ثم إنكم تدعون، مفدّمة أفواهكم بالفدام، ثم أول

. . . .

= ما يبين أحدكم فخذه، وكفه»، قال: قلت: يا رسول الله، هذا ديننا، وأين ما تحسن يكفك.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق علي بن عاصم، عن بهز، به.

ولم ينفرد علي بالحديث، بل تابعه عليه جماعة.

فالحديث أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر الملحق بالمصنف (١١/ ١٣٠ رقم ٢٠١١٥)، من طريق معمر، عن بهز، به نحوه.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ٩٦٩).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤ ـ ٥).

والمروزي في زياداته على الزهد المبارك (ص ٣٥٠ رقم ٩٨٧).

والطبراني في الكبير (١٩/ ٤٠٨ رقم ٩٧٢).

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، عن بهز، به نحوه.

وأخرجه المروزي في الموضع نفسه مقروناً بالرواية السابقة، من طريق يزيد بن زريع، عن بهز، به.

وأخرجه الطبراني مقروناً بالرواية السابقة من طريق النضر بن شميل، وروح بن عبادة، كلاهما عن بهز، به.

وأخرجه النسائي في سننه (٥/ ٤ ـ ٥ و٨٢ ـ ٨٣) في الزكاة، باب وجوب الزكاة، وباب من سأل بوجه الله عز وجل، من طريق المعتمر، عن بهز، به نحوه، ولم يذكر قوله: «ما لي آخذ بحجزكم...» إلخ.

وأخرجه ابن عبد البر في الإستعاب (٣/ ٦٠ ـ ٦٢) في ترجمة حكيم، أبي معاوية بن حكيم، من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن بهز، به نحوه، وكان قد أخرجه من طريق ابن أبي خيثمة، قال: حدثنا الحوطي، حدثنا =

. . . .

= بقية بن الوليد، حدثنا سعيد بن سنان، عن يحيى بن جابر الطائي، عن معاوية بن حكيم، عن أبيه حكيم، أنه قال، فذكر الحديث، ثم قال ابن عبد البر عقبه: «هكذا ذكره ابن أبي خيثمة، وعلى هذا الإسناد عوَّل فيه، وهو إسناد ضعيف، ومن قبله أتى ابن أبي خيثمة فيه، والصواب في هذا الحديث ما أخبرنا به...»، ثم ذكر الحديث من طريق عبد الوارث، ثم قال: «فهذا هو الحديث الصحيح بالإسناد الثابت المعروف، وإنما هو لمعاوية بن حيدة، لا لحكيم بن أبي معاوية. سئل يحيى بن معين عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال: إسناد صحيح، وجده: معاوية بن حيدة، ثم قال ابن عبد البر: ومن دون بهز بن حكيم في هذا الإسناد ثقات».

قلت: ولم ينفرد بهز بالحديث، بل تابعه عليه عمرو بن دينار، عن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عند الإمام أحمد (٤/٤٤٦ ـ ٤٤٧).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وفي التلخيص المطبوع إقرار الذهبي له عليه، وفي نسخة ابن الملقن: «فيه علي بن عاصم ضعيف».

وعلي بن عاصم هذا تقدم في الحديث (٧٩٧) أنه: صدوق يخطيء.

ولكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة من الرواة، منهم معمر في جامعه.

وأما بهز بن حكيم، وأبوه فتقدم في الحديث (٨٦٦) أنهما: صدوقان.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه علي بن عاصم، وتقدم أنه: صدوق يخطيء، فحديثه ضعيف لو انفرد به، لكنه توبع كما سبق، ومن ضمن المتابعات رواية معمر للحديث، عن بهز، وسندها حسن لذاته، وتقدم أن ابن عبد البر صحح الحديث، والله أعلم.

١١٨٠ــ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«لو أخذ سبع (خَلِفات)(١) بشحومهن فـألقين من شفـير جهنم لما انتهين إلى آخرها سبـعين عاماً».

قلت: سنده صالح.

(١) في (أ) بياض بقدر كلمة، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

والخَلِفة ــ بفتح الخاء، وكسر اللام ــ: الحامل من النُّوق. / النهـاية (٦٨/٢).

١١٨٠ ــ المستدرك (٦٠٦/٤): أخبرنا الأستاذ أبو الوليد ــ رضي الله عنه ــ، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن أبـي بكر، ثنا أبو قتيبة، ثنا فـرقد بن الحجاج أبو نصر، ثنا عقبة بن أبـي الحسناء، عن أبـي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، عن النبـي ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحـديث ذكـره في كـنـز الـعـمـال (٥٢٤/١٤ رقم ٣٩٤٩٤)، وعـزاه للحاكم فقط.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٧١/٢).

ومسلم في صحيحه (٢١٨٤/٤ ــ ٢١٨٥ رقم ٣١).

كلاهما من طريق يزيد بن كيسان، عن أبـي حازم، عن أبـي هريـرة ــ رضي الله عنه ــ قال: كنا عند رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ يوماً، فسمـعنا وجبة، فقال النبـي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ: «أتدرون ما هذا؟» قلنا الله ورسوله أعلم، قال: «هذا حجر أرسل في جهنم منذ سبـعين خريفاً، فالآن انتهى إلى قـعرها.

هذا لفظ أحمد، ولفظ مسلم نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وقال الذهبـي: «سنده صالح».

. . . .

= وفي سنده عقبة بن أبـي الحسناء، وفرقد بن الحجاج.

أما عقبة بن أبـي الحسناء، فإن الذهبـي هنا قَبِل حديثه، مـع أنه نص على جهالته في الميزان (٣/٨٤ رقم ٥٦٨٥)، نقلاً عن أبـي حاتم. ونقل عن ابن المديني أنه قال عنه: مجهول أيضاً.

وعقبة هذا ذكره البخاري في التاريخ (٦/٤٣٢ رقم ٢٨٩١)، وسكت عنه، وذكر ابن أبـي حاتم في الجرح (٦/٣٠٩ ــ ٣١٠ رقم ١٧٢٤) عن أبيه أنه قال: شيخ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٢٢٥ ــ ٢٢٦).

وأما فرقد بن الحجاج القرشي، البصري، أبو نصر، فهو ضـعيف، فقد نقل الذهبـي في الموضـع السابق من الميزان، عن أبـي حاتم أنه قال عنه: مجهول، ثم تـعقبه بقوله: أما فرقد، فقد حدث عنه ثـلاث ثقات، وما علمت فيه قدحاً.

وفي الجرح والتعديل (٧/٨٢ رقم ٤٦٥) نقل ابن أبـي حاتم عن أبيه أنه قال عن فرقد هذا: هو شيـخ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/٣٢٢)، وقال عنه: يخطيء، وانظر اللسان (٤/٤٣٣ رقم ١٣٢٤).

الـحكم على الـحديث:
الحديث ضـعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عقبة، وفرقـد، وهو صحيح لـغيره بالطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد، ومسلم.

١١٨١ ـ حديث عبد الله أن رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال: «أتيت بالبُراق» الحديث بطوله.

قال: تفرد به أبو حمزة ميمون الأعور وقد اختلفوا فيه.

قلت: ضعفه أحمد وغيره[١].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٠٦١).

١١٨١ ـ المستدرك (٤/٦٠٦ ـ ٦٠٧): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا الحسن بن علي بن شبيب، ثنا عبيد الله بن محمد التيمي، ثنا حماد بن سلمة، ثنا أبو حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال: أتيت بالبراق، فركبت خلف جبريل ـ عليه السلام ـ فسار بنا إذا ارتفع ارتفعت رجلاه، وإذا هبط ارتفعت يداه، قال: فسار بنا في أرض غمة منتنة، حتى أفضينا إلى أرض فيحاء طيبة، فقلت: يا جبريل إنا كنا نسير في أرض غمة منتنة، ثم أفضينا إلى أرض فيحاء طيبة؟ قال: تلك أرض النار، وهذه أرض الجنة، قال: فأتيت على رجل قائم يصلي، فقال: من هذا معك يا جبريل؟ قال: هذا أخوك محمد، فرحب بي ودعا لي بالبركة، وقال سل لأمتك اليسر، فقلت: من هذا يا جبريل؟ فقال: هذا أخوك عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال: فسرنا فسمعت صوتاً وتذمراً فأتينا على رجل، فقال: من هذا يا جبريل؟ قال هذا أخوك محمد، فرحب بي ودعا لي بالبركة، وقال: سل لأمتك اليسر، فقلت: من هذا يا جبريل؟ فقال: هذا أخوك موسى، قلت: على من كان تذمره وصوته، قال: على ربه، قلت: على ربه!؟ قال: نعم، قد عرف ذلك من حدته، قال: ثم سرنا فرأينا مصابيح وضوءاً، قال: قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذه شجرة أبيك إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ أتدنو منها؟ قلت: نعم فدنونا، فرحب بي ودعا لي بالبركة، ثم مضينا حتى أتينا بيت المقدس، فربطت الدابة، بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخلت المسجد، فنشرت لي الأنبياء من سمى الله عز وجل منهم، ومن لم يسم، فصليت =

. . . .

= بهم، إلا هؤلاء النفر الثلاثة، إبراهيم، وموسى، وعيسى ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به أبو حمزة ميمون الأعور، وقد اختلفت أقاويل أئمتنا فيه، وقد أتى بزيادات لم يخرجها الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ في ذكر المعراج».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (١/٤٨ ـ ٤٩ رقم ٥٩).

والطبراني في الكبير (١٠/٨٤ ـ ٨٥ رقم ٩٩٧٦).

كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن أبـي حمزة، به نحوه.

وذكره الهيثمي في المجمع (١/٧٤)، وعزاه أيضاً لأبـي يعلى، ثم قال عن إسناد الطبراني في الكبير: «رجاله رجال الصحيح».

ومن طريق أبـي يعلى أخرجه ابن عساكر في تاريخه ـ كما في تهذيبه (١/٣٨٦) ـ.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/٢٠٦)، وفي الخصائص (١/١٦٣)، وعزاه أيضاً للحارث بن أبـي أسامة، وابن مردويه، وأبـي نعيم في الدلائل، ولم أجده في المطبوع من الدلائل.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبـي بقوله عن أبـي حمزة ميمون الأعور: «ضعفه أحمد، وغيره».

وميمون هذا تقدم في الحديث (١١٠١) أنه: ضعيف، ومن خلال مصادر ترجمته هناك يتضح أنه لم يرو له أحد من الشيخين في صحيحيهما»، وعليه فقول الهيثمي عن إسناد الطبراني: «رجاله رجال الصحيح»، ليس في محله.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف ميمون الأعور.

١١٨٢ـ حديث (ابن)[١] عمر:

في قصة هاروت وماروت.

قال: صحيح، (وترك حديث)[٢] يحيى بن سلمة بن كهيل من المحالات التي يردها العقل.

قلت[٣]: قال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٤].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس (أ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (وتركه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) قوله: (قلت) ليس في التلخيص المطبوع، وما أثبته من (أ)، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٤) الضعفاء للنسائي (ص ١٠٩ رقم ٦٣١)، والجرح والتعديل (١٥٤/٩ رقم ٦٣٦).

١١٨٢ ـ المستدرك (٤/٦٠٧ ـ ٦٠٨): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفار ببغداد، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا أبو الجواب، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يقول: أطلعت الحمراء بعد؟ فإذا رآها قال: لا مرحباً، ثم قال: إن ملكين من الملائكة: هاروت، وماروت، سألا الله تعالى أن يهبطهما إلى الأرض، فأهبطا إلى الأرض، فكانا يقضيان بين الناس، فإذا أمسيا تكلما بكلمات، وعرجا بها إلى السماء، فقيض لهما بامرأة من أحسن الناس، وألقيت عليهما الشهوة، فجعلا يؤخرانها، وألقيت في أنفسهما، فلم يزالا يفعلان حتى وعدتهما ميعاداً، فأتتهما للميعاد، فقالت: علماني الكلمة التي تعرجان بها، فعلماها الكلمة، فتكلمت بها، فعرجت بها إلى السماء، فمسخت، فجعلت كما ترون، فلما أمسيا، تكلما بالكلمة التي كانا يعرجان بها إلى السماء، فلم يعرجا، فبعث إليهما: إن شئتما، =

. . . .

= فعذاب الآخرة، وإن شئتما، فعذاب الدنيا، إلى أن تقوم الساعة على أن تلتقيان الله تعالى (كذا!!)، فإن شاء عذبكما، وإن شاء رحمكما، فنظر أحدهما إلى صاحبه، فقال أحدهما لصاحبه: بل نختار عذاب الدنيا ألف ألف ضعف، فهما يعذبان إلى أن تقوم الساعة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وترك حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه من المحالات التي يردها العقل، فإنه لا خلاف أنه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه».

تخــريجــه:

الحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/٢٤٠)، وفي الحبائك في أخبار الملائك (ص ٧٠ ــ ٧١)، وعزاه للحاكم فقط، ولم يذكر قوله: «على أن تلتقيان الله تعالى، فإن شاء عذبكما، وإن شاء رحمكما»، ولم أجد من أخرج الحديث من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عمر، حتى يمكن تصويب هذه العبارة، وقد يكون صوابها: «على أن تتقيا الله تعالى»، ولكن لم يتضح لي تناسب هذا المعنى مع السياق، فالله أعلم.

وقد جاء الحديث من طريق مجاهد، ونافع، وسالم، ثلاثتهم عن ابن عمر.

أما رواية مجاهد، فلفظها: قال مجاهد: كنت نازلاً على عبد الله بن عمر في سفر، فلما كان ذات ليلة، قال لغلامه: انظر هل طلعت الحمراء؟ لا مرحباً بها، ولا أهلاً ولا حياها الله؛ هي صاحبة الملكين، قالت الملائكة: يا رب، كيف تدع عصاة بني آدم، وهم يسفكون الدم الحرام، وينتهكون محارمك، ويفسدون في الأرض؟ قال: إني ابتليتهم، فلعل إن ابتليتكم بمثل الذي ابتليتهم به فعلتم كالذي يفعلون؟ قالوا: لا، قال: فاختاروا من خياركم اثنين، فاختاروا هاروت، وماروت، فقال: لهما: إني مهبطكما إلى الأرض، وعاهد إليكما: ألا تشركا، ولا تزنيا، ولا تخونا، فأهبطا إلى الأرض، وألقى عليهما الشهوة، وأهبطت لهما الزُّهْرَة في أحسن صورة امرأة، فتعرضت لهما، فراوداها عن نفسها، فقالت: إني على دين =

. . . .

لا يصح لأحد أن يأتيني، إلا من كان على مثله، قالا: وما دينك؟ قالت: المجوسية، قالا: الشرك!! هذا شيء لا نقر به، فمكثت عنهما ما شاء الله تعالى، ثم تعرضت لهما، فراوداها عن نفسها، فقالت: ما شئتما، غير أن لي زوجاً، وأنا أكره أن يطلع على هذا مني، فأفتضح، فإن أقررتما لي بديني، وشرطتما لي أن تصعدا بي إلى السماء، فعلت، فأقرا لها بدينها، وأتياها فيما يريان، ثم صعدا بها إلى السماء، فلما انتهيا بها إلى السماء، اختطفت منهما، وقطعت أجنحتهما، فوقعا خائفين، نادمين، يبكيان، وفي الأرض نبي يدعو بين الجمعتين، فإذا كان يوم الجمعة أجيب، فقالا: لو أتينا فلاناً، فسألناه، فطلب لنا التوبة، فأتياه، فقال: رحمكما الله، كيف يطلب التوبة أهل الأرض لأهل السماء؟! قالا: إنا قد ابتلينا، قال: ائتياني يوم الجمعة، فأتياه، فقال: ما أجبت فيكما بشيء، ائتياني في الجمعة الثانية، فأتياه، فقال: اختارا، فقد خيرتما، إن اخترتما معافاة الدنيا، وعذاب الآخرة، وإن أحببتما، فعذاب الدنيا، وأنتما يوم القيامة على حكم الله، فقال أحدهما: إن الدنيا لم يمض منها إلا القليل، وقال الآخر: ويحك، إني قد أطعتك في الأمر الأول، فأطعني الآن إن عذاباً يفنى، ليس كعذاب يبقى، فقال: إننا يوم القيامة على حكم الله، فأخاف أن يعذبنا، فقال: لا، إني أرجو إن علم الله أنا قد اخترنا عذاب الدنيا مخافة عذاب الآخرة، أن لا يجمعهما علينا، قال: فاختارا عذاب الدنيا، فجعلا في بكرات من حديد، في قليب مملوءة من نار، عاليهما سافلهما.

أخرجه ابن أبي حاتم بهذا السياق من طريق المنهال بن عمرو، ويونس بن خباب، كلاهما عن مجاهد، به ـ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٩ ـ ١٤٠) ـ.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (ل ١١٢ أ)، من طريق العوام بن حوشب، عن مجاهد، به مختصراً.

وأما رواية نافع، فإنه يرويها عن ابن عمر، أنه سمع النبي ـ صلىّ الله

. . . .

= عليه وسلَّم ـ يقول: فذكره هكذا مرفوعاً بنحو سياق مجاهد المطول، إلا أنه زاد فيه قتلهما للصبي، وشربهما للخمر، ولم يذكر مجيئهما للنبي، وإنما فيه: فخُيِّرا بين عذاب الدنيا، والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ١٣٤).

والبزار في مسنده (٣/ ٣٥٨ رقم ٢٩٣٨).

وعبد بن حميد في مسنده (ص ١٥١ ـ ١٥٢).

وابن حبان في صحيحه (ص ٤٢٥ رقم ١٧١٧).

وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٦٩).

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٦٥٧).

والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١١٢ ـ ١١٣ و١١٣).

جميعهم من طريق زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، به، إلا أن لفظ ابن السني، وابن أبي حاتم مختصر.

وذكره السيوطي في الدر (١/ ١١٤ ـ ١١٥)، وعزاه أيضاً لابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات.

قال البزار عقبه: «رواه بعضهم، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وإنما أتي رفع هذا عندي: من زهير؛ لأنه لم يكن بالحافظ، على أنه قد روى عنه ابن مهدي، وابن وهب، وأبو عامر، وغيرهم».

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر».

وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (١/ ٢٠٦): «روى حنبل الحديث من طريق أحمد، ثم قال: قال أبو عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ: هذا منكر، وإنما يروى عن كعب. / ذكره في منتخب ابن قدامة (١١/ ٢١٣)». =

. . . .

=

وللحديث طريق أخرى عن نافع، يرويها فرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع، به بنحو سياق الحاكم، إلا أنه رفعه، وفي آخره قال: فأوحى الله إليهما: أن ائتيا بابل، فانطلقا إلى بابل، فخسف بهما، وهما منكوسان بين السماء والأرض، معذبان إلى يوم القيامة.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٤٢ ــ ٤٣) بتمامه.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٨٦ ــ ١٨٧).

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٤٥٨) مختصراً.

وله طريق أخرى أيضاً عن نافع، يرويها موسى بن سرجس، عنه، عن ابن عمر، مرفوعاً، بطوله.

أخرجه ابن مردويه في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٨) ــ، من طريق سعيد بن سلمة، عن موسى، به.

وأما رواية سالم، فإنه يرويها عن ابن عمر، عن كعب الأحبار قال: ذكرت الملائكة أعمال بني آدم، وما يأتون من الذنوب، فقيل لهم: اختاروا منكم اثنين، فاختاروا هاروت، وماروت، فقيل لهما: إني أرسل إلى بني آدم رسلاً، وليس بيني وبينكم رسول، انزلا، لا تشركا بـي شيئاً، ولا تزنيا، ولا تشربا الخمر، قال كعب: فوالله ما أمسيا من يومهما الذي أهبطا فيه إلى الأرض، حتى استكملا جميع ما نهيا عنه.

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (١/١٣٨) ــ.

ومن طريق ابن جرير في تفسيره (١/٤٥٦ ــ ٤٥٧).

وأخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٣/١٨٦ رقم ١٦٠٦١).

والبيهقي في الشعب (١/١١٣ ــ ١١٤).

وذكره السيوطي في الدر (١/٢٣٩ ــ ٢٤٠)، وعزاه أيضاً لابن أبـي حاتم، وعبد بن حميد، وابن أبـي الدنيا في العقوبات، وابن المنذر. =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله عن يحيى بن سلمة بن كهيل: «قال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث».

ويحيى هذا تقدم في الحديث (٥٠٣) أنه: متروك.

لكن جاء الحديث من طرق أخرى، فروي مرة عن ابن عمر، مرفوعاً، ومرة موقوفاً، ومرة عنه، عن كعب الأحبار.

وقد اختلفت كلمة الأئمة عن قصة هاروت، وماروت، وثبوتها.

فالحاكم، وابن حبان صححا الحديث كما تقدم.

والهيثمي في المجمع (٦٨/٥) قال عن الطريق التي رواها يحيى بن أبي بكير، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً، قال: «رجاله رجال الصحيح، خلا موسى بن جبير، وهو ثقة»، وذكر نحو قوله هذا أيضاً في (٣١٣/٦ ــ ٣١٤).

وقال الحافظ ابن حجر في القول المسدد (ص ٤٨): «له طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد، يكاد الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة، لكثرة طريقه الواردة فيها، وقوة مخارج أكثرها، والله أعلم».

وذكر السيوطي في اللآلىء (١٥٩/١) قول ابن حجر هذا، وقال: «وقد وقفت على الجزء الذي جمعه، فوجدته أورد فيه بضعة عشر طريقاً، أكثرها موقوفاً، وأكثرها من تفسير ابن جرير، وقد جمعت أنا طرقها في التفسير المسند، وفي التفسير المأثور، فجاءت نيفاً وعشرين طريقاً، ما بين مرفوع، وموقوف، ولحديث ابن عمر بخصوصه طرق متعددة، من رواية نافع، وسالم، ومجاهد، وسعيد بن جبير، عنه، وورد من رواية علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وغيرهم، والله أعلم».

وأما الحافظ ابن كثير ــ رحمه الله ــ، فذهب إلى أن القصة ثابتة عن ابن عمر، لكن من، روايته عن كعب الأحبار، وأعل الطرق التي رويت =

. . . .

= عنه، مرفوعة، فقال عقب ذكره للحديث من طريق الإمام أحمد: «وهكذا رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه، عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن بكير، به، وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا، وهو الأنصاري، السلمي، مولاهم، المديني، الحذاء، وروى عن ابن عباس، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، ونافع، وعبد الله بن كعب بن مالك، وروى عنه ابنه عبد السلام، وبكر بن مضر، وزهير بن محمد، وسعيد بن سلمة، وعبد الله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث، ويحيى بن أيوب، وروى له أبو داود، وابن ماجه، وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا، ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تفرد به، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وروي له متابع من وجه آخر. . .»، ثم ذكر الحديث من طريق موسى بن سرجس، ومعاوية بن صالح كما تقدم، ثم قال: «وهذان أيضاً غريبان جداً، وأقرب ما يكون في هذا، أنه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار، لا عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، كما قال عبد الرزاق في تفسيره. . .»، ثم ذكر الحديث من رواية سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار كما سبق، ثم قال: «فهذا أصح، وأثبت إلى عبد الله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع، فدار الحديث، ورجع إلى نقل كعب الأحبار، عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم».

ثم ذكر الحديث من رواية مجاهد، موقوفاً على ابن عمر، وقال عقبه: «وهذا إسناد جيد، إلى عبد الله بن عمر، وقد تقدم في رواية ابن جرير من حديث معاوية بن صالح، عن نافع، عنه رفعه، وهذا أثبت، وأصح إسناداً، ثم هو ـ والله أعلم ـ من رواية ابن عمر، عن كعب ـ كما تقدم بيانه ـ من رواية سالم، عن أبيه». اهـ. كلامه ـ رحمه الله ـ، وبنحو هذا =

. . . .

= الترجيح قال أيضاً في البداية (١/٣٧ ــ ٣٨)، وهو ترجيح حسن؛ لأنه لا منافاة بين الرواية الموقوفة، والرواية عن كعب الأحبار، فقد يذكر ابن عمر كعباً، وقد لا يذكره، لكن المنافاة بين المرفوعة، والرواية عن كعب، ولن يلجأ ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ إلى ذكر الحديث عن كعب، وهو عنده عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ، فإذا النظر قد أستدعى ترجيح الرواية عن كعب لثقة رواتها، وشهرتهم.

فالحديث يرويه سفيان الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، عن كعب، وهذا إسناد في غاية الصحة.

فسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يُشَبّه بأبيه في الهدي، والسّمت، روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/٢٨٠ رقم ١١) ــ، وانظر طبقات ابن سعد (٥/١٩٥ ــ ٢٠١)، والتهذيب (٣/٤٣٦ ــ ٤٣٨ رقم ٨٠٧).

وموسى بن عقبة بن أبي عياش، الأسدي، مولى آل الزبير، تقدم في الحديث (٥٠٩) أنه ثقة فقيه إمام في المغازي.

وسفيان الثوري تقدم في الحديث (٨٣٢) أنه: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

وقد نصر الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ ترجيح ابن كثير، وأعل الروايات المرفوعة، في حاشيته على المسند (٩/٢٩ ــ ٣٣)، وذكر كلام الحافظ ابن حجر السابق، وأجاب عنه بقوله: «أما هذا الذي جزم به الحافظ، بصحة وقوع هذه القصة، صحة قريبة من القطع؛ لكثرة طرقها، وقوة مخارج أكثرها، فلا؛ فإنها كلها طرق معلولة، أو واهية، إلى مخالفتها الواضحة للعقل، لا من جهة عصمة الملائكة القطعية فقط، بل من ناحية أن الكوكب الذي نراه صغيراً في عين الناظر، قد يكون حجمه أضعاف حجم الكرة الأرضية بالآلاف المؤلفة من الأضعاف، فأنى يكون جسم المرأة الصغير إلى هذه الأجرام الفلكية الهائلة؟!»، ونقل أيضاً عن الشيخ رشيد =

. . . .

= رضا ـ رحمه الله ـ تعليقاً عن كلام ابن كثير السابق، فقال: «وقد علق أستاذنا السيد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ على كلام ابن كثير في هذا الموضع، قال: من المحقق أن هذه القصة لم تذكر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها، فهي من كتبهم الخرافية، ورحم الله ابن كثير الذي بين لنا أن الحكاية خرافية إسرائيلية، وأن الحديث المرفوع لا يثبت». اهـ.، ولي على كلام الشيخ، وشيخه ـ رحمهما الله ـ ملاحظة، وهي:

أنهما دفعا القصة لعدم تقبل عقليهما لهاوبخاصة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ، وقوله: أنى يكون جسم المرأة... الخ»، فمن تأمل قدرة الخالق جل وعلا، علم أنه لا يعجزه سبحانه أن يجعل الذرة في أي حجم شاء، ولذا فالقصة لا تدفع بهذا، وإنما لأن فيها قدحاً في عصمة الملائكة عليهم السلام، الذين لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، وقد شفى ابن كثير ـ رحمه الله ـ، وكفى بكلامه السابق، بل قال في تاريخه (٣٧/١): «هذا أظنه من وضع الإسرائيليين. وإن كان قد أخرجه كعب الأحبار، وتلقاه عنه طائفة من السلف، فذكروه على سبيل الحكاية، والتحديث عن بني إسرائيل».

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لشدة ضعف يحيى بن سلمة بن كهيل، وأما الطرق الأخرى، فتقدم أن الصحيح منها: أن الحديث من رواية كعب الأحبار، والله أعلم.

هذا آخر ما أورده الحافظ الذهبي شكر الله سعيه على مستدرك أبي عبد الله الحاكم من اعتراضات، وفوائد، وقال:

علقته في مائة يوم، ويوم، فرحمه الله، ونفعنا به آمين.

قال جامعه العلامة ابن الملقن شكر الله صنيعه، وجزاه خير الجزاء:

وأنا علقته في أيام يسيرة بحرم القدس الشريف، آخرها يوم الأربعاء، من شهر محرم الحرام، سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

قال: وأهمل الحافظ الذهبي مواضع كثيرة لم يعترض على الحاكم فيها، فكتبت حال تعليقي مواضع من ذهني. والعذر في عدم استيفائها: عدم الكتب، فإنها ببلدي مصر ـ حماها الله، وسائر بلاد الإسلام، وأهلها، وردّني إليها سالماً في خير وعافية ـ،

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وسلم.

قلت: والحمد لله على تحصيله، وتمامه، وشكراً له تعالى على إنعامه؛ بدءاً وختاماً.

تم...

«الخاتمة»

الخـــاتمة

وفي الختام يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها بحمد الله من خلال البحث كما يلي:

١ ــ تقدم في المقدمة (ص ٢١) قول الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقّحه، فأعجلته المنية، قال:

وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة...، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده».

قلت: وواقع هذا البحث يؤيد قول ابن حجر؛ فإن النصف الأول من مختصر ابن الملقن الذي قام بتحقيقه الزميل الشيخ عبد الله اللحيدان عدد أحاديثه ثلاثة وثمانون وأربعمائة حديث، أما النصف الثاني فسبعمائة حديث، إلا واحداً، مع أن النصف الأول أكثر من الثاني من حيث عدد الأحاديث في أصل المستدرك، لأنه ينتهي بالصفحة رقم (٦٠) من المجلد الثالث، ومما يؤيد قول ابن حجر أيضاً أن عدد الأحاديث

المنتقدة على الحاكم في المجلد الأول من المستدرك مما أورده ابن الملقن في مختصره إنما هو واحد وسبعون ومائة حديث فقط أي أنه حوالي عُشْر الأحاديث المنتقدة في عموم المستدرك.

٢ ـ تقدم في المقدمة (ص ٢١) أيضاً أن من العلماء من اعتذر عن الحاكم بكبر سنه عند تأليف المستدرك، وممن رأى هذا الرأي الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم وواقع البحث يؤيده أيضاً، فإننا نجد أوهاماً للحاكم ـ رحمه الله ـ لا تصدر إلا ممن ضعفت ذاكرته لكبر سن أو غيره، كتكذيبه لبعض الرجال في بعض كتبه، ثم حكمه على أحاديثهم بالصحة في المستدرك، وكحكمه على بعض الرجال بأنهم من الصحابة مع أن هذا القول لم يسبقه إليه أحد، وما إلى ذلك من الأوهام التي لحظها هو من نفسه ـ رحمه الله ـ فقال كما تقدم في المقدمة (ص ١٨): «إذا ذاكرت في باب لا بد من المطالعة؛ لكبر سني».

٣ ـ مع ما تقدم عن الحاكم من الأعذار، فهو أيضاً من العلماء الذين وصفوا بالتساهل في الحكم على أحاديث بالصحة، وهي ليست كذلك، ولذا فباجتماع الأعذار المتقدم ذكرها، مع هذا الوصف نيل من الحاكم لتأليفه هذا الكتاب.

٤ ـ الاستفادة من نقد الذهبي ـ رحمه الله ـ لبعض الأحاديث، وإقراره للحاكم على بعضها، وفي هذا العمل فوائد جمة يدركها طالب العلم.

٥ ـ تشدد الذهبي في النقد أحياناً، وتساهله في تصحيح الأحاديث أحياناً أخرى.

٦ ـ نقد الذهبي غالباً متوجه للإسناد الذي أمامه، مع غض النظر عن الغرض الذي أورد الحاكم من أجله الحديث، ككونه من الشواهد والمتابعات التي يتسامح فيها ما لم يكن ضعفها شديداً.

وكذلك فإن الذهبي غالباً لا تبدو مراجعته للمصادر الأخرى حال النقد، وإلا فكثير من الأحاديث المنتقدة لها متابعات وشواهد في كتب أخرى، إذا ما ضمت إلى الحديث المنتقد رفعت من درجته.

٧ ـ للذهبي ـ رحمه الله ـ عذر فيما تقدم، وهو أنه ألف كتابه التلخيص في عصر مبكر من عمره، واعترف هو نفسه أن كتابه هذا يحتاج إلى عمل وتحرير، خاصة وأنه ألفه في مدة زمنية قليلة مقدارها مائة يوم ويوم، لا تتناسب مع كبر حجم المستدرك، وصعوبة موضوعه.

٨ ـ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ قسم تلخيص الذهبي إلى قسمين، فالأحاديث التي انتقدها الذهبي على الحاكم جمعها في مؤلفه هذا، والأحاديث التي وافق الذهبي الحاكم عليها أهملها، عدا مواضع يسيرة من موافقات الذهبي للحاكم أوردها وسبق الكلام عنها.

٩ ـ تابع ابن الملقن الذهبي في نقده للحاكم غالباً، مع أن في كثير من ذلك نظراً، وتتبعه في مواضع قليلة لم يوفق ابن الملقن في غالبها.

١٠ ـ لابن الملقن ـ رحمه الله ـ عذر في متابعته للذهبي في بعض أخطائه، وفي ما وقع فيه هو من أخطاء في تعقبه للذهبي، وعذره ما ذكره هو في الخاتمة من أنه كتب هذه المواضع من

ذهنه، والعذر في عدم استيفائها عدم الكتب، فإنها ببلده مصر.

وأخيراً فإن هذا العمل قد اشتمل على تحقيق درجة هذه الكمية من الأحاديث بناءً على دراسة الإسناد والنظر في المتابعات والشواهد للحديث ومراعاة قواعد الجرح والتعديل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

□ □ □

تصويب

خطأ وقع أثناء الطباعة

في ١/٢٦١ في أعلى الصفحة سطر الهامش رقم (١) زائد، يحذف.

وفي ٢/٨٨٥ هامش رقم (١) مكانه الصحيح في ص ٨٨٦.
